عمادة الدراسات العليا
جامعة القدس

قضايا المرأة في الصحافة الفلسطينية
"دراسة تحليلية مقارنة على عينة من الصحف اليومية"

سمر شاكر خالد شاهين

رسالة ماجستير

القدس – فلسطين

1430هـ - 2009م

قضايا المرأة في الصحافة الفلسطينية
"دراسة تحليلية مقارنة على عينة من الصحف اليومية"

الطالبة: سمر شاكر خالد شاهين

بكالوريوس صحافة وإعلام – الجامعة الإسلامية–غزة

المشرف الرئيس: الأستاذ الدكتور جواد راغب أيوب الدلو

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة ماجستير في (الدراسات العربية) من برنامج معهد الدراسات الإقليمية عمادة الدراسات العليا – جامعة القدس – القدس.

1430 هـ/2009 م

جامعة القدس– القــدس
عــمادة الدراسات العليا
معهد الدراسات الإقليمية

إجازة الرسالة

قضايا المرأة في الصحافة الفلسطينية
"دراسة تحليلية مقارنة على عينة من الصحف اليومية"

اسم الطالبة : سمر شاكر خالد شاهين
الرقم الجامعي:

المشرف الرئيس: الأستاذ الدكتور جواد راغب أيوب الدلو

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ 6/15 /2009 من لجنــة المناقــشة المدرجــة أســماؤهم وتواقيعهم.

1. رئيس لجنة المناقشة : أ. د. جواد راغب أيوب الدلو التوقيع
2. ممتحنــاً داخليــاً : د. وليد شبير التوقيع
3. ممتحنــاً خارجيــاً: د. أمين وافي التوقيع

القدس– فلسطين

1430هـ - 2009م

الإهـــــداء

إلى من علمتني أن الحياة ....
أمل وعطاء ومثابرة
إلى المرأة التي ضحت من أجلي
إلى من روتني بحنانها
إلى من أحب.. إلى أمي أهدي هذه الرسالة...

سمر شاكر خالد شاهين

إقـــرار

أقر أنا مقدم الرسالة أنها قدمت إلى جامعة القدس؛ لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي باستثناء ما تم الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة، أو أي جزء منها، لم يقدم لنيل أي درجـــة عليـــا لأي جامعة أو معهد آخر.

التوقيع:

سمر شاكر خالد شاهين

التاريخ: 2009/6/15

شكر وعرفان

الحمد لله حمداً كثيراً مباركاً فيه، وصلى الله على سيدنا محمد المبعوث رحمة للعالمين، وأتوجه إليه سبحانه بأن يجعل كل ما بذلت من جهد في هذه الدراسة خالصاً لوجهه الكريم.

وأتقدم بخالص الشكر والتقدير والامتنان لكل من أسهم في إخراج هذا العمل العلمي، ثم إلى كل من مد لي يد العون أثناء إعداد هذه الرسالة، وأخص بالشكر أستاذي الفاضل المشرف على هذه الرسالة الأستاذ الدكتور جواد راغب الدلو – الأستاذ في قسم الصحافة والإعلام بالجامعة الإسلامية، ورئيس مجلس إدارة صحيفة الرسالة– على كل ما بذله من جهد علمي حيث كان لخبرته العلمية والمنهجية والتطبيقية والإعلامية أثر واضح في توجيهي توجيهاً سليماً في مختلف مراحل الدراسة، الأمر الذي ساعد على ظهور هذا العمل العلمي بهذه الصورة، فله مني كل الشكر والتقدير والعرفان...

كما أتوجه بالشكر والعرفان إلى الدكتور وليد شبير، والدكتور أمين وافي على تفضلهم بالمشاركة في مناقشة هذه الرسالة.

والشكر موصول لجامعة القدس، ولعمادة الدراسات العليا ولمعهد الدراسات الإقليمية والعاملين فيه كل باسمه ولقبه على دورهم التنويري والعلمي، كما وأتقدم بكل التقدير لجهود الأكاديميين الذين تتلمذت على أيديهم خلال فترة الدراسة في البرنامج.

كما أتوجه بجزيل الشكر والعرفان إلى الأستاذ هاني العباسي المدير المالي والإداري لصحيفة القدس على دعمه اللا محدود لإكمال هذه الرسالة وتوفير عينة الدراسة، كما أتقدم من جريدة الأيام وجريدة الحياة الجديدة بغزة بالشكر على دورهما في توفير عينة الدراسة، وإلى المحكمين الذين تفضلوا بتحكيم استمارة تحليل المضمون .

وأتقدم بخالص الشكر والتقدير لشقيقتي "سمية" على دورها ودعمها الفني الذي كان له عظيم الأثر في إخراج الرسالة.

وأخيراً .. فإن الشكر والتقدير واجب للأهل والأصدقاء والزملاء في كل من صحيفة القدس وصحيفة فلسطين، الذين قدموا الدعم المعنوي متمنية لهم كل التوفيق والتقدم بحياتهم الخاصة والمهنية .

التعريفات

1- المرأة :

يقصد بها: المرأة الفلسطينية التي تعيش في كل من الضفة الغربية المحتلة وقطاع غزة ..

2- الصحافة الفلسطينية:

يقصد بها: الصحف اليومية الصادرة في المناطق الفلسطينية، والمتمثلة في كل من صـــحيفة القــدس، والأيام، والحياة الجديدة، وتوزع في كل من محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة.

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى الاهتمام الذي توليه الصحف الفلسطينية لقضايا المرأة، والحلول التي تطرحها وموقفها منها، والكشف عن القضايا التي تحظى باهتمامها، والأدوار التي تركز عليها، وعلاقة ذلك كله بالواقع المحلي، وبيان أوجه القصور في التغطية والمعالجة الصحفية، ومدى وجود تباين بين صحف الدراسة في طرح القضايا المذكورة، والمساهمة في وضع رؤية إعلامية لتبني قضايا المرأة وتناولها بصورة فاعلة.

وتقع الدراسة ضمن البحوث الوصفية، وفى إطارها استخدمت عدة مناهج أبرزها منهج المسح، والمنهج المقارن إضافة إلى المنهج التاريخي وأجريت على ثلاث صحف هي: القدس والأيام والحياة الجديدة بواقع (1071) عدداً – أي جميع أعداد صحف الدراسة خلال عام 2006–، واستخدمت الباحثة استمارة تحليل المضمون للإجابة على تساؤلات الدراسة، وشملت استمارة التحليل التى تم تحكيمها من قبل عدد من الأساتذة والخبراء مجالين هما المضمون والشكل.

وقد استخدمت الباحثة برنامج SPSS لتحليل بيانات الدراسة، وتم تطبيق عدة معالجات إحصائية منها معامل ارتباط بيرسون، وسبيرمان ،والتكرارات والنسب المئوية لمعرفة العلاقة، إضافة إلى معامل هولستي لاختبار ثبات استمارة التحليل.

وقد توصلت الباحثة إلى نتائج عدة أهمها: أن صحف الدراسة اهتمت بمعالجة القضايا غير التقليدية بنسبة 63.7%، والتقليدية 36.3%، وأن القضايا الاجتماعية حازت على اهتمام الصحف بنسبة 47.5%، تلتها القضايا السياسية بنسبة 29.4%، وجاءت القضايا الصحية في أدنى اهتمامات صحف الدراسة نحو قضايا المرأة بنسبة 5.5%.

وأظهرت النتائج أن القضايا المطروحة التي تم دراستها ارتبطت بواقع المجتمع الفلسطيني بنسبة (74.7%)، في حين بلغت القضايا التي لا ترتبط بالواقع الفلسطيني 25.3%، كما بينت النتائج أنه قد تم التركيز على دور المرأة العاملة بنسبة 21.5%، تلاها دور المرأة المناضلة بنسبة (20.0%)، ودور الأم بنسبة (15.0%)، في حين لم تول الصحف دور المرأة النائب إلا اهتماماً ضئيلاً وذلك بنسبة (3.1%)، وأيضا دور المرأة المضحية بنسبة (1.3%).

وكشفت النتائج عن أن (51.5%)، من قضايا المرأة الفلسطينية جاءت بدون مصدر، تلاها القائم بالاتصال – الذكر– بنسبة (33.8%)، ثم القائم بالاتصال الأنثى بنسبة (14.7%)، إضافة إلى وجود

دالة إحصائية بين القضايا الاجتماعية والسياسية والقائم بالاتصال، كما بينت النتائج أن الاتجاه الإيجابي في المحتوى الإعلامي لقضايا المرأة بنسبة (64.1%) تلاه الاتجاه السلبي بنسبة (22.1%)، وأخيراً الاتجاه المحايد بنسبة (13.8%).

وأظهرت النتائج أن صحف الدراسة ركزت على الجمهور العام بنسبة (37.8%)، وهذا يشير إلى رؤية صحف الدراسة على أن قضايا المرأة هي قضايا مجتمعية يجب أن يهتم بها جميع أفراد المجتمع، كما بلغت نسبة جمهور المرأة (37.8%)، تلاه جمهور المسؤولين بنسبة (12.4%).

وتشير الدراسة إلى أن القضايا التي لم تتضمن حلولا جاءت بنسبة (60.95)، أما القضايا التي تضمنت حلولاً فجاءت بنسبة (39.1%).

وأظهرت النتائج أن صحف الدراسة أولت الخبر الصحفي اهتماماً بنسبة (68.3%)، تلاه الصورة الصحفية بنسبة (15%)، ثم المقال بأنواعه بنسبة (4.0%)، في حين لم تول صحف الدراسة التحقيق الصحفي اهتماماً حيث بلغت نسبته (0.1%)، وتركز تناول القضايا في الصفحات الداخلية بنسبة (93.6%)، تلاه الصفحة الأولى بنسبة (5.5%)، وأخيرا الصفحة الأخيرة بنسبة (0.9%).

وبينت النتائج أن صحف الدراسة لم تول قضايا المرأة اهتماما ملموسا من حيث المساحة، حيث بلغت مساحة القضايا (0.35%) من المساحة الإجمالية لصحف الدراسة الثلاث، وكانت الحياة الأكثر اهتماماً بنسبة (0.48%)، تلاها الأيام بنسبة (0.32%)، ثم القدس بنسبة (0.30%).

وبناء على نتائج الدراسة وضعت الباحثة توصيات أهمها : يجب الاعتماد بصورة أكبر على الأشكال والقوالب الفنية التي تحقق التفاعلية، وتتيح إمكانيات التحليل والتفسير والبعد عن المعالجات الجزئية والهامشية، كما ينبغي على الصحف إرساء سياسة إعلامية تتضمن إعداد خطط وبرامج مدروسة تراعي التوازن في عرض الأدوار والإنجازات والمسؤوليات للمرأة الفلسطينية، بهدف تشكيل رؤية مجتمعية منصفة لأدوار المرأة ومسئولياتها.

إعطاء مساحة أكبر لعرض قضايا المرأة بما يتلاءم وواقع المرأة الفلسطينية، وإعطاء القضايا والموضوعات الخاصة بتنمية المرأة والنهوض بها تعليمياً وصحياً وثقافياً وسياسياً وتنموياً المزيد من الاهتمام الإعلامى.

Abstract

The thesis covers women's issues in the Palestinian press. It conducts an analytical, comparative study, using three daily papers: *Al-Quds, Al-Ayyam and Al-Hayat Al-Jadida.* The sample of the study consists of every issue published by the three papers during 2006, totalling 1071 issues.

The aim of the study is to identify the importance these papers attach to women's issues, the attitude towards these issues, and possible solutions for them. Moreover, the study attempts to identify the roles of women that these papers focus on, and whether there is a link between this and the local reality.

The study also identifies the differences in the coverage of the issues, and points to the shortcomings of the coverage and treatment of the issues. It also makes a contribution to developing a media vision for how to cover women issues effectively.

The study uses the descriptive approach. However, it also uses a survey, comparison as well as the historical approach. The researcher used a questionnaire which included questions related to form and substance of the coverage by the three papers.

The collected data are analysed using various statistical software and techniques, such as SPSS (the Predictive Analytics Data Collection Software), Pearson Product Moment Correlation, Spearman Rank Order Correlation, frequency and percentages.

The study shows that the three papers have greater interest in the treatment of non-traditional issues (63.7%), while the traditional issues receive 36.3%. Social issues receive 47.5% of the interest, while political issues get 29.4%. Health issues receive the least inertest: 5.5%.

Moreover, the study shows that the issues covered by the three papers are linked to the reality of the Palestinian society (74.7%), while unrelated issues amount to 25.3%. As regards the roles of women, working women receive 21.5% of the attention; the activist women get 20%; and the mother 15%. Female Members of Parliament receive little attention: 3.1%. Similarly, women who made sacrifices receive only 1.3%.

One conclusion in the study is that the papers cover issues without attribution to sources (51.5%). Coverage initiated by male amounts to 33.8%, and by a female 14.7%. There is a statistical function regarding the political and social issues on the one hand, and the person initiating the coverage on the other hand. The positive coverage amounts to 64.1%, the negative 22.1%, and the neutral is equivalent to 13.8%

The coverage which targets broad readership is equivalent to 37.8%. This indicates that the three papers see women issues as a societal matter which all members of the society must be interested in. Coverage targeting women readers is equivalent to 37.8%, while the coverage aimed at officials amounts to 12.4%.

The three papers give priority in the coverage to news item (68.3%), pictures (15%), and articles (4%). Interest in features is minimal: 0.1%. Moreover, the coverage is relegated to the internal pages (93.6%). Only 5.5% of the coverage is on the front pages, and 0.9% on the back page. The coverage which includes no solutions is equivalent to 60.95%, and the rest, 39.1%, is converge which includes solutions.

As regard space, the three papers give women issues only 0.35% on average. However, *Al-Hayat Al-Jadida* gives space equivalent to 0.48% of the total space. *Al-Ayyam* gives 0.32% of its space, and *Al-Quds* gives 0.30%.

In the light of the conclusions, the study makes several recommendations which include the need to use a variety of forms to achieve better interaction by the readers with the coverage. Also, the papers need to develop plans for their coverage in order to achieve a balanced reporting which includes the roles of women, their achievements and their responsibilities so that women are fairly viewed by society.

Moreover, the papers need to provide larger space for the coverage of women issues, taking into consideration the situation of Palestinian women. The papers should give priority to issues of development and improving women's conditions in the fields of health, education, culture and politics.

قائمة المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الإهداء	-
الإقرار	أ
شكر وعرفان	ب
التعريفات	ج
الملخص بالعربية	د-هـ
الملخص بالانجليزية	و-ز
قائمة المحتويات	ح-ى
الفصل الأول: خلفية الدراسة وأهميتها	
1.1 المقدمة	4-2
1.2 مشكلة الدراسة	5-4
1.3 مبررات الدراسة	6-5
1.4 أهداف الدراسة	6
1.5 أسئلة الدراسة	7-6
1.6 استعراض عام لفصول الدراسة	8-7
الفصل الثاني: استعراض الأدبيات	
2.1 المقدمة	10
2.2 الدراسات الفلسطينية	14-10
2.3 اهم الدراسات العربية	14
2.3.1 صورة المرأة في الصحافة العربية	16-14
2.3.2 قضايا المرأة في وسائل الاعلام العربية	21-17

2.3.3 تحليل محتوى المجلات النسائية	**24-21**
2.4 اهم الدراسات الاجنبية	**28-25**
2.5 موقع الدراسة من الدراسات السابقة	**29**
الفصل الثالث: قضايا المرأة الفلسطينية والصحافة	
3.1 المقدمة	**31**
3.2 قضايا المرأة الفلسطينية	**79-32**
3.2.1 القضايا الاجتماعية للمرأة الفلسطينية	**43-33**
3.2.2 القضايا السياسية للمرأة الفلسطينية	**51-43**
3.2.3 القضايا الاقتصادية للمرأة الفلسطينية	**62-52**
3.2.4 القضايا التعليمية للمرأة الفلسطينية	**72-62**
3.2.5 القضايا الصحية للمرأة الفلسطينية	**79-72**
3.3 المؤسسات النسوية في فلسطين	**101-80**
3.3.1 نشأة المؤسسات النسوية الفلسطينية	**86-81**
3.3.2 واقع المؤسسات النسوية الفلسطينية	**98-87**
3.3.3 أنشطة المؤسسات النسوية الفلسطينية	**101-98**
3.4 المرأة في الصحافة الفلسطينية	**120-102**
3.4.1 نشأة الصحافة النسوية الفلسطينية	**106-103**
3.4.2 واقع الصحفية الفلسطينية	**115-107**
3.4.3 صورة المرأة في الصحافة الفلسطينية	**120-115**
الفصل الرابع : الإجراءات المنهجية	
4.1 المقدمة	**122**
4.2 نوع الدراسة	**122**

4.3 منهج الدراسة	**123-122**
4.4 أداة الدراسة	**123**
4.5 فئات التحليل	**134-123**
4.6 مجتمع الدراسة	**135-134**
4.7 عينة الدراسة	**136**
4.8 مادة الدراسة	**136**
4.9 وحدة التحليل	**136**
4.10 أسلوب القياس	**137**
4.11 الأسلوب الإحصائي	**137**
4.12 إجراءات الصدق والثبات	**141-137**
الفصل الخامس: نتائج الدراسة ومناقشتها	
5.1 المقدمة	**143**
5.2 السمات العامة لمحتوى قضايا المرأة الفلسطينية في صحف الدراسة	**179-143**
5.3 السمات العامة لشكل قضايا المرأة الفلسطينية في صحف الدراسة	**198-180**
5.4 مناقشة نتائج الدراسة	**205-199**
الفصل السادس:الاستنتاجات والتوصيات	
6.1 المقدمة	**207**
6.2 استنتاجات الدراسة	**210-207**
6.3 توصيات الدراسة	**211**
6.4 مقترحات الدراسة	**212**
المراجع	**213**
المراجع العربية	**228-214**
المراجع الأجنبية	**229**
الملاحق	**238-230**

فهرس الجداول

الجدول	رقم الصفحة
جدول (1.3): التوزيع النسبي للإناث 15 سنة فأكثر حسب فئات العمر والحالة الزواجية (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2002).	40
جدول(2.3) يبين التوزيع النسبي للأفراد 15 سنة فأكثر في قطاع غزة حسب عدد السنوات الدراسية والجنس وأهم سمات القوى العاملة 2007 (الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، 2007).	59
جدول (3.3) يدلل على المؤشرات الصحية للمراة الفلسطينية من عام 1996- 2006 (شبانة،2008).	74
جدول (4.3) يوضح التوزيع النسبي للنساء(15-54)سنة حسب تقييمهن لحالتهن الصحية والعمر(الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني ، 2004).	77
جدول (5.3) توزيع القطاعات التنموية التي تعمل بها المؤسسات في الضفة الغربية وقطاع غزة (إبراهيم ،2005)	99
جدول رقم (6.3) يوضح أعداد خريجات الإعلام من الجامعات الفلسطينية في مجال الإعلام(السميري، 2002).	109
جدول رقم (7.3) توزيع العاملين في وسائل الإعلام حسب الجهة والمنطقة والنوع عام 2005 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2006).	110
جدول(1.5) يبين تكرارات ونسب نوعية قضايا المرأة في صحف الدراسة	143
جدول(2.5) يبين أولويات اهتمام صحف الدراسة بقضايا المرأة الفلسطينية	145
جدول (2.5.1) يبين تكرارات ونسب الأفكار الفرعية في فئة القضايا الاجتماعية	147
جدول (2.5.2) يبين تكرارات ونسب الأفكار الفرعية في فئة القضايا السياسية	148
جدول (2.5.3) يبين تكرارات ونسب الأفكار الفرعية في فئة القضايا التعليمية	149
جدول (2.5.4) يبين تكرارات ونسب الأفكار الفرعية في فئة القضايا الاقتصادية	150
جدول (2.5.5) يبين تكرارات ونسب الأفكار الفرعية في فئة القضايا الصحية	152
جدول(3.5.1) يبين تكرارات ونسب ارتباط قضايا المرأة بالأحداث الجارية	153
جدول (3.5.2) يبين تكرارات ونسب ارتباط قضايا المرأة بالمناسبات	154
جدول (4.5.1) يبين تكرارات ونسب أدوار المرأة في صحف الدراسة	156

جدول (4.5.2) يبين تكرار ونسب علاقة الأدوار بالعناصر التيبوغرافية	159
جدول (4.5.3) العلاقة بين الأدوار والعناصر التيبوغرافية على مستوى كل صحيفة	164-162
جدول (5.5.1) يبين تكرارات ونسب المصادر الإعلامية لقضايا المرأة	166
جدول (5.5.2) تكرارات ونسب العلاقة بين القائم بالاتصال والقضايا المطروحة	167
جدول (6.5.1) يبين تكرارات ونسب المصادر الإعلامية التي اعتمدت عليها صحف الدراسة	168
جدول (6.5.2) العلاقة بين المصادر وقضايا المرأة الفلسطينية في صحف الدراسة	170
جدول (6.5.3) يبين تكرار ونسب المصادر والقضايا على مستوى كل صحيفة	172
جدول(7.5.1) يبين تكرارات ونسب الأساليب الإقناعية التي استخدمتها صحف الدراسة	173
جدول (7.5.2) يبين تكرارات ونسب العلاقة بين الأساليب الإقناعية وقضايا المرأة	174
(8.5) يبين تكرارات ونسب موقف الصحف من قضايا المرأة	175
جدول(9.5) يبين تكرارات ونسب الجمهور المستهدف في صحف الدراسة	176
جدول (10.5.1) يبين تكرارات ونسب الحلول التي قدمتها صحف الدراسة للقضايا المطروحة	178
جدول(10.5.2) يبين تكرارات ونسب العلاقة بين الحلول والأساليب الإقناعية	179
جدول (11.5.1) يبين تكرارات ونسب المساحة الإجمالية لقضايا المرأة	180
جدول(11.5.2) مدى اهتمام صحف الدراسة بقضايا المرأة الفلسطينية	181
جدول (11.5.3) يبين نسب مساحة قضايا المرأة من القضايا المطروحة	182
جدول (12.5.1) يبين تكرارات ونسب الموقع الذي احتلته قضايا المرأة في صحف الدراسة	183
جدول (12.5.2) يبين العلاقة بين الموقع وأدوار المرأة في صحف الدراسة	184
جدول (13.5.1) يبين تكرارات ونسب االاشكال الصحفية المستخدمة في صحف الدراسة	186
جدول (13.5.2) يبين العلاقة بين الأشكال الصحفية وقضايا المرأة	189
جدول (14.5.1) يبين تكرارات ونسب العناصر التيبوغرافية المستخدمة في صحف الدراسة	192
جدول (14.5.2) يبين تكرارات ونسب العناصر التيبوغرافية وقضايا المرأة في صحف الدراسة	194
14.5.3 يبين تكرارات ونسب العناصر التيبوغرافية والقضايا على مستوى كل صحيفة	197-196

فهرس المـــلاحق

الملحق	رقم الصفحة
ملحق رقم (1) لجنة المحكمين	231
ملحق رقم (2) استمارة التحليل: " قضايا المرأة في الصحافة الفلسطينية "	233-232
ملحق رقم (3) دليل الترميز استمارة تحليل مضمون قضايا المرأة	238-234

الــفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

1.1 المقدمة
1.2 مشكلة الدراسة
1.3 مبررات الدراسة
1.4 أهداف الدراسة
1.5 أسئلة الدراسة
1.6 استعراض عام لفصول الدراسة

الفصل الأول
خلفية الدراسة وأهميتها

يهدف هذا الفصل إلى بيان دواعي البحث، وتحديد مشكلته، ومبرراته، وأهدافه، وأسئلته، ثم استعراض عام لفصوله، وفيما يلي تبيان ذلك تفصيلاً.

1.1 المقدمة

شكلت المرأة الفلسطينية ولم تزل نقطة تقاطع بين الأسئلة الكبرى، التي أثيرت على مدار تاريخ القضية الفلسطينية برمتها، ليس بسبب حجمها المساوي لحجم الرجل في المجتمع الفلسطيني، بل بسبب الموقع المهم الذي تحتله في تكوين هذا المجتمع، إضافة إلى الدور الذي تلعبه في تحقيق الرفاه والتنمية، فكلما ارتفعت نسبة مشاركة المرأة، وانخرطت أكثر في عمليات بناء المجتمع، كانت الفرصة أكبر أمام المجتمع الفلسطيني لتحقيق المزيد من التقدم والرفاه والتنمية.

ولم تتردد المرأة الفلسطينية في الانخراط في العمل الوطني الفلسطيني من أجل الخلاص من الاحتلال، وتحرير فلسطين ومقدساتها، واندفعت بقوة إلى ساحة النضال بشكليه السلمي والمسلح منذ بدء الانتداب البريطاني، ولقد شكل أول اتحاد نسائي فلسطيني عام 1921 بهدف مناهضة الانتداب البريطاني، والوقوف في وجه الاستيطان الصهيوني، وفي العام 1948 أسست بعض النسوة في يافا فرقة باسم "زهرة الأقحوان"، وهي فرقة نسائية سرية لدعم الثورة بالتحريض، وتزويد الثوار بالأسلحة والتموين (فروانة، 2007).

وتأثرت المرأة كالرجل نتيجة لنكبة 1948 مما عزز لديها شعور الانتماء للوطن، وضرورة النضال من أجل الخلاص من الاحتلال، وبعد حرب حزيران عام 1967 واحتلال باقي فلسطين، أحدثت المرأة الفلسطينية نقلة نوعية في طبيعة ونوعية مشاركتها في النضال، فهي جزء من الشعب العربي الفلسطيني، واجهت ما واجهه أبناء الشعب الفلسطيني من ظروف قاسية وصعبة جراء ممارسات الاحتلال الإسرائيلي، الذي لم يستثنِ المرأة من ممارساته القمعية طيلة سنوات احتلاله فلسطين.

وأسست المرأة الفلسطينية العديد من الاتحادات النسائية، كما انخرطت في صفوف فصائل منظمة التحرير الفلسطينية المقاومة، وشاركت فيها بشكل فاعل، وكان لها دور بارز في كافة الأنشطة النقابية والاجتماعية والسياسية والثقافية، وشهد لها بدور فاعل خلال الانتفاضة الأولى، وفي عملية البناء التي تلتها.

وقد برز دور المرأة من خلال نضالها المشترك مع الرجل، وعبر نضالها الاجتماعي الذي تكرس عبر المنابر والدراسات وحملات الضغط والتوعية والمؤتمرات التي نادت بحقوق المرأة،

والاعتراف بها كعنصر مهم في الحياة، فالنهضة الوطنية لا يستطيع الرجل القيام بها منفردا سواء على الصعيد السياسي أو الاجتماعي، لذا فإن تمكين المرأة اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا هو شرط أساسي لقيام نهضة وطنية وتنمية شاملة.

وقد تمكنت المرأة الفلسطينية من أداء دور كبير في خدمة كافة شرائح المجتمع الفلسطيني قبل مجيء السلطة الفلسطينية وعقب اتفاق أوسلو، حيث أنشأت العديد من المؤسسات النسوية التي ساهمت في تعزيز دور المرأة في المجتمع، وتمكينها من النهوض بواقع أسرتها، والحفاظ عليها في ظل الاحتلال الإسرائيلي للضفة والقطاع.

وخطت المرأة الفلسطينية خطوات واسعة كعنصر إيجابي في المجتمع، خاصة بعد أن أصبحت تتمتع بحقوقها كاملة على المستوى القانوني، حيث لا يمكن إغفال التعديل الذي لحق بقانون الأحوال الشخصية، الذي لا يعد منصفا تماما للمرأة من وجهة نظر نسوية إلا أنه استطاع على الأقل أن يضمن حقوقها، حيث ساعد في رفع شأن المرأة، ومن المؤكد أنه يعد أحد العوامل الإيجابية في مسيرتها للحصول على حقوقها.

كما أن استثمار قدرات المرأة وتمكينها يعتبر أفضل السبل للإسهام في النمو السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتنموي(الدريملي، 2006)، ولكي تستطيع المرأة المشاركة في هذه العملية التنموية، فلا بد من تمتعها بكافة حقوقها بما فيها إبداء الرأي، وطرح قضاياها بقوة عبر الوسائل الإعلامية المختلفة، خاصة وأن قضايا المرأة تكتسب اليوم مفاهيم أكثر شمولاً وعمقاً، فلم تعد مجرد قضية مساواة مع الرجل تبررها قدرة المرأة ومؤهلاتها، وإنما باتت تنطلق من كون المرأة إنساناً كاملاً له حقوقه واستقلاليته وحريته وقدرته على العطاء بغض النظر عن وضع الرجل ودونما مقارنة معه.

فالمرأة الفلسطينية اليوم لا تزال غائبة بدرجة كبيرة عن جميع مستويات صياغة السياسات، وصنع القرار على الرغم من أن العالم عرف المرأة الفلسطينية على ارض الواقع، وعبر وسائل الإعلام، وهي تقوم بدورها النضالي في مجابهة الاحتلال وغير عابئة به، ولكن المرأة التي عرفت كل أشكال النضال، وكفل لها الدستور حق المساواة مع الرجل لم تقف مكتوفة الأيدي أمام المتغيرات السياسية، ففي عام 1996-2006 خاضت تجربتي الانتخابات التشريعية، وقبلها دخلت الانتخابات البلدية، وأحرزت فيها نتائج متقدمة.

وتعيش المرأة الفلسطينية اليوم أزمة حقيقية، تؤثر سلباً على واقع الحركة النسويه جراء عدم التعاطي معها بصورة فاعلة، سواء من قبل أصحاب القرار أو ذوي الاختصاص، إضافة إلى غياب استراتيجيه فاعلة للحد من التأثيرات السلبية الناجمة عن المتغيرات السياسية المتلاحقة على الساحة الفلسطينية.

ومن المعلوم أن للإعلام دوراً هاماً في زيادة الوعي المجتمعي بقضايا المرأة، وتغيير المفاهيم التقليدية الخاصة بها، وذلك من خلال ما يطرحه من قضايا وموضوعات بقوالب وأشكال فنية مختلفة، قادرة على إحداث التأثير المطلوب، وتغيير المواقف والاتجاهات نحوها.

وفي ضوء هذه الحقيقة تبرز إشكالية كيفية معالجة الإعلام الفلسطيني عامة، والصحف خاصة لقضايا المرأة الفلسطينية، ومدى ارتباط القضايا والموضوعات المطروحة بواقعها، والتطورات التي طرأت على الأدوار التي تضطلع بها، ومدى مواكبتها للتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، أي هل تكيفت مع الأدوار التقليدية- الأم، الزوجة، الجمال، الطهي، ربة المنزل- أم تجاوزتها إلى أدوار جديدة، تقلدتها من خلال المهام النقابية والاجتماعية والسياسية التي قامت بها، والكشف عن مواقفها منها، ونوعية القضايا التي تحظى باهتمامها، ومدى وجود تباين بين صحف الدراسة في تغطيتها.

1.2 المشكلة البحثية

إن تناول قضايا المرأة الفلسطينية في وسائل الإعلام ما زال يعاني من مشكلات كبيرة تمثلت في غياب خطة إعلامية نحوها، وتركيزها على قضايا محددة، على حساب قضايا أخرى، لذا فهي لا ترتقي إلى مستوى التحولات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والنضالية، التي شهدتها الساحة الفلسطينية، وكان لها أثر على قضايا المرأة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

ورغم هذه المتغيرات والتطورات التي طرأت على مشاركتها السياسية بانتخابات الرئاسة والمجالس البلدية والمجلس التشريعي حيث شاركت المرأة بقوة أفرزت عدداً منهن في المجالس البلدية والمجلس التشريعي، علماً أن عدد النائبات اللواتي فزن في الانتخابات الأولى عام 1996 لم يتجاوز خمساً، فيما بلغ عددهن في الانتخابات التشريعية الثانية عام 2006 سبع عشرة نائبة، ما أدى إلى استحداث وزارة شؤون المرأة وقيامها بأدوار جديدة، وإشغالها لمناصب عليا في المجتمع، ومع ذلك كله فإن هناك تكريساً للتوجهات التقليدية تجاه المرأة من خلال تركيز وسائل الإعلام عامة والصحافة خاصة على إبراز دور المرأة التقليدي (كزوجة وأم وربة بيت وابنة) والاهتمام بالشؤون المنزلية، وتربية الأبناء تحت مسميات الحفاظ على العادات والتقاليد بعيداً كل البعد عن القضايا الجوهرية والمصيرية التي تمس حياة وواقع المرأة الفلسطينية.

كما وأن الباحثة ومن خلال عملها كصحفية تعنى بقضايا المرأة الفلسطينية، اتضح لها وجود ضعف كبير في تناول وعرض تلك القضايا، إضافة إلى وجود تباين في معالجة الصحف سواء من حيث حجم التغطية أو أشكالها الفنية، ولبلورة المشكلة بطريقة علمية صحيحة، عمدت الباحثة إلى إجراء دراسة استكشافية على عينة بلغ حجمها 24% من عينة الدراسة، اتضح تخصيص صحف الدراسة

مساحة ضئيلة لمعالجة قضايا المرأة وعلى فترات متقطعة، وأن اهتمامها بها موسميًا، ويغلب عليها الطابع الدعائي دون معالجة حقيقية للمشكلة.

فقد كشفت الدراسة اهتماماً واضحاً بقضايا المرأة في المناسبات الخاصة بها كيوم المرأة العالمي، أو عيد الأم، أو المؤتمرات الخاصة بالمرأة، حيث بلغت نسبتها 13% من إجمالى التغطيــة لقــضايا المرأة في شهر آذار/مارس.

وتبين أن الكتابة في موضوعات المرأة تتم بين فترة وأخرى بشكل روتيني من قبــل المؤســسات والهيئات والمراكز المهتمة بالمرأة، وذلك في حالة الإعلان عن أنشطة تلك الهيئات والمنجزات التي حققتها للمرأة سواء في المجالات السياسية، والصحة، والمجتمع، والتوعية، والتربية و الزراعــة، ولوحظ أن هناك خلطاً كبيراً بين قضايا المرأة وقضايا الطفل، حيث احتلت القــضايا الاجتماعيــة المرتبة الأولى بنسبة 38%، تليها القضايا السياسية بنسبة30%، ومن ثم القضايا التنمويــة 12%، يليها القضايا القانونية بنسبة 11%، ومن ثم قضايا أخرى بنسبة 9%.

وأوضحت الدراسة أن تغطية الصحف لقضايا المرأة الفلسطينية يغلب عليها الطابع الخبري، حيــث بلغت نسبة الأخبار 85%، وهذا يعني إهمال باقي الفنون الأخرى، وخاصــة المقــال والتحقيــق والتقرير والحديث، وهي فنون تتسم معالجتها بالطابع النقدي والتفسيري والتوجيهي، لذا تعد أكثــر مناسبة لمعالجة قضايا المرأة من غيرها.

هذا يعني أن مشكلة الدراسة تبلورت في التعرف على مدى اهتمام صحف الدراسة بقضايا المــرأة والحلول التي تطرحها لها وموقفها منها ومصادرها والأدوار التي تحظى باهتمامها ومدى ارتباطها بالواقع المحلي على مستوى صحف الدراسة وعلى مستوى كل صحيفة، إضافة إلى الكــشف عــن جوانب الاتفاق والاختلاف بين صحف الدراسة في تغطية قضايا المرأة الفلسطينية.

1.3 مبررات الدراسة

توجد عدة مبررات دفعت الباحثة إلى اختيار هذا الموضوع، بعضها يتعلق بمشكلة البحث، والبعض الآخر يتصل بالباحثة، والإمكانات الضرورية اللازمة لإجراء البحث، وهي:

1. إن المرأة الفلسطينية تمثل نصف المجتمع الفلسطيني، وذلك وفق التعداد السكاني الــذي أجــراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
2. قلة الدراسات الصحفية في فلسطين بشكل عام، وفي مجال تحليل محتــوى وســائل الإعــلام المطبوعة على وجه الخصوص.
3. توفير كم من المعلومات للجهات المعنية والرسمية والأهلية، ومساعدتها على وضــع الخطــط المرحلية والمستقبلية للنهوض بواقع المرأة الفلسطينية.

4. كون الباحثة إعلامية، ومهتمة بقضايا المرأة بالدرجة الأولى، وقد عانت من تبعات تلك المهنة، إضافة إلى رغبتها مستقبلا في التخصص في مجال دراسات المرأة.
5. إمكانية إجراء الدراسة على الصحف الفلسطينية الثلاث، فهي جميعها تصل مدينة غزة التي تقيم فيها الباحثة، إضافة إلى عملها في إحداها.
6. ظهور العديد من المراكز النسوية بعد قدوم السلطة الفلسطينية عام 1994م، وقيامها بأنشطة مختلفة، وتشجيعها النساء على القيام بأدوار جديدة، وهو ما يستدعي الكشف عن مدى تغطية الصحف لهذه الأنشطة وموقفها منها، والأدوار التي تحظى باهتمامها.
7. زيادة اهتمام الصحف بقضايا المرأة في السنوات الأخيرة، وتخصيص بعضها صفحات لها، بعد التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي طرأت على المجتمع الفلسطيني، وهذا يقتضي التعرف على نوعيتها، والحلول المقترحة لها.

1.4 أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى الاهتمام الذي توليه صحف الدراسة لقضايا المرأة الفلسطينية والحلول التي تطرحها لها وموقفها منها، والكشف عن القضايا التي تحظى باهتمامها والأدوار التي تركز عليها، وعلاقة ذلك كله بالواقع المحلي، ومدى وجود تباين بين صحف الدراسة في طرح القضايا المذكورة، وبناء على ذلك تهدف الدراسة إلى:
1. الكشف عن مدى اهتمام الصحافة الفلسطينية بقضايا المرأة، ونوعية القضايا التي تحظى باهتمامها، ومدى مساهمتها في وضع اقتراحات وتقديم حلول لها تتناسب وطموح المرأة الفلسطينية في ظل المتغيرات المتسارعة على الساحة الفلسطينية.
2. المساهمة في الكشف عن أوجه القصور في التغطية والمعالجة الصحفية لقضايا المرأة في صحف الدراسة، وذلك بهدف تنبيه القيادات الصحفية والقائمين بالاتصال في تلك الصحف إلى ذلك القصور، وتحفيزهم وحثهم على ضرورة تحسين مستوى الأداء الصحفي للارتقاء بأساليب المعالجة الصحفية لقضايا المرأة، والاهتمام المكثف بتلك القضايا على المستوى المجتمعي.
3. المساهمة في وضع رؤية إعلامية لتبني قضايا المرأة، وتناولها بصورة فاعلة من أجل تقديم الحلول المناسبة لها.

1.5 أسئلة الدراسة

أولا: التساؤلات الخاصة بالمضمون (ماذا قيل):

1. ما مدى اهتمام صحف الدراسة بالقضايا التقليدية للمرأة الفلسطينية فقط؟

2. ما هي أولويات الاهتمام بالقضايا والموضوعات التي طرحتها صحف الدراسة بصفة عامة، وعلى مستوى كل صحيفة؟ .
3. ما مدى ارتباط قضايا المرأة بالأحداث الجارية والمناسبات الخاصة بالمرأة ؟
4. ما الأدوار التي تظهر فيها المرأة الفلسطينية في صحف الدراسة؟ وما علاقتها بالعناصر التيبوغرافية؟
5. ما نوع القائم بالاتصال في قضايا المرأة الفلسطينية؟ وهل يوجد ارتباط بينه وبين قضايا معينة؟
6. ما المصادر التي تعتمد عليها صحف الدراسة في تغطية قضايا المرأة؟
7. ما هي الأساليب الإقناعية التي استخدمت مع قضايا المرأة في صحف الدراسة؟ وما علاقتها بالقضايا المطروحة؟
8. ما موقف صحف الدراسة من القضايا المطروحة بشكل عام، وعلى مستوى كل صحيفة على انفراد؟
9. من هو الجمهور المستهدف الذي يسعى القائم بالاتصال إلى الوصول إليه؟
10. هل قدمت صحف الدراسة حلولاً للقضايا المطروحة؟ وما علاقتها بأساليب الإقناع؟

ثانيا: التساؤلات الخاصة بالشكل " كيف قيل".

1. .ما هي المساحة التي أفردتها صحف الدراسة في معالجة قضايا المرأة بصفة عامة ؟ وعلى صعيد كل صحيفة على انفراد؟
2. ما هو الموقع الذي احتلته قضايا المرأة في صحف الدراسة، وما علاقتها بالأدوار؟
3. ما الأشكال الصحفية المستخدمة في معالجة قضايا المرأة؟ وما علاقتها بالقضايا المطروحة؟
4. ما هي العناصر التيبوغرافية التي استخدمتها صحف الدراسة، وعلاقتها بالقضايا المطروحة؟

1.6 استعراض عام لفصول الرسالة.

اشتملت الدراسة على ستة فصول، جاء الفصل الأول بعنوان خلفية الدراسة وأهميتها، واحتوى على المقدمة ومشكلة الدراسة ومبرراتها وأهدافها وأسئلتها وكان الفصل الثاني بعنوان:" أهم الدراسات السابقة"، حيث تم استعراض أهم الدراسات والأبحاث العربية والأجنبية، ومن ثم التعرف على موقع الدراسة من الدراسات السابقة، وجاء الفصل الثالث بعنوان قضايا المرأة الفلسطينية والصحافة، وتناول ثلاثة مباحث وجاء المبحث الأول بعنوان قضايا المرأة الفلسطينية حيث تناول القضايا الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية، والتعليمية، والصحية، وجاء المبحث الثاني بعنوان المؤسسات

النسوية في فلسطين، حيث تناول ثلاثة محاور وهي: نشأة المؤسسات النسوية الفلسطينية ، واقع المؤسسات النسوية الفلسطينية وأنشطة المؤسسات النسوية الفلسطينية، وتناول المبحث الثالث المرأة الفلسطينية في الصحافة، وتضمن ثلاثة محاور وهي: نشأة الصحافة النسوية الفلسطينية، وواقع الصحفية الفلسطينية، إضافة إلى صورة المرأة في الصحافة الفلسطينية.

وجاء الفصل الرابع بعنوان "الإجراءات المنهجية" وتناول نوع الدراسة، ومنهجها ، وأداة الدراسة، فئات التحليل، مجتمعها وعينتها ، مادة الدراسة، وحدة التحليل، أسلوب القياس والأسلوب الإحصائي إضافة إلى إجراءات الصدق والثبات.

وجاء الفصل الخامس بعنوان نتائج الدراسة ومناقشتها، وتناول السمات العامة لمحتوى قضايا المرأة الفلسطينية في صحف الدراسة، والسمات العامة لشكل قضايا المرأة الفلسطينية في صحف الدراسة ومناقشة نتائج الدراسة.

وجاء الفصل السادس بعنوان الاستنتاجات والتوصيات واشتمل على استنتاجات الدراسة وتوصيات الدراسة والمقترحات، ثم قائمة بالمراجع والملاحق.

الفصل الثاني

استعراض أهم الدراسات السابقة

يتناول الفصل عرضاً لأبرز الدراسات السابقة التي استفادت منها واطلعت عليها الباحثة وهي:

2.1 المقدمة

2.2 أهم الدراسات الفلسطينية

2.3 أهم الدراسات العربية

2.3.1 صورة المرأة في الصحافة العربية

2.3.2 قضايا المرأة في وسائل الإعلام العربية

2.3.3 تحليل محتوى المجلات النسائية العربية

2.4 أهم الدراسات الأجنبية

2.5 موقع الدراسة من الدراسات السابقة

2.1: المقدمة

يهدف هذا الفصل إلى استعراض الأدبيات السابقة التي تناولت قضايا المرأة الفلسطينية والعربية والأجنبية في الإعلام، ومن خلال البحث والمراجعة تبين أن هنالك قلة في الدراسات الفلسطينية التي تناولت قضايا المرأة، إضافة إلى عدد أوراق العمل التي حاولت أن تتعرف على معالجة الإعلام الفلسطيني لقضايا المرأة في مراحل زمنية مختلفة، في حين كان هناك عدد من الدراسات العربية والأجنبية التي عالجت تلك القضايا ولكنها محدودة وقد عثرت الباحثة على تلك الدراسات في عدد من الجامعات المصرية مثل جامعة القاهرة وعين شمس والزقازيق وغيرها، حيث لم تجد أياً منها في الجامعات الفلسطينية سواء في قطاع غزة أو الضفة الغربية.

وقد قامت الباحثة باستعراض أقرب الدراسات والأبحاث التي تتلاءم مع بحثها وهي سبع دراسات فلسطينية وخمس عشرة دراسة عربية، وثماني دراسات أجنبية، وبناء عليه تم تقسيم الفصل إلى ثلاثة أقسام هي:

أولا: الدراسات الفلسطينية.

ثانيا: الدراسات العربية.

ثالثا: الدراسات الأجنبية.

رابعاً : موقع الدراسة من الدراسات السابقة.

2.2 أولاً: أهم الدراسات الفلسطينية

يتناول هذا المبحث الدراسات الفلسطينية التي عالجت صورة وصحة المرأة الفلسطينية في الصحف الفلسطينية اليومية وهي:

2.2.1 دراسة التخطيط والتعاون الدولي (1997) بعنوان:"قراءة في الصحف المحلية حول الصورة النمطية للمرأة"

وتهدف هذه الدراسة إلى استخلاص معالم الصورة المرسومة للمرأة الفلسطينية من خلال تحليل بعض المواد التي تناولت المرأة في كل من صحيفة القدس والأيام، وذلك خلال شهر مارس/آذار من العام 1997.

واعتمدت الدراسة على المنهج المسحي، واستخدمت أداة تحليل المضمون لتحليل المقالات، الأخبار، الإعلانات والصور.

وخلصت الدراسة إلى أن معظم المقالات التي تناولت قضايا المرأة تحدثت عن الدور النضالي المميز للمرأة الفلسطينية في مختلف مراحله.
وأكدت غياب العديد من الفنون الصحفية لاسيما التحقيقات والحديث الصحفي مما يضعف من عرض ومناقشة قضايا المرأة الفلسطينية، إضافة إلى أن إعلانات الوظائف والمنح الدراسية تعرض بصيغة المذكر.
وبينت الدراسة أن المعالجة الصحفية استهدفت نساء المدن بالدرجة الأولى، مع إغفال واضح للنساء الريفيات والنساء اللواتي يقطن المخيمات سواء في الضفة أو القطاع.
وأوصت الدراسة بضرورة قيام الباحثين والمهتمين والمختصين بإنجاز دراسة أكاديمية من اجل الوصول إلى نتائج يمكن تعميمها تكون خطوة في تأسيس مركز أبحاث علمي يختص بالمرأة الفلسطينية.

2.2.2 دراسة ضهير (1998) بعنوان:" صحة المرأة في الإعلام الفلسطيني"

واستهدفت هذه الدراسة تحديد سلوك وسائل الإعلام الفلسطينية تجاه قضايا المرأة وتحديدا صحة المرأة، كما استهدفت التعرف على أوجه التشابه والاختلاف في هذه التغطيات.
واستخدمت الدراسة أسلوب تحليل المضمون للصحف اليومية الثلاث القدس، الأيام، الحياة الجديدة، إضافة إلى كل من إذاعة وتلفزيون فلسطين.
وخلصت الدراسة إلى أن قضايا المرأة الصحية حظيت باهتمام كبير من الناحية الكمية، وأشارت إلى أن الأخبار النسائية ظهرت بشكل عام في الصفحات الداخلية، وأن تلك النشاطات تركزت في مناطق معينة في فلسطين وهي تحديداً: غزة، نابلس ومدينة رام الله، في حين كانت ضعيفة في مناطق أخرى لاسيما القرى والمخيمات.

2.2.3 دراسة الدلو (2001) حول:" تغطية الصحافة الفلسطينية لدور المرأة في انتفاضة الأقصى"

وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على تغطية الصحافة الفلسطينية لدور المرأة في انتفاضة الأقصى، والكشف عن الأنشطة والمهام التي قامت بها وحظيت باهتمامها والفنون التحريرية التي عرضتها، ونوعية الصور والرسوم المصاحبة لها، والقيم السائدة فيها.
وخلصت الدراسة إلى عدم تخصيص الصحف اليومية لأبواب ومساحات ثابتة للمرأة الفلسطينية، تناقش فيها مشاكلها، وتبرز أنشطتها والأدوار التي تقوم بها، إضافة إلى أن اهتمام الصحف ينصب على موضوعات وقضايا لا تتصل بالواقع الذي تعيشه المرأة الفلسطينية في انتفاضة الأقصى، والأدوار الجهادية والتربوية والمعيشية والسياسية التي تؤديها.

وأوصت الدراسة إلى الاهتمام بالأدوار التي تؤديها المرأة الفلسطينية في انتفاضة الأقصى وعرض قضاياها ومشكلاتها بدلاً من التركيز على الموضوعات المثيرة والخليعة التي لا تتصل بواقعها وظروفها ولا تلبي احتياجاتها ورغباتها.
ودعت إلى الاهتمام بالفنون الصحفية المحببة للقراء والقادرة على طرح ومناقشة قضايا المرأة المختلفة وإبداء وجهات النظر حولها وتقديم الحلول لها.

2.2.4 دراسة بانوراما (2003) حول:" صورة المرأة في الصحف الفلسطينية الثلاث" وتهدف هذه الدراسة إلى تحديد معالم الصورة المرسومة عن المرأة في الصحف الفلسطينية اليومية، واستخدم فريق البحث المنهج المسحي كما استخدم كلاً من أداة تحليل المضمون، واستبيان موجه للجمهور.
وبلغ عدد العينة (321) عدداً من الصحف الصادرة عام 1999، أما فيما يتعلق بعينة الجمهور فقد بلغت 1201 شخصاً.
وخلصت الدراسة إلى أن الصحف قدمت المرأة كنموذج جسدي في المرتبة الأولى، وهمشت قضايا المرأة الريفية ومشاكلها وكذلك المرأة في المخيم لصالح عرض قضايا المرأة في المدينة.
وأشارت إلى غياب قضايا المرأة عن الصفحة الأولى، والانخفاض الكبير في تناول تلك القضايا في باقي الصفحات حيث بلغ إجمالي مساحة القضايا 0.7% من إجمالى المساحة الكلية لصحف الدراسة.
وأوصت الدراسة بضرورة الاهتمام أكثر بقضايا المرأة في الريف والمخيم كون معاناتها هناك أكبر من نظيرتها في المدن.
كما دعت إلى إجراء بحث يشمل كافة وسائل الإعلام لاستخلاص صورة المرأة فيها، ووضع خطة إعلامية وطنية لمعالجة قضايا المرأة بصورة أكثر جدية.

2.2.5 دراسة البرغوثي (2006) حول " نشأة وتطور الصحافة النسائية في فلسطين " وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على القضايا التي تعالجها الصحافة النسائية، والتعرف على اتجاهات القائم بالاتصال نحو قضايا المرأة.
أما فيما يتعلق بعينة الدراسة قامت الباحثة بحصر شامل لما يصدر من مطبوعات تخص الصحافة النسائية متمثلة في الملاحق التي تصدر عن الصحف الرسمية في مناسبات تخص المرأة، وكذلك صحيفة صوت النساء ومجلة ينابيع الحياة.

وخلصت الدراسة إلى أن الصحافة النسائية عالجت قضايا المرأة من خلال الأخبار التي تتناول في أغلبها الاعتقالات، والإبعاد بحق نساء، والمسيرات والمظاهرات النسوية، وأن أكثر المقالات تحدثت عن الدور النضالي المميز للمرأة الفلسطينية في مراحل النضال المختلفة.
وبينت الدراسة وجود إهمال لقضايا المرأة رغم أنها تهم أكثر من نصف المجتمع.

2.2.6 دراسة الدريملي (2006) بعنوان: " دور إذاعة وتلفزيون فلسطين في نشر المعلومات الصحية لدى المرأة الفلسطينية"

وتهدف هذه الدراسة إلى معرفة دور إذاعة وتلفزيون فلسطين في إمداد المرأة الفلسطينية بالمعلومات الصحية، ومعرفة درجة الثقة التي تحظى بها إذاعة وتلفزيون فلسطين كمصادر لاستقصاء المعلومات الصحية لدى المرأة الفلسطينية في كل من القرية والمدينة والمخيم، على عينة عشوائية قوامها (400) مفردة.
وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: ارتفاع معدلات الاستماع لراديو صوت فلسطين 70.50%، وارتفاع معدلات مشاهدة تلفزيون فلسطين بنسبة 80.25%.
– حرص المبحوثات على متابعة الموضوعات الصحية من خلال البرنامج الصحي وعلى رأس قائمة البرامج التلفزيونية الأخرى بنسبة 13.23%، ثم تليه برامج المرأة بنسبة 13.04%، وبرامج الطفل بنسبة 12.15%، والبرامج الرياضية والاجتماعية بنسبة 11.5%، وبرامج الدراما بنسبة 11.44%، ثم البرامج الإخبارية بنسبة 10.26%، والحوارية بنسبة 8.56%، وأخرى بنسبة 8.22%.
– اعتماد عينة الدراسة في مختلف المناطق في تلقي المعلومات الصحية بصفة عامة على التلفزيون أكثر من الراديو بنسبة 33.2%، والراديو بنسبة 30.08%، وكلاهما بنسبة 19.73%.

2.2.7 دراسة عواد (2008) بعنوان: " قضايا المرأة في الصحافة النسائية الأهلية في فلسطين.

وتهدف إلى التعرف على قضايا المرأة المنشورة في الصحف النسائية الأهلية المتمثلة بصوت النساء، ومجلة ينابيع الحياة عينة الدراسة خلال الفترة من 2004– 2006م.
وقد استخدم الباحث في دراسته منهج المسح الإعلامي وأداة تحليل المضمون لجمع بيانات الدراسة وتحليلها.
وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها:
– تناولت الصحافة النسائية الأهلية الفلسطينية قضايا: (المرأة السياسية، والنوع الاجتماعي، والمرأة المناضلة، والعنف ضد المرأة، والمرأة والتعليم والثقافة، والمرأة والعمل، والمرأة المعيلة،

والصحة، والسكان، والقضايا الاجتماعية، والأحوال الشخصية والتقليدية، وتقلدها لمراكز ومواقع اتخاذ القرار).

– أعطت الصحافة الأهلية الفلسطينية أولوية لقضايا المرأة السياسية، والجندر والمرأة المناضلة، والعنف ضد المرأة، بينما لم تول سوى اهتمام ضئيل لقضايا المرأة وتقلدها لمراكز ومواقع اتخاذ القرار.

– عبرت الصحافة الأهلية الفلسطينية عن هموم ومشكلات المرأة الفلسطينية على المستوى المجتمعي وكانت موضوعاتها الأساسية هي التي تمثل أولوية مجتمعية.

– عكس تركيز الصحافة الأهلية الفلسطينية على قضايا المرأة صبغة ايجابية نتيجة للأنظمة القائمة حيث تم الإشادة بما حققته المؤسسات الأهلية والمجتمعية وحكومة السلطة الفلسطينية للمرأة من منجزات ومكاسب والنشاطات العديدة للمرأة.

2.3 ثانيا: أهم الدراسات العربية

يتناول هذا المبحث عرضاً لأهم الدراسات العربية التي عالجت قضايا المرأة في وسائل الإعلام العربية، وقد تم تقسيم الدراسات إلى ثلاثة أقسام وهي:

2.3.1 صورة المرأة في الصحافة العربية:

2.3.1.1 دراسة رمزي (1977) بعنوان:" صورة المرأة كما تقدمها وسائل الإعلام" وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على صورة المرأة في الصحافة العامة والمتخصصة.

واستخدمت الباحثة المنهج المسحي وأداة تحليل المضمون، حيث توصلت الدراسة إلى أن صورة المرأة في الصحافة العامة والمتخصصة تتسم في الأغلب بالنظرة التقليدية، والتركيز على أدوارها كإنثي وزوجه وأم ضمن علاقات غير متكافئة، كما تركز على عاطفة المرأة وجاذبيتها في حين لم تتطرق إلى عقلها ووعيها.

وأشارت الدراسة إلى تحيز الصحافة لنساء المدن على حساب نساء الريف، وهذا ما أكدته نتائج تحليل المضمون للمواد الإعلامية التي أخضعت للدراسة.

والتحيز لصورة المرأة كأنثي جميلة أنيقة على حساب الصورة الأخرى كمنتجة ومشاركة في التنمية وصنع القرار السياسي.

وخلصت الدراسة إلى جملة من التوصيات حيث دعت إلى الاهتمام بقضايا المرأة ذات الأولوية لديها، وعدم التركيز بصورة شبه مطلقة على الدور التقليدي ومراعاة التنوع في معالجتها واستخدام كافة الفنون الصحفية في تقديمها.

2.3.1.2 دراسة عبد الرحمن (1983) بعنوان:" صورة المرأة في الصحف والمجلات العربية، دراسة حالة مصر".

استهدفت الدراسة استخلاص معالم الصورة المرسومة للمرأة المصرية، من خلال تحليل مضمون المواد الإعلامية المنشورة في الصحف والمجلات الأسبوعية، وأيضاً من خلال تحليل نتائج الاستبيان الذي تم إجراؤه مع الصحفيات والكاتبات المتخصصات في شؤون المرأة للتعرف على الصورة المرسومة لها في أذهان المحررات والكاتبات اللاتي يتولين مسؤولية أبواب المرأة، وتم تطبيق الدراسة التحليلية على عينة من الصحف وهي الأهرام وأخبار اليوم والمصور وآخر ساعة وحواء، وذلك خلال فترات زمنية متنوعة تشمل فترة السبعينيات.

واستخدمت الباحثة منهج المسح الإعلامي، واستعانت بمنهجي دراسة الحالة والمنهج المقارن لإجراء بعض المقارنات الزمنية والموضوعية التي فرضتها طبيعة الدراسة.

وبينت الدراسة أن الصحف قد ركزت على الأدوار التقليدية، وأبرزت الجوانب المختلفة من اهتمامات المرأة مثل الأزياء، والماكياج، وكل ما يتعلق بالأنوثة.

وأكدت نتائج الدراسة على أن الصحافة النسائية لا تحاول الاقتراب من مشاكل وهموم الغالبية العظمى من النساء في الريف أو في الأحياء الشعبية، إضافة إلى وجود تحيز اجتماعي لنساء المدن على حساب الصورة الأخرى للمرأة كمنتجة وأديبة وإنسانة تتساوى مع الرجل في الحقوق والمسؤوليات، وأن هناك تناقضاً بين صورة المرأة كما تقدمها الصحافة وبين الصورة المرتسمة في أذهان المحررات، كما أن صفحات المرأة في الصحف والمجلات المصرية تركز على شريحة معينة "الناضجات والشابات " وتهمل الفتيات في سن المراهقة إلا في مناسبات موسمية.

2.3.1.3 دراسة العطية (1986) بعنوان: "صورة المرأة في المجلات النسائية العربية" سعت إلى التعرف على الصورة التي تقدمها المجلات النسائية عن المرأة وطبيعة اهتماماتها في الدول العربية، وقد استخدمت الباحثة منهج المسح الاجتماعي لدراسة العينات المتوفرة من المجلات النسائية العربية.

وأجرت الباحثة تحليلاً لمضمون تسع عشرة مجلة نسائية تصدر في الوطن العربي وهي: حواء من (مصر)، المرأة، وفتاة الرافدين من (العراق)، الشرقية وسيدتي من (السعودية)، ومشوار والحسناء وفيروز من(لبنان)، وأسرتي من (الكويت)، وهي وزهرة الخليج من (الإمارات العربية) ،

والجوهرة من (قطر)، والمرأة العربية من(سوريا)، والجزائرية من (الجزائر)، وعائشة من (المغرب) ورسالة الجمعية الليبية، والمرأة التونسية، والعمانية من سلطنة عمان أما (عربية أنا) فتصدر في نيويورك، وهي المجلة الوحيدة ضمن عينة الدراسة التي لا تصدر في الوطن العربي.

وتوصلت الدراسة إلى أن المجلات النسائية العربية تبتعد عن مشكلات وهموم الغالبية العظمى من النساء وتتحيز إلى شريحة معينة من نساء المدن، وهذا التحيز يتنامى مع حاجة المجتمع ويشكل عائقاً أمام التنمية.

كما توصلت الدراسة إلى أن هناك ازدواجية في الرؤية الفكرية؛ فالمجلات العربية تطرح صورة المرأة المرفهة التي لا يشغلها سوى استكمال أناقتها وزينتها، وتطرح إلى جانب ذلك بعض القصص الواقعية التي تشير إلى حال المرأة ونبذها اجتماعياً، وأن المجلات النسائية تؤكد على دور المرأة كمستهلكة، وتقدم المرأة الغربية كنموذج للمرأة العربية مما يحجب مساهمة المرأة في عملية التنمية القومية.

وركزت هذه الصحف بشكل رئيسي على الأدوار التقليدية للمرأة كأم وزوجة وربة بيت، وتحاول التأكيد على صورة المرأة كأنثى من خلال الاهتمام بالأزياء، والماكياج، وغيرها من الاهتمامات التقليدية.

ولم تهتم الصحف بإبراز دور المرأة كمشاركة في عملية التنمية في الحياة السياسية، ولا بالتركيز على عمل المرأة والمشكلات التي تواجهها من خلال ازدواجية الدور الذي تقوم به داخل وخارج المنزل.

وطالبت الدراسة بضرورة تطوير أداء هذه الوسائل للقيام بدورها في تنمية المرأة، وإبراز دورها الفعال في المجتمع.

2.3.1.4 دراسة عيد، قدورة (1996) حول:" صورة المرأة العربية في المجلات النسوية نموذج لبنان".

أجريت هذه الدراسة للتعرف على مضمون الرسالة الإعلامية التي تقدمها المجلات النسائية اللبنانية والعربية إلى المرأة العربية عموماً، واللبنانية على وجه الخصوص، وذلك من خلال استخدامها منهج المسح الإعلامي والاستعانة بالمنهج المقارن.

وقامت الدراسة على تحليل مضمون ثلاثين مجلة نسائية عربية بعضها ينشر في لبنان وبعضها الآخر يصل إليها من بلدان عربية أخرى مثل: مصر، الكويت، وبعض دول الخليج.

ودللت نتائج الدراسة على وجود هوة ثقافية عميقة بين واقع المرأة وصورتها في المجلات النسائية الداعية إلى تحرير المرأة ومساواتها بالرجل.

وأكدت الدراسة أن المجلات النسائية تقتصر على تقدير المضامين الخفية، وتهمل الجانب الثقافي، وتعمل على حصر المرأة في نطاق المنزل، وبالتالي إعاقة سعيها نحو تحقيق مساواتها بالرجل.
كما أكدت الدراسة على غياب طرح قضايا المرأة ذات الأهمية والأولوية التي تمثل حجر عثرة في تقدمها وأخذ كامل حقوقها، حيث أوصت بوضع خطة إعلامية فاعلة للنهوض بواقع المرأة في المجتمعات العربية على حد سواء.

2.3.2 قضايا المرأة في وسائل الإعلام العربية:

2.3.2.1 دراسة الطنباوي (1986) بعنوان:" موقف الصحافة تجاه قضايا المرأة: دراسة تحليلية لمضمون الصحف الثلاث: الأهرام، الأخبار، الجمهورية"

وأجرت الباحثة هذه الدراسة للتعرف على مواقف واتجاهات الصحافة تجاه قضايا المرأة، إضافة إلى التعرف على أهم القضايا التي طرحتها كل من صحيفة الأهرام والأخبار والجمهورية، واستخدمت الدراسة منهج المسح الإعلامي لتحليل مضمون الصحف اليومية الثلاث خلال فترة البحث، وقد أخذت الباحثة بأسلوب الحصر الشامل لأعداد الصحف اليومية الثلاث.
وهدفت الدراسة إلى التعرف على الدور الأساسي الذي تقوم به الصحافة اليومية تجاه قضايا المرأة خلال خمس سنوات (1975-1985)، والدور الأساسي الذي تقوم نحو توجيهها وتكوين رأي عام تجاه قضاياها المعاصرة، إضافة إلى الكشف عن أهم القضايا والموضوعات الخاصة بها ومصادرها.
وأظهرت الدراسة أن الصحف الثلاث_ محل الدراسة_ تؤكد على القيم الاستهلاكية لدى المرأة من خلال تخصيص مساحة كبيرة للأزياء مثلا، في الوقت الذي يتضاءل حجم اهتمامها بمشاركة المرأة في حركة الإنتاج في المجتمع.
وأوضحت الدراسة أيضاً أن القضايا المتعلقة بالمرأة والأسرة كانت أكثر القضايا التي عالجتها، ثم القضايا التنموية، كما اهتمت الصحافة إلى حد ما بقضايا الأحوال الشخصية، ومشاكل وقوانين المرأة العاملة، والنشاط الاجتماعي، في حين أغفلت إبراز العديد من القضايا المهمة للمرأة، ومنها التوعية السياسية، وحثها على ممارسة حقوقها السياسية، وقضية محو أمية النساء.
وطالبت الدراسة بأهمية التركيز على دور المرأة في الإنتاج وتنقية ما يشوّه صورتها، وإعداد سياسات إعلامية تأخذ على عاتقها السعي إلى تغيير نظرة المجتمع.

2.3.2.2 دراسة محمد (1987)**:" قضية المرأة اليمنية في الصحافة اليمنية: صحيفة 14اكتوبر والثوري ومقارنتها بالصحافة السوفيتية"**

تناولت هذه الدراسة قضية المرأة اليمنية في الصحافة المحلية، حيث استخدمت الباحثة المنهج المقارن وعمدت إلى المقارنة بين صحيفة 14 أكتوبر خلال الفترة من بعد الاستقلال إلى عام 1985، وصحيفة الثوري منذ صدور أعدادها الأولى عام 1985.

ومن خلال نتائج الدراسة أشارت الباحثة إلى أن قضية المرأة اليمنية لم تطرح طرحا منفردا كقضية بعيدة عن قضايا المجتمع المدني.

وأكدت الدراسة على وجود قصور حقيقي وكبير وملموس في تناول قضايا المرأة اليمنية من خلال تركيزها على القضايا التقليدية، مثل دورها في البيت، وطريقة إعدادها الطعام، وتربية الأبناء دون التناول الإعلامي القوي والمؤثر للقضايا ذات الأهمية المرتبطة في مرحلة إعداد الدراسة.

وبينت الدراسة عدم وجود رؤية إعلامية تجاه تناول قضايا المرأة، وإنما يتم التطرق إليها بشكل سطحي.

وأوصت الدراسة بضرورة وضع رؤية وطنية إعلامية من أجل النهوض بواقع المرأة من خلال طرح قضاياها ذات الأهمية والأولوية لدى المرأة اليمنية في الصحف ووسائل الإعلام المختلفة من أجل تشخيص الحالة، وإيضاح نقاط الخلل، والبدء بتقديم الحلول المناسبة لذلك.

2.3.2.3 دراسة غالب (1989) بعنوان:" الصحافة المصرية وقضايا المرأة العربية خلال العقد العالمي 1975-1985"

تناولت هذه الدراسة عنصرين من عناصر العملية الاتصالية في صحافة المرأة" المضمون- والقائم بالاتصال"، وركزت على توصيف معالجة الصحافة المصرية لقضايا المرأة، وذلك من خلال استخدام أداة تحليل المضمون لما ينشر في صحف الأهرام وآخر ساعة وحواء، بالإضافة إلى دراسة القائمين بالاتصال في هذه الصحف.

وتوصلت الدراسة إلى أن صحف الدراسة اهتمت بقضية عدم المساواة بين الرجل والمرأة، وحرصت على إبراز معاناة المرأة في الدول المتقدمة من عدم المساواة أيضا، واهتمت بالموضوعات التقليدية التي تركز على المرأة كربة بيت، وتدعيم هذا الدور التقليدي، وأغفلت قطاعا نسائيا هاماً هو المرأة الريفية بينما ساد الاهتمام بنساء المدن.

وأوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بكل فئات النساء، وضرورة التنسيق بين القائمين بالاتصال والاتحادات والهيئات الرسمية والشعبية، المهتمة بقضايا المرأة، بهدف وضع أولويات لاهتمامات الصحف بما يتفق مع واقع المرأة الفعلي، واحتياجاتها الفعلية من اجل إسهامها بفاعلية في عملية التنمية.

2.3.2.4 دراسة عبد المجيد (1990) بعنوان:" موقع المرأة على خريطة السياسات الإعلامية"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على بعض الملامح التي يقترح أن تتبناها السياسات الإعلامية فيما يتعلق بالمرأة العربية، وطرح تصور للقضايا النسائية التي ينبغي أن يكون لها أولوية في معالجات وسائل الإعلام، والقيم التي ينبغي أن تركز عليها.

وتعد الدراسة من الدراسات الوصفية حيث استخدمت المنهج المسحي، إضافة إلى استخدام الدراسة الميدانية على القائمين بالاتصال.

وطرحت هذه الدراسة عدة قضايا يجب أن تتناولها المعالجات الإعلامية، مثل: قضايا العلاقات الزوجية والأسرية، التشريعات الخاصة بالأحوال الشخصية، تربية الأبناء ورعاية الأم العاملة، الطلاق وتعدد الزوجات، الاهتمام بصحة الأسرة والبيئة، ولا مانع من معالجة بعض الموضوعات الخاصة بالأزياء والموضة والتجميل.

وفيما يتعلق بالقيم التي ينبغي أن تظهر في السياسات الإعلامية العربية، أشارت الدراسة إلى أنه يجب التركيز على قيمة المشاركة السياسية والاقتصادية للمرأة العربية، والقيم الإنتاجية مقابل القيم الاستهلاكية، وقيمة المساواة وقيمة العمل في حياة المرأة، وحث المرأة العربية نحو مزيد من المشاركة في الحياة الاجتماعية العامة، والتأكيد على قدرتها على المشاركة الفعالة في الحياة السياسية والمؤسسات التشريعية المختلفة، ومخاطبة الاحتياجات الفعلية للمرأة، وتناول المشكلات الحقيقية للقطاعات النسائية المختلفة.

2.3.2.5 دراسة الاغبري (1998) وهي بعنوان:" قضايا المرأة في الصحافة اليمنية"

استهدفت هذه الدراسة التعرف على الدور الذي تقوم به الصحافة اليمنية تجاه قضايا المرأة، ومساعدتها على تخطي العقبات التي تواجهها من خلال رصد وتحليل وتفسير قضايا المرأة في الصحافة اليمنية من حيث طبيعة القضايا وعلاقتها بالأوضاع السياسية والاجتماعية السائدة خلال مرحلة الدراسة من 1985الى 1995م، وتعد من الدراسات الوصفية وقد استخدمت الباحثة منهج المسح الإعلامي، وأداة تحليل المضمون والاستبانة.

وأوضحت الدراسة أن المعالجة الصحفية لقضايا المرأة اعتمدت على الطابع الخبري والتقريري في المناسبات بالإضافة إلي المقالات، بينما لم تهتم بالنزول الميداني لإجراء التحقيقات أو الحوارات الصحفية إلا بدرجة ضئيلة جدا، وأن أكثر الاهتمام برز واضحا بالمرأة الحضرية، بينما لم تحظ المرأة الريفية بأي قدر من الاهتمام.

وكشفت عن عدم وعي الصحفيين والقيادات الصحفية بالجمهور المستهدف الذي يتوجهون إليه في كتاباتهم نحو المرأة، رغم أنهم مؤهلون علمياً مما يعني عدم تأثير تأهيلهم الأكاديمي على تناولهم ومعالجاتهم لقضايا المرأة.

وبينت الدراسة رأي القيادات بأن معالجة قضايا المرأة في الصحف اليمنية قد اتسم بالطابع الدعائي الذي يشيد بالمنجزات التي حققتها الدولة للمرأة ،وأن المعالجة كانت سطحية، ولم يتم تحديد استراتيجيه أو خطط عامة يتم على ضوئها تناول قضايا المرأة، لذلك اتسم التناول الصحفي بالارتجال والعشوائية، حيث اعتمد القائمون بالاتصال على تقديراتهم الذاتية للموضوعات التي يرون انه من الواجب الكتابة عنها.

2.3.2.6 دراسة عبد الرحمن، عبد المجيد، كامل (1996) حول:"المرأة المصرية والإعلام في الريف الفلسطيني"

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن فاعلية وسائل الإعلام المختلفة بالريف والحضر، وتحديد مراكز وأدوار هذه الوسائل على ضوء معالجاتها لقضايا المرأة ، بجانب التعرف على أسلوب تعامل النساء مع هذه الوسائل ورؤيتهن لها، وتحديد الاحتياجات الإعلامية للمرأة.

وقامت الباحثات بإجراء دراسة مسحية على عينة قوامها (1500) مفردة في كل من "الزرابي" التي تقع في الوجه القبلي،" وكمشيش" التي تمثل الوجه البحري، فضلاً عن حي "مصر القديمة" كممثل للحضر، وتعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية حيث استخدمت الباحثتان منهج المسح.

وكشفت الدراسة عن تدنى نسبة قراءة الصحف بين السيدات، وذلك بسبب الأمية، وعدم وجود منافذ لبيع الصحف في القريتين، أما في حي "مصر القديمة " فقد لوحظ أن كافة المتعلمات يحرصن على شراء أكثر من صحيفة، كما يقبلن على قراءة المجلات سواء العامة أو المتخصصة.

2.3.2.7 دراسة كامل (1997) حول:" التغطية الصحافية العامة لقضايا المرأة في المؤتمر الدولي للسكان في عام 1994 ومؤتمر بكين 1995"

اعتمدت هذه الدراسة على المسح الإعلامي في رصد المعالجة الصحفية عبر استخدام تحليل المضمون، فيما يتعلق بقضايا المرأة في الصحف القومية والحزبية، ومن ثم مقارنتها في سياق تحليلي للتعرف على محاور الاتفاق والاختلاف في التغطية الصحفية، للخروج بصورة كلية عن المرأة في الصحافة المصرية على ضوء ما أثير من قضايا في مؤتمر السكان، ومؤتمر المرأة في بكين بالتطبيق على صحف الأهرام، وروز اليوسف، والشعب ،والأهالي، والعربي، والعدد الأسبوعي بجريدة الوفد.

وخلصت الدراسة إلى أن الصحافة المصرية ركزت اهتماماتها على قضايا لاتشكل أولوية للمرأة المصرية، في إطار القيم الدينية والتقاليد المستمدة من الدين الإسلامي، وغيره من موروثات الثقافة المصرية.

وبينت الدراسة أن عددا من الكتاب المهتمين بقضايا المرأة وقعوا في فخ التبعية لأجندة اهتمامات غربية تعنى بالمرأة الغربية في الأساس مما أدى إلى إغفال خصوصية قضايا المرأة المصرية على ضوء الأوضاع الفكرية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية السائدة في المجتمع، فالمشاركة السياسية ووصول المرأة إلى مركز القرار أمر هام، ولكنه لا يتساوى بالضرورة مع الدعوة إلى محو أمية المرأة في الريف، والعشوائيات في المدن، والفقر فضلا عن تعسف الرجل ضدها في تلك الأوساط.

2.3.2.8 دراسة قاسم (2000) بعنوان:" قضايا المرأة في الصحف المصرية، دراسة تحليلية لصحف الأهرام، الوفد، الجمهورية الأسبوعي، والشعب".

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى اهتمام الصحف بقضية المرأة باعتبارها قضية مركزية تهم المجتمع المصري.

واستخدمت هذه الدراسة المنهج المسحي، واعتمدت على أداة تحليل المضمون وذلك بهدف تحليل محتوى موضوعات المرأة في صحف الدراسة.

وخلصت الدراسة إلى ضرورة اتخاذ جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة من جانب أي شخص أو منظمة أو مؤسسة، والاهتمام بحقوقها السياسية، ومناقشة المشاكل التي تقابلها، وممارستها لهذه الحقوق، وكيفية مواجهتها للعقبات التي تحول دون تمتعها بحقوقها السياسية.

وأوصت الدراسة بمناقشة مشاكل المرأة الريفية وكيفية تنميتها، والعمل على مشاركتها في وضع وتنفيذ التخطيط الإنمائي على جميع المستويات، وتحسين صورتها وعدم طرحها بشكل سلبي وتقليدي، والعمل على تغيير الأنماط الاجتماعية والثقافية لسلوك الرجل والمرأة، بهدف القضاء على التحيزات والعادات وكل الممارسات الأخرى القائمة على الاعتقاد بكون أي من الجنسين أدنى أو أعلى من الآخر، أو على الأدوار النمطية للرجل والمرأة.

2.3.3 تحليل محتوى المجلات النسائية العربية:

2.3.3.1 دراسة السيسي (1985) حول:" مجلة حواء دراسة نظرية وتحليلية من 1957-1970"هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى قيام مجلة حواء بدورها كوسيلة إعلامية، والموضوعات التي ركزت عليها ومدى توافقها مع احتياجات المرأة المصرية.

وقد اعتمدت الباحثة في إنجاز هذا البحث على منهج المسح، ودراسة الحالة، والمنهج التاريخي.

وقد أخضعت الباحثة 22% من إعداد المجلة الصادرة في الفترة من 1957حتى 1970 للتحليل، كذلك استخدمت المقابلة كأداة من أدوات جمع البيانات إلى جانب تحليل المضمون.

وقد خلصت الباحثة إلى تركيز المجلة على الموضوعات التقليدية (التجميل- الأزياء، الإكسسوار) واستخدمت الفنون التحريرية المختلفة من خبر ومقال وحديث وتحقيق وتعليق، وأن المجلة قدمت مواداً للمرأة المصرية أفادتها في حياتها الاجتماعية والثقافية، وأوضحت صورتها وواقعها خلال فترة البحث.

2.3.3.2 دراسة عبد الرحمن، عبد المجيد، كامل (1992):" الإعلام والمرأة وتأثيرهما على قضايا التنمية في الريف المصري".

وتعتبر دراسة شاملة، حيث عنيت ببحث مواقف واتجاهات الصحافة تجاه المرأة، من خلال تحليل مضمون أبواب المرأة في الصحف والمجلات العامة والنسائية، وإجراء دراسة ميدانية على القائمين بالاتصال في أقسام المرأة في الصحف العامة والمجلات النسائية، قيست فيها اتجاهات القائمين بالاتصال، نحو المرأة الريفية في صحافة المرأة.

وبينت الدراسة أن الصحف والمجلات على حد سواء لم تعالج قضايا المرأة الجوهرية وإنما ركزت على القضايا التقليدية للمرأة وعملت على تعزيز الصورة النمطية.

وأكدت الدراسة أن الغالبية العظمى من أفراد العينة، سواء في الصحف العامة والمجلات النسائية، ترى أن صحفهم لا تهتم بقضايا المرأة الريفية، وقد برر العاملون في أقسام المرأة هذا التجاهل بأنه انعكاس لإهمال المسؤولين لقضايا الريف عموما.

كما كشفت الدراسة عن عدم وعي القائمين بالاتصال لأهمية الدور الذي يجب أن تقوم به الصحافة النسائية في دمج المرأة الريفية وإشراكها في عملية التنمية، وبين أن اتجاه المشرف على الصحافة – سواء كان سلبيا أو إيجابيا – ليس هو المحك الرئيس في تفسير أسباب عدم العناية بالمرأة الريفية.

2.3.3.3 دراسة العباسي (1992):" معالجة المجلات النسائية المتخصصة لقضايا المرأة والتنمية في الريف المصري".

هدفت هذه الدراسة إلى إجراء تحليل مضمون الأعداد الصادرة من مجلتي حواء ونصف الدنيا، والكشف عن الأشكال الفنية التي عالجت الموضوعات المطروحة وأهم القضايا التي تناولتها، بجانب التعرف على الجمهور المستهدف.

وتوصلت الدراسة إلى أن المجلتين اهتمتا بالموضوعات التقليدية للمرأة كالموضة، والأزياء، والطهي، والتجميل، وشؤون المنزل، حيث احتلت الترتيب الأول ضمن أولويات اهتماماتها وجاءت بنسبة 36.3% من إجمالي الموضوعات.

وجاءت الموضوعات الخاصة بقضايا المرأة المصرية والتنمية في مؤخرة اهتمام المجلتين بنسبة 7.9%، وكانت مجلة حواء أكثر اهتماما بهذه القضايا، وذلك بنسبة 14% من إجمالي اهتمامها بقضايا المرأة، في حين لم تتجاوز نسبتها 5.2% في مجلة نصف الدنيا.

واحتلت قضايا المرأة المصرية والأسرية الترتيب الرابع من اهتمام المجلتين بكل قضايا المرأة بنسبة 16.1%، بينما احتلت الترتيب الثاني في إطار اهتمامها بقضايا المرأة المصرية على وجه الخصوص بنسبة 26.8%.

وبينت الدراسة أن الموضوعات الخاصة بقضايا المرأة في العالم جاءت في الترتيب الثالث من حجم اهتمام المجلتين بنسبة 17.9% من إجمالي الاهتمام العام، كما أشارت الدراسة إلى قلة اهتمام المجلتين بقضايا المرأة المصرية الريفية، حيث بلغت نسبتها 0.7% فقط من إجمالي اهتمام المجلتين بقطاعات المرأة المصرية.

وكشفت الدراسة أن الأشكال التفسيرية والاستقصائية أكثر استخداما في معالجة موضوعات المرأة المصرية والأسرة، ويأتي في مقدمتها التحقيق الصحفي، ثم مواد الرأي، ثم رسائل القراء، تليها الموضوعات الصحفية الخدمية، ثم الأشكال الإخبارية، وأخيرا الأشكال الإعلانية.

وتوصلت الدراسة إلى أن 40.5% من المضمون الذي قدمته المجلتان استهدف الأسرة بصفة عامة، أما المضمون الذي استهدف المرأة فقط فقد بلغت نسبته 36.1%، بينما نسبة المضمون الذي استهدف المرأة والرجل معا 14.3%.

2.3.3.4 دراسة عبد الرحمن (1992) حول:" فن التحرير الصحفي في مجلات الأسرة في الوطن العربي".

وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على طبيعة المعالجات الصحفية لقضايا الأسرة، وأهم وأبرز القضايا التي طرحتها مجلتا "أسرتي الكويتية"و" زهرة الخليج" الإماراتية، والفنون الصحفية بالمجلتين.

وأشارت الدراسة إلى اهتمام المجلتين بالقضايا التقليدية للمرأة، واتسام الجانب التنموي في المعالجات الصحفية بالندرة والسطحية، وعدم اهتمامها بتنمية المرأة وتدريبها وتثقيفها إلا في حالات نادرة.

وفي إطار القضايا احتلت الموضوعات التقليدية التي تتضمن: الأزياء، الماكياج، الديكور، والطهي المرتبة الأولى، ومن ثم جاءت موضوعات الأمومة والطفولة المرتبة الثانية يليها المضمون الخدمي في المرتبة الثالثة.

لم تهتم المجلتان بالتعبير عن الهموم والمشكلات الواقعية للمرأة العربية، خاصة وأن النمط النسائي الذي قدمته للمرأة هو نمط المرأة الغربية المرفهة.

وتبين أن المجلتين تخاطبان شرائح نسائية بعينها تمثل الشرائح العليا في المجتمع من المتعلمات ونساء المدن الكبرى وسيدات المجتمع المرفهات اللاتي يتمتعن بمستوى اجتماعي واقتصادي متميز.

وفيما يختص بالفنون الصحفية، احتلت التقارير الصحفية المرتبة الأولى، تلتها التحقيقات الصحفية، ثم المواد الإخبارية ومواد الرأي، وأخيرا الأحاديث الصحفية.

وأشارت الدراسة إلى تشابه صحافة الأسرة في الخليج مع بقية الأقطار العربية في عدم قدرتها على التعامل الفعلي الحقيقي مع مشكلات وقضايا الأسرة والمرأة العربية، وذلك بسبب الانشغال بالترويج لقضايا واهتمامات لاتمت للواقع الحقيقي بصلة.

2.3.3.5 دراسة عبد الرحمن(1995) حول:" مجلات المرأة والأسرة في الوطن العربي المعاصر".

أجريت هذه الدراسة في محاولة لتتبع نشأة وتطور صحافة المرأة والأسرة في الوطن العربي، بجانب التعرف على الفنون التحريرية المختلفة في هذه المجلات، والكشف عن أبرز القضايا التي اهتمت بها، وذلك بالتطبيق على مجلتي " نصف الدنيا" وسيدتي" بالإضافة إلى مجلة " Woman sown" البريطانية.

واستخدم الباحث المنهج المسحي والتاريخي، كما استخدم أداة تحليل المضمون في تحليل مضامين المعالجة الصحافية.

وبينت الدراسة أن أبرز القضايا التي تطرحها مجلات المرأة والأسرة في الوطن العربي وهي تربية الأبناء، الديكور، الزواج والطلاق، الماكياج، وأن مضمونها استهلاكي، ولم تواكب قضايا المرأة والأسرة العربية، حيث لا تزال تخاطب أنوثتها، دون الاقتراب الحقيقي من واقعها، وقضاياها.

ودللت الدراسة على أن معظم المجلات النسائية العربية تفتقد مضموناً سياسياً جاداً يهم المرأة ويشغل اهتمامها، باستثناء مجلة نصف الدنيا التي تقدم باب سياسيا ثابتا منذ صدورها وحتى الآن.

وأوضحت الدراسة أن أكثر الفنون الصحفية المستخدمة هو التقرير الصحفي الذي يعرض الخدمات، ويلي ذلك فن التحقيق الصحفي، أما أقل الفنون استخداما فكان الحديث الصحفي.

2.4 ثالثا: أهم الدراسات الأجنبية:

يتناول هذا المبحث عرضاً لأهم الدراسات الأجنبية التي عالجت قضايا المرأة في وسائل الإعلام وهي:

2.4.1 دراسة Franzwa (1975) بعنوان: "صورة المرأة في القصص والروايات في المجلات النسائية الأمريكية".

تهدف إلى البحث في الصورة التي تقدمها القصص القصيرة والروايات المنشورة في المجلات النسائية الأمريكية للمرأة، واستخدمت الباحثة منهج المسح والمنهج المقارن وأداة تحليل المضمون.
وبينت النتائج أن تركيز المجلات انصب في السبعينيات وما قبلها على إبراز المرأة في دور الزوجة، وربة منزل، أما العمل فيأتي في المرتبة الثانية.
وأشارت الدراسة إلى أن الأدوار المسندة إلى النساء تنحصر في أربعة: عازبة تبحث عن عريس، زوجة وربة منزل، عانس تخفي في نفسها مرارة وإحباط، أرملة أو مطلقة مرشحة للزواج.
وأكدت الدراسة على التأثير السلبي الذي تحدثه تلك الصورة المقدمة للمرأة – خصوصا– على طموحات الفتاة ونظرتها إلى العمل.

2.4.2 دراسة Ruggeri and Weston (1985) حول: صورة المرأة في المجلات النسائية الأمريكية"

وهدفت هذه الدراسة إلى المقارنة بين عينة من المجلات النسائية الأمريكية خلال سنوات من (1971–1980).
وبينت هذه الدراسة أن هناك اختلافا في تناول أوضاع المرأة حيث كانت المرأة تظهر في المجلات عام 1971 في وظائف تقليدية وأقل تحملا للمسؤولية في عملها.
وفي الفترة التالية لعام 1971، عكست هذه المجلات ممارسة المرأة لوظائف مهنية، وقدمت نماذج لنساء شهيرات.
كما أوصت الدراسة بضرورة عرض قضايا المرأة بعمق من أجل المساهمة الحقيقية والجادة في الكشف عن واقع المرأة، والعقبات التي تعترضها في تأدية الأدوار المنوطة بها.

2.4.3 دراسة Butler & Paisley(1987)حول" المرأة ووسائل الإعلام "

وتهدف إلى التعرف على صورة المرأة في الإعلام، حيث استخدم الباحثان المنهج المسحي وأداة تحليل المضمون، إضافة إلى دراسة ميدانية على القائم بالاتصال وتوصل الباحثان إلى أن مضمون وسائل الإعلام الموجه إلى المرأة يتحدد من خلال القيم والمعايير الاجتماعية، وأيضاً من خلال التوقعات المختلفة.

وأكدت الدراسة على أن الصورة التقليدية للمرأة أخذت تحل محل صورتها ذات الاهتمامات العامة، كما دللت على أن بعض المجلات قد لحق بها التطور وأخذت تقدم المرأة بصورة جديدة لتوجيه أنظارها نحو الأنشطة العامة غير المنتجة.

وأوصت الدراسة إلى تبني سياسة إعلامية واضحة من قضايا المرأة، والعمل على تناولها بطريقة تساهم في إيجاد حلول لها.

2.4.4 دراسة Hoofer (1993) بعنوان:" الصحافة الشعبية في مدينة نيويورك وقضية حقوق النساء من 1848-1860م"

هدفت هده الدراسة إلى التعرف على دور الصحافة الشعبية في نيويورك من قضية حقوق النساء.

وأشارت هذه الدراسة إلى أن المؤرخين أكدوا أن الصحف لم تهتم بحركة حقوق المرأة قبل الحرب الأهلية في أمريكا، وحاولت الدراسة أن تثبت صحة أو خطأ هذه المقولة من خلال قيامها باستخدام المنهج المقارن وأداة تحليل المضمون، حيث عمدت إلى تحليل العناوين الرئيسة والمقالات، وموقف رؤساء التحرير في الصحف الثلاث الأكثر توزيعاً وهي:

New York Daily Tribune, New York daily Healed, and the New York Daily times.

وبينت النتائج وجود تباين في مواقف تلك الصحف من حركة حقوق المرأة، حيث أوضحت الدراسة أن جريدة الهيرالد عارضت مطالب الحركة بالرغم من أن رئيس تحريرها كان مستعدا لتخصيص جزء من مساحة الجريدة لمؤيدي الحركة، بينما هو في واقع الأمر كان يسخر من مؤيدي الحركة ويعبر عن ازدرائه لنشاطاتها.

وأشارت الدراسة إلى انه رفض أن يشارك في أي نشاط خاص بالمرأة الأمريكية أو مطالبها نحو التغيير، ومع ذلك كان يغطي أخبار الحركة في العناوين والأعمدة الرئيسة للجريدة بنوع من الإثارة.

أما فيما يتعلق بصحيفة التربيون، فإن رئيس تحريرها أيد الحركة من البداية، ولكن مع مرور الوقت بدأ يفقد الكثير من حماسه وعلى الرغم من ذلك كان يتعامل مع مؤيدي الحركة بصورة جيدة، ويغطي أخبارها في العناوين الرئيسة والقصص الإخبارية بشكل موضوعي" مباشر".

وأيدت صحيفة النيويورك تايمز مطالب الحركة في زيادة تعليم المرأة ومشاركتها في العمل، ولكن رئيس التحرير كان يعارض حقها في التصويت، إلا انه مع مرور الوقت عمل على تغطية أخبار المرأة بنوع من الإثارة.

2.4.5 دراسة Gallagher(1994) بعنوان:" المرأة في وسائل الإعلام ".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على صورة المرأة في الصحافة الفرنسية، واستخدمت الباحثة منهج المسح الإعلامي بالإضافة إلى المنهج المقارن وأداة تحليل المضمون.

وأكدت الدراسة على أن وسائل الإعلام بشكل عام هي انعكاس لآراء القائمين على المنظمات والمؤسسات الإعلامية، ولمواقفهم، ومشاعرهم، ومخيلاتهم.

وأشارت إلى أن هناك استجابة في المادة غير الخيالية في بعض المجلات النسائية لأطروحات الحركة النسائية الداعية إلى مساواة المرأة بالرجل، خصوصاً على صعيد العمل، بالرغم من أن معالجتها لهذه المواضيع المتصلة بمساواة المرأة بالرجل ليست معالجة مشجعة .

وتوصلت الدراسة إلى أن مقدرة وسائل الإعلام على تغيير القيم والأعراف العميقة الجذور في المجتمع محدودة.

2.4.6 دراسة Kohn (1994) دراسة حول" تحيز المضامين الصحفية ضد المرأة" .

هدفت إلى البحث في مدى تحيز مضامين الصحفية ضد المرأة، خاصة في المجال السياسي.

وتعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية، واستخدم الباحث منهج المسح وأداة تحليل المضمون.

وأكدت نتائج الدراسة إلى وجود تركيز كبير على المرشح الرجل مقارنة مع المرشحات، وأن الصحافة تهتم بالرجال الرياضيين أكثر من النساء الرياضيات، كما توجه رسالة إلى جمهور النساء وكأنهن أقل أهمية من الرجال في مجالات السياسة والرياضة.

وبينت الدراسة إلى أن قضايا المرأة مغيبة بدرجة كبيرة، وأن ما يتم تناوله لا يأتي ضمن اهتمامات المرأة بالدرجة الأولى، لاسيما القضايا السياسية والتنموية وغيرها.

وأوصت الدراسة بضرورة وضع خطة إعلامية تهدف إلى النهوض بواقع المعالجة الصحفية لقضايا المرأة بصورة مؤثرة وإيجابية.

وكشفت الدراسة أن هناك إغفالاً متعمداً لقضايا المرأة ذات الأهمية، حيث ركزت على القضايا التقليدية وذات الطابع الاجتماعي وعلى قطاع محدد من النساء مع إهمال الأغلبية.

2.4.7 دراسة Glosser (1997) حول:"صورة المرأة في القصص الأدبية الصينية في الصحف النسائية

هدفت إلى التعرف على الدور الذي يقوم به الإعلام في عملية التغير الاجتماعي من خلال الصور المقدمة عن النساء في القصص الأدبية الصينية المنشورة في الصحف النسائية، ومعرفة ما إذا كان الإعلام هو الذي يغير البناء الاجتماعي، أم انه مجرد انعكاس وتكريس للواقع.

واعتمدت الدراسة على منهج المسح وأداة تحليل المضمون، وبينت النتائج وجود تحول في القصص من استخدام الشخصيات الريفية إلى استخدام الشخصيات المدنية أي التركيز بالدرجة الأولى على الفتاة والمرأة في المدينة.

وكشفت الدراسة أن تمثيل المرأة في القصص الأدبية الصينية بعد عام 1979 بدأ يظهر التحيز نحو المدينة، وتوجهه إلى الجمهور القارئ في المدينة، والنساء المتعلمات في المدينة، واختفى تدريجياً بالمقابل منذ عام 1979 م تمثيل المرأة الريفية بالرغم من أنهن يشكلن الغالبية في تعداد النساء في الصين، وفسرت الباحثة ذلك بالعامل الأيديولوجي للإعلام في اختيار ممثلين لمجموعات معينة من النساء الصينيات، وإهمال نساء أخريات.

ونقلت القصص صورة للمرأة تحتوي على مضامين جنسية لها أهداف تسويقية وهو تصويرها كجنس في الإعلانات.

2.4.8 دراسة Mills (1997) حول: تغير المضمون الصحفي في صحيفة نيويورك تايمز"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تغير المضمون الصحفي حول قضايا المرأة في صحيفة نيويورك تايمز، حيث قامت الباحثة بإجراء دراسة مقارنة للصفحة الأولى خلال شهري يناير وفبراير 1994 والصفحة الأولى للصحيفة نفسها خلال شهري يناير وفبراير 1964، بهدف التوصل إلى التغيرات التي حدثت في مضمون الصفحة، وذلك من خلال تبنيها اتجاهاً يرى أن زيادة تواجد الصحفيات يؤدي إلى تحسين الصورة التي تقدم عن المرأة، وبالتالي تطرح موضوعات جديدة.

وقد توصلت نتائج الدراسة إلى وجود زيادة في الموضوعات الخاصة بالمرأة عام 1994 عنها في عام 1964، وتدور هذه الموضوعات حول الخصوبة، والتحرش الجنسي، والعنف الموجه ضد المرأة.

وترى الباحثة أن تغير المناخ الصحفي سمح للمرأة الصحفية وبعض الصحفيين الرجال أن يشكلوا جماعات ضغط داخل صحفهم، من أجل إعطاء المزيد من الاهتمام الصحفي لقضايا المرأة.

2.5 رابعا: موقع الدراسة من الدراسات السابقة:

مما سبق، يتضح أن سبعة دراسات أجريت على المرأة في وسائل الإعلام الفلسطينية اثنتان تناولتا صورتها فيها، وثالثة اقتصرت على دراسة تغطية الصحافة لدورها في انتفاضة الأقصى، واثنتان اقتصرت على قضاياها الصحية فقط، وهذا يعني عدم اهتمامها بالقضايا الأخرى، وسادسة تناولت نشأة الصحافة النسائية الفلسطينية، وسابعة تناولت قضايا المرأة الفلسطينية في الصحافة الأهلية.

أما الدراسات العربية والأجنبية فهي على كثرتها تناولت صورتها وقضاياها في وسائل إعلامها المختلفة، حيث استهدفت التعرف على صورتها النمطية فيها، وإبراز القضايا التي حظيت باهتمامها، وموقفها منها، ومصادرها، ومدى توافق ما تطرحه على تطلعاتها، واتجاهات القائمين بالاتصال نحوها وغيرها، وهذا يعني أنها تختلف عن هذه الدراسات من حيث الموضوع، حيث تركز هذه الدراسة على قضايا المرأة في الصحافة الفلسطينية– القدس والأيام والحياة الجديدة– وتحاول الكشف عن أولويات اهتمامها، والأدوار التي تركز عليها، ومعرفة مدى وجود علاقة بين القضايا المطروحة والواقع المحلي لصحف الدراسة، ونوعية الشخصيات التي تحظى باهتمامها، والجمهور الذي تستهدفه، وجوانب الاتفاق أو الاختلاف بين صحف الدراسة فيما تطرحه من قضايا وموضوعات خاصة بالمرأة الفلسطينية وغيرها، وبالتالي فإن مجتمع هذه الدراسة وعينتها – المصادر والزمنية– تختلف عن الدراسات السابقة.

وتدخل الدراسات السابقة كما هو حال هذه الدراسة في إطار البحوث الوصفية، وفي إطارها تم استخدام منهجي الدراسات المسحية والمقارنة، وأسلوب تحليل المضمون باعتباره الأنسب لوصف محتوى قضايا المرأة في الصحافة الفلسطينية، والكشف عن جوانب الاتفاق أو الاختلاف بين صحف الدراسة.

الفصل الثالث

قضايا المرأة الفلسطينية و الصحافة

3.1 المقدمة

3.2 قضايا المرأة الفلسطينية

3.2.1 القضايا الاجتماعية للمرأة الفلسطينية

3.2.2 القضايا السياسية للمرأة الفلسطينية

3.2.3 القضايا الاقتصادية للمرأة الفلسطينية

3.2.4 القضايا التعليمية للمرأة الفلسطينية

3.2.5 القضايا الصحية للمرأة الفلسطينية

3.3 المؤسسات النسوية في فلسطين

3.3.1 نشأة المؤسسات النسوية الفلسطينية

3.3.2 واقع المؤسسات النسوية الفلسطينية

3.3.3 أنشطة المؤسسات النسوية الفلسطينية

3.4 المرأة الفلسطينية في الصحافة

3.4.1 نشأة الصحافة النسوية الفلسطينية

3.4.3 واقع الصحفية الفلسطينية

3.4.3 صورة المرأة في الصحافة الفلسطينية

3.1 المقدمة

شهدت العقود الأخيرة اعترافاً جلياً بالدور الذي تميزت به المرأة في المجتمع، حيث أكدت العديد من الدول العربية على أهمية الاهتمام بالمرأة العربية في الوطن العربي، من خلال انعقاد العديد من المؤتمرات ووضع الخطط الإستراتيجية للنهوض بها لأن النهوض بها يعني النهوض بالمجتمع وتطوره (رمزي،1999).

وقد انعكس هذا الاهتمام جليا في نشاطات الأمم المتحدة المؤكدة على ضرورة مشاركة المرأة في التنمية الشاملة حيث أكد إعلان القاهرة الصادر عن المؤتمر الأول لقمة المرأة العربية تحت شعار "تحديات الحاضر وآفاق المستقبل"، على مبدأ تكافؤ الفرص بين الرجال والنساء بصفة عامة بما في ذلك التعليم والتدريب والتأهيل ومحو الأمية والتعليم الذاتي والعمل(منظمة العمل العربية،2001).

> "كما أن إقرار" إعلان بكين"عام 1995 كوثيقة إجماع و كدليل عمل لمؤسسات و حكومات المجتمع الدولي الموقعة عليه، وتأكيده على أن قضية المرأة هي قضية عامة واحدة في العالم كله، يشكل بعداً إنسانيا أممياً عاماً، لا يتعارض مع قضايا المرأة الخاصة، والتفصيلية من حيث حجم الاستغلال والاضطهاد وحقوق المرأة ودرجة تقدمها، التي تختلف باختلاف المكان والزمان، واختلاف العناصر التاريخية الموروثة، والحديثة المعاصرة المكتسبة، المكونة لقضية المرأة (عواد،2008، 32).

والمرأة الفلسطينية، ومنذ مطلع القرن العشرين، أدت دوراً متميزاً بسبب خصوصية المجتمع الفلسطيني، وما تعرض له من محاولات لطمس هويته، واغتصاب أرضه وممتلكاته، جعلت المرأة تقف بجوار الرجل لمواجهة هذه الهجمة، وبالرغم من دورها النضالي في المجتمع الفلسطيني فإنها لم تنل قسطاً وافراً من البحث في قضاياها السياسية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها، وإبراز دورها في مختلف هذه القضايا (سامح،1988).

ولأهمية دور المرأة الفلسطينية في المجتمع الفلسطيني بكافة مراحله، فقد عملت الباحثة في هذا الفصل على تناول قضايا المرأة الفلسطينية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والصحية والتعليمية، والإشارة إلى جملة الانجازات التي حققتها المرأة الفلسطينية خلال السنوات الماضية.

حيث يتناول هذا الفصل ثلاثة مباحث رئيسة وهي قضايا المرأة الفلسطينية، والمؤسسات النسوية في فلسطين، والمرأة الفلسطينية في الصحافة.

3.2 قضايا المرأة الفلسطينية

يسلط هذا المبحث الضوء على قضايا المرأة الفلسطينية، والإنجازات التي حققتها المرأة، والمعيقات التي حالت دون تحقيق المزيد من الإنجازات، وذلك من خلال العناوين التالية:

3.2.1 القضايا الاجتماعية للمرأة الفلسطينية

3.2.2 القضايا السياسية للمرأة الفلسطينية

3.2.3 القضايا الاقتصادية للمرأة الفلسطينية

3.2.4 القضايا التعليمية للمرأة الفلسطينية

3.2.5 القضايا الصحية للمرأة الفلسطينية

3.2.1 القضايا الاجتماعية للمرأة الفلسطينية

على الرغم من الصراعات الفكرية والأيديولوجية المحتدمة حول الأدوار المتغيرة للمرأة الفلسطينية فإن ثمة إنجازات على الصعيد الاجتماعي قد نجحت المرأة الفلسطينية في تحقيقها، (قاسم، 2000)، وقد مكنت هذه الإنجازات والمكتسبات بعض النساء من الارتقاء إلى الأوضاع العليا في المجتمع، ومع ذلك فثمة مشكلات وتحديات ماتزال قائمة، حيث لم يختلف واقع المرأة الفلسطينية في بداية القرن العشرين عن واقع المرأة العربية في الأقطار المجاورة خاصة وان جملة من العادات والتقاليد والأعراف الموروثة قد تراكمت وفرضت العزلة والحصار على المرأة الفلسطينية سواء في بيت عائلتها، أو بيت زوجها بعيداً عن العالم الخارجي المحيط بها على اعتبار " أن المنزل هو عالم المرأة تولد وتعيش وتعمل وتموت فيه، ولا تغادر إلا للضرورة، أما الحياة العامة فليست من شأنها، فهي فقط عليها ممارسة حياتها الطبيعية فقط من نظر المجتمع داخل منازلها (سليم وأخريات،1999) .

ولا يختلف واقع المرأة الفلسطينية الاجتماعي قبل النكبة عن واقع نظيرتها في المجتمعات العربية – المرأة العربية–، فلقد كانت تخضع لجملة من التقاليد والعادات المتخلفة التي تمثل انعكاساً لسمات المجتمع شبه الإقطاعي الذي تسود فيه العلاقات العشائرية والقبلية، وكانت الهيمنة الكاملة لقوة الأخلاق الريفية الدينية، وما كان أمام المرأة سوى الاستسلام والخضوع للمفاهيم السائدة آنذاك، فكانت تعد من الدرجة الثانية من الناحية الإنسانية (صايغ، 1980).

كما يتوقف نهوض المرأة وتفاعلها وانصهارها اجتماعياً بشكل يحقق لها ويمكنها من المساهمة والمشاركة الفعالة في نهضة المجتمع وخططه التنموية، ويرتبط ذلك بمدى توافر آليات مؤسسية توفر لها ديناميكيات تفاعل اجتماعي ناجز، وتضمن لها البيئة والظرف الاجتماعي الملائم جنباً إلى جنب مع الرجل، وكذلك مدى علاقتها بعملية تشكيل واتخاذ القرار سواءً على مستوى الوحدة الأساسية للمجتمع متمثلة في الأسرة أو على الصعيد العام من جهة أخرى، وذلك في ظل الموروثات الاجتماعية والثقافية والمرجعيات التي لازالت المرأة تعيش في نطاقها (جنيد،2007).

> " وتنشئ المفاهيم والأعراف الاجتماعية العربية وبشكل عام عند المرأة ومنذ الصغر على فكرة أساسية وهي الأنوثة ما يعني الخضوع والطاعة للذكور ، وإن شأن المرأة أقل من شأن الرجل وتحدد للأم المكانة الثانية في بيتها وتهيئ الطفلة الصغيرة على أن واجباتها تقتصر على خدمة الذكور في العائلة، وأن العمل الوحيد الذي يمكن للمرأة أن تحققه هو أن تكون زوجة وتحت جناح رجل وليس زوجة بالمفهوم العصري للزواج الأحادي الحضاري، وإنما أقرب لمفهوم المرأة المعالة وبالتالي عليها الخدمة والطاعة وإنجاب الأولاد لزوجها" (عواد، 2008، ص15).

وعليه فقد عاشت المرأة الفلسطينية ظروفاً سياسية واقتصادية واجتماعية مختلفة عما عاشته المرأة العربية، وذلك لخصوصية فلسطين وما تعرضت له من هجمات استعمارية منذ مطلع القرن الماضي على أيدي الحركة الصهيونية، وهو ما دفع المرأة الفلسطينية إلى النضال، والتصدي لها جنباً إلى جنب مع الرجل.

والمتفحص للواقع الاجتماعي الصعب والمعقد الذي تعيشه المرأة الفلسطينية، يلاحظ العديد من أشكال المعاناة والاضطهاد الشخصي، بفعل هيمنة الذكر الناجمة عن استمرار دوره المركزي كمعيل رئيس من ناحية، وتراكم وتجدد التبعية والتخلف من جهة ثانية، حيث عانت المرأة الفلسطينية من قوة تسلط المجتمع عليها، كونها مخلوقاً ثانوياً لا يُلتفت إلى احتياجاته ورغباته، أفراحه وأحزانه، فظلّت معزولة عن المجتمع حبيسة المنزل، غير مسموح لها بالخروج والاتصال الاجتماعي، وتقبع في البيت بانتظار الزوج، وكان الأهل هم الذين يقررون كل ما يتعلق بزواج الفتاة، فربّ العائلة هو الذي يختار زوجاً لابنته دون أخذ رأيها(عبده، 1995).

و نتيجة لتلك العادات التي مازالت سائدة في المجتمع الفلسطيني- وإن كانت بنسبة أقل من السابق، جراء توعية المرأة الفلسطينية بحقوقها، وارتفاع نسبة التعليم بين الإناث- فإنها لازالت سبباً من أسباب ظاهرة الطلاق التي يعاني منها المجتمع الفلسطيني، حيث تشير الدراسات ذات العلاقة إلى أن إجبار الفتاة على الزواج يزيد من إمكانية فشل الحياة الزوجية.

ورغم العادات والتقاليد التي سادت قبل نكبة عام 1948، إلا أن حقبتي الخمسينيات والستينيات شهدت العديد من المستجدات الطارئة على أوضاع الشعب الفلسطيني، كما حصلت تغيرات موضوعية للمستوى الاجتماعي، طالت البنية الاجتماعية بأكملها، ومع التطور الحاصل والإنجازات التي حققتها المرأة الفلسطينية، فقد تغيرت نظرة الكثير من الأسر والعائلات الفلسطينية للمرأة، وبدأت تفسح المجال أمامها في التعليم والعمل، ولكن ليس بنفس الدرجة التي يحتلها الرجل، حيث لايزال هو الآمر والناهي في العديد من الأمور والقضايا التي تخص المرأة (الغنيمي،1990).

وشهدت هذه الفترة تراجعاً ملموساً في جملة المفاهيم القديمة إزاء المرأة، منها تراجع مفهوم تعدد الزوجات، بسبب الوضع الاقتصادي، وفقدان الأرض التي كانت توجب إكثار الأولاد، وتراجع زواج الفتيات قبل سن البلوغ، أو السن المبكرة، وأصبح الأهل يفضلون إتمام تعليم الفتاة وممارستها للعمل للاستفادة منها، ولتحسين شروط زواجها من جهة أخرى، إلا أن مظاهر إبرام عقد الزواج القديمة لم تكن لتنتهي ببساطة، لهذا استمر عقد الزواج الإجباري، وتفشت ظاهرة غلاء المهور، وبالذات بالنسبة إلى الفتيات العاملات (الغنيمي، 1990).

وكان للتحولات الاجتماعية المتمثلة في صعود القوى الوطنية والديمقراطية في أواسط السبعينيات، إضافة إلى ارتفاع نسبة التعليم لدى الفتيات مردود إيجابي على صعيد الحركة النسائية في الضفة الغربية وقطاع غزة (عبد المجيد، 1989).

كما أن العمل الاجتماعي ليس بالجديد على المرأة الفلسطينية في الضفة وقطاع غزة، ولكن هذا العمل كان جوهر نشاطات الجمعيات والهيئات النسائية قبل عام 1967، ثم اتسعت وتعددت أشكاله بعد الاحتلال الإسرائيلي، وبعد أن كانت العفوية هي السمة الغالبة بالنسبة للتحركات الجماهيرية، برز ميل لتنظيم الجماهير وتطويرها للأفضل مع الشمولية في تطوير أوضاع الحركة النسائية في كافة المناطق المحتلة (عبد الهادي،1997).

وبخروج المرأة إلى الميادين المختلفة تغيرت النظرة إليها على نحو إيجابي، حيث تمكنت المرأة الفلسطينية من إرساء مفاهيم جديدة في ما يتعلق بتحديد المهور، وإلغاء احتفالات الزواج، والتعامل مع الزوج باعتباره وظيفة اجتماعية، وهذا امتياز على درجة من الأهمية، لأنه أسهم في تشجيع الاختيار الحر بالنسبة إلى الفتاة، ومفاهيم ذات طابع تقدمي، وتراجع مظاهر الترف، وأصبح مستوى أداء المرأة لعملها يتم في إطار مهام العمل الاجتماعي، والسياسي، واليومي، ومشاركة الرجل في الواجبات الوطنية الملقاة على عاتق الفلسطينيين(الغنيمي،2000).

كما أن التحولات المتنوعة في الوضع الفلسطيني خلال انتفاضة 1987، سهلت من انتشار القيم الاجتماعية الجديدة التي تطورت خلال الانتفاضة على أوسع نطاق، وهي القيم المرتبطة بأولوية النضال ضد الاحتلال على ما عداه، بما يقود إليه ذلك من تأكيد الثقة في النفس، والتخلص من مشاعر استضعاف قيمة الدور الذي يمكن أن تقوم به من أجل التحرر(عبد المجيد،1989).

ورغم أن السمة العامة للمجتمع الفلسطيني في الضفة وغزة يغلب عليها الطابع التقليدي، وهو ما جعل المرأة فيه تتبوأ مكانة أقل من الرجل، ومستوى أقل من نشاطاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إلا أن اندلاع الانتفاضة، حمل مفاجأة، حيث برزت أدوار جديدة للمرأة لا تقل أهمية عن أدوار الرجل، فلقد مارست أدواراً لا تحصى متجاوزة كل العادات والتقاليد، وانعكس ذلك كله على صعيد نمط الحياة في مجتمع الانتفاضة، حيث شاركت معظم النساء في العمل الاجتماعي بشتى الأشكال، وإن اختلفت هذه المشاركة في طبيعتها من طبقة إلى أخرى، وقامت معظم النساء من الطبقات العليا الموجودة بشكل رئيس في المدن بتأدية مهام تمركزت حول أعمال الإغاثة، ومن خلال الحركات النسائية التقليدية، أما نساء بقية الطبقات فقد عكسن بصورة أكبر الأطر النسائية الجديدة، مثل: اتحاد لجان العمل النسائي، واتحاد لجان المرأة العاملة الفلسطينية، واتحاد لجان المرأة الفلسطينية، واتحاد لجان المرأة الاجتماعي(كتاب،1991).

وكان للحركة النسوية دور متعدد المستويات في الانتفاضة الأولى، تراوح بين الدور التنظيمي للجماهير النسائية، والمشاركة في المظاهرات والاعتصامات، والحشد للمواجهة لاسيما تجاه الاحتلال الإسرائيلي، إضافة إلى الدور الإغاثي، حيث ترتبط المرأة الفلسطينية ارتباطاً وثيقاً وموضوعياً مع المجتمع ومع كل ما يدور فيه (جاد،1996).

ونظراً لهذا الارتباط، نجد أن ما وقع على المرأة الفلسطينية من تخلف وحرمان، وتراكم في المشكلات الاجتماعية، هو بفعل ما وقع على المجتمع الفلسطيني، الذي عرف أشكالاً من الأوضاع الاجتماعية المتخلفة، كان معظمها بسبب ما تعاقب عليه من أنظمة استبدادية تسلطية من أهمها الحكم العثماني، والانتداب البريطاني، وكذلك النظام الاحتلالي الاستعماري والاستيطاني الإسرائيلي، الذي هيمن على مناطق فلسطين بأكملها منذ بداية عام 1917، وقيام دولة الاحتلال الإسرائيلي عام 1948، والانتفاضة الأولى والثانية كان لها تأثير على وضعها الاجتماعي داخل المجتمع الفلسطيني.

ورغم ذلك، لطالما ضربت المرأة الفلسطينية المثل على الصمود والتحدي والتضحية، فهي التي تربي الأجيال وتبث فيهم الروح الوطنية، وتزرع فيهم معنى النضال والكفاح من أجل استعادة الأرض، حيث كان للاحتلال الإسرائيلي الأثر الأكبر في دور المرأة الفلسطينية في مجتمعها الذي تخطى تربية الأبناء وتوعيتهم، فبدلاً من أن يحبط الاحتلال عزيمة المرأة استطاعت أن تستعيد قواها لتضعها في خدمة وطنها ومجتمعها (عبد القادر، 2005).

ومن المظاهر التي عكست الواقع المرير الذي تعانيه المرأة الفلسطينية، بالرغم من المحاولات المختلفة التي تقوم بها المؤسسات النسائية الفلسطينية والأهلية والحكومية ذات العلاقة :-

1- العنف

عانت المرأة الفلسطينية وضعًا اجتماعياً متردياً جراء العديد من الممارسات بحقها، منها تفشي ظاهرة العنف المستخدمة، حيث تشير الدراسات إلى أن العنف الممارس بحق المرأة آخذ في الازدياد، والعنف هو أي اعتداء مثل الضرب والاعتداء الجنسي، أو اعتداء إجرامي ينتج عنه جروح شخصية أو موت قام به أحد أعضاء الأسرة أو أي شخص آخر مقيم في الأسرة،(**عبد** الوهاب، 1994).

واعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة اتفاقية القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة (سيداو)، ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في 3 أيلول/سبتمبر 1979 كاتفاقية دولية، وبحلول الذكرى السنوية العاشرة للاتفاقية في عام 1989 كان ما يقرب من مائة دولة وافقت على الالتزام بأحكامها(نصر،2008)، والعديد من المؤسسات النسوية رفعت شعار لا للعنف ضد النساء عامة والمرأة

الفلسطينية بصورة خاصة، إلا أن ظاهرة العنف ضد المرأة مازالت متواصلة سواء كانت من قبل المجتمع الفلسطيني، أو الاحتلال الإسرائيلي الذي يواصل انتهاكاته .

وفي دراسة محلية بعنوان العنف العائلي ضد النساء في قطاع غزة، بينت انتشار العنف الأسري ضد النساء في المجتمع الفلسطيني، حيث أكدت أن 62.1% من النساء اللواتي تمت مقابلتهن خلال إجراء الدراسة تعرضن أو يتعرضن لأي شكل من أشكال العنف، وأنه وفقاً لأنواع العنف تبين أن 46.2% من النساء تعرضن للعنف الجسدي، و51.5% تعرضن للعنف النفسي، و14.2 % تعرضن للعنف الجنسي، و13.2% تعرضن للعنف الاجتماعي (المنسي،2001).

وبينت دراسة أخرى بعنوان القابضات على الجمر " دراسة في العنف الأسري ضد المرأة في قطاع غزة من منظور نسوي" إلى أن واحدة من كل خمس نساء في قطاع غزة تتعرض للعنف الجسدي، وواحدة من كل ثلاث نساء تتعرض للعنف النفسي والإيذاء اللفظي بما في ذلك السب والتحقير، وواحدة من كل عشر نساء تتعرض للعنف والإيذاء الاجتماعي، وأشارت نتائج الدراسة أيضاً إلى أن واحدة من كل خمس نساء في قطاع غزة تعرضت لأذى مباشر في الأموال والأرواح نتيجة الاعتداءات الإسرائيلية، كما أن ثلاثاً من كل أربع نساء في قطاع غزة كن ضحية خوف أو رعب بسبب الاعتداءات الإسرائيلية.(مناع، 2005).

كما تتعرض المرأة الفلسطينية إلى عنف الاحتلال الإسرائيلي المتواصل بحق الشعب الفلسطيني بصورة عامة، وتجاه النساء والأطفال بصورة خاصة، حيث استشهدت 145 امرأة منذ بدء انتفاضة الأقصى، ولايزال الأسرى الفلسطينيين يقبعون خلف قضبان سجون الاحتلال الإسرائيلي، ووفقاً للإحصائيات المتوفرة لدى وزارة شؤون الأسرى والمحررين، فقد بلغ عدد الأسرى والأسيرات في السجون الإسرائيلية حتى تاريخ 2008/2/24 (11.000) أسير منهم 98 أسيرة، يشكلن أقل من 1% من إجمالي عدد الأسرى، منهن (94) أسيرة من المحافظات الشمالية والقدس، و(4) أسيرات من المحافظات الجنوبية، بينهن (50) أسيرة محكومة، و(42) موقوفة، و(6) أسيرات رهن الاعتقال الإداري (فروانة، 2008).

كما أسرت قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال انتفاضة الأقصى قرابة (750) مواطنة بقي منهن حتى 27-أيلول 2008 في الأسر (87) أسيرة، كما صعدت سلطات الاحتلال سياسة اعتقال أمهات وزوجات المطلوبين والمعتقلين، وأحياناً أقرباءهم وأصدقاءهم خلال السنوات الأولى للانتفاضة وذلك بهدف الضغط على المطلوبين لإجبارهم على تسليم أنفسهم، أو الاعتراف عن أماكن تواجد المقاومين الفلسطينيين، والأعمال التي يخططون للقيام بها ضد الاحتلال (فروانة، 2008).

وقد وضعت أربع أسيرات مواليدهن في السجون الإسرائيلية خلال انتفاضة الأقصى، دون توفير الظروف والرعاية الطبية المناسبة، ودون السماح لأي من ذويهن بمرافقتهن والوقوف بجانبهن في المستشفى أثناء عمليات الولادة، وهن: ميرفت طه (21 عاماً) من القدس، التي اعتقلت منتصف

العام 2002، ووضعت مولودها البكر وائل بتاريخ 8 شباط/ فبراير 2003، ومنال غانم (32 عاماً) التي اعتقلت في 17 نيسان /ابريل 2003 من منزلها في طولكرم وهي أم لأربعة أولاد، ووضعت مولودها نور بتاريخ 10-10-2003، وانفصل عنها بعد أن بلغ العامين ونيف من عمره وفقاً للقانون الإسرائيلي، وسمر صبيح (22 عاماً) من مخيم جباليا بقطاع غزة، واعتقلت بتاريخ 29-9-2005، ووضعت مولودها البكر براء في الثلاثين من نيسان /ابريل عام 2006، بعملية قيصرية، والأسيرة فاطمة يونس الزق (40 عاماً)، وهي أم لثمانية أبناء بالإضافة للمولود الجديد، وهي من سكان مدينة غزة، واعتقلت على حاجز بيت حانون- إيرز بتاريخ 20-5-2007، ووضعت طفلها " يوسف " بتاريخ 17-1-2008 (فروانة، 2008).

كما تشير الإحصائيات التي أعدها جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني أن حوادث العنف ضد المرأة والعنف الأسري قد ارتفعت، وحسب إحصائيات العام 2005 فإن 23% من النساء الفلسطينيات تعرضن خلال العام للعنف الجسدي، وتعرض أكثر من 60% منهن للعنف النفسي، وتشير المنظمات النسوية في فلسطين إلى ارتفاع نسبة القتل على خلفية جرائم الشرف في فلسطين، فقد بلغت 51 حالة مسجلة في عام 2007، من بين هذه الحالات 34 في قطاع غزة، و17 في الضفة الغربية.

ومن الملاحظ أن هناك صلة قوية بين ظاهرة العنف الأسري وعنف الاحتلال الإسرائيلي، فقد أشارت الإحصائيات إلى أن أغلبية الفلسطينيين يرون أن هناك علاقة وثيقة بين العنف الأسري وبين ما يتعرض له الفلسطينيين، خاصة الشباب والرجال منهم على أيدي قوات الاحتلال، ولا شك أن التقاليد والعادات السائدة في المجتمع الفلسطيني تساهم هي أيضاً في إلقاء اللوم على المرأة حتى إذا كانت هي الضحية.

2- **الميراث**

ومن بين القضايا التي تدلل على الواقع الاجتماعي الصعب الذي تعيشه المرأة الفلسطينية مشكلة الميراث حيث بينت دراسة محلية، أن هناك ظلماً يقع على عاتق المرأة الفلسطينية في قضية الميراث وان المرأة بالرغم من كافة الظروف التي تحيط بها فإنها قادرة على رفض الواقع المفروض عليها، خاصة وأنها تعمل جاهدة للمطالبة بحقها الشرعي، سواء بإسماع صوتها لمن حولها أو عن طريق المحاكم (المدلل، 2006).

وبينت الدراسة التي أعدها مركز شؤون المرأة، وحملت عنوان -المرأة والميراث في قطاع غزة- أن نظام الأسرة السائد في المجتمع الفلسطيني غير منصف لحق المرأة، بل مجحف في إعطائها حقها في الميراث، ويعود السبب في ذلك إلى أن المجتمع الفلسطيني هو مجتمع ذكوري لايهتم

بحقوق المرأة، حيث يعاني من عدم فهم بالقضايا الدينية، إضافة إلى جهل المرأة وعدم معرفتها بالإجراءات القانونية، وكيفية رفع قضايا الميراث (المدلل، 2006).

كما أن العديد من العائلات الفلسطينية ترفض تزويج كريماتها خارج نطاق العائلة خوفاً من انتقال الميراث لعائلات أخرى، أو تعمل على تسوية قضية الميراث خارج الشرع بما يضمن بقاء الملك داخل نطاق العائلة، وبينت دراسة المدلل أنه في حال إعطاء البنت حقها في الميراث فإنها تمنع من التصرف بها لاسيما إذا ما كانت أرض أو عقار، وأن الخوف هو أحد الأسباب التي تسيطر على المرأة، وتمنعها من المطالبة بحقوقها التي شرعها لها الإسلام.

2- الزواج المبكر والطلاق

بالنظر إلى توزيع النساء حسب الحالة الزواجية والعمر، يتضح لنا أنماط الزواج لكل امرأة، حيث إن نسبة 6.7 من النساء في الفئة العمرية (15-19) وهي سن المراهقة متزوجات. هذا مؤشر على انعكاسات الزواج المبكر على هذه النسبة من النساء، حيث يؤدي عادة الزواج المبكر إلى حرمان الفتاة من إكمال تحصيلها العلمي، وكذلك اشتراكها في سوق العمل بالإضافة إلى احتمالية الحمل والإنجاب في سن مبكرة، وهذا أيضاً له انعكاسات سلبية على صحة الأم والطفل وكذلك يؤدي إلى زيادة معدلات الخصوبة عند المرأة.

ورغم إحراز تقدم ملموس في مكانة المرأة وتطورها، إلا أن هذا التقدم لم يكن كافياً لعلاج مشكلة الزواج المبكر، وتزويج الأطفال، التي تعد أحد أهم العوائق التي تحد من تقدم المرأة، ومن بناء مجتمع يرتكز على أسس المساواة، وعدم التمييز، واحترام حقوق المرأة (عبد العاطي،2008).

ويعرف الزواج المبكر بأنه الزواج الذي يتضمن زواج فتاة أو فتى دون الثامنة عشرة من العمر باعتبار أن الطفل، حسب تعريف اتفاقية حقوق الطفل الصادرة عن الأمم المتحدة، هو كل " إنسان لم يتجاوز الثامنة عشرة" من العمر.

ويعزو الباحثون أسباب الزواج المبكر إلى نظام القيم والعادات السائدة في المجتمع، والوضع الاقتصادي المتردي، ومن آثار ذلك الزواج التأثير النفسي والاجتماعي والصحي للمرأة، حيث بينت دراسة محلية أن (40.8%) من النساء اللواتي تزوجن في سن مبكرة عانين من مشاكل صحية بعد الزواج (عبد العاطي،2008).

وتشير بيانات مسح صحة الأسرة الفلسطيني – الذي تم تنفيذه عام 2006 – إلى أن أكثر من نصف النساء في عمر 15 سنة فأكثر متزوجات، ونسبة 1.3% منهن أرامل، و1.1% مطلقات، و0.2% منفصلات عن أزواجهن.

جدول (1.3): التوزيع النسبي للإناث 15 سنة فأكثر حسب فئات العمر والحالة الزواجية (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،(2002).

الحالة الزواجية للإناث					
فئات العمر	لم تتزوج أبداً	متزوجة	مطلقة	أرملة	منفصلة
19-15	92.9	6.7	0.4	0.0	0.0
24-20	57.4	40.4	1.8	0.3	0.1
29-25	24.5	73.0	1.7	0.6	0.2
34-30	14.9	82.3	1.4	1.2	0.2
39-35	11.1	85.3	1.9	1.3	0.4
44-40	9.2	84.3	1.2	4.5	0.8
49-45	7.9	81.4	2.4	7.0	1.3
54-50	9.3	74.4	1.3	14.4	0.6
59-55	4.9	72.9	2.0	18.3	1.9
64-60	6.3	60.5	2.1	29.9	1.2
69-65	3.1	52.1	0.5	43.1	1.2
74-70	1.3	34.1	1.3	63.0	0.3
79-75	2.3	27.0	0.0	67.3	3.4
80+	1.6	12.6	0.0	85.8	0.0
المجموع	**35.2**	**55.8**	**1.4**	**7.2**	**0.4**

وتشير بيانات مسح صحة الأسرة الفلسطيني بالنسبة إلى اتجاهات العزوبة بين النساء الفلسطينيات من سن 15 إلى 49 سنة، خلال الفترة الممتدة بين عامي 2000 – 2006، إلى أن هناك تغيراً قد جرى على نسب العزوبة واتجاهاتها خلال تلك الفترة؛ فقد ارتفعت نسبة النساء العازبات في العمر دون 24 سنة، ووصلت هذه النسبة للفئة العمرية من سن 15إلى 19 سنة إلى 90.9% في عام 2006، مقارنة مع عام 2000 فقد كانت 81.6%، كما ارتفعت نسبة العزوبة في الفئة العمرية من سن 20- 24 سنة لتصل إلى 51.9% عام 2006، مقارنة مع عام 2000 فقد كانت النسبة 39.9% (شبانة،2008).

"كما أن الطلاق يعد مشكلة اجتماعية خطيرة، إذ يؤدي إلى تفكك الاسرة وتهتك النسيج الاجتماعي لما له من اثار مدمرة على المرأة المطلقة والاطفال من جهة، وعلى العلاقات الاجتماعية من جهة أخرى، خصوصاً في ظل التركيبة العشائرية في مجتمعنا الفلسطيني"، (الغنيمي، 2006، ص7).

وقد بينت دراسة محلية ان هناك زيادة ملموسة في معدلات الطلاق في قطاع غزة، خصوصاً في السنوات الاخيرة، وذلك وفق الاحصاءات والمؤشرات الرقمية، ويأتي ذلك مصاحبا للتدهور الملموس في المجتمع الفلسطيني على صعيد المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والامنية، حيث ينعكس هذا الواقع المتردى على الاسرة مما يفاقم المشكلات الداخلية التي تؤدي الى تفكك الاسرة وانهيارها(الغنيمي، 2006).

ويلاحظ ان للعادات والتقاليد الاجتماعية السائدة تأثير في ازدياد نسبة الطلاق، وذلك من خلال التدخلات الاسرية، ويعد الطلاق اداة تسلطية ضد المرأة مما يجعلها تقع تحت طائلة العنف العائلي والمجتمعي، كما ان وقوعه يعتبر خياراً سلبياً لانه يترك آثاراً مدمرة على المرأة المطلقة لعدم توافر الحماية القانونية والاجتماعية لها، اضافة الى آثاره المدمرة على الابناء، ويتهدد مستقبلهم جراء التفكك الاسرى .

وأوصت الدراسة التي أعدها مركز شؤون المرأة بعنوان اسباب الطلاق في المجتمع واثاره على المرأة والاسرة الى حماية المرأة من الطلاق التعسفي والجائر، وذلك من خلال تقدير تعويض مجز، وتوفير الحماية القانونية لها، وايلاء النساء المطلقات بالدرجة الاولى اهتماماً خاصاً، اضافة الى تقديم الدعم النفسي والاجتماعي وكذلك المادي لهم (الغنيمي، 2006).

2- التمييز

وللمرأة حقوق متساوية بينها وبين الرجل، وهذا أيضاً ورد في الاعلان العالمي لحقوق الانسان، فقد نصت مادته السابعة على أن " الناس جميعاً سواء أمام القانون، وهم متساوون في حق التمتع بحماية القانون، ودونما تمييز" وتلاه العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، (قمر،2006). وتعد إتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة التي إعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في تاريخ 1979/12/18 من أبرز الاتفاقيات التي ناقشت وحرمت التمييز ضد المرأة بكافة أشكاله.

ولقد أخذ التمييز اشكالاً متعددة منها ما هو قائم على النوع الإجتماعي، حيث تمنح المرأة اجوراً، أقل من الرجل رغم قيامها بأعباء ومهام مساوية له، كما تعاني المرأة الفلسطينية من القهر الاجتماعي منذ زمن بعيد، ومازالت عرضة لعنف مبرمج من إتجاهين معاكسين يتمثلان بالاحتلال الإسرائيلي وإجراءاته من جهة، وبالعائلة والمجتمع بقيمه الأبوية السلطوية العشائرية من جهة ثانية،

حيث تعكس هذه الأخيرة نفسهاعلى مجمل نواحي الحياة هناك، بما يشمل البعد القانوني الذي ينظم شؤون الناس وأمورهم، وكمثال على ذلك، ما تنص عليه مواد قانون العقوبات، رقم 16 لعام 1960، كالمادتين 340 و286 وغيرهما، التي تعتبر تمييزية ضد المرأة، وفي نفس الوقت إحدى الآليات الأساسية التي تشجع هذه الممارسات الإجرامية، وذلك لإلتماسها العذر للجاني وليس للمجني عليه (قمر،2006).

ولقد إعتبرت المرأة في المرتبة الثانية من حيث الأحقية في المنافسة على فرص العمل ، وانعكس هذا الأمر بالاضافة إلى عوامل بنيوية وأخرى ثقافية مجتمعية على نسبة النساء الفلسطينيات في القوى العاملة، كما ميز المجتمع الفلسطيني بين الرجل والمرأة على المستويات الثلاثة في السلطة الوطنية، والتشريعية، والتنفيذية والقضائية. ولا أدل على ذلك من إنخفاض مستوى مشاركة المرأة الفلسطينية في الحياة السياسية والعامة من النسب التي حصلت عليها المرأة في نتائج دورتي الإنتخابات التشريعية (1996و2006).

ويتضح الواقع الاجتماعي الذي تعيشه المرأة الفلسطينية من خلال مجموعة من الدلائل، تتمثل في نقص فرص العمل، والعمل بدون أجر في المشروعات العائلية، وعدم احتساب عمل النساء في الزراعة والمنزل ضمن حسابات الدخل القومي، كل ذلك أدى إلى أن تكون نسبة مساهمة النساء في القوى العاملة من أخفض المستويات في العالم، بل وفي منطقة الشرق الأوسط التي تصل نسبة عمالة النساء فيها إلى 25% من مجموع القوى العاملة، وهذا يوصلنا إلى استنتاج مفاده أن محدودية معايير مسوح القوى العاملة (خاصة فيما يتعلق بالنساء) لا يعكس حقيقة الحياة العملية لعمل النساء، كذلك فإن غياب المرأة عن القوى العاملة سببه إقصاء حقيقي للنساء(هواش،1999).

اضافة الى أن نسبة الإناث من "مجمل أعضاء الاتحاد العام للنقابات حتى عام 1997، هي فقط 7,64% من المجموع الكلي البالغ 63054، منهم 58236 ذكور و4818 إناث" مما يدلل على شدة ضعف دورها في البنية القيادية والقاعدية للحركة النقابية .

ويستحوذ قطاع الخدمات على نسبة 65% من المرأة العاملة، ثم قطاع الزراعة بنسبة 20%، ثم قطاع الصناعة بنسبة 15% (في فروع الملابس والمواد الغذائية والخياطة والجلود وغيرها، بما يدلل على غياب دور المرأة في عملية التنمية بالمعنى الاقتصادي .

وبالنسبة لظروف العمل، فإن أكثر من 25% من المرأة العاملة وهي الشريحة الأكثر فقراً، مضطرة للعمل بسبب استشهاد المعيل أو إعاقته أو أسره، وعدم توفر معيل آخر، كما تشكل العازبات نسبة غير قليلة من المرأة العاملة (رزق،2001).

وتشارك المرأة في الوزارات والمؤسسات الحكومية، في السلطة الفلسطينية بنسبة لا تتجاوز 15% ، ورغم أهمية مشاركة المرأة وضرورة مساواتها مع الرجل، إلا أن هذه القضية ترتبط بمبدأ تكافؤ الفرص وقواعد الشهادات العلمية والخبرات المطلوبة، وهو مبدأ لم تعمل السلطة الفلسطينية على

تطبيقه في عملية التعيين في الوظائف الحكومية، التي تمت على قاعدة التعامل مع "أهل الثقة" بعيدا عن أصحاب الكفاءة أو الخبرة، ولذلك فإن نسبة عالية من التعيينات في الوظائف المدنية بصورة خاصة، قد تزيد عن 50% تمت على قاعدة أهل الثقة من أبناء المسؤولين المدنيين والعسكريين، والعلاقات الشخصية، والمحسوبية، عدا عن تعيين عدد كبير من طلاب وطالبات الجامعات –في الأزهر خصوصا– بدرجات وظيفية متفاوتة قبل تخرجهم (قطامش،2001).
وتظل مشاركة المرأة في الوظائف الحكومية ذات طابع هامشي ومحدود، دون أي دور هام أو مميز من حيث التأثير، حيث اقتصر على وظائف محددة، مثل سكرتيرة تنفيذية أو إدارية أو طابعة، إلى جانب قطاع التعليم، وهو القطاع الأكثر أهمية حيث يعمل فيه 40% من النساء العاملات في الحكومة، وفي رياض الأطفال فإن نسبة مشاركة المرأة تصل إلى 99.9% (وزارة التخطيط والتعاون الدولي الفلسطينية، 2004).

وخلصت الباحثة الى ان المرأة الفلسطينية تعاني تمييزا كبيرا في كافة مجالات الحياة المختلفة حيث تبدأ اولى مراحل التمييز منذ اللحظة الأولى لميلادها، ولا يقف التمييز عند حد معين بل يصاحبها في كافة مراحل حياتها، وذلك جراء وجود العديد من العادات والتقاليد التي تنظر الى المرأة على انها درجة ثانية، وأن الرجل دوماً في المقدمة، حيث أظهرت دراسة أكاديمية أن الامثال الشعبية أيضاً تميل الى الانتقاص من شأن المرأة، سواء كانت أماً أو زوجة أو إبنة أو غير ذلك، وقامت بإبراز الصفات السلبية في شخصياتها بسماتها المختلفة، ومن هذه الامثال " البنات غلبات" " البنت بتجيب العار والمعيار والعدو لباب الدار" " المرأة أقل شأناً من الذكر" (الطهراوي، 1999).

3.2.2 القضايا السياسية للمراة الفلسطينية

تعد المشاركة السياسية مؤشراً هاماً من مؤشرات النمو الاجتماعي من ناحية، وفاعلية الفئات والشرائح المختلفة في المجتمع من ناحية أخرى، ومن ثم فإن بعد المشاركة السياسية يرتبط مباشرة بوضع المرأة في المجتمع، والدرجة التي بلغها تطور هذا المجتمع، حيث تعتبر المشاركة السياسية أحد الدلائل الأساسية والرئيسة في تعزيز دور المرأة، وضمان مساهمتها في عملية صنع السياسات والقرارات التي تمس مختلف جوانب حياتها اليومية، والتأثير فيها من خلال قنوات وآليات متعددة، كما أنها شكل من أشكال التعليم، يتعلم من خلالها الحقوق والواجبات، وتؤدي إلى مزيد من الاستقرار والنظام في المجتمع، وتجعل المرأة أكثر إدراكا لحجم المشكلات الخاصة بالمجتمع (عليوة، محمود، 2000).

وأدت المرأة الفلسطينية دوراً نضالياً هاماً في التاريخ الفلسطيني، فكانت جزءاً لا يتجزأ من المقاومة الشعبية الفلسطينية وخاصة في العشرينيات من القرن الماضي لمناهضة الانتداب البريطاني، حيث بدأ هذا النضال في عام 1893 عندما خرجت النساء في مظاهرة احتجاجاً على إنشاء أول مستوطنة يهودية في ذلك الوقت، وألقى ذلك على كاهل المرأة الفلسطينية عبئاً جديداً تمثل في مشاركتها في النضال الوطني المناهض للاحتلال عبر المظاهرات والمسيرات والإضرابات، وكان تحرك المرأة وقتها عفوياً في حدود ما تسمح به التقاليد (الغنيمي، 1990).

وبدأت المراة الفلسطينية مشاركتها السياسية في المجتمع عبر الجمعيات الخيرية، التي شكلت بؤر عبرت عن نفسها في شكل اعتصامات، ومظاهرات، وعرائض احتجاج، لاسيما وأن المرأة الفلسطينية لم تلتحق بالتنظيمات والأحزاب السياسية القائمة خلال أوائل القرن الماضي، ولم تشكل أحد إطاراتها، فقد ناضلت المراة ضمن أطر وأشكال تنظيمية خاصة بها، وهذه الأشكال تراوحت بين المؤتمرات العامة والجمعيات النسائية، وتشكيل اللجان التي عرفت بلجان السيدات العربيات حسب كل مدينة أسوة باللجان القومية التي تشكلت قبيل وأثناء الثورة الفلسطينية في العام 1936، ففي العام 1921 أسست كاميليا السكاكيني وزليخة الشهابي أول اتحاد نسائي فلسطيني، وقد قام بتنظيم التظاهرات ضد الانتداب البريطاني، وألف عدة لجان هدفها مناهضة الانتداب البريطاني، والوقوف في وجه الاستيطان الصهيوني (أبو علي، 1975).
وتم تشكيل هذه اللجنة إثر مؤتمر عام عقد في القدس في شهر تشرين الأول أكتوبر 1929 وحضرته 300 سيدة عربية، وشاركت فيه ثلاثمائة سيدة أغلبهن من زوجات وأقارب النخبة السياسية الفلسطينية التي كان لها دور بارز في العمل السياسي انذاك، وكانت النساء المشاركات من مختلف مناطق فلسطين " يافا، وحيفا، والقدس، وعكا، وصفد، ونابلس، ورام الله، وجنين، وغيرها "، وهدف المؤتمر إلى تنظيم حركة نسائية في فلسطين للعمل على إنقاذ الوطن ومساعدة العائلات المنكوبة(خليل، 1993).

ويعد المؤتمر النسائي العربي الفلسطيني الأول النواة الأولى للحركة النسائية في فلسطين، وقد صدر عنه جملة من القرارات التي عززت من مكان المراة الفلسطينية ودورها في المجتمع، ومن هذه القرارات أنه يجب على المرأة الفلسطينية أن تقوم بنهضة نسائية وطنية عربية أسوة بالأقطار الأخرى المجاورة، والقيام بواجبات أدبية واجتماعية واقتصادية، كما قابل وفد من المشاركات المندوب السامي البريطاني انذاك، وألقت إحداهن كلمة ضمنتها مطالب المؤتمر وهي إلغاء وعد بلفور، ومنع الهجرة اليهودية، وتنحية المسيو نيتوبتش النائب العام فوراً لأنه يهودي متحمس ومتحيز (الشاعر،1973).

وعقب المؤتمر تم تشكيل لجان عدة للسيدات العربيات في عدة مدن فلسطينية، من هذه اللجان لجنة السيدات العربيات في القدس، وفي عكا ويافا، وتمثلت نشاطات هذه اللجان في إرسال برقيات الاحتجاج ضد تصرفات سلطات الانتداب البريطاني أو الاشتراك في التظاهرات السياسية، حيث خاضت المراة الفلسطينية مقاومة عنيفة إلى جانب الرجال، وبعضهن لبسن الزي العسكري، وتدربت على المقاومة المسلحة، مثل فاطمة غزال، التي استشهدت في معركة عزون، ونساء ريفيات حكم عليهن بفترات سجن عالية (جاد، 2000).

وفي مدينة القدس اشتركت أكثر من إمرأة في تظاهرات عام 1933، كما اشتركت النساء في تظاهرة أخرى جرت في يافا في العام نفسه، ولم يقتصر الامر على ذلك بل إن المرأة الفلسطينية عمدت الى ارسال برقيات الاحتجاج ضد الانتداب البريطاني والغزو الاستيطاني الإسرائيلي لفلسطين، فقد أرسلت اللجنة التنفيذية لمؤتمر السيدات العربيات رسالة احتجاج في العام 1932 إلى المندوب السامي البريطاني، وأكدت في برقيتها احتجاجها على جرائم السلطة ضد العرب العزل (الهيئة العامة للاستعلامات، 2006).

ولم تقتصر المشاركة السياسية على المرأة الفلسطينية في المدينة، ولكنها امتدت للمراة في الريف، وذلك بحكم تلك الانتفاضات الشعبية المسلحة والشاملة، التي انطلقت بشكل خاص من الريف، وتصدت فيها لمحاولات الاستيطان الإسرائيلي، وشكلت فيها التنظيمات النسائية وكان يغلب عليها الطابع الخيري والاجتماعي .

وفي الأربعينيات اتخذت مشاركة المرأة في العمل السياسي، أشكالاً عديدة، منها تكوين الفرق السرية للمقاومة مثل "زهرة الأقحوان" في يافا، التي أسّستها مهيبة وعربية خورشيد عام 1947، وتكوين المزيد من الجمعيات النسائية مثل جمعية التضامن النسائي، التي أسستها لولو أبو الهدى عام 1948، وسقطت شهيدات على أرض الوطن، وقد كن يُسعفن الجرحى في قرية دير ياسين أثناء المذبحة عام 1948 (الخليلي، 1977).

وكانت التظاهرات في كثير من الأحيان هي الشكل النضالي وشبه الوحيد الذي يتيح اشتراكاً أوسع للجماهير النسائية في النشاط الوطني الثوري، وقد تأثرت المرأة الفلسطينية بنكبة العام 1948، وعاشت هول النكبة وعمق المأساة، عندما فقدت الأرض والبيت، وكانت تشعر بالانتماء(الخليلي،1977).

ويبين الواقع السياسي للمرأة الفلسطينية عام 1948 مدى الدور الذي قامت من خلاله بتأجيج المشاركة الوطنية، والحفاظ على الهوية وحق العودة، كما شاركت في الثورة مشاركة نوعية وكمية هائلة وخاصة في صفوف الحركة الوطنية الفلسطينية، وفي مختلف النشاطات الثورية عبر أشكال من النضال المختلفة والمتفاوتة (الصوراني، 2003).

وتعددت أشكال النشاط الوطني الثوري للمرأة الفلسطينية بتعدد المهام النضالية أمامها، وباختلاف الوضع الطبقي للناشطات من النساء، ومن الجمعيات والأندية التي برزت في الاربعينيات، ولم تكن تجاوزت الطابع الخيري أو الاجتماعي لعملها منها جمعية المرأة العربية، وجمعية المناضل الجريح في قطاع غزة، ونادي الشابات العربيات، وجمعية إنعاش الأسرة التي تأسست في عام1965 بالبيرة بإشراف عدد من الناشطات الفلسطينيات، إضافة إلى مهامها الخيرية والاجتماعية، وأسست مشاغل خياطة وتريكو لتدريب الفتيات، وإيجاد مجالات عمل لهن، وقامت بنشاط ملحوظ لمحو الأمية بين النساء، وقدمت يد العون للطلبة المحتاجين لإكمال دراستهم(الخليلي، 1976)، كما أنشأت جمعيات نسائية كجمعية التضامن النسائي في عام 1948، والتي أسستها لولو أبو الهدى (عبد الهادي، 1999).

ومن الملاحظ ان فترة أواخر الخمسينيات وأول الستينيات شهدت نضالاً فلسطينياً منظماً، حيث انخرطت المرأة الفلسطينية لأول مرة في تاريخ العمل النسائي ضمن التنظيمات الحزبية العربية، وقادت الخلايا التنظيمية، مما جعلها تتعرض للاعتقال والتعذيب والمطاردة والاستشهاد، كما حدث مع رجاء أبو عماشة، التي استشهدت بينما كانت تقود المظاهرات التي تندد بحلف بغداد وتدعو إلى إسقاطه، ومع تأسّس الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية عام 1965، بعد تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية 1964 شاركت المرأة الفلسطينية في منظمات المقاومة الفلسطينية، ومارست الكفاح المسلّح، بالإضافة إلى أشكال النضال الأخرى بعد عام 1967، وسقطت أول شهيدة عسكرية بعد 1967، وهي شادية أبو غزالة التي استشهدت عام 1968، وتبعتها الكثيرات وما زلن يتبعنها ممن يناضلن لاسترداد حقوقهن، واسترداد الأرض التي احتُلّت وتحريرها (الخليلي، 1977).

كما برزت صورة المرأة التى عملت على تنظيم الخلايا التنظيمية، وتنقل الرسائل وتدبر أماكن اختفاء المناضلين وتسهل لهم نشاطاتهم الوطنية، وصورة المرأة المحرضة والداعية السياسية، التي كانت تنظم تظاهرات الاحتجاج ضد العدو الإسرائيلي وأساليبه القمعية، وتقوم بالدعوة والتحريض بين أوساط الجماهير، وتوزيع المنشورات السرية، وكتابة الشعارات الوطنية على الجدران، وأيضاً ترعى أسر المعتقلين والشهداء، وأحياناً تعمل عبر أشكال من العمل بسرية، وشبه علنية في أحيان أخرى.

وبلغ عدد النساء اللواتي دخلن السجون الإسرائيلية بسبب انتمائهن السياسي، وقيامهن بأعمال مقاومة للاحتلال منذ عام 1967 حتى 1985 حوالي 950 امرأة، وصدرت بحق 200 منهن أحكام بالسجن من سنة إلى أربع سنوات، وقرابة 35 حكماً بالسجن من 5–8 سنوات، وحكم على 15 امرأة تتراوح أعمارهن ما بين 10–20 سنة بالسجن، وصدر بحق اثنتي عشرة امرأة أحكام بالسجن المؤبد، ومن مجموع هذه النساء مائة امرأة نفذن أو شاركن في عمليات عسكرية ضد قوات الاحتلال، وتمت

عملية إبعاد لـــ 50 امرأة خارج الوطن ممن قمن بعمل عسكري أو سياسي، أو غيرهن من رائدات العمل الاجتماعي، وفرضت الإقامة الجبرية على 23 امرأة (اسماعيل،2001).

كما قادت المرأة الفلسطينية المظاهرات لمواجهة الاحتلال الاسرائيلي، الأمـــر الـــذي دفـــع قـــوات الاحتلال دوماً إلى رش التظاهرات بالمياه الملونة، وقذفهن بقنابل الغاز المسيلة للدموع، وضـــربهن بأعقاب البنادق، ووصل الأمر في حالات كثيرة إلى إطلاق النار عليهن مما أدى إلـــى إصـــابتهن بجروح، وفي بعض الأحيان إصابة العديد منهن إصابة بليغة تؤدي إلـــى الاستـــشهاد (الوحيـــدي، 1985).

وكان أول اعتصام نسائي بعد الاحتلال في 26 يناير 1969 بمدينة القدس فـــي كنيـــسة القيامـــة، بمشاركة سبع عشرة امرأة من مختلف مدن الضفة الغربية احتجاجاً على الـــسياسة التـــي تتبعهـــا سلطات الاحتلال في الضفة وغزة، ووزعت النساء المعتصمات بياناً باللغتين العربية والإنجليزية، يناشدن فيه الضمير العالمي بمساعدة الفلسطينيين على انسحاب القوات الإسرائيلية، وإيقاف نـــسف البيوت، واعتقال المواطنين، ووقف الاستيطان (كتاب،1991).

وشاركت المرأة في الأطر النسائية خلال هذه الفترة، وتوسعت في تنظيم النساء بين عامي 1978 – 1987، وأصبحت الجامعات أرضية خصبة لتنظيم النساء في الكتل الطلابية المختلفة، وتراوحـــت نسبة الفتيات بتلك التنظيمات ما بين 35% – 55% من مجموع الجسم الطلابي (خطاب،2003).

ومُثلت المرأة الفلسطينية في الأحزاب السياسية وخاصة في حركة التحرير الوطنى الفلـــسطيني – فتح– ابتداءً من الثمانينيات، وهناك بعض المؤشرات على تقدم تمثيل المرأة في مؤتمرات حركة فتح العامة ثم في مراكز اتخاذ القرار العليا فيما بعد، ففي المؤتمر الرابع لحركة فتح في 1980 حـــازت النساء على 14 مقعداً من 450، أي 3% من الحضور(جاد،2004).

وامتد نضال المراة الفلسطينية واتخذ أشكالاً متعددة في السبعينيات، حيث انتشرت المراكز النسائية في كافة التجمعات النسائية، وخاصة في المخيمات الفلسطينية، وتأطّرت الكثيرات من النساء، داخل تنظيمات المقاومة، ومن خلال نشاط الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، الذي حاول من خلال فروعـــه خارج الوطن وفي مخيمات ومواطن اللجوء الفلسطينية أن يصل إلى النساء، وأن ينظم حـــركتهن، وأن يرتقي بواقعهن من أجل تحقيق أهداف الاتحاد.

وفي عام 1978 تم تشكيل أطر نسوية فلسطينية سعت إلى التغيير في وسائل عملها، وإلى تعميـــق الصلة بجماهير النساء، وحاولت الوصول إلى النساء في المصانع والحقول وأماكن الـــسكن، وفـــي القرية والمدينة والمخيّم، مما استقطب الكثيرات ضمن هذه الأطر، ومهد لمشاركة واسعة من المرأة أثناء فترة الانتفاضة التي انطلقت في أواخر الثمانينيات، وشكلت الانتفاضـــة الأولـــى عـــام 1987 منعطفاً مهماً في نوعية ومضمون مشاركة المرأة الفلسطينية سياسيا، وذلك من خلال العديـــد مـــن

التنظيمات والأطر النسوية الجماهيرية، التي انتشرت في الضفة الغربية وقطاع غزة (كمال، 1998).

وأصبحت المرأة الفلسطينية في هذه الانتفاضة امرأة حديدية، لأنها تعرضت لشتى أنواع العنف من الضرب والإهانة والقمع دون احترام لأنوثتها، وكثيراً من النساء تعرضن للتشويه والإعاقة من قبل القوات الإسرائيلية لأنها الدرع الواقي للمقاومين في هذه الانتفاضة، وقامت بأعمال نضالية خطيرة، مثل توزيع المنشورات في أحلك الليالي، وكشفت الطرق للمقاومين، ونقل السلاح والتعليمات حتى وصلت مهمة بعض النساء إلى استلام المصاريف الخاصة بالانتفاضة، وتوريدها إلى الأراضي المحتلة بطرق شتى، والقيام بتوزيعها، فهناك بعض النساء منعن من السفر خارج غزة والضفة وذلك لأهمية عملها النضالي (الحويحي واخرون، 2007).

كما تعرضت المراة الفلسطينية الى الاعتقال والزج في سجون الاحتلال الاسرائيلي، حيث بلغ عدد الاسيرات في السجون الاسرائيلية كما تنوعت أشكال نضال ومشاركة المرأة خلال هذه الانتفاضة التي استمرت ثماني سنوات، وتقدم دور المرأة في إطار الأحزاب السياسية، وخاصة في حركة فتح، ففي عام 1989 انتخبت أول امرأة عضواً في المجلس الثوري لحركة فتح في المؤتمر الخامس وهي زينب الوزير، التي مثلت 80 امرأة من مجموع 1100 عضو بنسبة 7%، وصعدت 6 نساء للمجلس الثوري.

وكان للمرأة دور في المشاركة بالعمل الدبلوماسي تمثل في وجود سفيرة واحدة فقط للفلسطينيين في فرنسا وهي ليلى شهيد، وجاء تعيينها في أغسطس آب 1993 تتويجاً لمناصب عدة شغلتها، حيث ترأست أول طالبة فلسطينية الاتحاد العام لطلبة فلسطين في فرنسا في السبعينيات، وفي عام 1989 تم تعيينها من قبل اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلة لها في ايرلندا، ثم هولندا، ثم الدنمارك، لتنتهي أخيراً كمفوض عن فلسطين في فرنسا(الهيئة العامة للاستعلامات، 2007) .

ووصلت مشاركة النساء في المجلس الوطني الفلسطيني (البرلمان) في هذه المرحلة حوالي ثمانية سيدات من مجموع 426 عضواً، أي بنسبة 8.1%، يمثلن جميعاً اتحاد المرأة الفلسطينية ماعدا اتحاد المعلمين، ونجح الاتحاد العام للمرأة بتمثيل خمسة عشر عضواً من كافة عضوات الهيئة الإدارية في المجلس الوطني بعد عام 1999(جاد، 2004).

ومع تشكيل السلطة الوطنية بعد اتفاقيات أوسلو، وصلت بعض السيدات إلى مواقع صنع القرار، ولكن بصورة لا تتناسب مع نضال المراة الفلسطينية وتضحياتها، وكان عدد النساء المشاركات في الطواقم الفنية 6 نساء من بين300عضو، ونتيجة للجهود المبذولة من طاقم شؤون المرأة، فقد زاد عدد النساء المشاركات إلى 66 إمراة، وبلغ العدد الإجمالي في هذه الطواقم الفنية 366 شخصاً دون احتساب عدد النساء المشاركات في طاقم شؤون المرأة (كمال، 1998).

وتعد مشاركة المرأة الفلسطينية في الانتخابات التشريعية التي جرت في 1996/1/20، كمقياس للنشاط السياسي والاجتماعي للمرأة الفلسطينية خلال الفترة السابقة، وقد جاءت هذه المشاركة بشيء من الحماسة التي عبرت عن نفسها في شعارات رفعتها المؤسسات والأطر التي أيدت عملية إجراء الانتخابات (سعيد، 1998).

ففي المجلس التشريعي المنتحب في عام 1996، لم تحصل المرأة إلا على خمسة مقاعد من أصل 88 مقعداً في البرلمان، وبلغ عدد المسجلات في القوائم الانتخابية 495839 إناث، مقابل 517396 ذكور من أصل 1013235، أي بنسبة 49% للنساء مقابل 51% للرجال حتى 1995/12/27 (جاد، 1996).

وبلغ عدد المرشحات للمجلس التشريعي 25 امرأة من أصل 672 مرشحاً أي بنسبة 3.7% : 16 مستقلة، 4 فتح، 2 فدا،2 حزب الشعب الفلسطيني، 1 جبهة تحرير عربية، نجح منهن 5 نساء وهن: حنان عشراوي مستقلة من القدس، وحصلت على عدد أصوات بلغ 17944، دلال سلامة من حركة فتح نابلس، وحصلت على عدد أصوات 20749، وجميلة صيدم من حركة فتح دير البلح، وحصلت على عدد أصوات 8511، وانتصار الوزير من حركة فتح غزة، وحصلت على عدد أصوات 40875، وراوية الشوا مستقلة غزة، وحصلت على عدد أصوات 18295، وكانت السيدة سميحة خليل القبج أول سيدة فلسطينية وعربية ترشح نفسها لمنصب الرئاسة (لم تنجح) (اللجنة المركزية للانتخابات، 1996).

ويعد فوز خمس نساء في أول انتخابات فلسطينية إنجازاً للحركة النسوية الفلسطينية رغم ضعف نسبته وعدم موازاته لحجم التضحيات التي قدمتها النساء الفلسطينيات، إذ جاء دليلاً على الوعي النسوي المتنامي بأهمية وجودهن في مراكز صنع القرار، ومن ثم بلورة أهداف ورؤى واضحة وجديدة متوافقة مع المتغيرات الجديدة للحركة النسوية، ويمكن إسناد أسباب ضعف التمثيل النسوي في هذه الانتخابات إلى طبيعة النظام الانتخابي، وسيادة التوجهات الذكورية للمجتمع الفلسطيني، والتمييز ضد المرأة، وسطوة العادات والتقاليد.

ورغم ذلك الإنجاز، إلا انه لا تزال المرأة تعاني من وجود فجوة كبيرة بين الشعارات التي تطلقها الأحزاب عن أهمية مساواة المرأة بالرجل، وبين السعي الفعلي لتغيير واقع المرأة في الأحزاب، حيث بلغت نسبة النساء بين مرشحي حركة فتح 5.2%، مقارنة بـ 12.5% من مرشحي الجبهة العربية، و6.7% من مرشحي حزب الشعب، و18% من مرشحي حزب فدا، فيما بلغت نسبة المستقلات 64% مقابل 75% للذكور(لجنة الانتخابات المركزية، 1996).

واكدت دراسة محلية بعنوان" مشاركة النساء في المجالس المحلية في قطاع غزة" تحليل من وجهة نظر النوع الاجتماعي"، على أن المشاركة النسوية في الانتخابات المحلية لها اهمية خاصة، وذلك

من أجل تكامل صورة التمثيل النسوى في الحياة التشريعية والسياسية، حيث إن تمثيل النساء الفلسطينيات في المجلس التشريعي كان خطوة إيجابية (مناع،2006).

ومع انطلاقة انتفاضة الأقصى في 28 سبتمر/أيلول 2000، دخلت مشاركة المراة الفلسطينية السياسية منعطفاً جديداً في نضالها الطويل من أجل الحرية والمساواة، إذ وجدت نفسها في قلب المعركة وجهاً لوجه أمام الاحتلال الإسرائيلي.

وفي25 يناير 2006، شاركت المراة في ثاني انتخابات تشريعية ينظمها الفلسطينيون منذ نشأة السلطة الوطنية في العام 1994، وقد شكلت منعطفاً هاماً في الحياة السياسية الفلسطينية، لاسيما وأنها جاءت بعد تبني قانون انتخابي يتبنى النظام الانتخابي المختلط (المستند على مبدأي التمثيل النسبي " الدائرة الواحدة"، والأغلبية النسبية " نظام الدوائر")، ولقد حظيت المرأة في هذا القانون على مكانة مميزة حيث أوجبت المادة "4" من القانون " أن تتضمن كل قائمة من القوائم الانتخابية المرشحة للانتخابات النسبية (القوائم) حداً أدنى لتمثيل المرأة لا يقل عن امرأة واحدة بين كل من : امرأة من الأسماء الثلاثة الأولى في القائمة وامرأة من الأربعة أسماء التي تلي ذلك، وامرأة من كل خمسة أسماء حتى نهاية القائمة(المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2006).

ويعتبر نظام الكوتا خطوة إيجابية لتحقيق مشاركة النساء في العمل الوطني النضالي والسياسي، لاسيما وأن مشاركة المرأة في الحياة السياسية قد اتسمت بالضعف، سواء في الأحزاب الموجودة أو في الدور الذي تلعبه في مجال صنع القرار وصياغة المجال المدني العام، كما ان المرأة أقلية بمختلف المعايير، سواء كانت الإحصائية منها أو الموضوعية، ويمكننا القول أيضاً أن المراة أقلية سياسية ويوجد فارق تاريخي بينها وبين الرجل، لذلك فإن الكوتا هو تمييز إيجابي لصالحها(ابو رمان، 1992) .

ونتيجة للضغط الكبير من قبل المؤسسات النسوية، واللقاءات الجماهيرية والنخبوية، والقيادات النسوية أدى ذلك إلى تعديل المادة (24) من قانون الهيئات المحلية المعدل، والذي أقر وينص على :" أن لا يقل تمثيل أي من الجنسين في مجالس الحكم المحلي عن 20% "، وقد استجاب المجلس التشريعي الفلسطيني لمطالب الحركة النسوية والمجتمع المدني، واتخذ قراراً باعتماد مبدأ التمييز الإيجابي لصالح المرأة في جلسته التي عقدت بتاريخ 2004/8/31، بنسبة 20% في قانون المجالس القروية والبلدية، وجاء ذلك في إطار التعديلات التي أجراها المجلس على قانون انتخاب الهيئات المحلية رقم (5) لعام 1995(نزال، 2004).

وبذلك فقد تمكنت سبع عشرة مرشحة من الوصول إلى المجلس التشريعي، من خلال القوائم الانتخابية الملتزمة بالكوتا النسائية الانتخابية المنصوص عليها بالقانون، في حين لم تتمكن أي

مرشحة من مرشحات الدوائر البالغ عددهن أربع عشرة مرشحة من انتزاع مقعد واحد تحت قبة البرلمان.

وبلغت نسبة الإناث من بين مجمل أعضاء المجلس التشريعي 12.9% خلال العام 2006، مقارنة مع 5.7% خلال العام 1996، كما بلغت نسبة النساء اللواتي يشغلن منصب سفير في الحكومة الفلسطينية 7.4% من مجمل السفراء خلال العام 2006، في حين بلغت نسبة النساء اللواتي يعملن قاضيات ما نسبته 11.2% من مجمل القضاة خلال العام 2006، ونسبة النساء اللواتي يشغلن منصب مدعٍ عام (وكيل نيابة) 12.1%، مقارنة، بـ 87.9% من الرجال خلال العام 2006 (الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، 2007).

ورغم نتائج الانتخابات التشريعية الثانية، إلا أن مشاركة المراة الفلسطينية في مواقع اتخاذ القرار وفي المناصب الحكومية العليا مازال ضعيفاً ومحدداً مما يعطل إمكانية أن تؤثر في رسم السياسات، ومنع إحداث تعديلات في التشريعات القائمة، كما وتبقى مشاركة النساء في المنظمات غير الحكومية هي الأوسع انتشارا، والأكثر قدرة على تحقيق مشاركة سياسية للمرأة الفلسطينية تستطيع من خلالها التأثير في السياسة العامة.

ورغم الإنجازات التي حققتها المراة الفلسطينية في العديد من المجالات المختلفة، ووصولها إلى قبة البرلمان، إلا ان مشاركتها في الحياة السياسية وتوليها لمراكز صنع القرار مازالت منخفضة إذا ما قيست مع حجم التضحيات الجسام التي قدمتها، الامر الذي يستدعي القيام بحملة توعية بأهمية المشاركة السياسية، والتأكيد على زيادة الوعي للمجتمع باهمية مشاركة المرأة السياسية .

ورغم وصول سبع عشرة إمرأة فلسطينية الى المجلس التشريعي، إلا ان هذا العدد لا يتناسب وحجم المرأة الفلسطينية التى تمثل نصف تعداده، وفق احصاءات رسمية، كما انهن لم يتبنين قضايا نسوية يعملن على تفعيلها داخل المجتمع الفلسطيني من أجل وضع الحلول المناسبة لها، حيث مازالت المرأة الفلسطينية تعاني من جملة من القضايا المختلفة التي تحول دون تقدمها وتنميتها، كما اوضحت الباحثة ان معظم عضوات المجلس التشريعي يتبنين وجهة نظر الاحزاب السياسية التي يمثلونها، مما حال دون اندماجهن في قضايا المراة التي بقيت تراوح مكانها دون تحقيق إنجازات فعلية.

3.2.3 القضايا الاقتصادية للمرأة الفلسطينية

تعد مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي أحد المؤشرات المهمة التي تدل على وضعية المراة في المجتمع، وتصف واقعها وقدرتها على المشاركة في تنميته وتطويره في شتى الجوانب، والعمل هو كل نشاط اقتصادي يتسبب في إضافة عائد اقتصادي أو اجتماعي للأسرة، سواء بشكل مباشر نقدي أو عيني أو غير مباشر بدون أجر، والمراة العاملة هي التي تقوم بأية أنشطة سواء كانت رسمية أو غير رسمية، حيث لا توجد امرأة بدون أي عمل يذكر (صابر، 2002).

وإذا كانت المرأة تقضي وقتا كبيرا من حياتها في النشاطات والأعمال المنزلية، فإنها لا تجد في المقابل اعترافا بالقيمة الاقتصادية لهذه النشاطات، سيما وأن الأعمال المنزلية تتضمن المساهمة في إنتاج الحاجيات والخدمات التي تحتاجها الاسرة (زريق، 1999)، وهذه الاعمال "المنزلية" تكون في أغلب الاحيان "غير منظورة"، ولا يحسب صناع السياسة حسابها (عبد الله، 2004).

وبينت دراسة استقصائية أجرتها الأمم المتحدة، أنه لو احتسب العمل المنزلي والعمل المتعلق برعاية الأسرة، الذي لا تتقاضى المرأة عنه أجراً يذكر، كإنتاج في حسابات الدخل القومي لزاد الإنتاج العالمي بنسبة تتراوح بين (20–30%) وهذا يدلل على مدى الإنجاز الذي تحققه المرأة في كافة النشاطات والمجالات (القزاز، 1998)، ويدلل ذلك على أن المراة تشترك في النشاط الاقتصادي بشكل كبير ولكنه غير محسوب، لانه عمل منزلي تقوم فيه برعاية أسرتها، أو قد يكون عملاً زراعياً وإنتاجياً بدون أجر، وضمن إطار العائلة والأسرة.

ولقد ارتبط الوضع الاقتصادي في فلسطين مع بدايات القرن العشرين بسياسة الانتداب البريطاني التي عمدت إلى إعاقة التطور الاقتصادي، ووضع كافة العراقيل أمام نمو الصناعات الوطنية في الوقت الذي كان يجري دعم المؤسسات الاقتصادية اليهودية، وتشجيع هجرة اليهود إلى فلسطين ودعم المنشآت الإسرائيلية، وقد أدت هذه السياسة إلى تكريس الفقر والتخلف، وبات من الصعب تأمين الاحتياجات الأساسية للأسرة، مما دفع المرأة إلى مشاركة معيلها في فلاحة الأرض وزراعتها(الغنيمي،1990).

وبحلول نكبة عام 1948، وإقامة الاحتلال الإسرائيلي على الجزء الأكبر من فلسطين، واقتلاع غالبية الشعب الفلسطيني من أرضه وبيته، خسر سكان الضفة وقطاع غزة قسماً كبيراً من أراضيهم الزراعية (بدران، 1969)، فأصبح أكثر من 45% من أهالي المنطقتين معدمين، وأدى هذا الاقتلاع إلى تشتت التركيب الطبقي للمجتمع الفلسطيني بمجمل مستوياته: الاجتماعية، والقانونية، والاقتصادية، والسياسية، والعسكرية، والجغرافية (نعمة، 1988).

وتأثر وضع المرأة الفلسطينية في هذه المرحلة بشكل مباشر، بسبب الأوضاع الاقتصادية، وتشتت العائلة، وفقدان الأبناء والأزواج في سياق الحرب، والهجرة، ووجدت المرأة نفسها في أوضاع الفقر واليتم والتشرد وغياب رب الأسرة، وكان عليها أن تتحمل عبء حماية الأسرة، ومواجهة المسئوليات الجديدة كشرط اضطراري، وساهم كل ذلك في إخراجها من البيت إلى العمل الذي أصبح حاجة ملحة فرضتها الضرورة الاقتصادية (صايغ، 1988).

والملاحظ أن العديد من النساء الفلسطينيات خرجن إلى العمل دون أن تكون متعلمة لإجادة المهن، فالغالبية من النساء في هذه الفترة لم تجد سوى أعمال الفلاحة والأعمال المنزلية، والخدمة في المنازل، وساهم هذا التطور في زيادة تحرير المرأة من قيود البيت، وخروجها إلى مجتمع ذي علاقات أوسع، بل شهدت مناطق قطاع غزة والضفة الغربية ظاهرة سفر الفتيات وحدهن إلى الأقطار العربية (الغنيمي، 2000).

وتزايد عدد الإناث العاملات في مجالات العمل المختلفة في هذه الفترة، لاسيما في الدول العربية النفطية التي كانت تستوعب أعداداً كبيرة من المتعلمين الفلسطينيين في مدارسها، ففي عام 1965 عملت في الكويت 2258 فلسطينية معظمهن في التدريس، وبلغت نسبة الفلسطينيات إلى الفلسطينيين الموظفين في الكويت 28.91% في عام 1966، وعملت معظم الموظفات الفلسطينيات في مجال التدريس معلمات في المدارس الابتدائية في أقطار البترول العربية، مثل الكويت والسعودية، ويدل ذلك على مدى حاجة الأسرة الاقتصادية التي فرضت على الفتاة العمل قبل إكمال دراستها الجامعية (الخليلي،1977).

وعقب هزيمة 1967، استولى الاحتلال الإسرائيلي على كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، وتحكم في كافة الموارد والخدمات السياسية والاقتصادية، ومارس شتى أنواع الضغوط الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية، مما أحدث إضطراباً اقتصادياً هائلاً وبطالة على نطاق واسع، كما قيدت الممارسات الاسرائيلية الاقتصاد الوطني، ومنعته من النمو والاستقلالية وجعلته اقتصادا تابعاً، وفرض الاحتلال الضرائب الباهظة، وأغرق السوق الفلسطينية بالبضائع الاسرائيلية، فازدادت حاجة النساء للعمل تحت ضغط تفاقم الأوضاع المعيشية، التي رافقتها هجرة واسعة في صفوف الرجال، وأثر ذلك على وضع الأسرة الفلسطينية وبالتالي على وضع المرأة الفلسطينية (اسماعيل،2001).

ونتيجة لتلك التغيرات على الساحة الفلسطينية، فقد تركز عمل المرأة في عدة ميادين مختلفة، تجاوزت المهن التقليدية ذات الطبيعة المنزلية، وعملت في الصناعات التحويلية، وشكلت مشاركة المرأة في العمل قفزة هائلة في سنوات قليلة، وارتفع عدد العاملات في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة إلى 30300 إنثى عام 1978 بعد أن كان عددهن 13800عام 1967، وبلغت هذه

الزيادة أكثر من 119%، دون احتساب العاملات في الزراعة المحلية، حيث تشكل الإناث نسبة 70% من مجموع العاملين، نظراً إلى توجه الرجال إلى العمل في المدن والهجرة إلى الخارج (الغنيمي،1990).

وتكشف الإحصائيات أن نسبة العاملات في مخيمات اللاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة تزيد عنها في المدن والقرى الفلسطينية، ويرجع ذلك إلى سوء الأحوال الاقتصادية في هذه الأماكن، حيث تزايد عدد النساء في قوة العمل وبلغت النسبة الإجمالية 8% في عام 1968، وارتفعت لتصل إلى 11% عام 1974، كما بدأ تراجع مشاركة المراة بالعمل منذ عام 1976 حتى 1986، وبقيت النسبة تتراوح بين 8–9% من إجمالي القوى العاملة المشاركة التي وصلت إلى 37% فقط (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،2005).

وكان عمل المرأة خارج المنزل إضافياً لعملها داخل المنزل، وارتبط تطور وانتشار مستوى التعليم والثقافة بالدرجة الأولى بتحسين مستوى عمل المرأة، وعلى الرغم من هذا التحول، لا تزال نسبة كبيرة من الإناث القادرات على الدخول في سوق العمل، سواء المتعلمات أو غير المتعلمات، عاطلات عن العمل بسبب عدم توفر السوق القادرة على استيعابهن (الغنيمي، 1990).

ويتركز عمل النساء العاملات في الضفة الغربية في مجالين من مجالات النشاط الاقتصادي، وهما الزراعة والخدمات، حيث تصل نسبة النساء العاملات فيها إلى "67%" من القوة العاملة الرسمية، وفي قطاع غزة فإن النسبة العظمى من النساء يتركز عملها في قطاع الخدمات حيث بلغت نحو "82%" من القوة العاملة الرسمية، أما النشاط الاقتصادي التالي الذي يوجد به نسبة مشاركة عالية نسبياً من النساء العاملات في الضفة الغربية كان مجال الصناعة، حيث شكلت النساء "16%" من القوة العاملة الرسمية، إلا أن النساء شبه غائبات عن العديد من المجالات الأخرى، لاسيما قطاعي التجارة والبناء في الضفة الغربية، وعن جميع النشاطات الأخرى ما عدا قطاعا الخدمات في قطاعي غزة (حمامي، 1999).

وأدى هذا الواقع المتدني للمرأة العاملة الفلسطينية الى تعليق مشاركتها في العمل السياسي أو النقابي المنتظم، وهمش دورها مما جعل الحاجة إلى منظمات جماهيرية نسوية تتبنى قضايا المرأة العاملة، وتساهم في حل مشكلاتها، وتساعد على تطوير مكانتها، والاستفادة من طاقاتها، والوعي بدورها السياسي الذي يمكنها من تحقيق مطالبها الخاصة، التى ترتبط بمطال الفلسطينيين باستعادة اراضيهم ودحر الاحتلال (عبد الهادي،1997).

وأهم ما يميز عمل المرأة في الأراضي المحتلة، أنها جاءت في إطار حاجة المجتمع إلى دورها كمنتجة، وذلك للحد من تفشي الأزمة المعيشية التي عانت منها الأسرة الفلسطينية في ظل سياسة

الاحتلال، وبالتالي لم يأت خروجها إلى العمل في سياق التطور الطبيعي لدورها ومكانتها الاجتماعية، كما يحدث في المجتمعات المستقرة التي يتم التطور فيها في سياق تطور البيئة الاقتصادية، وانخفاض مستوى الولادات، ونشر التعليم والثقافة، حيث كان عمل المرأة خارج المنزل إضافياً لعملها داخل المنزل (الغنيمي،2000).

وكان للمرأة الفلسطينية دور بارز في انتفاضة 1987 في ظل ازدياد الحصار الاقتصادي الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة، حيث زادت الأعباء على المرأة التي استقوت بالاقتصاد المنزلي في مواجهة سياسة التجويع التي اتبعتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي، خاصة بعد أن اضطرت أعداد كبيرة من العمال الى فقدان مواقع عملهم، في الوقت الذي أخذت فيه التكاليف المعيشية في الارتفاع، وأفرزت مرحلة الانتفاضة الفلسطينية العديد من القيم والمفاهيم والأنظمة والسياسات، وهيأت الأجواء السياسية الناجمة عن الانتفاضة إلى تراجع قوة العمل النسائية وتراجعها، مما تسبب في تراجع نسبة النساء العاملات بشكل رسمي مما دفع أعداداً متزايدة من النساء للانخراط في العمل غير الرسمي، والتوجه للمشاريع الأسرية التي نادت بها الانتفاضة مثل " المزرعة البيتية " التي كانت شكلاً من أشكال الاعتماد على الذات وسد الفراغ الناتج عن الحصار الاقتصادي، حتى وصل لأدنى مستوى له عام 1993، وشكلت النساء ما نسبته 6% من القوى العاملة الفلسطينية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2005).

ومنذ أن تولت السلطة الوطنية الفلسطينية إدارة الحكم في الضفة الغربية وقطاع غزة، تحملت مسؤولية إدارة البنية الاقتصادية والخدمات الاجتماعية المختلفة، وبذلت السلطة من خلال مؤسساتها جهوداً هدفت إلى تحسين شروط دخول المرأة سوق العمل، حيث تم إقرار مشروع قانون للعمل في المجلس التشريعي الذي أفرد فصلاً خاصاً لأحكام تنظيم عمل النساء، كذلك ارتفعت معدلات الجهود المبذولة من قبل المنظمات غير الحكومية العاملة في النشاط الاجتماعي باتجاه تطوير برامجها التدريبية لرفع تأهيل كفاءة المرأة، وتحسين مشاركتها في العمل(الغنيمي، 2000).

وتشير الإحصائيات الى أن نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة الفلسطينية لا تتجاوز في أعلى معدل لها 13% من إجمال القوى العاملة الفلسطينية عام 1996، حيث وصل ازدياد مشاركة القوى العاملة النسوية في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى 98100 عاملة في منتصف عام 1999، أي ما نسبته 14.7% من إجمالي القوى العاملة الفلسطينية، وهذا الازدياد يعود إلى ارتفاع مساهمة الإناث في غزة، وخاصة في قطاعات الخدمة المدنية (الهيئة العامة للاستعلامات،2001).

ووصلت نسبة النساء العاملات في القطاع الزراعي بعد قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية حوالي 30% من إجمالي القوى العاملة النسائية، ووصلت نسبة النساء العاملات في الزراعة إلى 26.5% عام 1995، وعام 1996 بنسبة 29.2%، وعام 1997 بنسبة 29.8% من إجمالي النساء العاملات، بمعنى أن القطاع الزراعي ظل ثاني أكبر مشغل للنساء بعد قطاع الخدمات.

وتشكل نسبة العاملات في مجال الصناعة عام 1996 حوالي 11.4% من إجمالي العاملين، وتعمل غالبية النساء بدون أجور، أو بأجور عينية، والقسم الآخر يعمل بأجر متدنٍ.

ويرجع تمركز المرأة العاملة الفلسطينية في قطاعات اقتصادية محددة لصلتها الوطيدة بمستوى التطور الاقتصادي والبنية الاجتماعية الفلسطينية، والتوزيع الجغرافي للمجتمع الفلسطيني بين الريف والمدينة، وأيضاً له صلة بالوعي المجتمعي، والعادات الاجتماعية والعرفية السائدة التي تعزز دائماً من تقسيم العمل على أسس النوع، وتصل نسبة العاملات في قطاع الخدمات وفي مجال التعليم وأعمال السكرتارية إلى 5%، و20% في الخدمات الصحية والاجتماعية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2005).

كما أن التعيينات في عهد السلطة الفلسطينية جاءت في وزارات لها دور خدماتي يتناسب مع الأدوار النمطية للمرأة في المجتمع، باعتبار أن هناك وظائف تتناسب مع فئة الذكور، وأخرى تتناسب مع فئة الإناث (كمال، 2003).

ويلاحظ ان نسبة النساء الفلسطينيات حسب الإحصائيات المنشورة عام 1998 بدأت بالارتفاع في الحقول ذات العلاقة بالصحة والطب والصيدلة، وشكلن نحو 11.7% من الأطباء العاملين، و22% من أطباء الأسنان، أما في المهن الأخرى فيشغلن نسب أقل: 8.5% من المحامين، و4.7% من المهندسين، ولوحظ حضور ملحوظ للنساء في مجالات العمل التطوعي حيث شكلن 23% من العاملين في الجمعيات الخيرية، وعلمت نسبة ضئيلة منهن في ميادين الوعظ والإرشاد الروحي وغير ذلك (عبد الكريم، 2001).

وأوضحت الإحصائيات المختلفة أن أعلى نسبة للبطالة هي الموجودة لدى النساء من عام 1995-1999 التي درست 12 عاماً من الفئة العمرية 25-45، وأقلها لدى النساء اللواتي لم يحصلن على تعليم (أميات)، فالبطالة النسائية تصل لدى اللائي درسن 7-9 سنوات إلى 13%، و19% لمن درسن 10- 12 سنة، و56.2% لمن درسن أكثر من 12 سنة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2005).

وقد تجسد تركيز العمالة النسائية في عدد محدود من الأنشطة الاقتصادية مثل قطاع الخدمات: التعليم، والصحة، والسكرتارية، ورعاية الأطفال، والتي استوعبت 41.7% في الضفة الغربية، و66.2% من العاملات في قطاع غزة، وهذا التركيز يتوافق مع طبيعة تكوين المرأة الجسدي، كما أنه يعكس مهارات النساء كأمهات وزوجات ومربيات الأطفال وراعيات للعائلة (الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، 2002).

وتشير الاحصائيات إلى أن نسبة البطالة اخذت بالارتفاع في صفوف الإناث منذ العام 2000 مقارنة بالسنوات التي سبقتها، فقد سجلت نسبة البطالة في العام 2001: 14.1%، و17.1% في

العام 2002، وذلك من نسبة البطالة في الأراضي الفلسطينية، والتي بلغت 14.1% عام 2002، و25.5% عام 2001، و31.3% عام 2002، وبذلك فقد بلغ معدل البطالة في صفوف النساء في الضفة الغربية 14.0%، و28.4% في قطاع غزة خلال العام 2002م (الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني،2002).

ويرجع السبب في ذلك إلى اندلاع انتفاضة الأقصى وتأثيراتها على سوق العمل الفلسطيني، وإلى إغلاق الأراضي الفلسطينية من قبل قوات الاحتلال وحصارها للأراضي، وإلى ظروف العمل التي سادت المؤسسات الحكومية والسلطة الوطنية الفلسطينية بشكل عام من شح المنح الدولية للسلطة، وعدم استثمار الموارد والطاقات المحلية فيها .

كما ارتفعت نسبة البطالة بين النساء اللواتي أنهين 12 سنة دراسية فأعلى، حيث وصلت إلى 31.2%وذلك في الربع الأول من عام 2006 ، ووصلت نسبة العاطلات عن العمل خلال عام 2005 إلى 22.3%، وارتفعت نسبة العاطلات عن العمل مقارنة مع 14.7% خلال عام 2004، وعانت المرأة الفلسطينية من غياب مشاركة فاعلة في رسم السياسات الاقتصادية والاستثمارية والتنموية، فنشاط المرأة الاقتصادي ضعيف لا تتعدى نسبته 6.9% من مجموع النساء خلال عام 2005 (الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، 2007).

وتزيد معدلات أجور الذكور المشتغلين في القطاع العام عن نظيرتها للإناث بنسبة 8.7%، بينما تزيد معدلات أجور الذكور المشتغلين في القطاع الخاص عن نظيرتها لدى الإناث المشتغلات في ذات القطاع بنسبة أكبر بكثير حيث بلغت 47.0% ، كما أن معدل أجور الإناث المشتغلات في القطاع العام يفوق نظيره لدي الإناث المشتغلات في القطاع الخاص، وبنسبة ملموسة 40.4%، وأن المعدل العام لأجور الإناث في القطاع العام يزيد عن نظيره في القطاع الخاص بنسبة 2.3%.

وتشير الاحصائيات إلى أنه على صعيد الضفة الغربية فإن معدل الأجور اليومية للذكور المشتغلين في القطاع العام يزيد عن نظيره للإناث بنسبة 10.3%، بينما في القطاع الخاص يزيد لصالح الذكور بفارق كبير حيث بلغت نسبته 71.2%، وأن معدل أجور الإناث المشتغلات في القطاع العام يزيد عن أجور الإناث في القطاع الخاص بنسبة ملموسة بلغت نحو 44.0% .

وعلى صعيد قطاع غزة، في القطاع العام يزيد معدل أجور الذكور عن معدل أجور الإناث بنسبة 12.8%، بينما نسبة الزيادة في القطاع الخاص بلغت 23.1% لصالح الذكور، ومعدلات أجور الإناث المشتغلات في القطاع العام تزيد بنسبة 39.8% عن معدلات أجور الإناث المشتغلات في القطاع الخاص، كما ان معدل أجور المشتغلين من الذكور والإناث في القطاع العام أعلى من نظيره للمشتغلين بأجر في القطاع الخاص وبنسبة بلغت 27.7%(الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، 2002).

وبلغ المعدل العام لأجور المشتغلات بأجر من الإناث في القطاع العام في الضفة الغربية يزيد عن نظيره للمشتغلات في القطاع العام في قطاع غزة بنسبة 13.1%، بينما معدل أجور العاملات بأجر في القطاع الخاص في الضفة الغربية يزيد بنسبة 9.9% عن نظيره للمشتغلات في القطاع الخاص في قطاع غزة، وبلغ معدل أجور الذكور العاملين في القطاع العام في الضفة الغربية يزيد بنسبة 11.0% عن نظيره من الذكور في قطاع غزة، كما ان معدل أجور الذكور العاملين في القطاع الخاص في الضفة الغربية يزيد بنسبة 52.8% عن المشتغلين الذكور في قطاع غزة في نفس القطاع (الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، 2002).

وكانت نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة عام 2001 هي 10.4%، ومن الملاحظ أن النسبة انخفضت في عام 2002 فوصلت 9.4%، وبلغت نسبة القوى للنساء المشاركات في الفئة العمرية 22– 35 سنة 15.5% عام 2002، فبلغت نسبة القوى العاملة للإناث في الضفة الغربية من مجموع الأفراد 15 سنة فأكثر 12.4%، في حين بلغت 6.51% في قطاع غزة، ووصلت نسبة المشاركة للنساء في القوى العاملة عام 2005 في الضفة الغربية 15.8%، وفي قطاع غزة 9.0%، ونسبة النساء من سن 15 سنة فأكثر في القوى العاملة أقصاها في الريف 16.8%، يليها 12.5% في الحضر ثم 10.3% (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2006).

كما انخفضت نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة خلال الربع الأول عام 2006 لتصل 12.7% مقارنة في الربع الرابع 2005، وينحصر في قطاع الخدمات مثل: الآذنة، والكوافيرة، والمراسلة، وعاملة النظافة وغيرها، وبلغت النسبة 55.3% للربع الأول من إجمالي النساء العاملات عام 2006، واستحوذ قطاع الخدمات على الجزء الأعظم من عمل المرأة حيث بلغ 54.3% في عام 2002، و54.2% في عام 2001، أي أن أكثر من نصف النساء في الأراضي الفلسطينية يتركز عملهن في مجال الخدمات، وتعمل المرأة في قطاع الزراعة والصيد والجراحة وصيد الأسماك بنسبة 29.9%، ثم يليه قطاع التعدين والصناعات التحويلية بنسبة 8.1%، ثم التجارة والمطاعم والفنادق بنسبة 7.1%، ثم النقل والتخزين والاتصالات بنسبة 0.4%، وأخيراً قطاع البناء والتشييد بنسبة 0.2% من إجمالي النشاط الاقتصادي عام 2002.(الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، 2006)، ويضاف الى ذلك بأن إشراك المرأة في التنمية يضعها في موقع القوة بحيث تصبح شريكاً للرجل في المسؤوليات والواجبات، وتعكس مدى تقدم المجتمع ونهضته في المجالات المختلفة ، ويمكنها من التمتع بكامل حقوقها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فبعض السياسات والقوانين تساهم في خروج المرأة إلى العمل من خلال مراعاة دورها الإنجابي، وتوفير متطلباتها من اجازات ودور حضانة للأطفال، وتساهم النقابات في تشجيع المراة للعمل من خلال دورها في الدفاع عن حقوق المرأة العاملة والوقوف إلى جانبها، وحل المشكلات التي تواجهها، كما أن

مساعدة الرجل للمراة في الأعمال المنزلية وفي رعاية الأطفال من العوامل المشجعة للمـــراة فـــي مشاركتها في النشاط الاقتصادي (عزام، 1999).

جدول(2.3) يبين التوزيع النسبي للأفراد 15 سنة فأكثر في قطاع غزة حسب عـــدد الـــسنوات الدراســـية والجنس وأهم سمات القوى العاملة 2007 (الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، 2007).

عدد السنوات الدراسية	عمالة تامة	عمالة محدودة	بطالة	المجموع	داخل القوى العاملة	خارج القوى العاملة	المجموع
كلا الجنسين							
0	79.5	4.2	16.3	100	11.1	88.9	100
6-1	62.8	5.3	31.9	100	47.1	52.9	100
9-7	62.7	5.0	32.3	100	35.6	64.4	100
12-10	64.6	4.4	31.0	100	31.0	69.0	100
+13	69.2	4.5	26.3	**100**	54.5	45.5	100
المجموع	**65.6**	**4.7**	**29.7**	**100**	**38.0**	**62.0**	**100**
ذكور							
0	55.9	9.0	35.1	100	21.2	78.8	100
6-1	60.5	5.7	33.8	100	74.1	25.9	100
9-7	60.1	5.4	34.5	100	65.7	34.3	100
12-10	62.5	4.6	32.9	100	60.9	39.1	100
+13	76.9	4.6	18.5	100	67.9	32.1	100
المجموع	**65.3**	**5.0**	**29.7**	**100**	**64.5**	**35.5**	**100**
إناث							
0	100.0	–	–	100	7.9	92.1	100
6-1	99.4	–	0.6	100	6.7	93.3	100
9-7	98.5	–	1.5	100	4.8	95.2	100
12-10	93.5	1.1	5.4	100	3.9	96.1	100
+13	50.4	4.3	45.3	100	36.8	63.2	100
المجموع	**67.4**	**2.9**	**29.7**	**100**	**11.0**	**89.0**	**100**

وأثبتت المرأة الفلسطينية قدرتها العظيمة على مواجهة الظروف القاسية والمشكلات المتزايدة وتميزت بالوعي والشجاعة والإصرار، وأكدت استعدادها لتحمل المسؤولية وهي تقوم بدور الأم والأب معاً من جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية والتربوية، وفي حالة عدم وجود رب الأسرة (الوحيدي، 1987).

وحتى يتحسن وضع المرأة بالنسبة لعملها لابد من تغيير نظرة المرأة لنفسها ولمقدرتها على الإنتاج الفعال والمشاركة المتميزة والإيجابية، وتحسين قدرات المراة وامكاناتها بمنحها فرصة للتعليم والتدريب، والاطلاع على خبرات وثقافات الغير، ومنح المرأة حقوقا متساوية مع الرجل من ناحية الأجر، أو فرص العمل أو الترفيع في الوظيفة وغيره، وإجراء التعديلات التشريعية المناسبة ونشر صورة إيجابية للمراة العاملة بواسطة وسائل الإعلام، وتغيير الأفكار التقليدية حول الأدوار التي يتوجب على المراة القيام بها(عزام، 1999).

وتمكنت المرأة الفلسطينية، وخلال نضالها الطويل، من ان تغزو كافة المجالات وتمارس العديد من الاعمال والمهام التي كانت تمنع منها، وكانت حركا للجال فقط، ومن هذه الاعمال التي خاضتها المراة الفلسطينية مجال الاعلام، وتقلد المناصب العليا في الدولة، وتمثيل مجتمعها في المحافل الدولية وغيرها من المهام، التي سجلت فيها نجاحات .

ورغم الإنجازات التي حققتها المرأة في بعض المجالات سالفة الذكر، الا انها مازالت تمارس مهناً تقليدية ارتبطت بها بالدرجة الأولى، منها أعمال السكرتارية، ومدرسة وغير ذلك.

ونيجة نتيجة للأوضاع السياسية التي تعيشها المناطق الفلسطينية، فقد فَقَدَ العديدُ من النساء أعمالهن جراء الأوضاع الاقتصادية المتردية، إضافة إلى قبولهن بالعمل في غير تخصصاتهن الأكاديمية من أجل توفير جانب من مستلزماتهن ومستلزمات أسرهن.

وقد بلغت نسبة النساء العاملات في قطاع الخدمات 42.7 % في الربع الثاني من عام 2007، و بلغت نسبة العاملات لمصلحة شخص آخر أو لدى مؤسسة لقاء عمل مدفوع الأجر 48.5% مع الفئات الأخرى، بينما الصورة عكسية بين الإناث، حيث إن معدل البطالة يصل ذروته بين الإناث اللواتي أنهين سنة دراسية فأعلى حيث تصل إلى 32.1%، و بلغت نسبة البطالة للنساء خلال العام 2004 حوالي 14.1%، وأخذت بالارتفاع إلى 18.0 %خلال الربع الثاني من عام 2007 (الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، 2007).

وتعاني المرأة الفلسطينية من الفقر لدرجة كبيرة، حيث تعد النساء من أكثر الفئات التي تعاني من الفقر، وهو عدم القدرة على الحفاظ على المستوى الأدنى من المعيشة أو غياب الحد الأدنى من الدخل أو المواد لتلبية الحاجات الأساسية، حيث بات ينظر إليه بمفهوم شامل على اعتبار أنه نقيض للتنمية، وأن الحرمان المادي هو فقط أحد عناصر الفقر، وتوجد مظاهر أخرى تنبع من عدم إمكانية

وصول الرد لموارد أو مصادر معينة سواء كانت صحية أو تعليمية أو معرفة بالحقوق والواجبات (القزاز، سعيد، 1999).

ويعتبر الفقر عقبة رئيسة أمام تطور وتقدم المراة الفلسطينية حيث يدفع إلى حرمانها من التعليم، وبالتالي قلة فرصها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وقد أثرت الظروف السياسية التي مرت بها فلسطين منذ مطلع القرن الماضي، وتوالي الاحتلال على أراضيها، وفقدانها لأهم عناصر الإنتاج إلى زيادة الفقر حيث بين تقرير الفقر في فلسطين الذي أعده الفريق الوطني لمكافحة الفقر إلى تباين انتشار الفقر بين شطري الوطن الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث تصل نسبة الفقر في الضفة الغربية إلى (16%) مقابل (38%) في قطاع غزة (القزاز، سعيد، 1999) .

ومع اندلاع انتفاضة الأقصى، والارتباط الكلي بالاقتصاد الإسرائيلي والممارسات الإسرائيلية، والحصار الذي يفرضه الاحتلال على المناطق الفلسطينية إرتفعت من نسبة الفقر حيث بلغ عدد الفقراء في نهاية 2006 (2.1 مليون)، أي ما نسبته 52.2% من إجمالي السكان، وقد كانت النسبة 20.5% في الضفة الغربية، و36.3% في قطاع غزة، وكان خط الفقر 2.072 دولار امريكي في اليوم للفرد الواحد، وتعود اسباب الفقر بالدرجة الاولى الى إغلاق المناطق والمحافظات والطرق من قبل الاحتلال الإسرائيلي (يوجد ما يقارب من 5000 حاجز جديد في الضفة منذ 6 سنوات)، ومنع العمال من العمل داخل الخط الأخضر ما يقارب من (100,000) عامل، وتدمير البنية التحتية في كل الجوانب الحياتية، ومصادرة 250,000 دونم من الأراضي الزراعية للجدار الفاصل، وعدم قدرة السلطة الفلسطينية على خلق بيئة مناسبة لجذب الاستثمارات المحلية والخارجية، وعدم وجود توازن بين ما يتوفر من موارد بشرية واحتياجات السوق المحلية للعمالة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2007).

وتزيد نسبة الفقر بين الأسر التي تعيلها نساء، والتي تصل إلى(30%) بالمقارنة مع (22%) لباقي الأسر، كما تعاني (73%) من الأسر الفقيرة التي تعيلها نساء من الفقر المدقع بينما تعاني (63%) من الأسر التي يعيلها رجال من ذلك، وانخفضت نسبة الفقر بشكل بسيط بين الأسر التي يعيلها رجال خلال العام 1996-1997، بينما ارتفعت بنسبة (4%) بين الأسر التي تعيلها نساء(سعيد، عبد المجيد، 2001)، وعرفت الأمم المتحدة النساء اللواتي يرأسن أسر على أنهن النساء المسؤلات مالياً عن أسرهن، وهن الأساس في صنع القرار وإدارة الأسرة، واللواتي يدرن اقتصادات الأسرة، وقد عرضت دراسة نفذها برنامج دراسات التنمية في جامعة بيرزيت حالات لنساء فقيرات يُعِلْن أُسرهنّ جراء الأوضاع الأليمة التي عايشتها تلك الأسر(القزاز، سعيد، 1999).

وشكلت الاسر التي ترأسها اناث حوالى 8% من الاسر الفلسطينية عام 2006، وتظهر مؤشرات الفقر لعام 2006 أن الاسر التى ترأسها اناث اكثر عرضة للفقر (65.2%) وفقاً لبيانات الدخل

مقارنة بالاسر التر يرأسها ذكور (56.0%) (الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، 2006). وإن أكثر من 25% من نسبة المرأة العاملة وهي الشريحة الأكثر فقراً، مضطرة للعمل بسبب استشهاد المعيل أو إعاقته أو أسره، وعدم توفر معيل آخر، كما تشكل العازبات نسبة غير قليلة من المرأة العاملة (قطامش، 2001).

وتشير نتائج مسح القوى العاملة المشاركة في الأراضي الفلسطينية إلى ارتفاع نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية من 10.4% عام 2001 إلى 13.4% في عام 2004، حيث بلغت القوى العاملة الفلسطينية 833 ألف عامل (الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، 2005).

كما أن نسبة مشاركة المشتغلات الإناث في الضفة الغربية تفوق مثيلاتها في قطاع غزة، بالرغم من أنها منخفضة جداً إذا ما قورنت مع نسبة المشتغلين الذكور، ولكنها بالنسبة لقطاع غزة فهي مرتفعة نسبياً.

" انخفضت نسبة المشاركة في القوى العاملة (مجموع العاملين والعاطلين عن العمل مقسوما على مجموع الافراد 15 سنة فأكثر) من إجمالي القوى البشرية في الاراضي الفلسطينية خلال الربع الثالث 2000–والربع الثاني 2007 من 43.5% في الربع الثالث 2000 لتصل الى 42.4% في الربع الثاني 2007. كما تأثرت نسبة مشاركة الرجال في القوى العاملة، فقد انخفضت الى 67.8% في الربع الثاني 2007 بعد ان وصلت الى 72.9% في الربع الثالث 2000، اما نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة فقد طرأ عليها ارتفاع ملموس خلال نفس الفترة مع العلم أنها تعتبر متدنية جدا مقارنة مع الرجال، حيث ارتفعت من 13.8% في الربع الثالث 2000 لتصل الى 16.6% في الربع الثاني 2007"(شبانة، 2007، ص2).

3.2.4 القضايا التعليمية للمرأة الفلسطينية.

تعد قضية تعليم الإناث واحدة من أهم القضايا في الصراع التى مازالت تثير جدلاً بالرغم من مرور أكثر من قرن على طرحها من قبل المثقفين والباحثين، والقوى الاجتماعية المختلفة، وعلى الرغم من المواثيق والاتفاقات الدولية التي اقرتها معظم البلدان، ونذكر منها:

" المادة 26 من الإعلان العالمى لحقوق الانسان، والتوصية ضد التمييز العنصري في التعليم التي تبناها المؤتمر العام لليونسكو عام 1966، إلا أن الإناث يمثلن بحق ضحايا التمييز الذي ينبع من عدة أسباب، وتنتج عنه عدة نتائج، وهو يصعب كشفه لأن القوانين الرسمية بمعظم الدول تعترف بلا تحفظ بمساواة كل

من النساء والرجال في كل المجالات بما فيها التعليم، إلا أن هذه المساواة غير قائمة في الواقع في كثير من البلدان المتقدمة او المتخلفة" (فرج، 2002 ،ص21).

ولا زال الواقع السياسي والاجتماعي والثقافي في المجتمع الفلسطيني من أهم العوامل التي أثرت في تعليم المرأة، وقد اتضح أن التوسع في التعليم بشكل عام وتعليم الإناث بشكل خاص ارتبط بصورة مباشرة في كافة مراحل التحرر من الاحتلال الإسرائيلي، حيث حقق التعليم في المناطق الفلسطينية تقدماً ملحوظاً، إلا أن ذلك لا ينفي استمرارية كثير من التحديات التي تؤثر على النظام التعليمي التي تتطلب إعطاء أولوية قصوى لتحسين مستوى التعليم ووضعيته، ورغم التقدم الذي أحرزته النساء في تحسين معدلات القراءة والكتابة، وكفاءة الأداء في المدارس، ونسب الاستيعاب فإن الفجوة النوعية والفجوة المكانية ما تزال قائمة وبخاصة فيما يتصل بمعدلات الأمية والانتظام في التعليم والتدريب.

ويعد تعليم الإناث من اهم الأدوات لتحقيق تنمية مجتمعية تسودها المساواة والعدل، لاسيما وأن لتعليم الفتاة أهمية كبرى في النشاط الاقتصادي، وفي تطور المجتمع وتنميته، وحينما يواجه المجتمع مشكلات اقتصادية اجتماعية تتعقد مشكلة تعليم الإناث، وتظهر نداءات تطالب بالحد من تعليمهن وعملهن بحجة السيطرة على مشكلة البطالة، ومن ثم فإن الفئة الأكثر قهراً تتعرض للحرمان كلما ساءت الأمور الاقتصادية والاجتماعية، وعلى العكس من ذلك تزداد الفرص التعليمية المتاحة للإناث مع زيادة النمو الاقتصادي والاجتماعي (الفرجاني، 1993).

كما ان التعليم من أهم الأدوات لتمكين النساء في المجتمع الفلسطيني، ومن أهم الحقوق التي يؤدي الاستثمار فيها لتغيير الواقع الاجتماعي والثقافي السائد، الذي ينظر للمرأة نظرة دونية و تقليدية، كما أن التعليم أداة تمكينية للارتقاء بوضع المرأة الفلسطينية، والوصول بها إلى مواقع صنع القرار من أجل إحداث التغيير المطلوب لصالحها(صيام، 2005).

في دراسة للمحددات الاجتماعية والاقتصادية للالتحاق بالتعليم، أشارت إلى أن "عمل الأطفال خارج نطاق الاسرة من أهم العوائق الاقتصادية والاجتماعية لتعميم التعليم الإبتدائي، كما أن العمليات الاجتماعية والمحددة للالتحاق بالتعليم الإبتدائي تفرز تحيزاً ضد البنات "(الفرجاني،1993).

وأشارت دراسة للبنك الدولى إلى العوائد الاقتصادية الكبيرة لتعليم النساء، وأظهرت أن تعليم البنات سنة واحدة إضافية يحقق زيادة في العوائد العامة بنسبة تزيد عن (20%)، كما بينت أن الأجور التي تتقاضاها النساء تزداد بنسبة (10–20%) نتيجة تحسن التعليم، وبالتالي تحسن الأداء وزيادة إنتاجية النساء، ويقلل من الخصوبة لدى النساء بنسبة (10%) ويقلل معدل وفيات الأطفال بنسبة (10%) (حسام الدين، 2002) .

ويعد التعليم من أهم الحقوق الإنسانية التي يمكن استثمارها من أجل بناء وتنمية مجتمع تسوده المساواة والعدالة الاجتماعية والاقتصادية، ووسيلة هامة لتحقيق التنمية والنمو الاقتصادي المستدام لكل المجتمعات وللمجتمع الفلسطيني بشكل خاص، لاسيما وأن المجتمع الفلسطيني يفتقد إلى الكثير من موارده الطبيعية (صيام، 2005).

والمطلوب هو وضع استراتيجيات للنهوض بوضع المرأة في العلوم، وإعداد مناهج تعمل على تشجيع الفتيات على الإلتحاق بالعلوم، وتشجيع الدراسة المختلفة وتخصيص منح للفتيات والنساء للدراسة، والإنخراط في الأبحاث العلمية ووضع أنظمة وقوانيين تعمل على زيادة إلتحاق الفتيات بالدراسة، والعمل على وضع قوانين تعمل على زيادة التحاق الفتيات بالعلوم المختلفة، وتضمن توظيفهن ووصولهن إلى مواقع إتخاذ القرار (جرباوى، 2005)، ويساعد تعليم المرأة في الحصول على عمل بأجر مرتفع ويرفع من مستواها الاقتصادي، أما المرأة غير المتعلمة فتقوم بأعمال بسيطة وتقليدية وبأجر زهيد.

كما تتمثل أهمية تعليم النساء في وجود علاقة وثيقة بين تعليم المرأة وصحة الطفل، فكلما زاد المستوى التعليمي للمرأة كانت قدرتها على العناية بالطفل، وتجنب إصابته بالأمراض والأوبئة كما أن المرأة المتعلمة تباعد بين فترات الإنجاب، وتعمل على تنظيم أسرتها بالشكل الذي يحافظ على صحتها وصحة جنينها، ويخفف من الأعباء المادية عليها وعلى أسرتها، وأظهرت الدراسات تأثير مستوى تعليم المرأة في مستوى خصوبتها، فكلما إرتفع مستوى تعليمها انخفض عدد ولاداتها، وطالت فترة التباعد بين ولادة وأخرى مما قد يؤدي إلى الحد من نسبة النمو السكاني وهو غاية منشودة بالنسبة للمجتمعات النامية والمجتمعات العربية بشكل خاص(زريق، 1999).

وتشير الإحصائيات الرسمية إلى أن 13.1% من النساء المتزوجات أميات، حيث تظهر المؤشرات الإحصائية خلال العام 2007 أن 2.8% من النساء (15 سنة فأكثر اللواتي سبق لهن الزواج) كن ملتحقات في التعليم و13.1% أميات، و30.3% منهن يحملن شهادة الإعدادية، و16.4% منهن يحملن الشهادة الثانوية، و11.5% يحملن شهادة دبلوم فأعلى (شبانة، 2008).

ولقد مر التعليم في فلسطين بعدة مراحل، حيث تأثر بالظروف والأوضاع التي مر بها الشعب الفلسطيني على مدار تاريخه، وكانت الأوضاع التعليمية انعكاساً واضحاً للأوضاع التي عايشها المجتمع الفلسطيني في مختلف مراحله، فقد عانت المرأة الفلسطينية من أوضاع تعليمية " متدنية" بالمقارنة مع تعليم الذكور من حيث عدد المتعلمات أو المستوى التعليمي، وقد ساهم الحكم العثماني في تردي الأوضاع التعليمية للمرأة الفلسطينية، كما كان للإنتداب البريطاني دور كبير على تخلف المجتمع الفلسطيني، ففي عام 1935 كان في فلسطين (15) مدرسة للإناث فيما كان عدد مدارس

الذكور(269)،وقد استطاعت فقط (15) فتاة من إنهاء الصف السابع من كل الفتيات المتعلمات في ذلك الوقت(دراغمة،1991).

وشكل عام 1948 عاما محورياً وفاصلا في حياة الشعب الفلسطيني، وبقيت أعداد الفتيات المتعلمات ضئيلة بالمقارنة مع الذكور، حيث بلغ عدد الطالبات في عام 1948 في قطاع غزة (1100) طالبة فقط (صابر، 2002)، وفي العام 1949 بدأت وكالة الغوث الدولية عملها في فلسطين من أجل التخفيف من معاناة الفلسطينيين من خلال قيامها بأدوار إغاثية، وواصلت عملها بالقيام بهذا الدور حتى عقب سيطرة الحكومة المصرية على زمام الأمور في قطاع غزة، وقد كان التعليم مجانا لجميع المراحل وكذلك الكتب كانت توزع مجانا على الطلبة، سواء في المدارس التابعة للإدارة المصرية أو في مدارس وكالة الغوث، كما كانت المناهج المقررة مصرية في جميع المراحل التعليمية مع بعض التعديلات البسيطة في مادتي التاريخ والجغرافيا في كل من المدارس التابعة للإدارة المصرية ووكالة الغوث.

وشهدت فترة الإدارة المصرية إهتماماً في تعليم الفتاة، وقد بلغت نسبة الطالبات إلى الطلاب في عام 1967 حوالي(48%)، بينما كانت هذه النسبة في عام1948حوالى (18%)، كما شهدت المدارس تزايدا في أعدادها، وذلك بفضل جهود الحكومة المصرية ووكالة الغوث كما سعت الإدارة المصرية إلى تجهيز المدارس بجميع ما تحتاج إليه من كتب ومختبرات ووسائل إيضاح (صابر، 2002).

وشرعت سلطات الاحتلال الإسرائيلي مباشرة، وبعد إحتلالها للضفة الغربية والقدس العربية وقطاع غزة عام 1967، بالسيطرة على جميع مرافق الحياة للشعب الفلسطيني وخاصة القطاع التعليمي، وأنشأت 13 مركزاً للتدريب المهني 9 منها في الضفة الغربية و4 في قطاع غزة، وهدفت من وراء هذه التدريبات إلى إعداد العمال لسوق العمل في إسرائيل، وفتحت حوالي 52 مدرسة بعد حرب 67 منها 25 مدرسة ابتدائية، و14 مدرسة إعدادية، و13 مدرسة ثانوية (الاغا، 1987).

ونالت المرأة في الأراضي المحتلة حظها من التعليم على الرغم من شروط الاحتلال التعسفية ضد المؤسسات التعليمية، وتعطيل الدراسة والتدخل في المناهج الدراسية بما يخدم سياستها الرامية إلى التجهيل بصورة رئيسة، وسجلت الإحصائيات التعليمية تقدماً ملحوظاً، فبلغت نسبة الأمية في صفوف النساء من سن 14 سنة فما فوق في الضفة 65.1%، وفي عام 1970 انخفضت إلى أقل من 37.9%، وفي قطاع غزة انخفضت نسبة الأمية من 65.3% إلى 35.1%، وفي السنوات اللاحقة انخفضت نسبة الأمية لدى الفتيات، وارتفعت نسبة اللواتي أنهين تسع سنوات دراسية من 9% عام 1970 إلى نحو 17%، ووصلت النسبة عام 1983 في الضفة الغربية من 19% إلى 37% (الغنيمي، 1990).

ووصلت نسبة الأمية عند الإناث اللاتي تجاوزت أعمارهن 15 سنة 16.7%، ولكن هذه النسبة تفاوتت بين المناطق الحضرية والريفية، فكانت الإناث في الحضر 14.7%، وارتفعت النسبة في المناطق الريفية إلى 30.3%، وزادت عدد المؤسسات التعليمية من 821 مؤسسة في عام 1968 إلى 1121 مؤسسة في العام الدراسي 1982 (صالح، 1985).

وبلغت نسبة الإناث المسجلات في مدارس الضفة الغربية 58.5%، وفي قطاع غزة 51.8%، ووصلت في مرحلة الثانوية نسبة الإناث إلى 63.5% في الضفة الغربية، وفي قطاع غزة 52% في عامي 1980 و1981، واستوعبت مؤسسات التعليم المهني 5% من الإناث في المدارس المهنية المتواجدة في الأراضي الفلسطينية خلال العامين 1985 و1986، وهي أدنى نسب كانت في هذه الفترة في العالم، وفى مجال التعليم المتوسط بلغ التعليم المتوسط للإناث بنسبة 80.3% في مطلع الثمانينيات (الهيئة العامة للاستعلامات، 2002).

وبدأت مؤسسات التعليم العالي سنة 1973 بتطوير كلياتها المتوسطة لتصبح كليات جامعية تمنح الدرجة الجامعية الأولى للبكالوريوس في الآداب والعلوم، استجابة لحاجة الأعداد المتزايدة من الطبقة الممنوعة من السفر إلى الخارج من قبل السلطات الإسرائيلية لتلقي العلم، وكان لهذا التطور الأثر الإيجابي في تعليم النساء الفلسطينيات، فوجدن الوسيلة لإقناع الأهل بالموافقة على إكمال دراستهن الجامعية في الجامعات الفلسطينية، ولاسيما أنها وفرت لهن السكن الداخلي (جودة، القيق، 1990).

وأسست الإدارة المدنية التابعة لسلطات الاحتلال الإسرائيلي في عام 1976 مدرسة لتأهيل الممرضات والممرضين المسجلين في غزة لخلق كوادر صحية لتلبية حاجات المراكز الصحية، واستقبلت المدرسة الذكور والإناث، ودربتهم في مركز ملحق بمبنى مستشفي النصر في مدينة غزة، وكان أحد متطلبات هذه المدرسة لقبولهم أن يتعهد الطالب أو الطالبة بالعمل في المراكز الصحية الحكومية بواقع ضعف سنوات الدراسة فيها أي ست سنوات .

أما نسبة الإناث في الجامعات والمعاهد في الضفة من عام 1977 حتى 1978 فبلغت 40% من مجموع الطلاب، وفي عام 1983 ارتفعت هذه النسبة إلى 43.7%، وكانت نسبة الخريجات من الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة والضفة الغربية عام 1984، وهي 41% من جامعة بيرزيت، و41.3% من جامعة النجاح الوطنية، و55.99% من جامعة بيت لحم، و75% من جامعة القدس، و73.8% من جامعة الخليل، و33.7% من الجامعة الإسلامية في غزة، وهذه النسب في التخصصات العلمية والأدبية، وتشير الإحصائيات إلى ارتفاع مستوى التعليم لدى المرأة الذي عكس نفسه بشكل إيجابي على تطوير دورها في العمل ومكانتها الاجتماعية، ودفعها إلى تطوير نشاطها

السياسي والاجتماعي، كما بلغ عدد النساء العاملات في الهيئات التدريسية الجامعية 14.9% بالنسبة لمجموع العاملين(إسماعيل، 2001).

"وشهدت الفترة ما بين عام 1978 حتى 1987 ارتفاعاً ملحوظاً في نسبة التعليم العالي بين الفتيات والشبان على حد سواء، وبالرغم من ممارسات الاحتلال، فقد قدمت الجامعات الفلسطينية لأبنائها تعليماً جامعياً نوعياً وعلى صعيد البحث العلمي ، فقد بادرت كليات العلوم بإرساء قواعد البحث العلمي ووضعت أنظمة وقوانين الترقية العلمية المبنية أساساً على إجراء البحوث الأصيلة والمساهمة في إنتاج المعرفة، وتبعتها بتخصيص وحدات مخبرية وتخفيض العبء التدريسي للباحثين والباحثات، وشراء الأجهزة والأدوات والكتب والمجلات العلمية اللازمة ضمن ميزانيات محدودة جداً، أدى ذلك لظهور عدد محدود من المنشورات العلمية الفلسطينية في الدوريات العالمية المتخصصة، شاركت فيها النساء بنسب ممثلة لتواجدهن ضمن أعضاء الهيئات التدريسية" **(جرباوي، 2005، ص2).**

ونتيجة لذلك، فقد زاد عدد الخريجات الجامعيات على مستوى التخصصات العلمية كافة من حملة الماجستير والبكالوريوس والدبلوم، كما أن تقدم تعليم المرأة ساهم مساهمة إيجابية في بلورة وعيها وثقافتها، وتحسين شروط عملها، مما عزز ثقة المجتمع بها، ورافقه تعديلات هامة على صعيد تحسين مكانتها داخل الأسرة وخارجها على حد سواء (الغنيمي، 2000)

ورغم تحسن معدلات التحاق المرأة بالتعليم، وخاصة في المرحلة الابتدائية والثانوية والتعليم الجامعي، إلا أنه مازالت هناك معوقات تواجه تعليم المرأة في فلسطين، وتتشابه هذه المعوقات مع معوقات التعليم في الدول العربية بنسب متفاوتة نظراً لتقارب الواقع الاجتماعي والثقافي في غالبية الدول العربية، وان كانت تجربة الاحتلال قد أضفت على التعليم بعض الخصوصية وأعطت للشعب الفلسطيني نضجاً سياسياً ووعياً فكرياً تميزه عن غيره، علماً بأن أهم هذه المعوقات هي:

أولا: معوقات اقتصادية:

إن تردي الأوضاع الاقتصادية وزيادة نسبة الفقر والبطالة في المناطق الفلسطينية له أكبر الأثر في عرقلة تعليم المرأة وزيادة نسبة تسرب الفتيات من المدارس وخاصة في المرحلة الثانوية، إذ لا يزال مجتمعنا يعطي الأولوية لتعليم الذكور في العائلة، وخاصة حين تكون الظروف الاقتصادية مترديه .

ثانيا: معوقات اجتماعية:

تعد العادات والتقاليد من أهم المعوقات التي تواجه تعليم المرأة، وخاصة في المناطق النائية والريفية التي تتزايد فيها نسبة الجهل والأمية لدي الآباء والأمهات، كما أن الزواج المبكر للفتيات يعد من

أهم أسباب ترك التعليم وخاصة في المرحلة الثانوية، حيث إن القيم العصرية كالتربية والتعليم والعمل والمشاركة المجتمعية والتنموية لم تتحول بعد في الوعي الاجتماعي إلى قيم أساسية مكونة لهوية المرأة الاجتماعية والمهنية، ومؤثرة في نظرة المجتمع إليها(العرابي، 1999).

ثالثا: معوقات سياسية

لا شك أن ظروف الاحتلال التي يعاني منها المجتمع الفلسطيني كان لها أثر كبير وواضح في عرقلة التعليم في المجتمع الفلسطيني بصورة عامة، وعلى تعليم الفتيات بصورة خاصة وقد أتضح ذلك جليا خلال الانتفاضة الأولى عام 1987 حيث كان فرض منع التجول بصورة متكررة يدفع بالأهالى إلى إبقاء بناتهم داخل المنزل، ومنعهن من التوجه إلى المدارس مما أدى إلى زيادة نسبة تسرب الفتيات (صابر، 2002).

رابعا: المعوقات الثقافية

وتتضح المعوقات الثقافية في المناطق النامية والمهمشة حيث التعليم المنخفض للآباء والأمهات الذي بدوره ينعكس على مدى قناعتهم بتعليم بناتهم حيث يفضلون عدم استمرار الفتيات في الدراسة لأنهم لا يقدرون أهمية التعليم، فالثقافة هي التي تحدد قيمنا وأفكارنا، ولما كان العقل الجمعي عندنا عقل الرجل حيث إن الرجل هو الذي يسيطر في الأسرة وفي المجتمع وفي القيم والثقافة، ولذلك قيدت الثقافة الرجالية حرية المرأة وحركتها، وتحولت هذه القيود إلى قيود فكرية وحضارية تعرقل مسيرة تعليمها(العرابي، 1999)، وكثيرا ما نجد نساء حرمن من التعليم جراء تلك الثقافة والموروثات الحضارية، والمعتقدات الفكرية الشائعة في الأسر وخاصة في المناطق الريفية.

وقد ركزت وزارة التربية والتعليم على ما ورد في وثيقة الاستقلال فيما يتعلق بوضع المرأة، وهدفت في خطتها لتطوير المناهج إلى تغيير صورة المرأة النمطية التي عززتها المناهج التعليمية السابقة، وعلى تطوير مناهج تعكس صورة إيجابية للمرأة (سنيورة، 2001).

وتم إعداد عدد من الدراسات التي تناولت صورة المرأة في المناهج الدراسية، وذلك لإدراك الباحثين والدارسين أن المناهج تعكس قيم المجتمع السائد، وأنها تتضمن الكثير من الصور التي تؤكد على الدور النمطي والتقليدي للمرأة وهو دورها في رعاية أبنائها وخدمة أسرتها، وأن الأدوار القيادية والمنتجة تقتصر على الرجل ، وقد تمت دراسة و تحليل المناهج الفلسطينية من حيث تناولها لصورة المرأة وأدوارها ومفاهيم النوع الاجتماعي، مثل دراسة إسراء أبو عياش التي أجرتها على منهج اللغة العربية لصفوف المرحلة الأساسية الدنيا.

وتوصلت هذه الدراسة إلى أنه على الرغم من أن مقررات اللغة العربية للمرحلة الأساسية الدنيا لا تخلو من صور غير تقليدية للمرأة، إلا أن مستوى ظهورها لا يرقى إلى الحد الأدنى المطلوب

لتغيير صورتها النمطية، كما أن المرأة لا تظهر كقوة منتجة أو عاملة في مجال إبداع يحتاج إلى قدرات عقلية أو فكرية عالية، إنما يرتبط عمل المرأة بالمهن الإنسانية مثل التمريض والتدريس أو المهن التي لا تتطلب قدرات عالية مثل الزراعية، كما أوضحت هذه الدراسة أن عمل المرأة يتعلق بكل ما هو عاطفي وبسيط، بينما عمل الرجل يتعلق بكل ما هو فكري أو عقلي أو حتى بطولي.

وتفسر هذه الدراسة أسباب تخلف المرأة عن القيام بالأدوار المطلوبة التي تجعلها تشكل نصف المجتمع حقاً(أبو عياش، 2006)، كما أن مستوى المرأة المتعلمة سيبقي متدنياً نتيجة التسرب المبكر، وسيبقى دون النوعية المطلوبة لاسيما وأن منهج تعليم المرأة ليس من النوع الذي يبعث على تطور نظرتها وتقديرها لذاتها أو يهيئها من ناحية ثانية لمواجهة حاجات سوق العمل (زريق، 1999).

وفي دراسة ثانية، أعدتها تفيدة جرباوي، على تحليل مضمون الكتب المدرسية للصفين الأول والسادس الأساسيين حول صورة المرأة، والوقوف على مظاهر التمييز ضدها كما وردت في كتب اللغة العربية والتربية المدنية والعلوم والرياضيات، وبينت الدراسة أن التمييز ضد المرأة في المناهج الفلسطينية الحديثة مازالت موجودة مما ينعكس سلباً، على اختيار الفتيات للتخصصات خاصة العلمية والهندسية، وحصر خياراتهن المهنية، وتحديد مشاركتهن في المجتمع (جرباوي، 2003).

وتعليم المرأة في كثير من الأحيان ينظر له كعامل يهيئ المرأة لتصبح زوجة ومربية أجيال، تعكس صورة متقدمة للمرأة كإنسان فعال وناشط اقتصادياً واجتماعياً، وغالبا ما تصور المرأة على أنها ملتزمة بدورها الرئيس والوحيد، وهو دور الأم وربة المنزل بالدرجة الأولى (عزام، 1999).

وهذا يعني أن المناهج الدراسية الحديثة قد ساهمت وبصورة فعلية في التمييز ضد المرأة من حيث الأدوار، وساهمت في تعزيز الصورة التقليدية والنمطية في مجتمعاتنا، وتغيير هذه الصورة في المناهج التعليمية أمر ضروري لإلغاء التمييز الواقع بحق المرأة.

وشكل عام 1994 نقطة تحول في حياة الشعب الفلسطيني، حيث انتقلت صلاحيات قطاع التعليم من إدارة الاحتلال الإسرائيلي إلى وزارة التربية والتعليم الفلسطينية، وذلك عقب التوقيع على اتفاقية أوسلو، ليتوحد النظام التعليمي ولأول مرة في الضفة الغربية وقطاع غزة ويصبح تحت إشراف سلطة فلسطينية وإدارة واحدة، ومنذ قدوم السلطة أقرت إلزامية التعليم، كما أخذت بعين الاعتبار النظرة التقدمية للمرأة في جميع النواحي، وانخرطت المرأة الفلسطينية في حقل التعليم، فكانت نسبة الطالبات في الجامعات وكليات المجتمع الفلسطينية 13.338% خلال عامي 1994- 1995، أما في كليات المجتمع فكانت 2.234%، وما بين عامي 1995- 1996 وصلت النسبة في الجامعات إلى 15.904%، وفي كليات المجتمع انخفضت النسبة إلى 1.980%.

ووصلت نسبة الإناث بين عامي 1996 – 1997 في الجامعات الفلسطينية إلى 19.643%، وفي كليات المجتمع 2.345%، في حين بلغت بين عامي 1997– 1998، فكانت نسبتهن في الجامعات 27.298% وفي كليات المجتمع 2.769%، ووصلت النسبة في عامي 1999–2000 في الجامعات 30.354%، أما في كليات المجتمع فكانت 2.769% (الهيئة العامة للاستعلامات،2002).

أما في مراحل التعليم المدرسي فطرأ تقدم على التحاق الطالبات بالمدارس من 95 طالبة لكل مائة طالب إلى 98 طالبة لكل مائة في المرحلة الأساسية، أما في المرحلة الثانوية لذات الفترة كانت النسبة 109 طالبة لكل 100 طالب في الضفة الغربية، و98 طالبة لكل 100 طالب في قطاع غزة، بعد أن كانت 82 طالبة للعامين 1994– 1995 (الهيئة العامة للاستعلامات، 2002).

"وبلغت نسبة الرسوب عام 1994– 1995 في مرحلة التعليم الأساسية للإناث 4.38%، وفي المرحلة الثانوية 1.28%، وبلغت عام 1995–1996 في مرحلة التعليم الأساسية للإناث 3.79%، وفي المرحلة الثانوية 1.12%، وعام 1996– 1997 في مرحلة التعليم الأساسية للإناث 3.17%، وفي المرحلة الثانوية 1.12%، وعام 1997– 1998 في مرحلة التعليم الأساسية للإناث 2.44%، وفي المرحلة الثانوية 0.68% (الهيئة العامة للاستعلامات،2002)،أما في عامي 1999– 2000 وصلت في المرحلة الأساسية 2.0% والمرحلة الثانوية 1.9% " (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2006،ص32).

وأثرت انتفاضة الأقصى على الوضع التعليمي لكافة فئات الطلبة بشكل عام وعلى الطالبات بشكل خاص، سواء في المرحلة المدرسية أو الجامعية، وانعكست سياسة الحصار الإسرائيلي المفروضة على المناطق الفلسطينية لاسيما قطاع غزة، و تأثرت كافة المجالات سواء الاقتصادية والاجتماعية، كما أثرت على المجال التعليمي وفرضت الأوضاع الاقتصادية المتردية على بعض الطالبات الفلسطينيات ترك دراستهن أو تأجيلها لعدم قدرتهن على استكمال مصاريف الدراسة، وخاصة في المرحلة الجامعية، إضافة إلى سياسة الفصل بين أجزاء في الضفة الغربية وقطاع غزة التي حالت دون وصول الطلبة الجامعيين في بداية الانتفاضة إلى مقاعدهم الدراسية، ومواصلة المسيرة التعليمية في الجامعات.

وتشير الإحصائيات إلى ارتفاع معدل القراءة والكتابة للأفراد (15سنة فأكثر) بين الإناث من 83.9% في العام 2000 ،لتصل إلى 88.9% في العام 2005، في حين ارتفعت بين الذكور من 94.4% لتصل إلى 96.9% لنفس الفترة، كما ارتفعت نسبة الحاصلين على شهادة البكالوريوس فأعلي، حيث ارتفعت النسبة بين الإناث من 3.6% للعام 2000 لتصل إلى 5.8% للعام 2005 بزيادة مقدارها "61.1%" (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2006) .

وعلى الرغم من الإعداد المتزايدة للملتحقات من البنات في كل المراحل التعليمية، إلا أن أعـدادهن مازالت أقل من أعداد الملتحقين من الذكور، ورغم أن الإناث قد حققن إنجازات في التحاقهن بالتعليم خلال العقود الماضية، غير أن هذا الإنجاز لا يعني أن تكافؤ الفرص التعليمية بين الجنـسين قـد تحقق(فرج، 2002).

كما أن التوسع في تعليم الإناث كان كميا فقط بالدرجة الأولى، ودون أن يقترن ذلك بإجراءات تكفل تطوير نوعي للمنظومة التعليمية، بما يحقق ديمقراطية التعليم في بعدها الكيفي، وكرس التعليم الدور التقليدي لكل من الرجل والمرأة، ويتضح ذلك من خلال نوعية المناهج الدراسـية والتخصـصات المتباينة لكل من الذكور والإناث، حيث يفتح المجال أمام الذكور للدراسات العلمية والالتحاق بالتعليم الفني، وتقيد هذه الفرص أمام الإناث، سواء بسبب أنظمة التعليم، أو بسبب قواعد ضمنية وقيم ثقافية تبعد عن هذه المجالات (فرج،2002).

وعلى صعيد تكنولوجيا المعلومات والثقافة، فقد ارتفعت نسبة الإناث اللواتي يستخدمن الانترنت من بين الإناث اللواتي يستخدمن الحاسوب من 23.7%عام 2004 إلى 97.9% عام 2006" بنسبة زيادة 17.7%)، بالمقابل فقد ارتفعت النسبة للذكور من 40.7% إلى 42.5% لنفس الفتـرة، فـي حـين أشارت الإحصائيات إلى انخفاض في نسبة الإناث اللواتي يقرأن الصحف لتبلغ 41.5% مقارنة مع 48.6% للذكور، بالمقابل نجد ارتفاع نسبة الإناث اللواتي يقرأن المجلات إلـى 39.2% مقارنـة ب33.2% للذكور(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2006).

و بلغت نسبة الإناث 15 سنة فأكثر الملتحقات بالتعليم خلال العام2007،(23.0%)، مقابل 21.8% للذكور، وأن 9.6% من الإناث الفلسطينيات اللواتي أعمارهن 15 سنة فأكثر أميات مقابـل 2.7% للذكور، و35.6% منهن يحملن الشهادة الإعدادية مقارنة بـ 37.0% للـذكور، و6.6% يحملـن شهادة بكالوريوس فأعلى مقارنة ب 9.8% للذكور(شبانه، 2008).

وتشير إحصائيات أن معدلات الأمية بين البالغين في فلسطين تعد من أقل المعدلات في العالم، حيث بلغت نسبة الأمية بين الأفراد 15 سنة فأكثر 6.1%، بواقع 2.8 % للذكور و9.5% للإناث في العام 2007، كما أن هناك انخفاضاً ملموساً في نسب الأمية بعد قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية في العام 1994، حيث انخفضت النسبة بين الذكور من 8.5% في العام 1995 إلى 2.8% في العـام 2007، أما بين الإناث فقد انخفضت من 23.0% إلى 9.5% لنفس الفترة (شبانة، 2007).

وقد توزعت نسبة الأمية في العام 2007 للذكور بواقع 2.5% في الحضر، و3.5% فـي الريـف، و2.5% في المخيمات. أما الإناث فكانت أعلى نسبة في الريف 12.9%، ثم في المخيمات 8.8%، ثم في الحضر 8.1%.

و يوجد في الأراضي الفلسطينية 123,834 أمياً أعمارهم 15 سنة فأكثر في العام 2007، يتوزعون إلى 82,719 أمياً في الضفة الغربية و41,115 أمياً في قطاع غزة، وحسب الجنس إلى 28,216 ذكراً و95,618 أنثى (شبانة، 2008).

وترى الباحثة أن الواقع التعليمي يؤثر بصورة كبيرة في قضايا المرأة، شأنه شأن الظروف السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، لاسيما وأن الكثير من العادات والتقاليد ترفض مبدأ تكافؤ الفرص بين المرأة والرجل، والذي أدى بدوره إلى خلق حالة من الانفصام بين القول والفعل على جميع المستويات والقضايا المختلفة.

3.2.5 القضايا الصحية للمرأة الفلسطينية

أكد قانون الصحة العام الفلسطيني في المواد (6.5.4) على أن رعاية صحة المراة والطفل جزءاً لا يتجزأ من الاستراتيجية الإنمائية للسلطة الوطنية الفلسطينية، والتزام وزارة الصحة بتولي إجراء جميع الخدمات التشخيصية والوقائية والعلاجية لها وعدة حقوق أخرى وخدمات تثقيفية ووقائية للمراهقين وإجراء الفحص الطبي قبل الزواج وقضايا العنف الأسرى (قميحة، 2005).

ولا تختلف الحقوق الصحية للمرأة الفلسطينية كحقوق إنسانية مستندة إلي شرعة حقوق الإنسان عن الحقوق الصحية لغيرها من النساء في العالم إلا أن واقع النساء الصحي يتباين وفق تباين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانونية السائدة في كل بلد من البلدان المختلفة وعرفت منظمة الصحة العالمية الصحة المفهوم الشامل ليشمل جميع جوانب حياة الفرد دون عزله في بيئته الاجتماعية والاقتصادية والبيئية وتأثيرها على صحته النفسية والاجتماعية حيث تعتبر الصحة إحدى أهم ركائز التنمية البشرية و إحدى المؤشرات التنموية في المجتمع (أبو نصر، واخرون،2005).

ويرتبط الوضع الصحي في أي بلد بالأوضاع الاجتماعية، والاقتصادية، وكلما ارتفع مستوى المعيشة والمستوى التعليمي انعكس ذلك جليا على الوضع الصحي، كما أن تمتع الفرد بوافر الصحة يرتبط ارتباطا وثيقا بالأبعاد الاجتماعية والاقتصادية لذا يجب العمل على تحسين هذه الأوضاع للحفاظ على صحة الفرد (مركز الميزان لحقوق الإنسان، 2005).

والاهتمام بصحة المرأة الفلسطينية حقا من حقوقها التي نصت عليه كل العهود والمواثيق الدولية، حيث نصت المادة (25-أ) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على :" لكل شخص الحق في مستوى معيشة كاف لضمان الصحة والرفاهية له ولأسرته وخاصة على صعيد المأكل والملبس والمسكن والعناية الطبية "(الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، 1948).

كما جاء في العهد الدولي الخاص بالحقوق مقدما لمواد أكثر تفصيلا حول الحق في الصحة من حيث نصت المادة (12-أ) أن تقر الدول الأطراف في العهد الدولي بحق كل إنسان في التمتع

بأعلى مستوى ممكن من الصحة الجسمية والعقلية يمكن بلوغه(العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، 1976).

وشكلت اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة "cedaw1979" في المجالات كافة بما فيها المجال الصحي، علامة مميزة في تاريخ الحقوق الأساسية للمراة فقد أكد الاتفاق الذي أقرته الجمعية العمومية للأمم المتحدة في العام 1979 على ضمان مساواة حقوق المرأة بحقوق الرجل في كل المجالات الحياتية بما في ذلك التعليم والعمل والرعاية الصحية والترشيح(خضر، 1998).

ومن المؤشرات التي أعطت اهتماما خاصا بصحة المرأة عقد العديد من المؤتمرات الدولية التي هدفت إلى الحث على ايلاء صحة المراة المزيد من الاهتمام، ومنها مؤتمر القاهرة للسكان والتنمية 1994 الذي أكد على أهمية العمل على خفض وفيات الرضع والأمهات الحوامل وضمان خدمات الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة ، وكذلك مؤتمر بكين 1995، الذي دعا الى رفع مكانة المرأة وضمان تمتعها بالصحة من خلال تمكينها، وتعليمها ومحاربة الموروث الاجتماعي الذي يكرس النظرة الدونية ونبذ العنف الموجه ضدها(الدريملي، 2006).

ورغم الاهتمام الدولى فان المعطيات الإحصائية وغيرها تشير في الأراضي الفلسطينية الى وجود تدنياً ملحوظاً في المتابعة الصحية للمرأة الفلسطينية ونقص في الرعاية، كما تختلف درجة الرعاية التي تتلقاها المراة ما بين المدن والقرى والمخيمات حيث تميل إلى الأدنى في القرى والمخيمات والأعلى في المدن(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطينى، 1999).

ورغم مساهمة المرأة العالية في تقديم الخدمات الصحية إلا أن الهيمنة على مواقع القرار تبقى بيد الرجل كما يلاحظ أن البرامج الصحية بشكل عام تميل إلى إعطاء أولوية الاحتياجات الصحية لصالح الطفل وإهمال صحة الأم والتركيز على المرحلة الإنجابية وإغفال مراحل الطفولة والمراهقة والأمان " ما بعد سن الإنجاب" (الخطيب، 1998)، إضافة الى ان البرامج التي تقدم للمراة لا تعطي اهتماما كافيا لنوعية الخدمة التي تقدم للمراة ولا لنوع العلاقة بين مقدمى الخدمة وبين المنتفعات حيث بات لدى المراة إحساس قوى بان سلوك مقدمى الخدمة يتسم في أحيان كثيرة بالتعالي وبتدني الاهتمام بظروف المرأة المعيشية(الحق، 1995) .

وتعتبر الصحة إحدى أهم ركائز التنمية البشرية وإحدى المؤشرات التنموية في المجتمع لذا فإن حماية صحة المرأة الفلسطينية يتطلب وجود سياسات وقوانين تكفل حقوق المرأة الصحية، ووجوب تقديم الرعاية والخدمات لها، إضافةً إلى توفير برامج تثقيفية تمكّن النساء من التعرف على حقوقهن الصحية، والوقاية من الأمراض، وتوفير الدراسات والبيانات المتعلقة بصحة المرأة، بكافة مراحل حياتها(أبو نصر، 2005).

ونوهت الإستراتيجية الوطنية للمرأة الفلسطينية عام 1997 إلى ضرورة تحسين مستوى الخدمات وزيادة مستشفيات تخصصية تعنى بالمرأة والطفل، بالإضافة إلى زيادة حصول المرأة طيلة دورة

الحياة على الخدمات الصحية والمعلومات والخدمات بأسعار ميسورة وذات نوعية جيدة، حيث أكدت دراسة فلسطينية حول " انتهاكات حقوق المرأة الصحية في الضفة الغربية "، على ضرورة القيام ببرامج وورش عمل توعوية لتوعية المرأة بحقوقها الصحية، خاصة في القرى والمخيمات.
وأشار تقرير أعده مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي في عام 2001، حول وضعية المرأة الفلسطينية بالاستناد إلى اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة أن من أهم أولويات المرأة في المجال الصحي العمل على إيجاد السياسات الرامية إلى تحسين صحة المرأة والطفل، وقام المركز ذاته بهذه الدراسة(قمر، 2006)

جدول (3.3) يدلل على المؤشرات الصحية للمراة الفلسطينية من عام 1996- 2006 (شبانة،2008).

المؤشرات	السنة			
	1996	2000	2004	2006
نسبة الامهات اللواتي تلقين رعاية صحية أثناء الحمل	92.9	95.6	96.5	98.8
نسبة الأمهات اللواتي تلقين رعاية صحية بعد الولادة	19.7	26.3	34.2	30.0
نسبة النساء المتزوجات حاليا (15-49) سنة اللواتي يستخدمن حاليا أي وسيلة تنظيم أسرة	45.2	51.4	50.6	50.2
طبيعة الولادة				
طبيعية	75.9	72.2	72.1	75.2
قيصرية	15.0	12.8	8.8	6.3
غير ذلك	9.1	15.0	19.1	18.5
نسبة النساء اللواتي أنجبن وتلقين مطعوم ضد التيتانوس	34.1	37.4	27.5	33.5
الولادات التي تمت في مؤسسات صحية	96.6	96.4	94.8	89.0
نسبة الذكور (12 سنة فأكثر) المدخنين	37.0	33.7	40.7	40.0
نسبة الإناث (12 سنة فأكثر) المدخنات	2.2	2.0	3.2	2.7

وتشير المعطيات الإحصائية وغيرها إلى وجود فجوة ملموسة بين الذكور والإناث في الضفة والقطاع في نواح مختلفة ، منها تعرض الإناث لإجحاف أثناء المرض مقارنة بالذكور، كما أظهرت

مسوح الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني تدنياً ملحوظاً في المتابعة الصحية للمرأة بعد الـــولادة (20% من النساء فقط) ووجود نقص في جوانب هامة بالرعاية الصحية للمرأة الحامـــل (منهـــا أن نحو 20% من النساء الحوامل لا يتلقين رعاية طبية خلال فترة الحمل 9.9% يلدن في المنـــزل) وتختلف درجة الرعاية التي تتلقاها المرأة ما بين المدن والقرى والمخيمات فهي الأدنى في القـــرى والأعلى في المدن (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ،2001).

كما تعتبر الخصوبة في الاراضي الفلسطينية مرتفعة اذا ما قورنت بالمستويات السائدة حاليـــا فـــي الدول الاخرى، علماً أنها بدأت بالانخفاض خلال العقد الاخير من القرن الماضي، واســـتنادا إلـــى بيانات التعداد العام للسكان والمساكن والمنشات عام 1997، حيث معدلها في الاراضي الفلـــسطينية 6 مولود، بواقع 5.6 مولود في الضفة الغربية و6.9مولود في قطاع غزة.

وفي المقابل فقد طرأ انخفاض على معدل الخصوبة الكلية لعام 2006 في الاراضي الفلسطينية حيث بلغ 4.6 مولود بواقع 4.2 في الضفة الغربية و5.4% مولود في قطاع غزة وذلك بناء على نتـــائج المسح الفلسطيني لصحة الأسرة 2006. وتعد الإناث في الفئة العمرية 25–29سنة الأعلى مساهمة في معدل الخصوبة الكلية وذلك بنسبة 26.5%.(شبانة،2008).

وتعاني كثير من الفلسطينيات في سن الإنجاب من فقر الدم وسوء التغذية بسبب تـــردي الأوضـــاع الاقتصادية في كثير من المناطق، وتكرر الإنجاب في فترات متقاربة وعدم وجود وعـــى صـــحي تغذوي ووعي بوسائل تنظيم الأسرة ومفاهيم الصحة الإنجابية ويعد فقر الدم " الأنيميا" من الأمراض الشائعة بين النساء في سن الإنجاب خصوصا بين الشرائح الاجتماعية الفقيرة، وتعد سنوات الإنجاب من 15–49 سنة هي الفترة التي تكون فيها المرأة أكثر تعرضا لمخاطر الموت المتصلة بفقر الدم (أبو نحلة، 2004).

وتشير الإحصائيات إلى أن 33.2% من النساء في الفئة العمرية 15–49 سنة يعانين من فقر الدم، بواقع 31.4% في الضفة الغربية و36.4% في قطاع غزة، وبلغت نسبة فقر الدم الـــشديد 0.3%، فيما بلغت نسبة فقر الدم المتوسط لنفس الفئة العمرية بين النساء 6.1%، أما نسبة فقر الدم الخفيف فبلغت 26.8% من مجموع النساء في نفس الفئة العمرية.

وبينت النتائج أن 40.0% من الأسر واجهت صعوبات في الحصول على خدمات صحية لأطفالهـــا (44.6% في الضفة الغربية و32.1% في قطاع غزة)، وأن الإغلاق الإســـرائيلي شـــكل الـــسبب الرئيس وراء ذلك (78.4%) (92.4% في الضفة الغربية و44.5% في قطاع غزة)، في حـــين أن 75.3% (72.3% في الضفة الغربية و82.7% في قطاع غزة) من هؤلاء لم يتمكنوا من الحصول على خدمات صحية لأطفالهم بسبب عدم المقدرة على دفع التكاليف، فيما لم تتمكن 44.0% من هذه

الأسر من الوصول إلى الخدمات الصحية بسبب منـــع التجـــول (الجهـــاز المركـــزي للاحـــصاء الفلسطيني،2002).

وتشير وزارة الصحة الفلسطينية أنه عند دراسة معدل الوفيات بين الأمهات في فلسطين، يلاحظ أن هناك نقصاً كبيراً في رصد وتسجيل هذه البيانات الهامة ، وهذا يؤكد على أهمية تشكيل لجنة وطنية من مختلف المؤسسات وذلك للمتابعة بالإضافة إلى أن يقوم الأطباء بتحديد الأسباب الحقيقية للوفـــاة بين السيدات، حيث أن الأرقام الرسمية المسجلة في قطاع غزة، توضح أن معـــدل الوفيـــات بـــين الأمهات في سن الإنجاب وصل الى 14.9سيدة لكل "100.000" مولود،(وزارة الصحة الفلسطينية، 2006).

كما أوضحت النتائج إن 91.0% من النساء اللواتي سبق لهن الزواج في الأراضي الفلسطينية سمعن عن مرض الإيدز. وان ما نسبته 84.9% من النساء اللواتي سبق لهـــن الـــزواج فـــي الأراضـــي الفلسطينية يعرفن أن مرض الإيدز يمكن أن ينتقل من الأم إلى الطفل.

وأكدت النتائج أن 11.6% فقط من النساء اللواتي سبق لهن الزواج في الأراضي الفلسطينية سمعن عن مصطلح الصحة الإنجابية، منها 11.4% في الضفة الغربية و12.1% في قطاع غزة ، وتقـــدم الخدمات الصحية في المناطق الفلسطينية من خلال وزارة الصحة الفلسطينية، ومنظمات المجتمـــع المدني، ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين والقطاع الخاص والمتمثلة في توعيـــة المـــرأة الفلسطينية حول مختلف القضايا الصحية ورعاية الأم الحامل والأطفال، وغيرهـــا مـــن الخـــدمات الصحية ، وما زالت الوزارة تفتقد إلى بعض البرامج مثل الاهتمام بالمرأة بـــسن الأمـــان وتـــوفير خدمات للمراهقين والتعامل مع قضايا العنف الأسرى وقضايا النوع الاجتماعي والاهتمام بالـــصحة النفسية للمرأة والفحص الطبي قبل الزواج وتوفير خدمات صحية للسجينات وعلاج العقم(قميحـــة، 2005).

وعملت وزارة الصحة الفلسطينية على إنشاء دائرة صحة وتنمية المرأة في يوليو 1995، إيمانا منها بحقوق المرأة الصحية، وتهدف إلى تهيئة البيئة المناسبة التي تحترم وتستجيب للاحتياجات البدنيـــة والنفسية والاجتماعية للمرأة، وتحسين وتسهيل الوصول إلى المعلومات والخـــدمات التـــي تـــؤمن السلامة والاحترام للمرأة وتساعدها في إتخاذ القرارات الصحية التي من شأنها أن تساهم في خلـــق بيئة صحية مناسبة للمرأة الفلسطينية (وزارة الصحة الفلسطينية، 1997).

وكانت أول استراتيجية وطنية لصحة المرأة قد تم إنجازها في عام 1995، التي أكـــدت علـــى أن المرأة الفلسطينية لها الحق بالتمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة وجودة الحياة، و أن تكون المرأة قوية ومتمكنة و أن تمتلك الإمكانيات لإتخاذ القرارات في الأمور التي تتعلق بصحتها بـــشكل عـــام والصحة الإنجابية بشكل خاص وتكوين بنية إجتماعية تـــستجيب للإحتياجـــات البدنيـــة والنفـــسية والاجتماعية للمرأة (وزارة الصحة الفلسطينية، 2006).

ومن العوامل التي تؤثر على صحة المرأة، العوامل البيولوجية، الفقر، مستوى التعليم، التغيرات الديموغرافية، عدم القدرة على اتخاذ القرار أو الاستقلالية، الوضع التشريعي والقانوني، وأفضلية الذكور على الإناث إضافة إلى الزواج المبكر والخصوبة،(الدريملى، 2006).

والمرأة الفلسطينية أكثر عرضة للإصابة بالأمراض جراء الدور الإنجابي الذي تقوم بها إضافة إلى العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تتأثر بها حيث الزواج المبكر الذي يؤدي إلى الحمل المبكر وما ينجم عنه من مخاطر على صحة المرأة مما يستدعى وضع خطة تتبني سياسة الصحة للجميع من أجل الحفاظ على صحة المرأة الفلسطينية.

ولازال تقديم الخدمات الصحية للمرأة الفلسطينية في مستوى متدنى مما يؤدى إلى تهديد حقيقي لصحتها، اضافة الى أن الخدمات الصحية المقدمة لها لا تزيد عن وصفات طبية عابرة، وذلك نتيجة توجه النساء للعلاج في المراكز الطبية المجانية وشبه المجانية جراء الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي يعيشها الفلسطينيون بسبب الاحتلال الإسرائيلي من ناحية والحصار المفروض عليهم من ناحية أخرى.

جدول (4.3) يوضح التوزيع النسبي للنساء(15-54)سنة حسب تقييمهن لحالتهن الصحية والعمر(الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني ، 2004).

التقييم	العمر			المجموع
	اقل من 30	30-39	40-54	
جيد جدا-ممتازة	83.2	62.8	46.4	71.0
متوسطة	13.2	29.7	38.8	22.5
مقبولة	2.2	6.4	8.1	4.1
سيئة-سيئة جدا	1.0	2.1	6.7	2.4
المجموع	100.0	100.0	100.0	100.0
عدد النساء	4.244	1.767	1.520	7.531

وانطلاقا من حقوق المرأة الصحية فان الخطوط العامة لحقوق المرأة الصحية تتمثل في الحق في الوصول السهل واليسير إلى الخدمات الصحية التي تحتاجها في مراحل حياتها المختلفة " الطفولة،

المراهقة، الإنجاب، الأمان والشيخوخة" ويترتب على ذلك إنهاء التمايز في توفير الخدمات الصحية بي المناطق (خضر، 1998).

كما أن للمرأة الحق في تلقى الخدمات الصحية مع احترام لخصوصية المرأة وحقها في المعرفة والاختيار، إضافة إلى الحق في وجود نصوص قانونية تحدد ظروف وشروط الخدمات الصحية الملائمة كما أن للمرأة كامل الحق في المشاركة في وضع السياسات والبرامج الصحية وفي الإشراف على تنفيذ هذه السياسات والبرامج والعمل على توفير الفرص المتكافئة في المجال الصحي لتلقي التدريب والمشاركة في الدورات المختلفة (خضر،1998).

ويعاني المجتمع الفلسطيني من عدم توافر المرافق الصحية الكافية، ومن عدم جاهزيتها بالأدوات الطبية اللازمة، بالإضافة إلى العوامل الموضوعية المفروضة على الوضع الفلسطيني التي تتمثل بالاحتلال وسياسات الإغلاق، وما كان لذلك من تبعات على الأوضاع الصحية للأفراد الذين قد لا يستطيعون الوصول إلى المستشفيات والمراكز الصحية، وإلى عدم توفر الكثير من الأدوية، ناهيك عن بعض الحالات التي تصل إلى درجة أن النساء تلد على الحواجز العسكرية (قمر، 2006).

وساهمت ظروف الاحتلال في زيادة معاناة المرأة الفلسطينية وخاصة على الحواجز وصعوبة وصولها للمراكز الصحية لتلقي الخدمات الطبية، حيت بينت الأرقام الصادرة عن منظمة الصحة العالمية إلى ارتفاع عدد حالات الوضع داخل المنزل بنسبة(14%) مقارنة بـ"8%" قبل الانتفاضة وذلك جراء صعوبة وصول النساء إلى المرافق الصحية بسبب الحواجز والبوابات الإسرائيلية وأن "19" امرأة و"29" طفلا حديث الولادة توفوا على تلك الحواجز.

فهناك العديد من النساء اضطرت إلى الولادة على الحواجز العسكرية بسبب منعهن من المرور إلى المستشفيات والعمل على عرقلة تقديم الخدمات الطبية لهن، مما أدى إلى وفاة عدد كبير من الأجنة حال ولادتهن على الحواجز، وتبعاً لتقرير الأمم المتحدة حول الحواجز والجدار العسكري، فإن 61 سيدة فلسطينية وضعن حملهن على قارعة الطريق، وتوفى منهن 36 منذ بداية الانتفاضة وحتى نهاية 10 أيلول 2005، وأكدت وزارة الصحة الفلسطينية أن هناك عدداً متزايداً من النساء الفلسطينيات يواجهن هذا الواقع باللجوء إلى العمليات القيصرية أو الولادة في المنازل بدلاً من الانتقال إلى منشأة طبية مما يزيد خطر التعرض لمضاعفات حدوث وفيات بين الأمهات والمواليد.

و بينت النتائج أن 12.5% من السيدات يرغبن باستخدام وسائل تنظيم الأسرة ولا يستخدمنها نتيجة غياب الوعي بأهميتها، أو الرفض من قبل الزوج لذلك، حيث أوضحت بيانات 2006 ان 49.8% من النساء (15-49) سنة المتزوجات ولا يستخدمن اي وسيلة من وسائل تنظيم الاسرة في الأراضي الفلسطيني، وأن حوالى250.135 من الأزواج لا يستخدمون أي وسيلة لتنظيم الأسرة وبلغت هذه النسبة أعلاها في محافظة الخليل (52.1%) وفي خانيونس في قطاع غزة (63.1%) (شبانة، 2008).

وأشارت بيانات المسح الصحي الديموغرافي إلى أن نسبة الأمهات اللواتي تلقين تثقيفاً صحياً وأنجبن في المستشفى بلغت 44.9%، ونسبة من الأمهات في الأراضي الفلسطينية تلقين رعاية بعد الولاة لمدة ستة أسابيع هي 34.1%، أما بالنسبة لتوجه المتزوجات لإجراء فحص عنق الرحم لمرة واحدة على الأقل كل ثلاث سنوات تبين أن 27.5% قمن بالفحص، و10.8% يقمن بإجراء الفحص اليدوي للصدر، وأشارت بيانات المسح الصحي إلى أن النساء اللواتي سبق لهن الإنجاب وتلقين تطعيم التيتانوس بلغت 37.4% في الأراضي الفلسطينية، أما نسبة الولادات التي تمت خلال السنوات 2001- 2002- 2003، وتلقت الأمهات رعاية صحية أثناء الحمل بنسبة 96.5% في الأراضي الفلسطينية، وهي نسبة عالية أما بالنسبة لطبيعة الولادة خلال هذه السنوات شكلت الولادة الطبيعة 72.2% من إجمالي الولادات يليها الولادة القيصرية بنسبة 12.7% (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2005). ولقد تسبب ممارسات الاحتلال الإسرائيلي لاسيما الحصار المفروض على قطاع غزة في خلق واقع إنساني كإرثي، احد تداعياته حرمان المواطنين الفلسطينيين من التمتع بحقوقهم الصحية، وقد انعكس تأثير الحصار بصورة سلبية على حجم الخدمات التي تقدم للمرأة الفلسطينية.(الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، 2006).

وحول تنظيم الأسرة فتشير بيانات الإحصاء المركزي للإحصاء الفلسطيني عام 2004، بأن نسبة المتزوجات من سن 15 حتى 49 اللواتي يستخدمن (أو يستخدم أزواجهن) وسائل تنظيم الأسرة تصل إلى 50.6% موزعة على 55.1% في الضفة الغربية، و43.0% في قطاع غزة.

"وبينت سجلات وزارة الصحة خلال العام 2006 أن نسبة النساء العاملات في قطاع التمريض تشكل ما نسبته 53.1% من إجمالي العاملين في قطاع التمريض مقابل 46.9% للرجال، في حين تزيد فجوة النوع الاجتماعي لصالح الرجال لتبلغ 89.2% مقارنة بالنساء العاملات 10.8% العاملات كأطباء بشريين، و81.3% للرجال مقارنة بنسبة 18.7% للنساء اللواتي يعملن طبيبات أسنان"(شبانة،2008،ص2).

و ترى الباحثة ومن خلال جملة القراءات المختلفة المتعلقة بالواقع الصحي للمرأة الفلسطينية والخدمات التى تقدم إليها، عدم توفر أرقام وإحصاءات حول الواقع الصحي للمراة الفلسطينية في العديد من النواحي المختلفة وهذا ما أكدته وزارة الصحة في تقريرها السنوى لعام 2005، والذي صدر عن مركز المعلومات الصحية الفلسطيني في أكتوبر - تشرين اول 2006.

3.3 المؤسسات النسوية في فلسطين

يسلط هذا المبحث الضوء على المؤسسات النسوية في فلسطين من حيث النشأة وواقعها وأنشطة هذه المؤسسات، وذلك من خلال العناوين التالية:

3.3.1 نشأة المؤسسات النسوية الفلسطينية

3.3.2 واقع المؤسسات النسوية الفلسطينية

3.3.3 أنشطة المؤسسات النسوية الفلسطينية

3.3.1 نشأة المؤسسات النسوية الفلسطينية:

ليس من السهل الحديث عن الحركة النسائية الفلسطينية بمعزل عن الحركة السياسية الفلسطينية، حيث ساهمت العديد من العوامل في تميز المرأة الفلسطينية في الحركة الأهلية تاريخياً، وذلك بسبب الوضع السياسي الذي مرت به فلسطين، وما نجم عنه من استشهاد أعداد كبيرة من الرجال أو إعتقالهم، والتشرد والاغتراب واللجوء وتدني مستويات المعيشة، وغيرها من الظروف التي هي نتيجة ومحصلة نهائية لواقع الاحتلال الإسرائيلي (أبو علبة،2003).

ولقد وجدت المرأة الفلسطينية نفسها أمام تحديات كبيرة، وأدركت بصورة مبكرة أن العمل المؤسسي المنظم هو السبيل إلى التقدم للأمام وعلى المحاور المختلفة، وعملت المؤسسات الأهلية النسائية في مجالات الصحة والتعليم والتأهيل وتقديم العون، كما تجاوبت مع الحركة النسائية العالمية، وخصصت برامج للتصدي للعنف العائلي والاجتماعي ضد المرأة، واستغرقت في البحث النظري حول الحقوق الإنسانية للمرأة والطفل، وأسست مراكز متخصصة بذلك (ابوعلبة،2003).

وتعد المنظمات النسوية الفلسطينية جزءاً لا يتجزأ من منظمات المجتمع المدني، التي عملت طوال الفترة التي سبقت نشوء سلطة الحكم الذاتي على أرض الوطن على سد إحتياجات وأولويات المجتمع المحلي بفئاته المختلفة، خاصة ذوي الحاجة، وأدى ذلك في المحصلة النهائية إلى تعويض الشعب الفلسطيني ولو جزئياً عن غياب الدولة التي تعتبر في العادة المسئولة الأولى عن توفير أسس ودعائم الرفاه الاجتماعي لمواطنيها.

وكان للمنظمات النسائية الفلسطينية دور بارز في تاريخ القضية الفلسطينية، حيث شمل برنامجها مزيجاً من المهام الوطنية والاجتماعية والسياسية والنضالية، وهذا جعلها تعد تجربة مميزة لها شأنها في التاريخ الحديث لخصوصيتها، وكونها مازالت تجسد نفسها على أرض الصراع بكافة جوانبه، وهذا أدى إلى غلبة القضية الوطنية على مسألة النوع الاجتماعي بالنسبة لها ولباقي منظمات المجتمع المدني.

وتزداد أهمية المجتمع المدني ونضج مؤسساته لما يقوم به من دور في تنظيم وتفعيل مشاركة الناس في تقرير مصيرهم، ومواجهة السياسات التي تؤثر في معيشتهم وتزيد من إفقارهم، وما يقوم به من دور في نشر ثقافة خلق المبادرة الذاتية،وثقافة بناء المؤسسات، وثقافة الإعلاء من شأن المواطن، والتأكيد على إرادة المواطنين في الفعل التاريخي وجذبهم إلى ساحة الفعل التاريخي، والمساهمة بفعالية في تحقيق التحولات الكبرى للمجتمعات حتى لا تترك حكرا على النخب الحاكمة (ثابت، 1999).

وفرضت الظروف والأحداث التي عاشها ومازال يعيشها الشعب الفلسطيني واقعاً استثنائيا وطبيعة خاصة أثرت على جميع فئات الشعب، الأمر الذي دفع كافة الأطر والاتحادات النسائية لأن تشارك بقوة في ساحة العمل الوطني والاجتماعي،بل وتدخل مجال المشاركة والمنافسة من أجل إثبات الشخصية والذات في جميع المواقع.

ولقد كانت القضية الوطنية الأساس في تشكيل المنظمات الشعبية الفلسطينية، ومنها الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، والأطر النسائية المنبثقة عن الأحزاب السياسية، أو لدى الجمعيات الخيرية الأهلية، الإنمائية والنسوية ، وتتجسد المشكلة في هذه التشكيلات بأنها على الرغم من كونها لم تغب من برامجها مصالح النساء الاجتماعية والديمقراطية والاقتصادية وغيرها من القضايا ، إلا أنها بالممارسة العملية غلبت البعد الوطني، وذلك ضمن الفلسفة الداعية إلى تأجيل القضية الاجتماعية لما بعد التحرير (قمر ،2006).

واتخذ عمل المنظمات النسائية طبيعة متعددة الجوانب والميادين؛ ساهمت في رفع مستوى الوعي الاجتماعي والصحي والاقتصادي والسياسي في المجتمع الفلسطيني، وفى صياغة وعي نسوى لدى الحركة النسائية في كافة المجالات التي كانت ضمن إطار منظمات المجتمع المدني، التي أدت دوراً مع الشعب الفلسطيني في التصدي لقوات الاحتلال الاسرائيلى .

ولقد أجمعت دراسات عدة وأبحاث أن الواقع السياسي أدى دوراً هاماً في بداية الحركة النسوية، ففي نكبة عام 1948 قامت هذه الحركة بدور خدماتي إغاثى، ثم تطور دورها بتطور الواقع المحلي والعالمي، وكان لها مساهمات في تنمية المجتمع الفلسطيني وبالتالي عملت المنظمات النسوية باعتبارها جزءاً من المجتمع المدني على سد الإحتياجات العملية الخدماتية مثل الخدمات التعليمية والصحية والإغاثية وإحداث نوعاً من التغيير وتنمية المجتمع في كافة الميادين لاسيما الاقتصادية والتعليمية والاجتماعية .

واعتمد نهوض المرأة الفلسطينية وتفاعلها وإنصهارها إجتماعياً بشكل يحقق لها ويمكنها من المساهمة والمشاركة الفعالة في نهضة المجتمع وخططه التنموية بمدى توافر آليات مؤسسية توفر لها ديناميات تفاعل إجتماعي ناجز، وتضمن لها البيئة والظرف الاجتماعي الملائم جنباً إلى جنب مع الرجل، وتزداد أهمية المجتمع المدني ونضج مؤسساته لما يقوم به من دور في تنمية وتفعيل مشاركة المرأة في تقرير مصيرها، ومواجهة السياسات التي تؤثر في معيشتها، وما يقوم به من دور في نشر ثقافة خلق المبادرة الذاتية، (ثابت، 1999).

وانطلاقا من مقولة إن تطور المرأة ليس منفصلاً عن تطور المجتمع، فقد أدت المؤسسات النسوية دوراً هاماً بهدف النهوض بواقع المرأة، وتطوير قدرتها وإبراز مشاركتها في المجتمع، وذلك

بمواجهة الفقر والمشكلات الاجتماعية، وذلك عن طريق تقديم مساعدات، أو التدريب والتأهيل للعمل، وغير ذلك من حل المشكلات، وتقديم المشورة وأساليب المساعدة.

وارتبطت نشأة منظمات المجتمع المدني بالجانب الخيري الإغاثي، وتوجهها نحو تقديم المساعدات الإغاثية للفقراء، حيث كان دورها الأساسي يتجسد في تقديم تلك المساعدات سواء كانت عينية أو نقدية، وهو أيضاً نفس السبب الذي نشأت من أجله العديد من منظمات المجتمع المدني في باقي الدول.

وتوجهت المنظمات سواء كانت منظمات اجتماعية، أو اقتصادية، أو حقوقية نحو المرأة بالدرجة الأولى من خلال برامجها المختلفة، وذلك لامتلاك المرأة عناصر القوة المتمثلة في قدرتها على العمل، واستغلال مهاراتها المختلفة في الحصول على عمل، وزيادة دورها في عملية التنمية وإبعادها عن مستوى خط الفقر، حيث انطلقت هذه الرؤية لمنظمات المجتمع المدني جراء انخفاض الدخل وغياب التعليم، وعدم توافر فرصة العمل وما يحيط بكل ذلك مما يعرف بثقافة الفقر، وهذه الرؤية التي باتت شعاراً لمنظمات المجتمع المدني والمنظمات النسوية تختلف عن الرؤية الرئيسة لإنطلاق تلك المؤسسات، وهو الطرح التقليدي الذي كان يعتمد على فكرة العمل الخيري والعلاقة (قنديل، 2005).

ولقد دفع الوضع السياسي المنظمات النسائية إلى التركيز على مشاريع وبرامج تنسجم مع متطلبات المرحلة، لذلك فقد ركزت على المسار النضالي الوطني على حساب قضايا النوع الاجتماعي، خاصة أن معظم المنظمات النسوية في الفترة التي سبقت تأسيس السلطة الفلسطينية في عام 1994 على أرض الوطن.إعتبرت إمتداداً وأذرعاً لفصائل م.ت.ف (قمر ،2006) .

> وتصف إحدى المهتمات بشئون المرأة مسيرة الحركة النسائية في فلسطين فتقول :" رغم أهمية الدور الذي قمن به وما زلن في مسيرة النضال الشعبي الفلسطيني سواءاً كنَ أفراداً شاركن بطريقة عشوائية، أو مجموعات مؤطرة داخل جمعيات ومنظمات نسوية، إلا أن من يتتبع حال وواقع المرأة الفلسطينية يلمس الإجحاف الملحق بحقها على جميع المستويات : القانونية ، والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وفي كلا الاتجاهين العملي والنظري، وهذا ما يدحض الرأي القائل إن التجربة النضالية للمرأة الفلسطينية جعلتها تتخلص من العوائق والقيود الاجتماعية الثقافية التي تحول دون تقدمها في الحياة، إلا أن هذا لا يعني النفي الكامل لبعض الإنجازات التي حصلت عليها المرأة الفلسطينية من خلال مشاركتها في الحركة الوطنية، ومن أهمها ظهور بعض القياديات الطليعيات من النساء (قمر،2006) .

وفي العام 1994 ،مر الشعب الفلسطيني بمرحلة محورية في تاريخه المعاصر، حيث تشكلت ولأول مرة سلطة وطنية فلسطينية على أرضه في قطاع غزة والضفة الغربية، مما أوجد ظروفاً مختلفة انعكست على نشاطات وبرامج المنظمات النسائية، كما طورت المؤسسات الأهلية

الخاصة بالنساء والأطفال كثيرا من برامجها المتعلقة بحقوق المرأة والطفل، وامتدت لتشمل النساء في المخيمات والقرى والأحياء الفقيرة، ولعل برامج القروض النسائية والمشاريع الصغيرة قد حظيت باهتمام واسع نتيجة المسؤوليات الكبيرة والاستثنائية التي تتحملها النساء الفلسطينيات في إعالة الأسر، ونظمت عشرات من ورش العمل الخاصة بأوضاع النساء الفلسطينيات، وشاركت المؤسسات النسوية في إنشاء شبكات نسائية عربية وفي عضوية مؤسسات نسوية عالمية، وتوجه اهتمامها نحو التوعية بالحقوق وضرورة تطوير مشاريع قوانين للأحوال الشخصية (ابوعلبة،2003).

وعملت المنظمات النسائية كغيرها من المنظمات الأهلية والحكومية، وفق متطلبات المرحلة لتخفيف حدة المعاناة التي تعيشها المرأة الفلسطينية، وذلك من خلال تقديم الخدمات المتنوعة ذات الطبيعة الإغاثية أو التنموية أو التوعوية، وغيرها من الأشكال بهدف التقليل من حدة الفقر، والأمية، والعنف، وغيرها من المشاكل التي تواجهها المرأة الفلسطينية .

ومما ساعد على ظهور الحركة النسائية ومنظماتها المختلفة نسبة التعليم بين الفتيات في فلسطين، حيث ولدت الحركة النسائية في صفوف الفئات المتعلمة من نساء فلسطين، وكان أكثرهن من فتيات الأسر المتوسطة أو فوق المتوسطة، وسرعان ما ازدادت واتسعت وضمت في صفوفها فئات نسوية متعددة من النساء المتعلمات وربات البيوت والنساء العاملات في الحقول، حيث شملت جميع مدن فلسطين على السواء، كما شملت النساء المسلمات والمسيحيات جنباً إلى جنب، وقد تفاعلت الحركة النسائية الفلسطينية في الداخل مع الحركات النسوية في خارج فلسطين على الصعيدين العربي والعالمي (الساعاتي، 2005).

وتحاول المنظمات النسائية كغيرها من المنظمات الأهلية والحكومية الاستجابة لمتطلبات المرحلة، وتخفيف حدة المعاناة التي تعيشها المرأة الفلسطينية، وذلك من خلال تقديم الخدمات المتنوعة التي قد تكون ذات طبيعة إغاثية أو تنموية أو توعية ثقافية وغيرها.

وتعاني النساء الفلسطينيات من عدة مشاكل تعود جذور بعضها لعوامل موضوعية تتلخص في الاحتلال وسياسة الإغلاق والحصار، بالإضافة إلى حداثة نشأة السلطة الوطنية الفلسطينية، وما يترتب على ذلك من فقر وبطالة وأمية وغيرها من المشاكل، أما بعضها الآخر، فتعود جذوره لعوامل ذاتية تأخذ من العادات والتقاليد والثقافة وحتى الدين في بعض الأحيان روافد تعليلية تفسيرية لحالة الظلم واللامساواة التي تلحق بالإناث في المجتمع الفلسطيني وفي هذا الإطار(قمر ،2006).

كما أن أي عملية تنموية لا بد وأن تستند إلى إصلاح المؤسسات الفلسطينية، حيث بينت تجربة التنمية أن عوامل النجاح في تحقيق أهداف التنمية تعتمد بالأساس على سلامة الرؤية التنموية وصلاح الحكم وحسن الإدارة ونزاهتها، وقد تفاقمت ظاهرة الفقر في الأراضي الفلسطينية بسبب سياسات العقاب الجماعي التي انتهجتها سلطات الاحتلال في قمع الانتفاضة الأولى واحتوائها،

وتفاقمت الظاهرة مرة أخرى في السنتين الماضيتين بسبب مواصلة إسرائيل لسياسة العقاب الجماعي، والإغلاق، وفرض منع التجول، وتقييد حرية الحركة، وتدمير الممتلكات، وتجريف الأراضي الزراعية (إبراهيم،2005).

ومن هنا فقد وجدت المرأة الفلسطينية نفسها أمام تحديات جسام فرضت عليها واقعاً خاصاً ولكنها أدركت في وقت مبكر أن العمل المؤسسي المنظم هو السبيل الرئيس إلى التقدم للأمام وعلى كافة المحاور المختلفة، حيث عملت المؤسسات النسائية في كافة المجالات سواء الصحية أوالتعليمية أوالسياسية أوالثقافية، إضافة إلى التأهيل والتدريب والتوعية، كما تجاوبت مع الحركات النسوية العالمية وخصصت برامج مختلفة لتبني قضاياها (أبو علبة، 2003) .

وقد أدى تصاعد الاهتمام العالمي بقضايا المرأة والمنظمات الأهلية في الحقب الأخيرة إلي حصولهما على نصيب كبير من الاهتمام الفعلي للمنظمات الدولية ووكالات الأمم المتحدة بحيث أصبحتا عنصرين أساسيين في كل المؤتمرات الدولية، حتى تلك التي لا تعنى بقضايا المرأة بشكل مباشر، وقد مثل المؤتمر العالمي الرابع للمرأة في بيكين عام 1995 خطوة إيجابية نحو منظور النوع في تناول قضايا المرأة ، حيث هدف إلى تغيير وضعها ودورها في المجتمع، ودمجها في كل العمليات المجتمعية في تكافؤ مع الرجل (جنيد،2007).

وقد تأثرت المنظمات النسائية الفلسطينية كما العربية في الحقبة الأخيرة بهذا الاهتمام الدولى والمحلى بقضايا المرأة، الذي نجح إلى حد ما في تغيير الوضع الذي كان سائداً في الثمانينيات، والذي تمثل في أن معظم تدخلات المنظمات الأهلية كانت غير واعية بقضايا النوع Gender Blind ،ولم تكن تسمح للمرأة المستهدفة بالمشاركة في صنع القرار.

وانعكس ذلك في تجاهل البرامج والمشروعات المقدمة لمساعدة المرأة للاحتياجات الحقيقية لها، وقد تغير هذا الوضع الآن، فبدأ التركيز على العناصر الأكثر استجابة لاحتياجات النساء، كما كان لمشاركة المنظمات النسائية العربية في المؤتمرات الدولية، مثل : مؤتمر السكان والتنمية، ومؤتمر المرأة، أثر كبير على توعيتها بحقوقها، وعلى زيادة قدرتها على المشاركة في صنع القرار والتنظيم والدفاع عن قضايا المرأة.

ومما لا شك فيه أن ذلك يأتي في سياق عولمة نموذج المرأة الغربية من خلال سعي الأمم المتحدة والتنظيمات المنضوية تحتها والخاضعة لها إلى فرض منظومة من القيم الغربية على أنها قيم إنسانية عالمية، وتطالب بها كل المجتمعات وتعتبرها هدفًا يستحق النضال من أجله، دون مراعاة القيم الخاصة بكل مجتمع على حدة، وأن ذلك من شأنه أن يؤثر على المرأة الفلسطينية بصورة سلبية .

إن الإشكالية الجوهرية التي تنشأ عنها كل هذه الإشكاليات هو تَعَمُّد التنظيمات النسائية العربية تجاوز النسق الثقافي والديني الخاص بنا، وتَبنّي النموذج الغربي للمرأة، في الوقت الذي تغيب المؤتمرات والتنظيمات النسائية العربية عن الاهتمام بشكل رئيس بموضوعات التربية والأسرة، في الوقت الذى يمثل غياب هذه القضايا عن أجندة التنظيمات إغترابها عن المطالب الحقيقية للمرأة، لإستلابها لمرجعية مختلفة كليًا عن مرجعية مجتمعاتها(جنيد،2007).

ويسود في المنطقة العربية بصورة عامة وفي فلسطين بصورة خاصة نمط المنظمات النسائية المعاونة Promotiona NGOs ،التي تهدف إلى تقديم الخدمات سواء مادية أو رعائية للفئات المستهدفة، في الوقت الذي تندر أو تنعدم فيه المنظمات القاعدية Grass root NGOs التي يسيرها ويصنع القرارات فيها الفئات المستفيدة بأنفسهم .

ورغم الأهمية الشديدة لتنظيم النساء الفقيرات كآلية لإدماجهن في التنمية، إلا أنهن مازلن مستبعدات من هذا المجال، فلسن عضوات في هذه المنظمات، ولا يؤخذ برأيهن في السياسات والقرارات، وإلى جانب العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تحد من قدراتهن على المشاركة (خفاجي، 1995).

وبلغ عدد المنظمات الأهلية في نهاية 1999 حوالي 1750 منظمة يمكن تصنيفها كالتالي: الجمعيات الخيرية والتعاونية، وهي الأقدم في فلسطين، ومتأثرة بالبنية التقليدية للمجتمع الفلسطيني، والمنظمات الجماهيرية مثل المنظمات النسائية والنقابات العمالية والمهنية، والمنظمات التنموية (**محيسن،2001**)

وحتى العام 2001 كان عدد هذه المنظمات في مناطق الحكم الذاتي 2000 منظمة وقد برز دور واضح ومميز للمنظمات الأهلية الفلسطينية أثناء انتفاضة الأقصى في العام 2000 على صعيد تلبية الحاجات الضرورية للجمهور ولاسيما على صعيد المشاريع التنموية متوسطة وقصيرة المدى، كما شهدت هذه الفترة بروز دور مميز للمنظمات الأهلية الفلسطينية ذات التوجه الإسلامي.التي باتت شريكاً وعاملاً لا يمكن تجاهله أو استثناؤه في أية معادلة سياسية اجتماعية اقتصادية تنموية نظراً لمدى التأثير الذي استطاعت إحداثه على الصعد الجماهيرية والإقليمية والعالمية، خصوصاً في قطاع غزة.

واستطاعت القيادات النسائية في المجتمع المدني الفلسطيني أن تثبت أنها قادرة على الوصول إلى أعلى المراكز وأرفع المستويات، وأنها تستطيع الدفاع عن قضيتها، ليس فقط عبر الدور الجهادي والنضالي الذي سلكته الاستشهاديات الفلسطينيات، وإنما أيضاً عبر السبل السياسية والدبلوماسية .

وتصدر قيادة المنظمات النسائية الفلسطينية نساء ناشطات ينتمين إلى التنظيمات والأحزاب السياسية الفلسطينية، ويتمتعن بمناصب قيادية فيها، وأن لذلك آثاره السلبية إذ أنه لم يكن من السهل دوماً التوفيق بين جدول الأعمال التنظيمي أو الحزبي (الذي يطغى عليه البعد الوطني والسياسي) ووجود

العمل النقابي أو الاجتماعي الذي يعالج القضايا الحياتية، والمطلبية اليومية، والمهنية لجماهير النساء (أبو عمرو، 1995).

3.3.2 واقع المؤسسات النسوية الفلسطينية

أكد كل من ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على أهمية المساواة وعدم التمييز بناء على النوع الاجتماعي أو بناء على الجنس،العرق والدين،و لقد إتسمت أوضاع المرأة الفلسطينية بالتقدم النسبي من حيث ازدياد نسبة التعليم بين الفتيات وتحسن الخدمات الصحية، إلا أنها مازالت بحاجة إلى بذل المزيد من الجهود، ووضع الخطط لتنمية مهاراتها وتطوير قدراتها، حيث أخذت العديد من هذه المؤسسات تقديم الخدمات الصحية والاجتماعية والتعليمية إلى جانب تقديم الخدمات الإغاثية، وبناءاً على التطورات العالمية وعقد المؤتمرات التي عنيت بشأن المرأة بالدرجة الأولى اتجهت العديد من منظمات المجتمع المدني إلى العمل على زيادة وعي المرأة السياسي، وتثقيفها صحياً، وتنميتها اقتصادياً، وإكسابها طرقاً جديدة في التعامل مع أسرتها وتربيتها لأبنائها، ومن التطورات التي سجلت بشأن المنظمات هو التحول في ثقافة عملها من حيث توجهها للعمل من خلال منظمات حقوقية وتنموية وتوعوية، وابتعادها عن الطابع الإغاثي حيث أنشئت منظمات لهذا الغرض، وأخذ العديد من المنظمات الأهلية غير الحكومية دوراً رائداً في المساهمة الفاعلة والبناءة في دعم المسيرة التنموية على المستوى الوطني(اليونفيم، 2005).

ويرجع تاريخ تأسيس المنظمات النسائية في فلسطين إلى بداية القرن العشرين بقيام أول منظمة نسائية لتقديم الأعمال الخيرية، منها خدمات للنساء والأسر الفقيرة، حيث كانت الاشتراكات والتبرعات هي المورد المالي الرئيس لتلك الجمعيات إضافة إلى مردودات بيع إنتاج الجمعيات من الأشغال اليدوية، وتعتبر جمعية إغاثة المسكين الأرثوذكسية التي تأسست بمدينة عكا عام 1903 من أهم الجمعيات التي أنشئت في تلك الفترة، والهادفة إلى العناية بالفتيات الصغيرات من بنات الطائفة الأرثوذكسية، إضافة لجمعية عضد اليتيمات الأرثوذكسيات التي تأسست في مدينة يافا عام 1910 ،وجمعية تهذيب الفتاة الأرثوذكسية التي تأسست في مدينة القدس في عام 1918 وكان هدفها تعليم الفتيات .

وفي تلك الفترة، تأسست الجمعية النسائية في مدينة نابلس عام 1921 ،وأعيد تأسيسها سنة 1938 باسم الاتحاد النسائي العربي، وهي تعمل على تحسين وضع المرأة العاملة من الناحيتين الاجتماعية

والصحية، ورفع مستوى المعيشة للأسر الفقيرة، ومكافحة الأمية، وتقديم ما تحتاج إليه المرأة من أجل تحقيق ذلك.

وقد شهدت الثلاثينيات والأربعينيات من القرن الماضي ازدهارا في الحركة النسوية المنظمة ونشاطا ملحوظا، حيث تم إنشاء ما يزيد عن مائتي جمعية نسوية فيما بين الأعوام 1936- 1948 حيث تركزت نشاطاتها بالأساس على تقديم خدمات الإعانة والإغاثة الإنسانية، بالإضافة إلى الحملات والنشاطات الاحتجاجية على سياسات الانتداب البريطاني في فلسطين، وبعد نكبة عام 1948 أخذت المنظمات النسائية على عاتقها مهمة توفير خدمات الإغاثة للسكان المنكوبين(تراكي، 2003).
واستمرت الجمعيات النسائية التي تمركزت في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة في القيام بدورها الإغاثي، ومحاولة التخفيف من معاناة الشعب الفلسطيني عقب نكبة عام 1948 وتهجير الفلسطينيين عن أراضيهم، حيث تأسس اتحاد عام للمراة الفلسطينية كإحدى المؤسسات التي أقيمت في أعقاب تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964(الخليلي، 1977)،وذلك بهدف إفساح المجال لمشاركة نسائية أوسع في قضية التحرر الوطني، وحتى عام 1967 كان هناك ما يقارب من (68) منظمة نسائية فلسطينية تركزت نشاطاتها على الأعمال الخيرية وتحاشت الخوض في قضايا اجتماعية أو قضايا تهم المرأة، وإنما كان جل اهتمامها منصباً في تحرر المجتمع على أساس أن تحرر المجتمع السبيل الرئيس لتحرر المرأة (أبو عمرو ، 1995).
وفي العام 1967 ،احتلت القوات الإسرائيلية الضفة الغربية وقطاع غزة مما فرض أولويات عمل جديدة عكست نفسها على طبيعة البرامج والأنشطة التي قامت بها المنظمات النسائية العاملة في فلسطين، حيث عملت هذه المؤسسات على تقديم المساعدة للنساء الفلسطينيات من اجل التكيف مع التغير المفاجئ في الظروف الحياتية، والتعامل مع واقع الاحتلال، إضافة إلى تعزيز العمل الخيري والمساعدة الإنسانية، ونتيجة لغياب السلطة الوطنية عملت الجمعيات والمنظمات والاتحادات النسائية الخيرية على تأدية خدمات ملحة وعاجلة في معظم المجالات، حيث استطاعت إنشاء رياض الأطفال، والمدارس العامة والخاصة، ومراكز لمحو الأمية إضافة إلى تأهيل عشرات الآلاف من السيدات والفتيات وتعليمهن مهناً وأشغالا يدوية، كما عملت على المحافظة على التراث الشعبي وصيانته، وتقديم الهبات والمساعدات المالية والتعليمية للعديد من الأسر المحتاجة والطلبة المحتاجين والمتفوقين، وغيرها من الأعمال التي كانت تهدف إلى التخفيف عن كاهل الأسرة بصورة عامة والمرأة بصورة خاصة (دراغمة، 1991).
ومرت الحركة النسائية في نشأتها وتطورها بعدة مراحل مختلفة، كل مرحلة كانت تعبر عن الواقع الفلسطيني وصولا إلى ما آلت إليه في وقتنا الحاضر، وقد شكل عام 1978 مفصلاً نوعياً في توجهات وأسس عمل الحركة النسائية، فقد ركزت على ضرورة تشكيل وصياغة حركة نسائية قوية

تجمع بين الواقع السياسي والتحرر الاجتماعي، وساهم هذا بتشكيل إتحادات اللجان النسوي، وذلك من خلال التركيز على قضايا النوع الاجتماعي (قمر،2006).

كما أن الانتفاضة الشعبية الأولى جعلت العديد من النساء الطليعيات في الحركات النسائية يدركن أهمية روابط التعاون والتنسيق والتشبيك بين المنظمات النسائية لبناء أسس متينة لهذه الحركة، وفي صيف 1989 تشكل المجلس الأعلى للنساء، وتكون من الأطر الأربعة السياسية الفلسطينية التي مثلت كافة الفصائل السياسية الفلسطينية في ذلك الوقت، بالإضافة إلى النساء المهنيات (قمر،2006).

ومع بدء المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين في نوفمبر 1991، كان هناك تفاعل نسوي مع تلك العملية، حيث تم تشكيل طاقم شؤون المرأة كواحد من الطواقم الفنية من أجل تعزيز مشاركة المرأة في وضع الخطط والبرامج الوطنية في المجالات المختلفة مثل: التعليم، والصحة، والعمل، والاقتصاد، والزراعة (كمال، 1998).

وتصاعدت وتيرة النشاط النسوي منذ التوقيع على إتفاق أوسلو في العام 1993 بشكل ملحوظ وتجاوز مختلف النشاطات الاجتماعية والسياسية الأخرى. وانتشرت المؤسسات النسوية لتشمل مختلف المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية بأوجه النشاط المختلفة؛ الصحية والثقافية والاجتماعية وحتى السياسية، ويشير بحث موَّله برنامج الأمم المتحدة للتنمية عن المنظمات النسوية- أنه يوجد أكثر من (174) منظمة نسوية حتى عام 1993، منها (34) في قطاع غزة، و(60) في القدس ومنطقة رام الله وهذه المنظمات النسوية كغيرها من التكتلات السياسية الفلسطينية، وعلى رأسها الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية -الذي يضم في عضويته (55) جمعية نسائية- كثيرة، إلا أن ما تقدمه على صعيد حقوق المرأة أقل بكثير من حجم التوقعات (عبد الهادي،1999).

ومع بداية تسلم السلطة الوطنية الفلسطينية مسؤولية إدارة مناطق في الضفة الغربية وقطاع غزة في مايو 1994، بدأت مرحلة إعادة هيكلة اللجان النسائية القائمة وتنظيمها، وأدى ذلك إلى الإنخفاض في عوائد منظمة التحرير الفلسطينية، وبالتالي فرض الدول المانحة لسياسات مالية مشددة جنباً إلى جنب مع الزيادة في النفقات العامة المترافقة مع عمليات بناء مؤسسات الدولة إلى إجبار مراكز اللجان النسوية – التي هي في الأصل مؤسسات شعبية غير حكومية – على إعادة تعريف نفسها ووظائفها ومجالات نشاطها، وأن تبرر اللجان مسألة عملها بشكل مقنع، إضافة إلى البحث عن ترتيبات مالية بديلة لتعويض النقص المالي(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،1999).

وبلغ عدد المؤسسات النسوية في قطاع غزة عام 1998 نحو 35 مؤسسة نسوية موزعة على كافة أنحاء القطاع، تركز أكبر عدد منها في مدينة غزة 20 مؤسسة، وتوزعت باقي المؤسسات ما بين

المنطقة الوسطى والجنوبية والشمالية، وقد ازداد عدد هذه المؤسسات خلال السنوات الثماني الماضية ليصل إلى 50 مؤسسة مدرجة تحت اسم (جمعيات الأمومة والطفولة) وفق إحصاءات وزارة الداخلية الفلسطينية، منها 37 مؤسسة خاصة بالمرأة والطفل، وتقتصر برامجها على قضايا صحة المرأة والطفل (بعض الدورات في مجال الحياكة والصوف). في حين توزعت برامج 23 مؤسسة أخرى ما بين القضايا القانونية والاجتماعية للمرأة، وإقامة الدورات التثقيفية لها، إضافة إلى بعض الخدمات الخاصة بالطفل (السوسي، 2005).

وتركز عمل هذه المؤسسات على مجموعة من البرامج التي تمثلت في:(السوسي، 2005).

1- تثقيف وتوعية المرأة بالقوانين، ودعم النساء في مراكز صنع القرار، وتعزيز وتكريس دور المرأة في الحركة النقابية،و تعزيز حقوق النساء في القوانين والتشريعات،و دعم النساء في إنتخابات الهيئات المحلية، ومشروع القيادات الشابة، والقيام بحملات توعية من أجل انتخابات ديمقراطية. وكانت أهم المؤسسات التي قدمت هذه الخدمات: مركز شؤون المرأة، وطاقم شؤون المرأة، ومؤسسة مشرقيات واتحاد لجان المرأة الفلسطينية.

2- تقديم منح دراسية وبرامج للتعليم المستمر للطالبات، ورفع المستوى العلمي والثقافي للمرأة من أجل تأهيلها للإدارة والقيادة وتنمية دورها في المجتمع المدني. (جمعية الخريجات الجامعيات، جمعية تنمية المرأة الريفية وجمعية الشابات المسلمات).

3- عقد دورات تدريبية وورشات عمل حول عدد من القضايا المتعلقة بالمرأة: منها دورات تهدف إلى تعزيز المفاهيم النسوية والقانونية لدى المرأة، وندوات صحية للمرأة،و دورات في الإعلام حول حقوق النساء، ودورات لتمكين المرأة من خوض تجربة العمل الفني وصناعة الأفلام،ودورات في الصحافة والكتابة الإبداعية، ودورات في مجال الحاسوب، وتدريب للنساء في مجال الأبحاث الخاصة بالمرأة. (جمعية الشابات المسلمات، مركز شؤون المرأة، جمعية المرأة العاملة واتحاد لجان المرأة الفلسطينية طاقم شؤون المرأة).

4- تقوم هذه المؤسسات بـ خدمات اجتماعية وتطويرية للمرأة،و مشاريع لتنفيذ القدرة الإنتاجية للنساء الريفيات، وتدريب النساء على مهن مثل التفصيل والخياطة وتصفيف الشعر والتطريز، وتأهيل المرأة لتتمكن من المشاركة في الإنتاج. (جمعية أميرة لتطوير وتعليم المرأة الفلسطينية – جمعية تنمية المرأة الريفية).

5- برامج ذات علاقة بالواقع السياسي، مثل تعزيز مشاركة المرأة في العمل السياسي والانتفاضة، وتعزيز المشاركة الشعبية للمرأة. (اتحاد لجان العمل النسائي- اتحاد لجان المرأة للعمل الاجتماعي)إضافة إلى برامج مساندة نفسية للمرأة وبرامج الأبحاث والتوثيق حول قضايا النوع الاجتماعي وإنشاء رياض أطفال ودور حضانة وغيرها.

كما قدمت العديد من المؤسسات النسوية مشاريع خدماتية اجتماعية وتطويرية للمرأة، لتطوير القدرة الإنتاجية للنساء الريفيات، وتدريب النساء على مهن مثل التفصيل والخياطة وتصفيف الشعر والتطريز، وتأهيل المرأة لتتمكن من المشاركة في الإنتاج

أنشأت العديد من القيادات النسائية في هذه الفترة ولأول مرة في تاريخ الحركة الوطنية النسائية والفلسطينية منظمات نسائية إسلامية، كجمعية هدى الإسلام في عام 1996، وتبعتها جمعية نساء الإسلام التي تعمل في المجال الخيري، إضافة إلى تقديم المساعدات المادية والمعنوية للنساء، وتنظيم رحلات جماعية ودروس وعظ وإرشاد تركز في معظمها على تفسير أصول الدين فيما يتعلق بالمرأة، وتنظيم معارض تُباع فيها ما أنتجته المرأة من مطرزات ومأكولات وأشغال يدوية، وتشكل قاعدة تلك الجمعيات من النساء اللواتي يعملن في مهنة التعليم، وزوجات قادة الحركة الإسلامية، وموظفات في مؤسسات دينية (جاد، 2000).

وشاركت المؤسسات النسوية في إنشاء شبكات نسائية عربية، وفي عضوية مؤسسات نسوية عالمية وتوجه الاهتمام نحو التوعية بالحقوق (أبو علبة، 2003)، كما أوصت لجنة الاجتماع التحضيري العربي الثاني لمتابعة مؤتمر بيجن عام 1998 بدعوة المنظمات غير الحكومية ذات الأهداف الخيرية إلى تطوير أهدافها، وتدريب الكوادر العاملة في إطارها لتمكينها من الإسهام بفعالية في إدماج قضايا النوع الاجتماعي في العملية التنموية،(الاسكو، 2003).

وقد توجهت المنظمات النسوية مع منظمات المجتمع المدني نحو التدريب، وتزويد الأفراد المتدربين بمعارف معينة جديدة، وتطوير قدراتهم ومهاراتهم وتغير سلوكهم واتجاهاتهم بشكل إيجابي بناء(شحاتة، النجار، 2003)، لأن آليات تعزيز المشاركة تتمثل في تفعيل الهيئات العامة للمؤسسات النسوية، وتوسيع قاعدة المشاركة فيها، وعدم التعامل معها باعتبارها استحقاقاً قانونياً فقط، كذلك يمكن دمج النساء في لجان مختلفة على صعيد المناطق والأحياء السكنية وضمن مهام محددة (عبد الشافى ،2004).

وتم إحداث دمج كبير للمرأة في مختلف منظمات المجتمع المدني، وتم إشراكها في عملية التنمية الشاملة والتي تشمل مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية وغيرها، والتنمية هي عمليات مخططة وموجهة تحدث تغيراً إيجابياً في المجتمع بهدف تحسين ظروفه وإزالة العقبات، والاستغلال الأمثل للإمكانات المتوفرة بما يخدم التقدم والنمو للمجتمع، والرفاهية والسعادة للأفراد(شفيق، 1993).

و من أبرز المشاكل والصعوبات التي تواجه المؤسسات النسوية في فلسطين إعتمادها بصورة شبه كلية على التمويل الخارجي، مما يجعلها رهينة لأجندات خارجية لا تتناسب وطبيعة الواقع الذي

تحياه المرأة الفلسطينية ، وغياب توفر تمويل ثابت للمؤسسات، وضعف التمويل المحلي، وصعوبة تغطية المصاريف الإدارية، والدعم الخارجي المشروط من الجهات المانحة، ومن أبرز هذه الصعوبات :-

صعوبات ذات علاقة بواقع المرأة الاجتماعية التي تمثلت في هيمنة الفكر الذكوري، وبخاصة في المواضيع ذات العلاقة بالصحة الإنجابية، ومشاركة المرأة في الانتخابات، وبعض القضايا التي تعمل عليها المؤسسات التي لها علاقة بالعادات والتقاليد في المجتمع الفلسطيني، إضافة إلى انتشار المد الأصولي وضعف التيار الديمقراطي في المجتمع.

قسوة الوضع الاقتصادي للفئات المستهدفة في برامج المؤسسات مما يؤدي إلى عدم استمرارية بعض البرامج لعدم قدرة النساء على التواصل مع البرامج، بسبب عدم القدرة على دفع المواصلات للوصول إلى مقر المؤسسة.

الأوضاع السياسية غير المستقرة التي تمثلت في فصل الضفة الغربية عن قطاع غزة بفعل ممارسات الاحتلال الإسرائيلي، مما يؤخر تنفيذ عدد من البرامج.

وتشير الإحصاءات إلى أن 54 % من هذه المنظمات أنشئت قبل عام 1993 ، بينما 46 % أنشئت بعد عام 1993 ، وعلى صعيد التوزيع الجغرافي، نجد اختلافًا واضحًا، حيث إن 67 % من منظمات قطاع غزة الأهلية تأسست بعد عام 1993، بينما تأسس حوالي 63% من هذه المنظمات في الضفة الغربية بعد عام 1993، وذلك يبرز زيادة كبيرة في المنظمات الجديدة في قطاع غزة عنها في الضفة الغربية (إبراهيم ،2005).

ونشير هنا إلى أهم وأبرز المنظمات والمراكز النسوية وهى كالتالي :

1- الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية-فلسطين (الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، 2008).

تأسس الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية عام 1965 كقاعدة من قواعد منظمة التحرير الفلسطينية، ممثلاً شرعياً وحيداً للمرأة الفلسطينية داخل الوطن وخارجه، ويمثل الاتحاد المظلة لكافة المنظمات غير الحكومية الفلسطينية للمرأة.

وكان الهدف الرئيس من تأسيس الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية هو تنظيم جهود وطاقات المرأة الفلسطينية للمشاركة في جميع النشاطات السياسية والاجتماعية والاقتصادية داخل الوطن وخارجه، التي تسعى لتنمية المرأة والنهوض بها في التجمعات الفلسطينية المتعددة. وقد استمر الاتحاد على مدى سنوات طويلة في مواصلة نشاطه السياسي ودعم المرأة الفلسطينية المناضلة التي شاركت

بفاعلية في مسيرة النضال الوطني الفلسطيني بكافة أشكاله ومراحله التاريخية، على المستويين الوطني والاجتماعي.

كما هدف الاتحاد إلى رفع مستوى وعي المرأة السياسي ومشاركتها في مواقع صنع القرار على مستوى الأحزاب السياسية والاتحادات – والمنظمات الجماهيرية، ومراجعة السياسات والقوانين والتشريعات والقرارات للتأكد من خلوها من التمييز ضد المرأة، وترسيخها مبدأ المساواة - بين المرأة والرجل وفتح آفاق الفرص المتساوية بينهما ،إدماج المرأة في القوى العاملة وكافة النشاطات ونظراً للتطورات السياسية في السنوات الأخيرة ، اتسع دور الاتحاد الذي كان يركز على جدول أعمال سياسي فقط ليصبح هذا الدور أكثر شمولية يسعى لتنمية المرأة وتمكينها ، وتنطلق أهمية الاتحاد لمحافظته على وحدته الوطنية وإقامته شبكة من المنظمات غير الحكومية تحت مظلته الموحدة في الوطن ، بحيث تغطي كافة محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة وتصل للمرأة في المدن والقرى ومخيمات اللاجئين .

أبرز الإنجازات للاتحاد العام للمرأة الفلسطينية:

أولا : على المستوى الوطني :

1- إنشاء فروع وتجمعات الشعب الفلسطيني داخل الوطن ومناطق الشتات، حيث قامت هذه الفروع بالأدوار الوطنية والاجتماعية المطلوبة في أوساط المرأة الفلسطينية في كل من : الضفة الغربية والأردن و لبنان وسوريا والعراق و مصر و اليمن و الجزائر و الكويت و الإمارات و قطر و ليبيا تونس و السودان و أمريكا و هولندا و بريطانيا و قبرص .

2- إحياء التراث الوطني الفلسطيني، وإقامة المعارض الفنية للرسوم والأزياء والمطرزات في مختلف أنحاء العالم.

3- إنشاء بيت أطفال الصمود لإيواء الأطفال الفلسطينيين الذين فقدوا أبويهم أثناء الحروب الموجهة ضد الشعب الفلسطيني على إمتداد مراحل نضاله .

4- إنشاء مراكز تدريب مهنية ومؤسسات تعليمية للأطفال في المخيمات الفلسطينية والتجمعات الأشد فقراً واضطهاداً،كما أسس الاتحاد فصول محو أمية وعدداً من رياض الأطفال.

5- التنسيق الدائم مع الاتحادات الشعبية الفلسطينية تعزيزاً لوحدة فئات الشعب الفلسطيني على قاعدة البرنامج الوطني الفلسطيني.

6- اكتساب الاتحاد، وبفضل نضالاته ،عضوية عامة في المجلس الوطني الفلسطيني وصلت إلى 27 عضوة، وكذلك ثلاث عضوات في المجلس المركزي الفلسطيني.

7- إصدار وثيقة إعلان مبادئ خاصة بحقوق المرأة الفلسطينية عام 1993 في تونس، وتقديمه إلى رئيس اللجنة التنفيذية وكذلك إلى المجلس الفلسطيني ، وشارك الاتحاد العام في صياغة الميثاق الوطني الفلسطيني.

ثانيا: على المستوى العربي :

1- ترأس الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية الاتحاد النسائي العربي العام في إحدى دوراته لمكانته وجهوده في أوساط النساء الفلسطينيات والعربيات، كما يقوم الاتحاد هنا بدور فعال ومشهود له من أجل توحيد الجهود النسائية العربية في إطار الاتحاد النسائي العربي العام.
2- في إطار نشاطات الاتحاد التضامنية على المستوى القومي فقد حمل أعباء سفينة السلام 1990 من أجل نصرة العراق، حيث أبحرت عليها حوالي مائتا إمرأة عربية ومن دول العالم
3- شارك الاتحاد العام من موقع نائب رئيس في المنظمة العربية للأسرة ومقرها تونس.

ثالثا: على المستوى العالمي

1- شارك الاتحاد العام بفاعلية في جميع المؤتمرات الدولية للمرأة ومؤتمرات الأمم المتحدة، واتخاذ قرارات هامة لدعم ومساندة المرأة الفلسطينية .
2- يشارك الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية ومن موقع نائب رئيس في الاتحاد النسائي الديمقراطي العالمي منذ عام 1975 وحتى الآن، وكذلك يشارك في عضوية المكتب الإقليمي .
كما يحظى بمكانة مرموقة بين الاتحادات والمؤسسات النسائية على المستوى العالمي .
3- يتولى الاتحاد منصب نائب رئيس في الاتحاد الدولي للمؤسسات العائلية منذ عام 1985.

2- مركز شؤون المرأة – غزة، (عايش،2008).

مركز شؤون المرأة ــ غزة مركز نسوي غير حكومي، يسعى إلى تقوية وتعزيز دور المرأة الفلسطينية في قطاع غزة من خلال أنشطته وبرامجه المختلفة.
ابتدأ عمله منذ أغسطس 1991 كمركز مستقل عن أي حركة سياسية، ومازال يواكب التغيرات ويطور الآليات والاستراتيجيات الضرورية لتحقيق المساواة، وتمكين النساء من السيطرة على حياتهن بحرية وكرامة.

أهداف المركز

1- تقديم رؤية بديلة عن دور المرأة في المجتمع الفلسطيني، وتعزيز الصورة الإيجابية حولها كشريك في عملية التنمية والتطوير الاجتماعي والسياسي والثقافي.
2- إمداد وتزويد الحركة النسوية بالمعلومات والإحصائيات الضرورية لرسم الاستراتيجيات، إلى جانب إرساء الأسس لقاعدة معلوماتية حول قضايا النساء من خلال الأبحاث.
تقوية وتمكين المرأة وتنمية مهاراتها المهنية والفنية في المجالات الاقتصادية والإدارية والقيادة المجتمعية العامة.
3- تمكين النساء من اقتحام ميادين العمل التي حرمت منها تاريخياً بحجة نقص المهارة والتوجه الاجتماعي السائد، مثل مجال صناعة الإعلام المرئي المكتوب.
4- تشجيع انخراط المرأة في عملية التنمية الاقتصادية وتمكينها من امتلاك وإدارة مشاريع إنتاجية خاصة بها.
5- فتح جسور التواصل بين النساء في فلسطين والمنطقة العربية والعالم بالمشاركة في شبكات التواصل النسوية، وتبادل الزيارات والمنشورات، والاستفادة من خبرات الحركة النسوية عربياً وعالمياً.
ويضم المركز مجموعة من البرامج المختلفة وهي:

*** برنامج التدريب وبناء المؤسسات:**

ويهدف إلى تقوية وتمكين النساء العاملات ليتمكنّ من أداء مهامهن الوظيفية بكفاءة تكفل لهن الاستمرار والتقدم من خلال تنمية قدراتهن ومهاراتهن المهنية والذاتية، و بناء قدرات الأفراد والمؤسسات في مجالات إدارية وفنية مختلفة، مثل: (الإدارة العامة وإدارة المشاريع، والتخطيط الاستراتيجي، وكتابة مقترحات التمويل).وتأهيل كادر نسوي في مجال القيادة المجتمعية والتدريب .

*** برنامج الاتصال والإعلام:**

ويهدف إلى الإسهام في تغيير الصورة النمطية حول المرأة، وتعزيز صورة إيجابية عنها في جميع أدوارها وخاصة في المجال العام، وتعزيز مفهوم الجندر في الإعلام بمختلف أنواعه و توثيق قضايا وأخبار وإبداعات وإنجازات النساء، ونشر المعرفة والمعلومات حول قضاياهن.
رفع مستوى الوعي بقضايا المرأة حول أدوارها الفاعلة لدى كافة المواطنين.

*** برنامج المشاريع الصغيرة:**

ويهدف البرنامج إلى تعزيز دور المرأة الفلسطينية في عملية التنمية، وذلك من خلال تحسين مستويات المعيشة، وتحقيق الرفاه الاجتماعي، والخروج من الدائرة المغلقة الخاصة بالعمل التقليدي للنساء، وتطوير مستوى الوعي لدى النساء والمواطنين عموماً حول قضايا الجندر والتنمية، والتعرف على أهم قضايا ومطالب النساء صاحبات المشاريع والعمل على معالجتها، وتطوير مهارات النساء صاحبات المشاريع في قضايا الإدارة والتسويق، وإعداد دراسات الجدوى.

*** برنامج الفيديو:**

يهدف إلى تمكين النساء من اقتحام ميادين العمل التي حرمت منها تاريخياً بحجة نقص التوجه السائد كصناعة الأفلام، وخوض تجربة العمل المرئي كإنتاج أفلام وثائقية تهتم بقضايا المرأة، وتوثيق ومناقشة قضايا المرأة عبر الإعلام المرئي،و تطوير مهارات النساء في مجال الإعلام المرئي والمسموع كالمونتاج والإخراج والفيديو، وتطوير وعي المواطنين عموماً بقضايا المرأة عبر التثقيف السمعي بصري.

*** برنامج الأبحاث والتوثيق:**

يهدف البرنامج إلى إعداد أبحاث ودراسات حول قضايا النوع الاجتماعي(الجندر) لفهم أوضاع المرأة والرجل في قطاع غزة، والاستفادة منها في عملية التخطيط الاستراتيجي للمشاريع والبرامج النسوية،و تأهيل كادر باحثات نسويات، و توثيق ودراسة أوضاع المرأة الفلسطينية والمجتمع، وتطوير علاقات التعاون وتبادل المعلومات مع المراكز والمؤسسات البحثية المهتمة بقضايا المرأة.

3- طاقم شئون المرأة (أبو نحلة، 2008).

تأسس طاقم شؤون المرأة في العام 1992 كتحالف من ثلاث منظمات نسوية وعدد من الشخصيات المستقلة. وتطور الطاقم كشبكة تضم سبع منظمات وأطر نسوية إضافة إلى المراكز النسوية المتخصصة والناشطات النسويات، ومع الوقت تحول الطاقم إلى ائتلاف نسوي يعمل من أجل تحقيق أجندة الحركة النسوية ويعمل باستمرار على توسيع قاعدته. وفي هذه المرحلة من تطوره، بدأ الطاقم يأخذ منحىً لا مركزياً، حيث بدأ العمل على تشكيل لجان مناطق تتشكل من عضوات الجمعية العمومية في المناطق البعيدة ،وتقوم بقيادة العمل في المناطق البعيدة عن المركز. ومن الجدير بالذكر أن مجلس الإدارة هو هيئة منتخبة من الجمعية العمومية ومسؤولة أمامها.

وأهم ما يميز طاقم شؤون المرأة ويجعله مختلفاً، هو كونه يتشكل من أطر نسوية لها قواعد جماهيرية في المناطق المختلفة في الضفة الغربية وقطاع غزة. إضافة إلى ذلك يتمتع الطاقم بقدرته على التأثير على صناع القرار، وبشكل خاص الأحزاب السياسية الوطنية والديمقراطية التي لها تأثير على المستوى الوطني. وفي الوقت الذي يمكن للأطر أن تختلف فيه في بعض المسائل السياسية، فإنها تتوحد حول قضية المرأة. وكائتلاف نسوي، يحقق الطاقم الأهداف المشتركة لكافة عضوات الائتلاف، وفي نفس الوقت تحافظ كل من عضوات الائتلاف على أهدافها الخاصة بها و تقوم بتحقيقها خارج نطاق الطاقم. ويعتبر طاقم شؤون المرأة أن أهم مسؤولياته هو بناء قدرات المنظمات والأطر النسوية التي تشكل الطاقم التي لها قاعدة جماهيرية من أجل أن تقوم بدور هام في مسيرة النضال الوطني والتغيير الاجتماعي.

الأطر النسوية في الطاقم:

اتحاد لجان المرأة للعمل الاجتماعي ، اتحاد لجان المرأة الفلسطينية، وجمعية العمل النسوي لرعاية وتأهيل المرأة ،و اتحاد لجان المرأة العاملة الفلسطينية، واتحاد لجان العمل النسائي الفلسطيني ، و اتحاد لجان كفاح المرأة الفلسطينية ،و كتلة نضال المرأة .

الرؤية الداخلية:

يسعى طاقم شؤون المرأة إلى أن يأخذ دوراً أساسياً في تطوير الحركة النسوية، وأن يبني على ما حققه من إنجازات وسمعة جيدة على الصعيد المحلي والدولي من حيث المصداقية، والشفافية والنزاهة والقدرة على إحداث تغيير في وضع المرأة من حيث تأطيرها، وإيصالها إلى مواقع صنع القرار، كما يسعى الطاقم إلى توسيع قاعدته الجماهيرية وتوسيع العضوية فيه ليصبح ائتلافاً نسوياً متماسكاً وحدوياً وديناميكياً يلعب دوراً قيادياً متميزاً وفاعلاً في كافة المجالات، وبشكل خاص في المجال السياسي. كما يعمل الطاقم على تطوير قدراته وقدرات الأطر النسوية والمؤسسات النسوية ذات القاعدة الجماهيرية.

ويعمل طاقم شؤون المرأة على أكثر من مستوى: على صعيد صناع القرار، والتوعية الجماهيرية، وتمكين النساء وبناء قدرات الأطر النسوية، والتشبيك من أجل أجندة موحدة في القضايا التي تهم المرأة.

4- مركز الدراسات النسوية – فلسطين:

منظمة فلسطينية غير حكومية مستقلة تعمل من أجل تحقيق مبدأ المساواة بين الجنسين ،وحشد طاقات جميع النساء المؤمنات بمبدأ المساواة وحقوق المرأة، تأسس مركز الدراسات النسوية في عام 1989 بمبادرة من أحد الأطر النسوية لسد حاجة الحركة النسوية في توفير دراسات ميدانية عن واقع واحتياجات المرأة الفلسطينية لوضع برامج تتلاءم مع تلك الاحتياجات، إلا أنه وبعد فترة وجيزة من تأسيسه ، ما بين العامين 1989، و1997 تمت إضافة بعض الوحدات للمركز لتتجاوب مع بعض الحاجات الملحة التي تم تلمسها من قبل القائمات على المركز، ومن بين هذه الوحدات مكتبة نسوية متخصصة هي الأولى من نوعها في فلسطين، بالإضافة إلى وحدة التثقيف النسوي التي امتازت بتنظيم أول مهرجان نسوي هدف إلى الاحتفال بإنجازات المرأة الفلسطينية من ناحية ولحشد الجماهير لتأييد قضايا المرأة وتدعيم حقوقها، هذا وقد انضم بعد المهرجان الأول بعض المنظمات التي شاركت في إحياء المهرجانين الثالث والرابع وحتى الخامس (إبراهيم، 2005).

3.3.3 أنشطة المؤسسات النسوية الفلسطينية

لقد حققت المنظمات النسوية إنجازات عديدة في مختلف الميادين، وساهمت في صنع الوعي الاجتماعي والصحي والاقتصادي والسياسي في المجتمع الفلسطيني، كما ساهمت في تبلور وعي نسوي لدى الحركة النسوية في كافة المجالات، حيث كانت منظمات المجتمع المدني جزءاً من معركة الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال وتطور دورها بتطور الواقع المحلي العالمي، فقد قامت بدور خدماتي إغاثي وقت النكبة ووقت غياب الدولة الفلسطينية وقامت بالخدمات الاجتماعية كما عملت على تنمية المجتمع، والجدول التالي يظهر عدد المنظمات غير الحكومية وتوزيعها في المحافظات الفلسطينية .

وتعمل المنظمات النسوية مثلها مثل منظمات المجتمع المدني على التغيير في أوضاع المرأة، والقضاء على جميع أشكال التمييز ضدها، وبذلك فان تلك المنظمات تمثل دورها في توجهين هما توجه عملي لسد الاحتياجات العملية الخدماتية، مثل الخدماتية منها الخدمات التعليمية والصحية والإغاثية،وتوجه نحو إحداث التغيير وتنمية المجتمع المحلي في كافة الميادين لاسيما الاقتصادية والتعليمية والاجتماعية .

وأظهر تعداد المنظمات غير الحكومية في منتصف عام 2000 أن عددها يزيد عن 880 منظمة عاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة، يعمل منها 76.6 في المائة في الضفة الغربية، ويعمل 23.4 في المائة في قطاع غزة، يتضح أن إجمالي عدد المنظمات الأهلية قد بلغ 575 في فلسطين، منها 393 منظمة في الضفة الغربية و182 منظمة في قطاع غزة (إبراهيم ،2005).

ولقد بينت إحصائية للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن نسبة النساء في القوى العاملة التي تتراوح أعمارهن من 15 سنة فما فوق، وصلت في العام 2004 إلى 13.2% من المجموع الكلي، في حين تصل نسبة الرجال من نفس الفئة العمرية في القوى العاملة إلى 66.6% من المجموع الكلي، وارتفعت هذه النسبة ارتفاعاً طفيفاً في العام 2005، لتصل إلى 14.1% مقارنة ب67.8% للرجال (قمر ،2006). يشار فى هذا الصدد أن نسبة التعليم في الجامعات تعادل نسبة المرأة في المجتمع الفلسطيني ٤٩،٦ % ، ونسبة الخريجات في الجامعة هي ٥٢ % من إجمالي الخريجين، كما أن هناك ارتفاعاً مطرداً في نسبة عمالة المرأة ، وتحديدًا في المؤسسات الرسمية بما يصل إلى ٣٠ %، إلا أن أغلب الوظائف هي وظائف متدنية (حمد،2004)، والجدول التالي يبين توزيع القطاعات التنموية التي تعمل بها المؤسسات في الضفة وغزة وتوزيعها .

جدول **(5.3) توزيع القطاعات التنموية التي تعمل بها المؤسسات في الضفة الغربية وقطاع غزة (إبراهيم ،2005)**

القطاع	الأراضي الفلسطينية	الضفة الغربية	غزة
الزراعة	15	8	7
الثقافة	82	66	16
البيئة	8	5	3
حقوق الإنسان	29	20	9
الأبحاث	27	22	5
الرياضة	6	4	2
المرأة	71	39	32
المجتمع المدني	21	15	6
التعليم	124	108	16
الصحة	61	43	18
الإقراض	9	7	2
الخدمات الاجتماعية	104	63	41
التدريب	18	15	3

وفيما يتعلق بترتيب المؤسسات العاملة في مجال المرأة بين المنظمات غير الحكومية، ففي المرتبة الرابعة تأتي هذه المؤسسات حيث بلغ عددها حوالي 71 منظمة، محتلة المرتبة الثالثة بنسبة 12.3 % من مجموع المنظمات، منها 39 مؤسسة تعمل في الضفة الغربية و32 في قطاع غزة، وقد ازداد عدد المؤسسات العاملة في مجال المرأة في الانتفاضة الأولى عندما قدمت المرأة الكثير من عمليات الدعم والصمود لأفراد المجتمع من خلال الإشراف على توزيع المساعدات التي كانت تصل للمجتمع الفلسطيني، حيث كانت المرأة تتمتع بهامش أوسع للحركة الميدانية من الرجال الذين كانوا يمنعون من التحرك أثناء فترات منع التجوال ، وبعد قدوم السلطة استمرت المؤسسات النسوية بالعمل من خلال اهتمام الدول المانحة بالمؤسسات النسوية، وتشجيع النساء على تشكيل جمعيات تقدم الدعم للأسر والشرائح النسوية،مما شجع المنظمات الأهلية الفلسطينية على التركيز على تلك القضايا، ويمكننا حتى اليوم ملاحظة نتائج هذا الاهتمام بموضوع النوع الاجتماعي (الجندر) وذلك من خلال ازدياد عدد المنظمات الأهلية التي تطرح هذا الموضوع كأحد برامجها .(إبراهيم،2005)
وسجلت الحركة النسائية تفوق الكثير منهن، وكانت لها مساهمة في تطور نظرة المجتمع للمرأة كما تبوأ منهن مناصب قيادية عليا ومنهن الأديبة، والشاعرة، والمفكرة، ولكن هذا الدور الذي شهدناه منذ نهاية الستينيات مرورًا بالسبعينيات والثمانينيات شهد تراجعًا واضحًا مع تنامي التيار الديني السياسي في مجتمعنا (حجازى،2004) وأما في الفترة التي تلت أيلول (سبتمبر 1993) حولت النساء مراكز نشاطهن نحو إقامة المزيد من المؤسسات غير الحكومية النسوية. وأصبحت هذه المنظمات غير الحكومية هي المكان الأكثر تأثيرًا في النشاط النسائي.
لقد شكل قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية إلى أرض الوطن نقلة نوعية في تاريخ الحركة النسائية الفلسطينية، وأبرزها ظهور المؤسسات النسوية المهنية المتخصصة التي ركزت جلً اهتمامها على قضايا النوع الاجتماعي، الأمر الذي يمكن اعتباره تتويجاً للتوجه النسوي في الحركة النسائية الفلسطينية، كما برزت مؤسسات نسوية تخصصية ذات استقلالية عن الأحزاب السياسية، تبنت قضايا المرأة الاجتماعية وتفعيل الجدل والنقاش الديمقراطي حول قضايا المرأة (قمر،2006) .
حتى أن موضوع المرأة بمؤسساته وجمعياته المختلفة اتسع وبات يأخذ حصة وافرة من حجم المساعدات الدولية المخصصة للأراضي الفلسطينية على حساب القطاعات الأخرى. فقد حصلت الجمعيات والمؤسسات النسوية– التي يبلغ عددها على سبيل المثال (1200) من مجموع (1800) مؤسسة غير حكومية أخرى، مشاركة مع مؤسسات حقوق الإنسان – على مبلغ (68.9) مليون دولار من أصل (1527) مليون دولار، تم دفعها في الفترة بين أيلول/سبتمبر 93 وآذار/مارس 97 حسب التقرير الاقتصادي الفلسطيني الصادر في حزيران/يونيو 1997، مما يعني أن حوالي (5%) من إجمالي المعونات الدولية وُجهت لهذا الموضوع، فيما لم يخصص للمجال الزراعي والصناعي إلا نحو (24) مليون دولار أي أقل من (1.2%) من إجمالي المعونات. (عبد الهادي ،1992)

وتركزت أولويات عمل قطاع المنظمات النسوية في قطاع غزة على سبيل المثال في مجال حقوق المرأة بنسبة 18.9 %، وحقوق الطفل بنسبة 17.08 %، والمشاركة المجتمعية 17 % ،الصحة الأسرية 15.18 % والتشغيل 12.66 %، ثم الحماية من التعديات بنسبة 9.49 %، والتمييز بنسبة 8.86% (حمودة،2004) إذ تنوعت الاحتياجات والأولويات بتنوع الموقع والموضع الجغرافي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي، ولعبت ارتباطات إنسانية وديموغرافية وقيمية وأخلاقية ودينية دوراً هاماً في التأثير على ثقافة المجتمع النسوي ومن ثم الحاجة لإيجاد السبل الكفيلة لعملية التغيير والتحول الديمقراطي والاجتماعي ومشاركة فعلية وحقيقية للمرأة في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية (حمد،2004) .

فيما أشار تقرير " مؤشرات التنمية البشرية في الضفة الغربية وقطاع غزة "، لعام 2004 الصادر عن مركز دراسات التنمية في جامعة بيرزيت، إلى ضعف مشاركة المرأة في العملية التنموية الرسمية سواء في سوق العمل الرسمي أو في صنع القرار في المؤسسات العامة، موضحاً أن الارتفاع في مستوى التعليم للإناث لم يرافقه زيادة ملحوظة في مشاركة المرأة في المجالات الأخرى. ففي الوقت الذي شكلت فيه نسبة الإناث الخريجات من المعاهد والجامعات حوالي نصف الخريجين، لم تتعد نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل عن 12.8% في عام 2003 .

وتمثل هوية هذه الجمعيات هوية الجهات المانحة، خصوصاً وكالتي الإنماء الأمريكية، ومؤسسة فورد وغيرهما، ويصف العديد من المراقبين ما يجري بأنه محاولة لربط المجتمع الفلسطيني بمختلف فئاته بسياسات الجهات المانحة أولا بما يخدم مصالحها، ويكرس وجودها ماديًا ومعنويًا (عبد الهادي،1992).

ويكمن الخلل في أن منظمات المجتمع المدني والنسوية فيها أصبحت مؤسسات نخبوية، فالعلاقات فيما بينها وبين الفئات المستهدفة أصبحت علاقة تلقين وعلاقة ما بين "مقدم خدمات" و"متلقي خدمات"، وغابت الجدلية والتأثير والتأثر عن هذه العلاقة ما بين المؤسسات النسوية وجمهورها، وتحتاج إلى إعادة صياغة حيث أن المدخل لإعادة هذه العلاقة يتمثل بضرورة تعزيز البنية الديمقراطية الداخلية للمؤسسات النسوية نفسها على قاعدة تعزيز مشاركة الفئات المستهدفة في صياغة الأهداف والتوجهات والأنشطة (عبد الشافي،2004).

وعلى الرغم من بعض الإنجازات التي حققتها الحركة النسوية بمختلف الأنشطة، إلا أن سياسة التمويل ظلت مثار الجدل وعلامات الاستفهام حول أهداف هذا التمويل الخارجي وشروطه ومحدداته السياسية، وقد وصفت أنها " مساعدات سياسية شكلية في جوهرها، هدفها الأساسي هو دفع ما يُسمى بمسيرة السلام المتعثرة، ولا علاقة لها أصلاً ببناء البنية التحتية أو البنية الفعلية على الأرض، علمًا بأن القطاعات التي يتم اختيارها للاستثمار الأجنبي أو المشاريع المرشحة للتمويل تحددها أساسًا الدول المانحة بالاتفاق مع البنك الدولي وإسرائيل غالبا" (عبد الهادي،1992).

3.4 المرأة الفلسطينية في الصحافة

يسلط هذا المبحث الضوء على المرأة الفلسطينية في الصحافة، من حيث نشأة الصحافة النسوية الفلسطينية، وواقع الصحفية إضافة إلى صورة المرأة في الصحافة الفلسطينية، وذلك على النحو التالي:

3.4.1 نشأة الصحافة النسوية الفلسطينية

3.4.3 واقع الصحفية الفلسطينية

3.4.3 صورة المرأة في الصحافة الفلسطينية

3.4.1 نشأة الصحافة النسوية الفلسطينية

يمتاز الإعلام الفلسطيني بخصوصية فرضتها الظروف الخاصة التي مر بها التاريخ النضالي الفلسطيني، حيث ارتبط العمل الإعلامي في فلسطين ارتباطاً وثيقاً بالعمل السياسي و النضالي، وتأثر بالواقع السياسي الذي عاشه الفلسطينيون إضافة إلى معاناته جراء المعيقات الكثيرة التي كان سببها الأول سلطات الاحتلال الإسرائيلي.

والمتتبع لتاريخ صحافة المرأة والأسرة الفلسطينية يجد أنها تتميز عن غيرها من صحافة الأسرة والمرأة في أية دولة عربية نتيجة للظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي مر بها الشعب الفلسطيني بسبب الاحتلال الذي وقعت تحت سيطرته (الهيئة العامة للاستعلامات، 2004)، كما أن المتتبع لتاريخ الصحافة الفلسطينية منذ النشأة لا يجد أية صحيفة أو مجلة للمرأة والأسرة إلا بعض الكتابات النسائية في الصحف والمجلات التي كانت تصدر في فلسطين، مثل مجلة الأصمعي التي كان صاحبها ومحررها حنا عبد الله العيسى التي صدرت أول سبتمبر عام 1908 في مدينة القدس، وشاركت فيها بعض الأقلام النسائية مثل إسعاف النشاشيبي، ومنانة الصيداوي قرينة الصحفي عادل جبر محرر جريدة الترقي (سليمان، 1987).

وامتازت صحافة المرأة الفلسطينية المكتوبة بخصوصيتها، فهي نابعة من وضع الشعب الفلسطيني والظروف السياسية التي مر بها، حيث لم تعبر الصحافة النسائية عن قضايا وهموم المرأة، ولم تتخصص في شئونها كما في الدول العربية الأخرى، وقد برزت مجلة المرأة المتخصصة في فلسطين مع ازدياد حركة المقاومة والنضال الفلسطيني، وقسمت المجلات إلى عدة أنواع منها صحافة أو مجلات تهتم بالمرأة الفلسطينية التي أصدرتها المنظمات الفلسطينية، أوالنشرات والمجلات التي أصدرتها منظمات العمل النسائي داخل الأراضي المحتلة، (إبراهيم، 1997).

وأصبحت الصحافة النسائية ظاهرةً ملموسة تتخذ حيزاً بارزاً في دائرة الإعلام العربي نتيجة المعطيات الحياتية التي تتطلب وبإلحاح "خصخصة" الإعلام، وذلك لاستقطاب أكبر شريحة من الجانب الأنثوي للقضايا المختلفة التي تطرح (رمانة،2008).

وشكلت نكبة 1948 حدثاً محورياً في تاريخ الشعب الفلسطيني، حيث احتل الإسرائيليون الجزء الأكبر من فلسطين، وبذلك تشتت الشعب الفلسطيني وتوزع كتابه وكاتباته فأصبحوا من كتاب الأرض المحتلة، أي يحملون جوازات سفر غير فلسطينية، حيث بدأت هذه المرحلة بداية مأساوية، أفقدت الأدباء توازنهم النفسي فترة من الوقت، وأدى ذلك إلى وقوعهم في تناقض كبير بين توقعاتهم لهذه النهاية وذهولهم لما بعد ذلك، وتوقفت الصحافة في هذه الفترة وهاجرت مع اللاجئين الفلسطينيين إلى الدول العربية المجاورة، نظراً للظروف التي مرت بها فلسطين، وصدرت العديد

من المجلات والصحف الفلسطينية التي تعبر من خلال صفحاتها عن الواقع الفلسطيني، وواصلت النساء الكتابة الوطنية في الصحافة، وكان من أبرز الصحفيات في هذه الفترة فايزة عبد المجيد، وخيرية فاسمية، وسلمى الجيوسي، وسميرة أبو غزالة، وساهم تشكيل الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية في مشاركة المرأة الفلسطينية الإعلامية من خلال اللجنة الثقافية والإعلامية، التي تفرعت منها عدة لجان متخصصة للاتحاد(السميري،2002).

وقد ولدت الصحافة النسائية مع معاناة الشعب ونضاله من أجل التحرير، ومن هذه الصحف: "صوت المرأة الفلسطينية"، وأصدرها "الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية" عام (1967م)، وكانت أشبه بالنشرة، لكنها توقفت في نفس العام بعد النكسة، كما صدرت مجلة "الفلسطينية الثائرة" في (فبراير 1970م)، وكانت تصدر عن اتحاد المرأة الفلسطينية بالأردن (عاشور،1995).

وتعد "الفلسطينية الثائرة " المجلة التي تندرج تحت إطار الصحف والنشرات التي تصدرها الاتحادات الشعبية والمهنية الفلسطينية، وهي شكل من أشكال المقاومة الفلسطينية، ونوع من الأنواع التي يغلب عليها صفة عدم الانتظام والاستمرار تبعاً للظروف التي يعيشها الشعب الفلسطيني، وأصبحت تهتم بشئون المرأة الفلسطينية (إبراهيم،1997).

وعاني الإعلام الفلسطيني خلال سنوات الاحتلال الإسرائيلي من العراقيل والمعيقات، التي حالت دون صدور الصحف بحرية وكبلت حرية الرأى والتعبير، ورغم ذلك برزت الأطر النسوية التي أخذت على عاتقها توعية المرأة الفلسطينية إعلامياً وسياسياً وثقافياً (الهيئة العامة للاستعلامات، 2001).

وصدرت في هذه المرحلة العديد من المجلات التي تعبر عن واقع المرأة الفلسطينية مثل " مجلة الفلسطينية " الصادرة عن الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، في عام 1988، حيث اهتمت بشئون المرأة الفلسطينية التي نزلت إلى ميدان المعركة، وشاركت في صناعة الانتفاضة الفلسطينية، وفي نفس العام صدرت مجلة "صمود المرأة" المنبثقة عن اتحاد العمل النسائي الفلسطيني في فلسطين، و" المرأة " الصادرة عن مركز الدراسات النسوية بالقدس في مارس عام 1991، ومجلة "زيتونا " الصادرة في أيلول سنة 1991 عن اتحاد الجمعيات النسائية التطوعية (إبراهيم،1997).

وبعد دخول السلطة الوطنية الفلسطينية أراضي الوطن في عام 1993، تم إنشاء أربع عشرة محطة إذاعية تبث برامجها عبر موجة (FM) ،إضافة إلى إذاعة "صوت فلسطين" الرسمية فيما أنشئت (21) محطة تلفزيونية خاصة، إضافة إلى تلفزيون فلسطين الرسمي وقناة فلسطين الفضائية، (إسماعيل، 2008).

كما صدر عدد من الصحف والمجلات المهتمة بقضايا المرأة الفلسطينية، وجميعها صدرت عن "منظمات أهلية"و مؤسسات نسوية، منها جريدة صوت النساء الصادرة عن طاقم شؤون المرأة التي

تصدر كل أسبوعين .و مجلة ينابيع الصادرة عن جمعية المرأة العاملة غير ثابتة الصدور، ومجلة الغيداء التي تصدر عن مركز شؤون المرأة ،و مجلة السعادة التي تصدر عن مؤسسة الثريا للإعلام في قطاع غزة.

وتشير هداية شمعون مديرة تحرير الغيداء إلى أن ميلاد الغيداء كان في العام 1997 وهي مجلة نسوية شاملة تعتبر المجلة النسوية الأولى في قطاع غزة، وتطبع بمطبعة اليازجي في مدينة غزة، تهتم بطرح قضايا تتعلق بالنساء والتنمية وتعمل بخطوات جادة وحثيثة لتغيير الصورة النمطية التي تحاول وسائل الإعلام الأخرى تكريسها، وتسلط الضوء على النساء في كافة الميادين.

وترى شمعون أنها منبرٌ محفزٌ للصحفيات الفلسطينيات لأخذ فرصتهن ولإثبات جدارتهن الإعلامية وقد صدر منها عشرون عددا، وهي مجلة دورية تصدر أربع أعداد في العام، وستكون مجلة شهرية خلال العام2009 إذ إن الإمكانيات المادية وقفت حائلاً دون ذلك في السنوات الماضية، وقد طرحت المجلة العديد من المواضيع الاجتماعية والسياسية التي لا تحاول وسائل الإعلام الأخرى التطرق إليها، إما لأنها تتعلق بمواضيع شائكة أو أنها تمس الثالوث المقدس والذي يمكن تحويره فيها إلى القوانين، والمرأة، وثقافة المجتمع فقد تطرقت لقوانين الأحوال الشخصية، وقانون العقوبات الفلسطينية من وجهة نظر النساء أنفسهن والمختصين والمسؤولين أيضا.

وأوضحت شمعون أنه تم إعداد ملفات كاملة أشبه بالحملات الإعلامية التي ضمت الحوار والتحقيق والتقارير، ومنها ملف الإعلاميات الفلسطينيات، وملف المرأة والتنمية والمشروعات الصغيرة، وملف العنف ضد المرأة وقضايا الشرف، وملف الزواج المبكر.

وتعتبر الهيئة التحريرية للمجلة وهيكليتها كلها من النساء الإعلاميات، ومنهن الأكاديميات أيضاً، كما أن الإعلاميات الفلسطينيات المشاركات بها هن صحفيات في الصحف المحلية أو العربية أو في الإذاعة أو غير ذلك، كذلك يشارك فيها إعلاميون وكتاب وصحفيون.

تقع المجلة ما بين 48 – 52 صفحة، وتوزع مجاناً على المؤسسات الأهلية والنسوية، وعلى طلاب وطالبات الجامعات والمهتمات، كما أن منابرها مفتوحة للنساء جميعهن، وتصدر عن مركز شؤون المرأة – غزة، وهي مؤسسة أهلية تهتم بالدراسات والأبحاث والتدريب للمرأة الفلسطينية (شمعون، 2008).

وجاء تشكيل وزارة الإعلام الفلسطينية كوزارة لرعاية ومتابعة الشؤون الإعلامية عقب توقيع اتفاقية أوسلو في عام 1993، لتساهم إيجابياً في تفعيل العمل الإعلامي الفلسطيني الذي كان يعاني طوال سنوات الاحتلال، وبرزت الأقلام النسائية بشكل أفضل مع صدور صحيفتي الأيام والحياة الجديدة للكتابة، حيث فتحتا مجالات للعمل بها كمراسلات، ومصورات صحفيات، وإنشاء هيئة الإذاعة والتلفزيون الفلسطينية، وانطلاقة كل من صوت فلسطين وتلفزيون فلسطين) كان لهم دور كبير في

بروز عدد من الإعلاميات الفلسطينيات كمذيعات، ومراسلات، ومصورات، وإداريات في مواقع صنع القرار، وساعد أيضاً انتشار الفضائيات العربية واهتمامها بالشأن الفلسطيني من إتاحة الفرصة لعدد من الإعلاميات الفلسطينيات في العمل مع هذه الفضائيات العربية (عواد،2008).

كما أدى ظهور محطات تلفزيونية في الضفة الغربية إلى طفرة في مجال عمل المرأة في هذا المجال، ومع افتتاح العديد من القنوات الفضائية مكاتب لها في الضفة الغربية وقطاع غزة، أتيحت الفرصة لعدد من الإعلاميات الفلسطينيات العمل مع هذه الفضائيات كمراسلات من فلسطين، وبشكل خاص في انتفاضة الأقصى (عواد، 2008).

ويغيب عن الصحافة النسوية المتخصصة وضع أجندة فاعلة ومؤثرة تساهم بصورة حقيقية في معالجة جملة من القضايا النسوية، التي باتت تشكل هاجساً على واقع المرأة الفلسطينية، بالإضافة إلى افتقارها لحملات إعلامية لتبني قضية معينة، ومعالجتها بكافة الفنون الصحفية المختلفة من أجل المساهمة في وضع أولى الخطوات نحو المساعدة في إيجاد حلول لتلك القضية أو المساهمة في تفعيلها، وحث أصحاب القرار على تبنيها والمساهمة في تذليلها .

إن الصحافة الفلسطينية لم تضع أجندة واضحة المعالم تجاه معالجة قضايا المرأة، حيث اقتصرت في تغطيتها على أخبار العلاقات العامة للمراكز النسوية والمهتمة بالمرأة (رمانة، 2008).

ويقول د.فريد أبو ضهير" أعتقد أنه لولا الدعم المالي الذي تتلقاه المؤسسات النسوية من المنظمات الدولية المانحة، لما وجدت هذه المطبوعات أو استمرت، حيث إن إنشاء أي وسيلة إعلامية يتطلب ميزانية كبيرة تضاف إلى العنصر البشري المؤهل والمتخصص وأن الدعم المالي الخارجي ربما يعطي ظلالاً معينة على المطبوعات الإعلامية النسوية الفلسطينية، بمعنى أن الجهات الممولة من شأنها أن تحدد الموضوعات والقضايا التي يتم طرحها في المطبوعات دون مراعاة للخصوصية الفلسطينية، كما أن بعض المؤسسات النسوية- التي وصفها بـ(المتغولة)- المسؤولية عن الإشكاليات التي تسببها بعد طرحها لقضايا المرأة دون مراعاة للقيم والعادات والدين، خاصة في تناولها لقانون الأحوال الشخصية – الحريات – الديمقراطية عند المرأة، مما يترتب عليها توجيه أصابع الاتهام مباشرة إلى الجهات الممولة (رمانة، 2008).

وتشير الباحثة، ومن خلال عملها في إحدى " صحف الدراسة"، إلى أن هناك تغييباً واضحاً في تخصيص صفحات أو مساحات ثابتة لتناول ومعالجة قضايا المرأة الفلسطينية، رغم أن صحيفة القدس عملت على تخصيص صفحة بعنوان "الصحة والجمال" غير ثابتة الدورية، إلا أنها لا تتناول قضايا المرأة بصبغة المعالجة، وإنما تركز على الصور الجمالية لنساء لسن فلسطينيات، وتتناول الديكور والأثاث والماكياج إضافة إلى إعداد الطعام.

3.4.2 واقع الصحفية الفلسطينية

تعتبر قضية المرأة والإعلام من أكثر القضايا التي تناولتها الدراسات بالتمحيص والمناقشات المستفيضة، لاسيما تلك الدراسات المتعلقة بصورة المرأة في وسائل الإعلام وغالبا ما تم تبادل الاتهامات حول المسؤولية في هذا التنميط الواضح للمرأة وصورتها وحياتها واهتماماتها ورسالتها في وسائل الإعلام (شمعون، 2005).

وتعد المرأة الإعلامية أحد أهم الموضوعات المطروحة في الأجندة البحثية على المستوى العالمي، خاصة ما يتعلق منها بحجم العمالة الصحفية النسائية، لذا ظهرت العديد من الدراسات التي تدور موضوعاتها حول نسبة تواجد المرأة الصحفية في العمل الصحفي بشكل عام، إلا أن اتجاها في دراسات المرأة الإعلامية برز منذ نهاية الثمانينيات لا يهتم كثيرا بالتواجد الكمي للمرأة الإعلامية، ويميل إلى الاهتمام بتحليل معيشة هؤلاء الصحفيات وأنماط حياتهن تحليلاٌ اجتماعياٌ وثقافياٌ، بينما الاتجاه الآخر تبنى فكرة أن زيادة تواجد الصحفيات يؤدي إلى تحسين الصورة التي تقدم عن المرأة وتطرح موضوعات جديدة (كامل، 1998).

ولا تشير الدراسات التاريخية إلا فيما ندر إلى مساهمات المرأة الفلسطينية الإعلامية ما بعد الثلاثينيات وحتى منتصف الستينيات، حين تم تشكل الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية عام 1965 ،الذي تفرعت عنه عدة لجان متخصصة منها اللجنة الثقافية والإعلام التي صدر عنها عدة مجلات، وكانت من أبرز اللواتي كتبن فريال عبد الرحمن، وفتحية العسال، وعبلة الدجاني، وفيحاء عبد الهادي (إسماعيل،2001).

وكانت بداية دخول المرأة الفلسطينية عالم الصحافة هي أوائل العشرينيات، ولكن بأعداد قليلة جداً، وهناك نخبة من الكاتبات المثقفات اللواتي ظلت أسماؤهن لامعة لعدة سنوات طويلة، ومن أبرزهن ماري شحادة وساذج نصار.

وابتدأت الصحفية ماري شحادة دخولها عالم الصحافة بعد قراءتها لمجلة العروس الشهيرة التي كان صاحبها ماري نجمي، وكانت تراسل مجلة مرآة الشرق التي صدرت سنة 1923، ثم أصبحت من الكتاب الدائمين لمجلة مرآة الشرق.

وكانت من أكثر الصحفيات شهرة في العهد العثماني، فاعتبرت اليد اليمنى لزوجها نجيب نصار في العمل بجريدة الكرمل، التي كان هو صاحبها والصادرة في فلسطين، وانتشر اسم ساذج نصار منذ عام 1923 من خلال عملها في جريدة الكرمل، وفي مجلة الهلال المصرية من خلال مقالاتها التاريخية والاجتماعية والنسائية، وبعد ذلك أصبحت رئيسة تحرير مجلة الكرمل ما بين عام 1941– 1944، وتولت بعد ذلك أمينة سر الاتحاد النسائي العربي بحيفا بعد انتخابها، فكانت تخطب

وتكتب وتقود المظاهرات في هذه الفترة،وتعرضت للسجن من قبل القوات البريطانية وحكم عليها بالسجن لمدة ثلاثة شهور، ثم جددت لستة شهور لأنها كانت تكتب ضد الاحتلال الإسرائيلي والانتداب البريطاني، وهي أول من نبهت العرب إلى خطر الاحتلال الإسرائيلي (النجار، 2003).
ونشرت سلمى نصر مقالاً حول " تعليم الفتيات" في مجلة النفائس العصرية سنة 1909، وللصحفية روز حسون مقالً في نفس المجلة عام 1910 حول المرأة الهندية، وفي الثلاثينيات والأربعينيات نشرت مقالات لمجموعة من الصحفيات مثل أسمى طوبي، وقدسية خورشيد، وعنبرة سلام الخالدي، وفدوى طوقان، وشهرة توفيق المصري، ونجوى قعوار، ونمرة طنوس، وماري صروف شحادة، وساذج نصار، وكل منهن وقعن بأسماء مستعارة تحت مقالاتهن.

ومن أوائل النساء اللواتي عملن في العمل الإعلامي، مع بداية ظهور الفن الإذاعي، فاطمة البديري وكوثر النشاشيبي وزاهية عنابي في إذاعة –هنا فلسطين– التي أنشئت عام 1936، وكان لها دور هام في دعم الثورة عام 1936، ونشأت في أوائل الأربعينيات إذاعة الشرق الأردني في مدينة حيفا ثم انتقلت إلى مدينة يافا، وسجلت في هذه الإذاعة العديد من الصحفيات، كما انتقلن بعد ذلك للعمل في إذاعات عربية مثل عائشة التيجاني وكوثر النشاشيبي وزاهية غياب (إسماعيل، 2008).
ولم تتطور الصحافة النسائية في فلسطين هذه الفترة، ولكن ما تم بالفعل أثناء فترة الانتداب البريطاني هو استخدام النساء للصحف الرئيسة على نطاق واسع للإعراب عن انشغالهن عن المشاركة بالحياة السياسية، وأيضاً أصبح هناك عدد من النساء الفلسطينيات الصحفيات البارزات شاركن بالصحف الكبرى من خلال المشاركة بالكتابة في صفحات خاصة بالنساء في بعض الأوقات بصفتهن محررات أعمدة، ومنهن ماري شحادة، وساذج نصار، وفايزة عبد المجيد، وأسمى طوبي (النجار،2003).

وتولت أسمى طوبي عام 1948 تحرير الصفحة النسائية في جريدة فلسطين، كما حررت نفس الصفحة في مجلة الأحد في بيروت، ونشرت عدة مقالات في السياسة والاجتماع والأدب لنجوى قعوار فرح في العديد من الصحف، وشاركت مع زوجها رفيق بإصدار مجلة الرائد لسنة 1957، ونشرت فيها العديد من المقالات عام 1965(ذاكرة المستقبل،2002).
وشاركت المرأة الفلسطينية على الصعيد الإعلامي الدولي في عدة مؤتمرات دولية، مثل المؤتمر العالمي لبحث القضايا الاجتماعية الذي عقد في اليونان عام 1959 ،وكانت السيدة عصام عبد الهادي ممثلة عن دور فلسطين، كما شاركت الحركة النسائية في مؤتمر المرأة الإفريقي– الآسيوي في القاهرة عام 1961، والمؤتمر النسائي العربي السادس الذي عقد في القاهرة عام 1966.

وعلى الرغم من هذا الدور النضالي والسياسي والاجتماعي للمرأة الفلسطينية الذي خاضته، إلا أنها تأخرت في بروز دورها الإعلامي المهني، وحين يعود تاريخ الإعلام الفلسطيني إلى سنوات ما قبل الانتداب البريطاني، فلم نلاحظ إبراز دور المرأة الفلسطينية الإعلامي والمهني كدور الرجل، بل أخذ شكلاً مختلفاً ، ويرجع ذلك إلى العادات والتقاليد التي كانت لا تسمح للمرأة الفلسطينية بممارسة العمل الإعلامي بشكل واسع، بل اقتصر على عدد محدود من النساء الفلسطينيات اللواتي مارسن هذا العمل الإعلامي بتشجيع من أزواجهن، الذين عملوا في الحقل الإعلامي مثل "منامة الصيداوي، وسائدة نصار، وماري بولس، وأسمى طوبي، ونجوى قعوار، وسميرة عزام"(إسماعيل، 2008).

وقامت بعض النساء الفلسطينيات في تلك الفترة بالكتابة بأسماء مستعارة، خوفاً من التعرف عليهن من قبل أسرهن والمجتمع المحيط، كون العمل الصحفي في تلك الفترة عملاً غير مقبول اجتماعياً، ويخرج عن نطاق الأعمال التي كان المجتمع يسمح للنساء القيام بها مثل التدريس والتمريض، لأن العمل الصحفي يتطلب خروج المرأة إلى معترك الحياة التي تؤدي إلى الاختلاط بالرجل، في مجتمع غلبت عليه سمات المجتمع المحافظ (إسماعيل،2001).

جدول رقم (6.3) يوضح أعداد خريجات الإعلام من الجامعات الفلسطينية في مجال الإعلام(السيمري، 2002).

القسم	النجاح الوطنية نابلس	بيرزيت	بيت لحم	الإسلامية غزة	المجموع
الخريجات في قسم الصحافة	68	35		70	173
الخريجات في قسم الإذاعة		37			37
الخريجات بدبلوم صحافة		24			24
الخريجات بدبلوم إذاعة		18			18
الإعلام كتخصص فرعي			61		61
المجموع	68	114	61	70	313

وبلغت نسبة الصحفيات الفلسطينيات المنتسبات لرابطة الصحفيين 6% عام 1985 من مجموع المنتسبين إلى هذه الرابطة رغم قلة هذه النسبة، لدرجة أنها تقترب إلى الندرة إلا أن ذلك يشير إلى

تقدم المرأة في العمل في مجال الصحافة التي تتطلب حركة أكثر من الأعمال الأخرى (إسماعيل، 2001).

ويتضح من الجدول أن هناك إقبالاً على دراسة الصحافة في الجامعات الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وان خريجات أقسام الصحافة هن الأكثر من باقي تخصصات الإعلام المختلفة.

وشكلت الفلسطينيات العاملات في الحقل الإعلامي عند دخول السلطة الفلسطينية نسبة 20% من مجموع الإعلاميين الفلسطينيين، وهي نسبة ضئيلة مقارنة بعدد النساء المتخرجات من الجامعات الفلسطينية في تخصصات إعلامية مختلفة (الهيئة العامة للاستعلامات، 2004).

جدول رقم (7.3) توزيع العاملين في وسائل الإعلام حسب الجهة والمنطقة والنوع عام 2005 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2006).

الجهة	الضفة الغربية			قطاع غزة			الأراضي الفلسطينية عام 1948		
	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع
وكالة الأنباء الفلسطينية– وفا	34	19	53	80	17	97	114	36	150
المحطات الإذاعية والتلفزيونية الخاصة	346	99	445	60	12	72	406	111	517
هيئة الإذاعة و التلفزيون الفلسطينية	226	70	296	287	43	330	513	113	626

وأخذت العديد من الجمعيات النسوية على عاتقها المساهمة في طرح قضايا المرأة كالصحة الإنجابية، والعنف ضد المرأة، والحق في التعليم، واختيار المصير، والعدالة والتكافؤ في كافة الحقوق والواجبات من خلال الإعلام، مثل ما قامت به جمعية المرأة العاملة وأنتجت برامج إذاعية حول المرأة الفلسطينية مثل برنامج بعيون النساء والذي يذاع في راديو أمواج وأجيال وصوت فلسطين وراديو بيت لحم عام 2000، كما أنتجت الجمعية برنامج شبابيك بالتعاون مع تلفزيون القدس التربوي، كما أنتج مركز شئون المرأة برنامج مع المرأة منتصف عام 1997 وحتى عام

2000 وأذيع هذا البرنامج في أربعة محطات إذاعية أخرى في شمال ووسط الضفة الغربية، وأنتج أيضاً البرنامج التلفزيوني بصراحة عام 98 – 99 بالتعاون مع تلفزيون فلسطين، أما مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي في القدس فقد أنتج برنامجاً إذاعياً بعنوان المرأة والقانون في عام 97 – 98 بالتعاون مع صوت فلسطين، وقام برنامج دراسات التنمية في جامعة بيرزيت بإنتاج البرنامج الإذاعي البيدر عام 98 – 99، أما جمعية تنظيم وحماية الأسرة فقد أنتجت برنامجاً إذاعياً حول الصحة للجميع لمدة أربعة أشهر عام 1998 (السميري، 2002).

ويبلغ عدد العاملين والعاملات في وزارة الإعلام 126 أربعون منهم من الإناث، و91 موظفاً في المحافظات الشمالية، و71 موظف في المحافظات الجنوبية (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2006).

وتبين من نتائج استطلاع رأي أجرته اليونيسيف حول كيفية تغطية وسائل الإعلام لقضايا المرأة الذي شمل 28 مختصاً في الإعلام، أن 71.4% اعتبر التغطية سيئة، و3.6% أنها جيدة، و25% اعتبر التغطية متوسطة (البطراوي،2001).

ولقد مرت المرأة الفلسطينية العاملة في الحقل الإعلامي بظروف ومناخات متقلبة على الصعيد السياسي والاجتماعي كغيرها من النساء العاملات وغير العاملات في مجتمعنا الفلسطيني، مما جعلها تمر بظروف سريعة التغير تماشيا مع هذا المناخ المتقلب .

كما تعرضت الكثير من الصحفيات الفلسطينيات للاستغلال المادي على يد إعلاميين، ونتيجة للواقع الاقتصادي المؤلم الذى تعيشه الصحفيات اضطررن للقبول بفرص عمل منخفضة الأجور، خصوصاً في الإذاعات المحلية.

وبلغ عدد الصحفيات المنتسبات لنقابة الصحفيين في غزة 44 اسماً فقط من إجمالي 356 هم عدد الأعضاء المسجلين، ومن ذلك فإن نقابة الصحفيين ذكورية بامتياز، وأن عددا محدودا جدا من الصحقيات يعملن بوسائل إعلام وطنية ودولية، يعرفهن الجمهور بحكم عملهن كمراسلات لفضائيات عربية وأجنبية، بالإضافة إلى زميلات صحفيات وإعلاميات يعملن في مؤسسات ومراكز ومنظمات المجتمع المدني، ومعروفات في نطاق حركتهن ونشاطهن وتخصصهن (مطر، 2008).

كما أن الصورة المشوهة للمرأة أثرت على المرأة بشكل عام وعلى المرأة التي تعمل في مجال الإعلام بشكل خاص، فما تزال مشاركة المرأة في آليات ومواقع صنع القرار الإعلامي بعيدة، حيث يلاحظ وجود ضعف واضح في تمثيل المرأة في الوظائف القيادية العليا ومواقع التأثير واتخاذ القرار، مما يشكل عقبة تمنع مساهمة المرأة إيجابياً في النشاط الإعلامي وتوجيهه (نايف،2005).

وترى الباحثة ومن خلال عملها كصحفية ومراسلة لصحف محلية وعربية أن أبرز المعوقات التي تواجهها الصحفية الفلسطينية تنقسم إلى أربعة أنواع :

أولا: معوقات تتصل بالمجتمع الفلسطيني

* حصر دور المرأة في الأدوار التقليدية لها المتمثلة في تربية الأبناء، والاهتمام بالزوج وغيرها، وقد جعلت هذه النظرة الإعلامية في تحد من أجل إثبات ذاتها ومقدرتها على العمل.
* العادات والتقاليد التي تحول دون تحرك الصحفية لتغطية الأحداث التي قد تحدث، لاسيما في الليل.

ثانياً: معوقات داخلية تتصل بالمؤسسة الصحفية:

* التمييز الواضح بين الصحفيين في العديد من المؤسسات الإعلامية، لاسيما المحلية منها ، خاصة في مجال الرواتب والحوافز والإجازات والسفر للمشاركة في دورات تدريبية، أو تغطية أحداث عالمية.
* عدم وجود قوانين خاصة لحماية الصحفيين من التعسف الذي قد يفرض عليهم من قبل إدارة الصحيفة، مما يجعلهم ضحية لأوامر الإدارة التي لا تنتهي.
* حصر عمل الصحفية في مجالات محددة وهي الأسرة، والقضايا الاجتماعية، والمنوعات، والترفيه، والطفل في مقابل تجاهلها في مجال السياسة والاقتصاد والشؤون العربية والدولية.
* عدم وجود عقد عمل يتحدد فيه طبيعة المهام الموكلة للصحفيات مما يجعلهن في خطر دائم، حيث لا شيء يمكن أن يضمن حقوقهن كاملة.، " كما أن أكثر مالكي بعض وسائل الإعلام لا يحبذون التعاقد مع المرأة الصحفية، لان ذلك يستتبع أن يلتزموا بنظام الوظائف والعقود التي تبيح للمرأة التمتع بإجازات الولادة والمرض وغيرها مما يعرضهم للخسارة" (أبوشومر، 2008،ص2).

ثالثاً : معوقات تتصل بطبيعة العمل :

* طبيعة العمل تتطلب مواصلة العمل ليل نهار، لاسيما في المجتمع الفلسطيني، الذي يعد منطقة حدث جراء الاحتلال الإسرائيلي وممارساته القمعية والمتواصلة بحق الشعب الفلسطيني، وهذا فيه تحد كبير للعادات والتقاليد الدارجة في المجتمع، كما أن العمل الصحفي يومي ومفاجئ وفي أي لحظة قد يطرأ حدث ما يتطلب من الصحفية الانتقال لموقع الحدث وتأدية المهام المطلوبة منها، وهذا يتعارض مع العادات والتقاليد الاجتماعية السائدة في المجتمع، وعدم تقبل العديد من أفراد المجتمع لذلك.

* عدم الاستمرارية في العمل الميداني، حيث يلاحظ قلة من الصحفيات اللاتي يواصلن العمل الميداني، وذلك للدور المزدوج في العمل ما بين الحياة الأسرية ومتطلباتها، والعمل الإعلامي ومتطلباته.

* الإحباط الذي يواجه الصحفية في العمل جراء رفض الواقع الصحفي دخول الإعلامية معترك الحياة العملية، حيث تواجه بالكثير من التحديات والانتقادات اللاذعة وفي مرات كثيرة إلى التهميش.

ويضاف إلى هذه المعوقات معوقات تتصل بالصحفية نفسها، تتمثل في عدم إدراكها مهنة المتاعب وما تتطلبه من جهد ومثابرة، والعمل على تنمية قدراتها من خلال مواصلة التدريب والمشاركة في الفعاليات المختلفة، والاطلاع ومتابعة ما يدور من حولها من أحداث، سواء على الصعيد المحلى أو الصعيد الدولي، إضافة إلى أن بعض الصحفيات لا يملكن الثقة بالنفس مما يجعلهن في دائرة التراجع والإخفاق، وعدم المقدرة على مواجهة الواقع بطريقة ناجحة تمكنهن من المضي قدماً في عالم الصحافة.

" كما أن الوسط الإعلامي المتهرئ يزيد لهن فوق الهموم هموما ويضاعف من متاعبهن في ظل الشعور الذي ينتاب الكثيرات منهن بأن حقوقهن مهضومة، وأنهن قد اخترن أن يمارسن طموحهن الصحفي في الزمان والمكان الخطأ، هذه الصعوبات والمعوقات مؤشرات مهمة ويجب دراستها، والعمل على تجاوزها لما لها من آثار سلبية على الأداء الإعلامي المطلوب من الإعلاميات"(شاهين،2007).

رابعاً: معوقات تتصل بنقابة الصحفيين:

* بنية النقابة الحزبية ومنها ما يتعلق بالمؤثرات الثقافية والاجتماعية والسياسية، التي رافقت مهنة الصحافة برمتها وبعمل الصحفية على وجه الخصوص.

* غياب العمل النقابي الإعلامي النشط والفاعل عن الساحة الصحفية والإعلامية الفلسطينية قد انعكس سلباً على تحقيق حقوق جميع الإعلاميين والإعلاميات ، لكن هذا الجانب كان أشد وضوحاً في سلبيته على الصحفيات،(إسماعيل، 2008).

* عدم إشراك الصحافيات في أي اجتماعات أو تشاورات تتعلق بالوضع الانتخابي للنقابة في ظل انتهاء المدة القانونية للمجلس النقابي، وهذا دليل على إصرار واضح على إبقاء الصحفيات ورقة يلوح بها عند الحاجة الذكورية فقط وفي الوقت الأخير، وهذا ما يؤكده ما صرح به أحد أعضاء مجلس النقابة الأخير الصحفي "صخر أبو عون" في أحد ورش العمل

التي نظمها الاتحاد الدولي للصحفيين في شهر نوفمبر – تشرين ثاني في مدينة غزة، حيث قدم اعتذاره للصحفيات المشاركات وبين الاتحاد في بيان قدمه خلال الورشة إلى أن نسبة النساء العضوات في مجلس نقابة الصحفيين الفلسطينيين "0%".

وأكدت دراسة محلية حول العمل النقابي للصحفيات في قطاع غزة، أن أحداث حزيران/يونيو من عام2007 وتداعياتها قد انعكس سلبًا على واقع العديد منهن، حيث فقدان العديد من الصحفيات أعمالهن، ومواقعهن الإعلامية، وتحديداً في كل من : تلفزيون وفضائية فلسطين، وصوت فلسطين البرنامج الثاني، الإذاعات: صوت الحرية، المجموعة الفلسطينية للإعلام،(شمعون، 2008).

ورغم ذلك فقد تمكنت الصحفية الفلسطينية من تسجيل العديد من النجاحات، حيث تمكن العديد منهن من اقتحام حقل الفضائيات واستطعن نقل الصورة، وإيصال رسالة إعلامية تنبض بهموم الشارع الفلسطيني، وقد خضن معارك صعبة وتعرضن للخطر الذي أوشك أن يقضي على حياتهن وذلك من اجل نقل الانتهاكات الإسرائيلية والاعتداءات والاجتياحات المتكررة، فهذه حقيقة ولا يمكن الانتقاص من دورهن البارز والمتميز.

كما أن هناك إقبالاً متزايداً على التحاق الفتيات في أقسام الصحافة في الجامعات الفلسطينية المختلفة، مما يستدعي ضرورة أن يكون هناك حل جذري وسريع من قبل القائمين على الإعلام للمشكلات التي تعاني منها المرأة الإعلامية للحفاظ على هذه النسب المرتفعة (الدلو، 2007)، والملاحظ أن العاملات في مجال الإعلام من بين مئات الخريجات يعملن في المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في مجال السكرتارية (نايف، 2005).

ورغم الصعوبات والعراقيل، فان الإعلامية الفلسطينية تسعى للمساهمة في تشكيل الجسم النقابي، باعتباره حاضنة للجميع من أجل مواصلة الطريق رغم الأشواك التي تعترضها .

وتشير الباحثة في هذا السياق إلى أن نقابة الصحفيين قد أهملت الصحفيات ولم تشاركهم حتى في ابسط النشاطات والفعاليات المختلفة التي كان يتم تنفيذها، وقد صادرت النقابة بياناً أعدته مجموعة من الصحفيات – وكانت الباحثة واحدة منهن– وذلك للاحتجاج على تهميشهن، وكأن لا علاقة لهن بالجسم الصحفي أو المهنة ككل.

ولأن قضايا المرأة الفلسطينية من أكثر القضايا التي لا تلقى اهتماماً في الإعلام المحلي في ظل طغيان القضايا السياسية، تم إنشاء المنتدى الإعلامي لنصرة قضايا المرأة الذي يعد جسماً طوعياً مستقلاً مؤمناً بعدالة قضايا المرأة ، يعمل على التأثير في الرأي العام المجتمعي، وكذلك التأثير في خطاب الإعلاميين والإعلاميات من أجل العدالة والمساواة وحماية حقوق المرأة (كريزم، 2008).

ويقول كريزم :" إن المنتدى يهدف إلى تطوير وتحديث الخطاب الإعلامي نحو قضايا المرأة من منظور حقوقي مجتمعي مستنير، وتعزيز قدرات الصحفيين والصحفيات في المنتدى في تناول قضايا المرأة وحقوقها من خلال النشاطات والممنهجة، إضافة إلى بناء علاقات وتشبيك مع منتديات إعلامية مهتمة بقضايا المرأة محلياً وعربياً ودولياً، ودعم عملية تطوير مصادر المعلومات المختصة بقضايا المرأة لصالح العمل الإعلامي في المؤسسات ذات العلاقة.

3.4.3 صورة المرأة في الصحافة الفلسطينية

لقد تعددت وجهات النظر المتعلقة بدور الإعلام في تقديم صورة المرأة في كل من الدول العربية والغربية، ولقد أظهرت الدراسات ذات العلاقة أن الإعلام، ومن خلال وظائفه المتعددة وأدواره قادر على ملء الأدوار التي تقوم بها المرأة في المجتمع، وذلك إما بتأكيد الحقائق او تشويشها لتصبح غير واقعية، وتحمل جانباً كبيرٌ من الخطأ (البطراوي، 2001).
كما أن سياسات وسائل الإعلام إزاء صورة المرأة في المجتمع تتجاهل التطور الحاصل في دورها وموقعها علي الخريطة المجتمعية، لاسيما وأن هناك فرقاً كبيراً بين الصورة المرسومة لكل من الرجال والنساء وبين الواقع الديموجرافي والموضوعي، إضافة إلى أن المساحة المعطاة للمرأة في وسائل الإعلام لا تتناسب مع عدد النساء، سواء في المجتمع أو في سوق العمل، ولا مع توزيعهن الفعلي في الطبقات الاجتماعية وفئات العمر المختلفة والمراكز المهنية، فما زالت صورة الأنثى هي الصورة الطاغية في أذهان الرجال والنساء التي تغذيها وتقدمها وسائل الإعلام بشكل مستمر.

ويتكرر استعمال النمطية بوسائل الإعلام – كإظهار المرأة بصورة ربة البيت وراعية العائلة، أو كأداة جنسية– كما أنه يتم التركيز على إدمان المرأة، سواء في المجتمعات العربية او الغربية على أنها "مدمنة" على مستحضرات التجميل بالدرجة الأولى، وتستغل صورة المرأة من أجل زيادة ترويج المنتج المراد تسويقه، " وإن استخدام هذه الأنماط الجاهزة يعكس تقييداً فكرياً ليس فقط بالنسبة للآمال التي يعلقها المجتمع على المرأة، ولكنه فيما يجب أن ننتظره من أنفسنا وهذا هو الأخطر" (الاتحاد الدولي للصحفيين،2008،ص4).
وتدل الدراسات والأبحاث العربية التي عالجت موضوع صورة المرأة في الإعلام أنها تعكس الاهتمامات والأدوار التقليدية للمرأة العربية بشكل عام، والتركيز الأبرز في المطبخ، والأزياء والديكور، والتجميل، والدور الإنتاجي والمجتمعي بشكلها السطحي، وتصور المرأة بالمخلوق الضعيف، وكأنها غير قادرة على الإبداع والمبادرة (شمعون، 2008).

ولقد ربط علماء الاجتماع إهمال الإعلام للمرأة بمفهوم الهوة الثقافية، ووجود فاصل زمني بين شقي الثقافة المادي والمعنوي، وتخلف بعض أنماط السلوك عن مواكبة الأنماط الأخرى المتصلة بها، وهو ما يسمى بسياسة الإقصاء والتعيين التي تتعامى عن الواقع لاعتبارات معظمها ذو طابع اقتصادي.

والإعلام العربي وعلى الرغم من التطور الذي أصاب عالم الاتصال، لا يزال مصراً على تقديم المرأة بالصورة التقليدية، أو بالصورة المعلبة للنموذج الغربي لمفهوم الموديل، وهو ما يجعلها وسيلة للجذب الجنسي ولتشجيع وزيادة الاستهلاك، على اعتبار أن نموذج المرأة الحديثة هو نموذج المرأة المستهلكة، ولأن هذه الصورة التي تبثها بشكل مكثف وسائل الإعلام العربية، وبحكم وقع الصورة المؤثر في زمن الصورة، تدفع المرأة ذاتها إلى تبني الصورة السلبية عن نفسها، والتماهي مع هذه الصورة للظهور بمظهر المرأة الحديثة من الزاوية الشكلية (شعبان، 2008).
وعلى الرغم من الانتشار الواسع للإعلام العربي، لاسيما الفضائيات، يفترض أن يجعلها عاملاً مساعداً في تحسس القضايا الملحة والمباشرة للمجتمعات العربية، وليس وسيلة للتسلية فقط،
إلا أنها في موضوع المرأة بقيت محافظة على بث صورة تقليدية عنها، والاستمرار في تعزيز هذه الصورة على هذه الشاكلة يبقي أوضاع المرأة العربية في حالة يرثى لها تحت ضغط الواقع من جهة، وتدمير وسائل إمكانية الخروج من دائرة القهر التي تقع المرأة تحت وطأتها (شعبان، 2008).

> "كما أن الصورة التي يقدمها الإعلام النسائي في الدول العربية هي صورة غير واقعية، وأن الثقافة المهيمنة للأنظمة السائدة هي التي حددت مضمون هذه الصورة، وأن الوسائل الإعلامية، عبر الوسائل الإعلامية هي التي تعكس وتجسد وتبرز وتنشر وتروج وترسخ ملامح هذه الصورة، وأن شرائح واسعة من جمهور النساء(وغير النساء) تتبنى، بهذا القدر أو ذاك، ولهذا السبب أو ذاك، هذه الصورة، الأمر الذي يزيد الصورة رسوخاً وقوة، بحيث تصبح جزءاً من الوعي المجتمعي، الذي يزيد من قوة الموروث وامتداد وتعميق تأثيره" (خضوري،1999، 76).

وتشكل الصور والرسائل الإعلامية قوة ثقافية واجتماعية وسياسية قادرة علي إحداث تغيير هام في المجتمع، وعلي خلق مواقف وقيم ورؤى جديدة، لما لها من أثر طاغ علي الجمهور، ومن ناحية أخرى تقوم وسائل الإعلام بترسيخ وتأييد القيم والعادات والتقاليد والأنظمة، وخاصة المرتبطة بالتصور عن أدوار وعلاقات النساء والرجال في المجتمع، ومع تطور المجتمع أصبح هناك علاقة تعامدية بين وسائل الإعلام والمجتمع، بمعنى أن الأولى تتأثر بالثاني وتؤثر فيه، وهذا يطرح سؤالاً في غاية الأهمية عما إذا كانت وسائل الإعلام هي المرأة التي تعكس الثقافة السائدة أم إنها القوة التي تولدها(كامل، 1997).

كما وأنه من خلال التنشئة الاجتماعية وما تقدمه وسائل الاتصال يرسم المجتمع للمرأة صورة نمطية يصعب الخروج من أسرها، مستخدماً بذلك أساليب التدعيم المباشر، كأسلوب القبول الاجتماعي الذي يعمل عل إثابة اتساق المرأة مع القالب النمطي السائد، أو أسلوب الاستهجان الاجتماعي الذي يعمل على استنفاذ السلوك الذي يتعارض مع الدور المرسوم، ويؤكد حصر المرأة في أدوار محددة لا تخرج عنها تتم بالبيت وليس خارجه (رمزي، 1999).

ورغم ذلك فإن الإعلام في الدول العربية يبرز دور المرأة كأنثى في مقدمة الأدوار التي تظهر فيها المرأة وهو الشيء الذي ينطوي عليه الكثير من المخاطر، وفي مقدمتها أن هذه الصورة ليست هي الصورة الواقعية للمرأة في الدول العربية، وأن التركيز على هذا الدور وإغفال دور المرأة كزوجة وأم وإنسان يؤدي إلى ترسيخ هذه الصورة في ذهن المجتمع وذهن المرأة، وبذلك فان الإعلام العربي لا يقدم صورة المرأة الزوجة الشريكة للرجل، وإنما صورة المرأة التابعة للرجل والخاضعة له، كما تظهر صورة الأم في الإعلام العربي من خلال مفهوم التوالد والرعاية، ويختفي فيها المفهوم الإنساني والاجتماعي والفكري والعاطفي (نايف، 2005).
وبينت دراسة أكاديمية مصرية أن الصورة التي تقدمها المضامين الإعلامية للمرأة المصرية صورة سلبية في مجموعها، فلا تزال الأفلام تركز على الأدوار التقليدية للمرأة، كما أن الملامح السلبية التي عرضتها الأفلام تفوق الملامح الإيجابية (يوسف، 2001)، ويؤكد ذلك على وجود تقارب في تناول صورة المرأة في وسائل الإعلام المختلفة، وهذا ما أكدته العديد من الدراسات سواء الفلسطينية، والدراسات العربية العربية، والدراسات الأجنبية، التي تم عرضها سابقاً خلال فصول الدراسة.

ويعد تناول قضايا المرأة في الصحف الفلسطينية الرسمية وغير المتخصصة تناول ضعيف ،ويرجع هذا إلى انعدام المساحة الثابتة والمستمرة والمتخصصة لقضايا المرأة (يوسف،جمعة،2004).
وتكمن أهمية الإعلام في إبراز قضية المرأة، والدفع بها إلى الأمام بأن يقوم بدور بارز ومتميز في إبراز دور المرأة والمفاهيم المتعلقة بحقوقها في التعليم ،والمشاركة الاجتماعية والسياسية، وشغل المناصب العامة، واختيار الزوج، ورعاية الأمومة، وغيرها من خلال الوسائل الإعلامية المتعددة باعتبارها وسائط ثقافية تربوية ترفيهية لها تأثير كبير في اتجاهات الرأي العام، وذلك إذا ما وضعت لها سياسات واضحة تتبنى قضايا المرأة تستند إلى بلورة وعي عام لدى المجتمع.
وتواجه صورة المرأة في الإعلام الفلسطيني إشكاليات خاصة، تتقاطع في أجزاء منها مع إشكاليات الصورة الإعلامية للمرأة العربية، لارتباط واقع وظروف المجتمع الفلسطيني الاجتماعية مع

مثيلاتها في المجتمعات العربية، ولاحتكامها لذات العادات والتقاليد والقيم، إلا أنه وعلى الرغم من ذلك فإن الصورة الإعلامية للمرأة الفلسطينية تمتلك فرادة خاصة نابعة من الواقع السياسي والوطني الفلسطيني، حيث يرزح الشعب الفلسطيني لأكثر من نصف قرن تحت الاحتلال الإسرائيلي **(نزال،2004)**.

وتشير الأبحاث والدراسات أن تناول قضايا المرأة في الصحف الفلسطينية الرسمية وغير المتخصصة تناول ضعيف، ويرجع هذا إلى انعدام المساحة الثابتة والمستمرة والمتخصصة لقضايا المرأة، حيث تتركز المضامين الإعلامية الموجهة للمرأة حول الدور التقليدي للمرأة، مثل أمور الطهي والمطبخ و الأطفال والأزياء والتجميل وصيحات الموضة، في الوقت الذي يتم فيه إقصاء الأدوار الأخرى للمرأة باعتبارها كائناً منتجاً في المجتمع (السميري،2002).
و بينت الدراسات التي تناولت تغطية الصحف لقضايا المرأة خلال انتفاضة الأقصى، أن اهتمام الصحف الفلسطينية على ضعفه ركز على موضوعات وقضايا لا تتصل بالواقع الذي تعيشه المرأة الفلسطينية في انتفاضة الأقصى، والأدوار الجهادية والتربوية والمعيشية والسياسية والاجتماعية، التي تؤديها إذ ترتكز طبيعة معالجتها على تغطية أنشطة المنظمات النسوية، ونشر صور لنساء باكيات يخيم عليهن الحزن، على حساب آلاف الصور للمرأة المجاهدة والصابرة والعاملة في مختلف الميادين (الدلو، 2001).

"كما أن مشاركة المرأة في الإعلام وطرح قضاياها كان ومازال موضوعاً مثيراً للجدل، لكن هناك إجماعا تقريبا على أن مشاركة النساء في وسائل الإعلام، خاصة في مواقع صنع القرار، ما زالت قليلة مقارنة بعدد الرجال، وهناك شبه إجماع على أن قضايا النساء ما زالت مهمشة في وسائل الإعلام، ولا تطرح بعمق، وما زال الطابع السائد للإعلام ذكوريا"(يوسف،جمعة، 2004).

وتشير دراسة وداد البرغوثي حول " نشأة وتطور الصحافة النسائية في فلسطين"،إلى أن الصحافة النسائية عالجت قضايا المرأة من خلال الأخبار التي تتناول في اغلبها الاعتقالات، والإبعادات بحق نساء، والمسيرات والمظاهرات النسوية، وأن أكثر المقالات تحدثت عن الدور النضالي المميز للمرأة الفلسطينية في مراحل النضال المختلفة، وأن هناك إهمالاً لقضايا المرأة رغم أنها تهم أكثر من نصف المجتمع، وأنه بالرغم من الأفكار الإيجابية لصالح المرأة فإن الصورة النمطية لأدوار المرأة ما زالت هي السائدة في المعالجات الصحفية (البرغوثي، 2006).
والإعلام الفلسطيني بمجمله مقصر في تناول قضايا المرأة بشكل عام، وتناولها بعمق، ويقتصر على تغطية بعض القضايا الإخبارية كالجرائم واضطهاد النساء، وبعض التقارير البسيطة، ولم يدخل

الإعلام إلى واقع المرأة الفلسطينية، وقد يكون السبب في ذلك تقصير المرأة نفسها في تناول قضاياها بشكل جدي، لكنه أيضاً لا يعفي وسائل الإعلام من هذا التقصير(يوسف،جمعة، 2004).

ما زالت تجربة الصحافة النسوية ضعيفة وهامشية، فهي تابعة لصحف أخرى، ولن تستطيع الاستمرار طويلا إذا اختارت أن تعمل بشكل مستقل، وأن المتتبع للإعلام النسوي الفلسطيني يكتشف أن الكثير من الموضوعات التي يتم تناولها عبارة عن قشور للأشياء بالدرجة الأولى، وعملية لملء صفحات المطبوعة دون معالجة جادة وفاعلة، كما أن هناك فنوناً صحفية غائبة في عملية المعالجة للقضايا المطروحة، كفن التحقيقات.

وبينت عدد من الدراسات والأبحاث أن هناك خللاً في التغطية الإعلامية لقضايا المرأة، كالتركيز على "العنف" مثلاً بصورة ملحوظة على حساب القضايا الأخرى، وأن ذلك يتطلب وقفة للاطلاع على الإعلام النسوي وتقييمه، والتعرف على مواطن الخلل من أجل معالجتها (رمانة،2008)، كما أن هناك استثناءات موسمية ارتبطت بتوجهات وجهود بعض المؤسسات النسوية استطاعت طرح القضايا التي تمس النساء، مثل إبراز المشكلات التي تعاني منها المرأة في مجالات العمل، والصحة، والزواج، وقضايا التشريعات القائمة.

كما أن تركيز معظم وسائل الإعلام على فئات محددة من النساء، وتهميش وتجنب فئات أخرى كالمرأة الريفية والمرأة في المخيمات والقرى البدوية، وإن حدث وتم تناول قضايا هؤلاء النساء فإنها تتم بشكل خاطف وسريع وموسمي يفتقر إلى العمل الواضح غير المبني على معطيات الواقع والمستمر من احتياجاتهن الحقيقية (عواد،2008).

وتوضح دراسة أحمد سابق " دور الصحافة المصرية في تشكيل الوعي الديني بقضايا المرأة لدى الشباب" إلى أن صورة المرأة يتم تناولها من الجوانب التقليدية خاصة ما يتعلق بالزى والموضة والجمال، وما يتماشى مع مبتكرات الفكر الغربي ونتاج ثوراته العلمية، كما أن تناول قضايا المرأة يتميز بالسطحية، وقلة المعلومات، وخاصة في فقرها للمرجعيات (سابق، 2003).

ويلاحظ وجود اهتمام لبعض المهن النسائية على حساب مهن أخرى، ودائماً ما نجد أن جل الاهتمام الإعلامي منصب على النساء اللواتي يعملن في وظائف ومهن نخبوية، كما تركز وسائل الإعلام على المرأة في مرحلة الشباب والنضج والخصوبة، فيما يتم إقصاء مرحلتي الكهولة والشيخوخة، أما الفتيات الصغيرات فإنهن لا يشغلن أي اهتمام لدى وسائل الإعلام.

والإعلام الفلسطيني وإن كان يعرض الصورة النمطية للمرأة إلا أنه يعرض صورة المرأة بشكل أكثر محافظة حتى يتناسب مع عادات وتقاليد المجتمع، ولا يعتمد على صورة المرأة كأنثى أو كجسد للإثارة والإغراء بنفس الدرجة التي تظهر بها وسائل الإعلام العربية أو الغربية، ومع ذلك فهو لا يصور المرأة الفلسطينية بالشكل الذي يتوافق وتاريخ المرأة الفلسطينية العربية المطبوع بالنضال

والمواقف البطولية فيها على امتداد العالم، الأمر الذي يعزز القناعة بـضرورة اسـتعادة دورهـا النضالي، ومشاركتها الفاعلة في مختلف المجالات (نايف،2005).

وبالنظر في إطار السياسات الإعلامية السائدة يمكن استخلاص عدة ملاحظات منها (نايف، 2005).

1- تخلف الإعلام الفلسطيني عن مواكبة الإنجازات التي حققتها المرأة الفلسطينية على أرض الواقع ،وتحكم الانتماءات الفكرية والثقافية ،وغياب الجمهور النسائي واحتياجاته عن قائمـة الأولويـات الإعلامية.

2-تركيز وسائل الإعلام على قضايا نسائية دون أخرى، وفئات نسائية تنتمي إلى طبقـات ومهـن دون غيرها، وتتجاهل بصورة عامة الموضوعات التي تعكس التطور الذي طـرأ علـى وضـعها ومكانتها.

3-يلاحظ تجاهل لقضية المشاركة السياسية في الانتخابات بصورة عامة، والعمل النقابي من جانب المرأة، وابتعاد عن بعض القضايا النسائية الخلافية مثل قوانين الأحـوال الشخـصية، والأسـباب الاجتماعية للجرائم النسائية وغيرها.

ولا يقتصر ذلك على الإعلام الفلسطيني فحسب، حيث ذكر تقرير صادر عن مركز المرأة العربيـة للتدريب والبحوث (كوثر) أن وسائل الإعلام في الوطن العربي لا تلبي سـوى 33 بالمائـة مـن حاجيات المرأة، وتفتقر في معظمها إلى استراتيجيه واضحة في التعامل مع قضايا المرأة.

وجاء في التقرير الذي أعد بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، تحت عنوان "المرأة العربية والإعلام .. دراسة تحليلية للبحوث الصادرة بين 1995 و2005"، أن 80 % مما يقدم عن المرأة في وسائل الإعلام العربية صورة سلبية تقليدية تتصل عادة بمدارك المرأة العقلية، وبقدراتها الذهنية وبأخلاقها وبجسدها وبأدوارها المختلفة، كما أن حضور المرأة في مواقع صنع القرار الإعلامي ضئيل ،ولا يتفق مع قدراتها المهنية والتزامها ومع ما تدفعه من ضريبة من متاعب المهنة (كريزم، 2008).

الفصل الرابع

الإجراءات المنهجية

4.1 المقدمة
4.2 نوع الدراسة
4.3 منهج الدراسة
4.4 أداة الدراسة
4.5 فئات التحليل
4.6 مجتمع الدراسة
4.7 عينة الدراسة
4.8 مادة الدراسة
4.9 وحدة التحليل
4.10 أسلوب القياس
4.11 الأسلوب الإحصائي
4.12 إجراءات الصدق والثبات

4.1 المقدمة:

يتناول هذا الفصل الإجراءات المنهجية للدراسة، وهي الجوانب التي تتصل بالإطار العملي والمتمثلة في نوع الدراسة حيث تدخل هذه الدراسة في إطار البحوث الوصفية، وضمن هذا النوع من البحوث استخدمت الباحثة عدة مناهج تتناسب مع أهداف الدراسة ومتطلباتها.
ولقد استخدمت الباحثة استمارة تحليل المضمون للإجابة على تساؤلات الدراسة، علماً أنه تم تقسيمها إلى قسمين وهي فئة الموضوع " ماذا قيل" وفئة الشكل" كيف قيل"، كما تم تحديد مجتمع الدراسة واختيار عينة قوامها عام من الصحف اليومية، وتحديد مادة التحليل ووحدات التحليل المستخدمة وأسلوب القياس، بما يساعد على الإجابة على تساؤلات الدراسة، وأخيرا تم عمل إجراءات الصدق والثبات بهدف التأكد من صحة النتائج ودقتها.

4.2 نوع الدراسة

تعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية Descriptive or Normative التي تستهدف تصوير وتحليل وتقويم خصائص مجموعة معينة أو موقف معين يغلب عليه صفة التحديد، وتساعد في الكشف عن الأوضاع القائمة (عمر، 1986)، كما أنها تعنى بدراسة الحقائق الراهنة لطبيعة الظاهرة المدروسة وهي هنا " قضايا المرأة الفلسطينية"، وذلك بهدف الحصول على معلومات كافية ودقيقة عنها، وتصنيفها وتحليلها وتفسيرها واستخلاص نتائج ودلالات مفيدة منها (حسين، 1995).

4.3 منهج الدراسة

استخدمت الباحثة في إطار النوع السابق من البحوث عدة مناهج هي: منهج المسح والمنهج المقارن والمنهج التاريخي على النحو التالي:

4.3.1 منهج المسح الإعلامي:

يعد من أكثر المناهج استخدامًا في الدراسات الإعلامية بهدف الحصول على بيانات ومعلومات وأوصاف عن الظاهرة موضع الدراسة، وهي هنا معالجة الصحف الفلسطينية لقضايا المرأة، ومن ثم تكوين قاعدة أساسية من البيانات والمعلومات عنها، وتحديد مدى كفاءتها في معالجتها، وضمن هذا المنهج استخدم أسلوب تحليل المضمون الذي يعد أحد الأساليب البحثية التي تستخدم في وصف المحتوى الظاهر، أو المضمون الصريح للمادة الإعلامية وصفاً موضوعياً وكمياً.(العبد،عزمي، 1993).

4.3.2 المنهج المقارن

لقد تم توظيف هذا المنهج في المقارنة بين الصحف محل الدراسة، وذلك للكشف عن جوانب الاتفاق والاختلاف بينهما من حيث نوعية القضايا، وطرق معالجتها، واتجاهات تلك المعالجة، ومدى تأثيرها على طبيعة قضايا المرأة المطروحة، ونوعية تلك القضايا.

4.3.3 المنهج التاريخي

وهو يهدف إلى وصف وتسجيل وتحليل وتفسير الأحداث والوقائع التي حدثت في الماضي بغية اكتشاف تعميمات تساعد على فهم الماضي والحاضر، والتنبؤ بالمستقبل، وهو يستخدم للتحقق من معنى الحقائق القديمة وصدقها (خطاب، 2002).

ولقد تم توظيف هذا المنهج في جمع وتسجيل ما مضى من وقائع وأحداث حول تطور قضايا المرأة الفلسطينية، ودراستها وتحليلها وتفسيرها على أسس منهجية علمية ودقيقة، وذلك بقصد التوصل إلى حقائق وتقسيمات تساعد على فهم الماضي والحاضر، والتنبؤ بالمستقبل.

4.4 أداة الدراسة

بعد أن قامت الباحثة بمراجعة العديد من الأدبيات والدراسات ذات العلاقة بموضوع الدراسة، والاطلاع على الأدوات المستخدمة في تلك الدراسات والبحوث ذات العلاقة بالموضوع، قامت بإعداد استمارة " تحليل المضمون" وتحديد فئاتها وفقاً لأهداف البحث وأسئلته، والدراسة الاستكشافية ثم تحكيمها(الملحق الثاني)، وتجريبها للتأكد من سلامتها ومناسبتها لتحليل مادة الدراسة.

4.5 فئات التحليل

هي مجموعة التصنيفات التي قامت الباحثة بإعدادها، طبقا لنوعية المضمون ومحتواه وهدف التحليل، لكي تستخدمها في وصف هذا المضمون وتصنيفه بأعلى نسبة ممكنة من الموضوعية والشمول، ولا توجد في مجال تحليل المضمون فئات نمطية جاهزة للاستخدام في كافة البحوث، وإنما يوجد إطار عام يمكن إعداد الفئات على ضوئه(حسين،1996)، وتنقسم فئات التحليل إلى نوعيتين رئيسيتين هما :

4.5.1 فئة الموضوع " ماذا قيل"

وهي الفئة الأكثر استخداما في بحوث تحليل المضمون، الذي يتم تصنيفه تبعاً لموضوعاته، وتجيب على السؤال الأساس الخاص بالموضوع الذي تدور حوله المادة الإعلامية والإجابة عنه يترتب

عليها تحديد درجة الأهمية، أو التركيز النسبي الذي توليه المادة الإعلامية للنقاط المختلفة في المضمون (طعيمة، 1987)، وقد تم تقسيم هذه الفئة الى عدة فئات فرعية هي:

4.5.1.1 نوعية قضايا المرأة: وتنقسم إلى قسمين هما:

4.5.1.1.1 تقليدية: وهي المادة الإعلامية التي تتناول ربة الأسرة، والعلاقة بالزوج، وإعداد الطعام، وتربية الأبناء، وترتيب المنزل وتنظيمه، والأثاث، والديكور، وزينة المرأة وجمالها ولباسها، والطلاق، والزواج، والحرمان من التعليم، وغير ذلك من القضايا.

4.5.1.1.2 غير تقليدية: وهي المادة الإعلامية التي تتناول الوزيرة والشرطية، والصحفية وعضو المجلس التشريعي، وغير ذلك من القضايا.

4.5.1.2 فئة قضايا المرأة ، وتتضمن عدة فئات فرعية

4.5.1.2.1 القضايا الاجتماعية تشتمل على :

4.5.1.2.1.1 النشاط الاجتماعي: ويقصد بها المادة الإعلامية التي تتناول عرض النشاط الاجتماعي للجمعيات والنوادي النسائية من حيث افتتاح المعارض الخيرية، ودور الحضانة وإقامة الحفلات الخيرية كذلك يشمل النشاط الاجتماعي الرسمي الذي يتمثل في افتتاح المسئولين لمشروعات خاصة بالمرأة والعمل الاجتماعي، بالإضافة إلى النشاط التطوعي ويشمل نشاط الجمعيات التطوعية.

4.5.1.2.1.2 الزواج: ويقصد بها المادة الإعلامية التي تتناول قضايا الزواج والعادات والتقاليد المرتبطة بذلك والزواج المبكر.

4.5.1.2.1.3 الطلاق: ويقصد بها المادة الإعلامية التي تتناول الطلاق وما يترتب على ذلك من قضايا أخرى.

4.5.1.2.1.4 الميراث : ويقصد بها المادة الإعلامية التي تتناول نصيب النساء شرعاً من مال الميت.

4.5.1.2.1.5 التمييز: ويقصد بها المادة التي تتناول المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والمسؤوليات، وفي فرص مشاركة النساء في التنمية المستفيدات من معطياتها، وفي الوقت نفسه كمساهمات بفعالية في تحقيقها، وهي بذلك تقتصر على مجرد المساواة القانونية بل تتعداها إلى القضاء على جميع أشكال التنمية.

4.5.1.2.1.6 معاملات أسرية: ويقصد بها المادة التي تتناول كل ما يدور بين أفراد الأسرة الواحدة وعلاقة الأبناء بالأهل، سواء داخل المنزل أو خارجه.

4.5.1.2.1.7 العنف: ويقصد بها المادة الإعلامية التي تتناول قضية العنف تجاه المرأة الفلسطينية، سواء كان داخل الأسرة أو خارجها، ومنه الضرب والتوبيخ إضافة إلى القتل وهو أعلى درجات العنف.

4.5.1.2.1.8 أخرى: ويقصد بها المادة الإعلامية التي تتناول عرض أكثر من فئة أو خلاف ما ذكر.

4.5.1.2.2 : القضايا السياسية:

4.5.1.2.2.1 النشاط السياسي: ويقصد بها المادة التي تتناول مشاركة المرأة في الاجتماعات والمناقشات السياسية الرسمية، وغير الرسمية، وأيضا المادة الإعلامية التي تشير وتدلل إلى أي مدى تهتم المرأة الفلسطينية بمتابعة الشؤون والقضايا السياسية، أو تلك التي لها طابع سياسي وتشارك في المناقشات السياسية، وتكون مستعدة لممارسة التأثير على الحكومة من حيث إن التأثير له علاقة اجتماعية يستطيع الفرد"الجماعة" من خلالها أن يغير من سلوك شخص آخر أو جماعة أخرى من خلال عملية اتصال بسيطة، وكذلك المرأة المناضلة وأيضاً المرأة التي تعاني الاعتقال والأسر الاسرائيلي.

4.5.1.2.2.2 التنظيمات النسائية: ويقصد بها المادة التي تتناول النشاط السياسي للتنظيمات النسائية، وما تعقده من مؤتمرات وندوات، ودورها في الحياة السياسية من حيث ترشيح عضوات في الانتخابات العامة، وحث المرأة على المشاركة السياسية والإدلاء بصوتها في الانتخابات.

4.5.1.2.2.3 المشاركة في المؤتمرات والهيئات الدولية: ويقصد بها المادة التي تتناول مشاركة المرأة فيها، وتتناول قضايا المرأة على المستوى الدولي وطرحها للمناقشة، ومحاولة التركيز عليها وإيجاد حلول لها، وكذلك المادة التي تتناول انتماء المرأة إلى بعض المنظمات والهيئات الدولية مثل الأمم المتحدة.

4.5.1.2.2.4 الانتخابات: ويقصد بها المادة الإعلامية التي تتناول مشاركة المرأة في عملية الانتخابات سواء النقابية أو الانتخابات التشريعية أو الرئاسية، والممارسة الفعلية لحق الانتخاب والترشح.

4.5.1.2.2.5 أخرى: ويقصد بها المادة الإعلامية التي تطرح أكثر من قضية سياسية، أو خلاف ما ذكر.

4.5.1.2.3 القضايا الاقتصادية

4.5.1.2.3.1 الفقر والبطالة: ويقصد بها المادة الإعلامية التي تتناول عدم قدرة النساء على الحفاظ على المستوى الأدنى من متطلبات الحياة، إضافة إلى البحث عن فرصة عمل.

4.5.1.2.3.2 المشاريع التنموية: ويقصد بها المادة الإعلامية التي تتناول قدرة المرأة على تنفيذ مشاريع تنموية تساهم في تعزيز الصمود لديها، والبعد عن شبح الحاجة والعوز، ومدى مساهمة هذه المشاريع في تحقيق تنمية لأسرتها وأفراد المجتمع.

4.5.1.2.3.3 العمالة النسائية: ويقصد بها المادة التي تتناول دور المرأة في العمل المنتج والقطاعات التي تعمل فيها.

4.5.1.2.3.4 المساعدات المالية: ويقصد بها المادة التي تتناول ما تتلقاه المرأة والتنظيمات النسائية.

4.5.1.2.3.5 أخرى: تشمل كل ما عدا ذلك من قضايا اقتصادية.

4.5.1.2.4 القضايا التعليمية:

4.5.1.2.4.1 تعليم المرأة: ويقصد بها المادة التي تتعلق بتعليم المرأة من حيث الدعوة لاستكمال تعليمها.

4.5.1.2.4.2 الحرمان من التعليم: ويقصد بها المادة الإعلامية التي تتناول حرمان المرأة من حقها في التعليم.

4.5.1.2.4.3 المشاركة في النشاط الثقافي: ويقصد بها المادة التي تتناول نشاط المرأة الثقافي من حيث إقامة المعارض الفنية لفنانات تشكيليات، وإصدار كتب ودواوين جديدة، بالإضافة إلى المشاركة في المؤتمرات والندوات الثقافية.

4.5.1.2.4.4 محو الأمية: ويقصد بها المادة التي تتناول أمية المرأة ونسبتها في المجتمع عامة وبين النساء خاصة، وتعرض خطورة هذه المشكلة على مشاركة المرأة في عملية التنمية.

4.5.1.2.4.5 أخرى: ويقصد بها المادة التي تتناول أكثر من فئة حول القضايا التعليمية للمرأة، أو خلاف ما ذكر.

4.5.1.2.5 القضايا الصحية:

4.5.1.2.5.1 تنظيم الأسرة: ويقصد بها المادة الإعلامية التي تتناول التخطيط لتوقيت الإنجاب، بحيث يكون هناك فترة زمنية بين كل طفل وآخر، وتقديم إرشادات وتوعية للمرأة حول أهمية ذلك.

4.5.1.2.5.2 الإجهاض: وتعني المادة الإعلامية التي تتناول عملية الإجهاض، والحالات التي يسمح بها بذلك.

4.5.1.2.5.3 المسنات والمعوقات: وتشمل المادة التي تتناول المشكلات التي تتعرض لها المسنات، والمشكلات الخاصة بالمعوقات بدنياً وعقلياً وما يتم إنجازه من مشروعات لتوفير الرعاية اللازمة لهن من حيث إنشاء دور التأهيل وتوفير التأمين الصحي لهن.

4.5.1.2.5.4 صحة المرأة: ويقصد بها المادة الإعلامية التي تتناول صحة المراة، وتوعيتها، والوقاية من الأمراض التي تصيب النساء فقط.

4.5.1.2.5.5 التوعية الصحية: ويقصد بها المادة الإعلامية التي تقدم إرشادات وتوعية لأفراد الأسرة كافة، وتهدف إلى تحقيق نوع من الوقاية وكيفية التعامل مع الأمراض في حال حدوثها.

4.5.1.2.5.6 أخرى: ويقصد بها المادة التي تتناول أكثر من فئة حول القضايا الصحية للمرأة، أو خلاف ما ذكر.

4.5.1.3 : فئة الارتباط بالواقع المحلي والمناسبات وفق الاشهر:

4.5.1.3.1 الارتباط بالواقع المحلى

4.5.1.3.1.1 ترتبط: ويقصد بها مدى ارتباط القضايا التي يتم طرحها بالمجتمع المحلي – الضفة الغربية وقطاع غزة – سواء كانت الأحداث السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية وغيرها ، سواء كان الارتباط بكل منطقة على انفراد أو بالمنطقتين معاً.

4.5.1.3.1.2 لا ترتبط: وتعني المادة الإعلامية التي لا ترتبط بمجريات الأحداث على الساحة الفلسطينية، أي ذات ارتباط بواقع المرأة العربي أو الإقليمي أو الدولي.

4.5.1.3.1.3 أخرى: غير ما ورد ذكره

4.5.1.3.2 ارتباط المناسبات وفق الاشهر

4.5.1.4: أدوار المرأة

4.5.1.4.1 الأم: وهي المواضيع التي تتعامل مع المرأة ضمن نطاق الأمومة بإظهارها بدورها كحاضنة ومربية للأطفال.

4.5.1.4.2 ربة المنزل: ويقصد بها الموضوع الذي يتعامل مع المرأة ضمن نطاق المنزل كمربية للأطفال وقائمة بأعمال المنزل المختلفة.

4.5.1.4.3 مناضلة: ويقصد بها المواضيع التي تتعامل مع المرأة الفلسطينية التي تقارع الاحتلال وتقاومه، إضافة إلى المرأة الأسيرة سواء القابعة في سجون الاحتلال او الأسيرة المحررة.

4.5.1.4.4 مضحية: وهي المواضيع التي تتعامل مع المرأة التي تضحي بحياتها من أجل الاخرين وعلى سبيل المثال لا الحصر –المرأة التي تضحي بحياتها من أجل تربية أبنائها بعد فقدانها لزوجها–.

4.5.1.4.5 وزيرة: ويقصد بها المواضيع التي تتناول الأنشطة والفعاليات التي تشارك بها الوزيرة وأهم المشاكل والصعوبات التي تواجهها وكذلك اهم الإنجازات التي تعمل على تحقيقها .

4.5.1.4.6 باحثة: وتعني الموضوع الذي يتناول المرأة الباحثة وأهم الكتب والدراسات التي عملت على انجازها.

4.5.1.4.7 عاملة: ويقصد بها المادة الإعلامية التي تسلط الضوء على المرأة العاملة التي تمتهن مهن مختلفة في المؤسسات الخاصة والأهلية والمشاكل والصعوبات التي تواجههن.

4.5.1.4.8 موظفة: وتعني المادة التي تركز على المرأة " الموظفة" والمشاكل والصعوبات التي تواجهها في عملها، والإنجازات التي عملت على تحقيقها في هذا المضمار.

4.5.1.4.9 الضحية: وتعني المادة الإعلامية التي تتناول المرأة كضحية جراء الانتهاكات لحقوقها، والعنف الواقع عليها سواء كان العنف الأسري، والمجتمعي، وايضاً العنف الاحتلالي.

4.5.1.4.10 نائب: ويقصد بها المادة التي تركز على المرأة النائب –عضو المجلس التشريعي– وأهم الأعمال والنشاطات التي تشارك بها ودورها في تفعيل قضايا المرأة المختلفة على صعيد المجلس التشريعي.

4.5.1.4.11 أخرى: ويقصد بها المادة الإعلامية التي تتناول أكثر من فئة حول الأدوار التي تظهر بها المراة الفلسطينية وقد تجمع بين الأم وربة المنزل والموظفة وغير ذلك أو غير ما ذكر.

4.5.1.5 : نوع القائم بالاتصال:

4.5.1.5.1 ذكر: ويقصد به الصحفي أو الكاتب الذي يكون المسؤول الأول عن إعداد المادة الإعلامية المتعلقة بقضايا المرأة.

4.5.1.5.2 أنثى: ويقصد بها الصحافية أو الإعلامية التي تكون المسؤول الرئيس عن إعداد المادة الإعلامية الخاصة بقضايا النساء.

4.5.1.5.3 غير محدد: ويقصد بها المادة الإعلامية التي تعد بواسطة الإثنين أو مجهولة المصدر.

4.5.1.6 المصادر الإعلامية: ويقصد بها الجهة التي تستقي منها صحف الدراسة مواضيع موادها الإعلامية وتنقسم إلى قسمين :

4.5.1.6.1 المصادر الخارجية: "وهي التي لا تخص بخدماتها الإخبارية وسيلة إعلامية بعينها، أو تقتصر خدماتها عليها وحدها دون الوسائل الأخرى، بل هي مصادر عامة لكل من يأخذ منها، إما مقابل أجر يدفع عن هذه الخدمة، أو مجاناً بدون مقابل في أحيان أخرى".(شلبي، 1988) ومنها:

4.5.1.6.1.1 وكالات الأنباء: وتعد المصدر الأهم الذي يمد الصحف بالأخبار الخارجية بالدرجة الأولى، وتشمل الوكالات العالمية والإقليمية والمحلية .

4.5.1.6.1.2 الصحف: تعتبر الصحف من المصادر المهمة في الحصول على الأخبار الخارجية باعتبار أن ما ينقل من أخبار خارجية يعد جديدا بالنسبة للقارئ المحلي، وأحياناً تنقل الصحف المحلية عن بعضها البعض حينما تنفرد صحيفة ما بنشر موضوع معين.

4.5.1.6.1.3 قسم الاستماع : ويتمثل في كبائن تخصصها الصحف للاستماع للراديو والتلفزيون، حيث تعتبر من المصادر الهامة للأخبار الخارجية، وذلك لأهميتها في تغطية الأحداث لحظة وقوعها (الدلو،1992).

4.5.1.6.1.4 مواقع إلكترونية: وهي المواقع الالكترونية ضمن الشبكة العنكبوتية، وتعتبر من المصادر الإخبارية المهمة لاسيما تلك المختصة بقضايا المرأة تحديداً.

4.5.1.6.1.5 أخرى: ويقصد بها المادة الإعلامية التي تنقل عن أكثر من مصدر، أو خلاف ما ذكر من المصادر الخارجية.

4.5.1.6.2 المصادر الداخلية: وهي المصادر الخاصة بالصحيفة، ويقتصر عملها وخدماتها على هذه الوسيلة دون سواها، وهؤلاء هم المندوبون والمراسلون من هيئة التحرير في الصحيفة، وتنقسم إلى : (شلبي، 1988).

4.5.1.6.2.1 المراسل: هو الصحفي الذي تكلفه الصحيفة لمتابعة حدث ما خارج المدينة التي تصدر فيها الصحيفة.

4.5.1.6.2.2 المندوب: هو الصحفي الذي تعينه الصحيفة أو تخصصه لمتابعة الأحداث في قطاع معين أو هيئة أو مؤسسة أو مرافق عام داخل نفس المدينة التي تصدر فيها الصحيفة.

4.5.1.6.3 غير محدد المصدر: وهي المادة التي تكون مجهولة المصدر .

4.5.1.7 : فئة أساليب الإقناع

4.5.1.7.1 علمي: ويقصد بها المادة الإعلامية التي تكون مدعمة بالمعلومات العلمية والأدلة والبراهين، والأرقام، والإحصاءات، والاستشهاد بالقرآن الكريم، والأحاديث الشريفة، ووقائع صحيحة، والتسلسل المنطقى، وذكر الجوانب السلبية والايجابية، وذلك لزيادة فعالية المادة، والتأكيد على دقتها وصحتها.

4.5.1.7.2 : غير علمي: تعني المادة الإعلامية التي تتسم بالتحيز والتعميم على أسس غير علمية والصياغات الإنشائية واستخدام بعض القيم والعادات غير الايجابية وعرض وجهة نظر واحدة وإغفال الأخرى والتركيز على الجوانب العاطفية والاستناد إلى شخصيات محترمة بهدف تضليل القارئ وإقناعه بقضايا غير صحيحة.(عبد الرحمن، سالم، عبد المجيد، 1982).

4.5.1.8 فئة الاتجاه وتنقسم إلى :

4.5.1.8.1 ايجابي: ويقصد به موقف الصحيفة بالتاييد لتلك القضايا التي يتم طرحها، ومدى مساهمتها في وضع الحلول الملائمة، وذلك من خلال تناول الموضوع من كافة جوانبه، مما يساهم في منح المرأة حقوقها وتحقيق ما تسعى إليه.

4.5.1.8.2: سلبي: وتعني الموقف السلبي للصحيفة من تلك القضايا التي يتم عرضها، وذلك من خلال تناول الموضوع بصورة تسيء إلى القضية، مما ينعكس على ما تصبو إليه المرأة بالسلب ويسبب انتكاسة لها.

4.5.1.8.3: محايد: أي أن الصحيفة تتعامل بصورة محايدة مع القضايا دون إبداء أي موقف، وتنقل القضية كما هي دون أن يكون لها رأي أو تعرض الجوانب الإيجابية والسلبية بشكل متوازن.

4.5.1.9 : فئة الجمهور المستهدف وتنقسم إلى قسمين :

4.5.1.9.1 عام: وهو الجمهور العام بمختلف أنواعه

4.5.1.9.2 خاص ويشمل:

4.5.1.9.2.1 المرأة: وهي تعني المادة الإعلامية التي توجه إلى المرأة بصورة خاصة.

4.5.1.9.2.2: المرأة و الرجل: وهي المادة الإعلامية التي تستهدف المرأة و الرجل بصورة أساسية وتكون موجهة إليه.

4.5.1.9.2.3 الأسرة: ويقصد بها المادة الإعلامية التي توجه للأسرة – جميع أفرادها– على السواء

4.5.1.9.2.4 المسئولات الرسميات: ويقصد بها المادة الإعلامية التي تستهدف المسئولات الرسميات بصورة أساسية.

4.5.1.9.2.5 المنظمات النسائية والأهلية: وتعني المادة الإعلامية التي تركز على المنظمات النسائية والأهلية وتكون موجهة لهم.

4.5.1.9.2.6 أخرى: ويقصد بها المادة الإعلامية التي توجه إلى أكثر من فئة من الجمهور، أو خلاف ما ذكر.

4.5.1.10 فئة الحلول المقترحة:

4.5.1.10.1 قدمت حل: وتعني مدى مساهمة الجريدة في تقديم الحلول الملاءمة والمناسبة تجاه قضايا المرأة الفلسطينية، وذلك من خلال طرح حلول أو المساهمة في تعزيز قيمة إيجابية عند الجمهور.

4.5.1.10.2 لم تقدم حل: وتعني عدم مساهمة الصحف في تقديم الحلول المناسبة لقضايا المرأة أو التي لم تطرح أياً من الحلول أو بوادر للحلول .

4.5.2 فئة الشكل" كيف قيل":

وتنقسم الى عدة فئات فرعية منها:

4.5.2.1 المساحة space: ويقصد بها حجم المادة الصحفية التي تتضمن المعالجات المختلفة للقضايا مقدرة بالسنتمتر/ عمود سواء كانت أخبار أو أحاديث أو المقالات أو أي فن آخر.

4.5.2.2 الموقع: ويقصد بها الصفحة التي توضع بها المادة الإعلامية وتنقسم الصفحات على النحو التالي:

4.5.2.2.1 الصفحة الأولى: وهي تعتبر واجهة الجريدة وتعرض فيها المواضيع الأكثر أهمية

4.5.2.2.2 الصفحة الداخلية: وهي الصفحات المتواجدة بين صفحتي الغلاف الأولى والأخيرة.

4.5.2.2.3 الصفحة الأخيرة: وهي الواجهة الثانية للصحيفة

4.5.2.3 الفنون الصحافية وهي :

4.5.2.3.1 الخبر News: " هو تقرير عن حدث لم يكن معروفاً عند الناس من قبل جمع بدقة من مصادر موثوق بصحتها على أن يتناول كتابته محررون متخصصون في العمل الصحفي"، (شلبي، 1988)، كما أنه عملية تدوين ما يحدث واكتشاف سبب حدوثه وتسجيله ومن الذي اشترك في الحدث، وكيف حدث.

4.5.2.3.2 المقال: هو عرض لفكرة أو مجموعة من الأفكار ومناقشتها في صورة تعبير كتابي أو تناول حدث من الأحداث الجارية التي أدت إلى هذا البحث والنتائج المترتبة عليه(الظفيري،1999) كما أن المقال " تأليف كتابي متوسط الطول قياساً على الخبر الكامل، يعرض فيه صاحبه موضوعاً محدداً وقد نظر إليه من زاوية معينة أو اتفاقاً ووجهة نظر يأخذ بها كاتب المقال"(كرم، 1986).

وينقسم المقال إلى عدة أنواع على النحو التالي:

4.5.2.3.2.1 الافتتاحي: وهو عبارة عن مقال قصير شديد الارتباط بالزمن الذي يصدر فيه (بوند، 1964) متضمن حقائق ووجهة نظر ثابتة ويعتمد على الحجج العقلانية والعاطفية لإقناع القارئ ويمتاز بوحدة الموضوع ويراعى فيها ثلاثة قواعد متداخلة وهي سياسة الجريدة، واهتمام القارئ، ووحدة الموضوع (مروة، شريف،1961).

4.5.2.3.2.2 العمود الصحفي: وهو مساحة محدودة من الصحيفة لا تزيد عن " نهر" أو " عمود" تضعه الصحيفة تحت تصرف أحد كبار الكتاب بها، يعبر من خلاله عما يراه من آراء أو أفكار أو خواطر ولا بد وأن يحمل العمود الصحفي توقيع كاتبه(أبو زيد، 1990)

4.5.2.3.2.3 المقال النقدي: وهو يقوم على عرض وتفسير وتحليل وتقييم الأداء والنشاط و الإنتاج الأدبي والفني والعلمي وذلك من أجل توعية القارئ بأهمية هذا العمل والإنتاج ومساعدته في تحديد موقفه اختيار ما يقرأه أو يشاهده أو يسمعه من هذا الكم الهائل من الإنتاج الأدبي والفني والعلمي الذي يتسم إنتاجه يومياً على المستوى القومي والدولي(زارع، 2006).

4.5.2.3.2.4 التحليلي: وهو يقوم على التحليل العميق للأحداث والقضايا والظواهر المختلفة التى تشغل الرأي العام، ويتناول الوقائع والأحداث بالتفصيل ويربط بينها وبين أحداث أخرى ثم يستنبط منها ما يراه من آراء واتجاهات، وهو في المعتاد ينشر أسبوعياً حيث تكون الفرصة متاحة أمام الكاتب للخوض في مختلف مجالات النشاط الإنساني من سياسة واقتصاد، وثقافة وفكر وأدب (زارع، 2006).

4.5.2.3.3 الحديث الصحفي:" فن يقوم على الحوار بين الصحفي وشخصية من الشخصيات وهو حوار قد يستهدف الحصول على أخبار ومعلومات جديدة أو شرح وجهة نظر معينة أو تصوير جوانب غريبة (أبو زيد، 1990).

4.5.2.3.4 التقرير News Report: هو ذلك الفن الصحفي الذي يقوم على عرض وقائع وأحداث وتفاصيل وخلفيات مع تقييم موضعي للبيانات والمعلومات الواردة في التقرير عن طريق الأحكام والاستنتاجات والتعميمات التي تدلي بها الشخصيات والتي يستشهد بها محرر التقرير ويحمل توقعات " تنبؤات " بما سيكون عليه المستقبل(عبد المجيد، علم الدين، 1995)، وهو في كل ذلك يحمل صفة الأخبار ويجيب عن سؤال لماذا، وكيف ويحمل طابع كاتبه وهو يسمى تقرير المعلومات وأيضاً التقرير الموضوعي وينشر بهدف تقديم بيانات ومعلومات جديدة عن خبر أو حدث أو إبراز زوايا أو جوانب جديدة أو تقديم خلفية تاريخية أو وثائقية للخبر أو الحدث الذي يتناوله لتوضيح الجوانب الغامضة في الحدث.

4.5.2.3.5 التحقيق الصحفي: فن يشرح ويفسر ويبحث في الأسباب والعوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والفكرية التي تكمن وراء الخبر أو القصة أو المشكلة أو الفكرة الظاهرة التي يدور حولها التحقيق وهو يشتمل على بقية الفنون الصحفية الأخرى كالخبر أو الحديث أو الرأي (ابوزيد، 1985)،و يعد تجسيد للمعاني وتبسيط للحقائق واستطلاعاً للوقائع والأحداث (حافظ، 1997).

4.5.2.3.6 القصة الخبرية : وهي إنتاج فني إبداعي يأتي في أعقاب فعل ميداني وإجراء مقابلات مع متخصصين وذوي شان للحصول على معلومات إسناد وقوة للقصة اعتمادا على

توظيف جميع حواس الكاتب وإبداعه في صياغتها، وهي " الإبداع بعينه ، أنها مـــادة موضـــوعية صممت من اجل توفير معلومات للقارئ وتسليته"(الكعبي، 2001).

4.5.2.3.7 رسالة للمحرر: ويقصد بها المادة الإعلامية التي يتم توجيهها من القراء للمحرر وهي غالباً تتعلق بقضية ما من قضايا المرأة الفلسطينية.

4.5.2.4 العناصر التيبوغرافية : ويقصد بها المعالجة الطباعية للمادة التي يمكن باستخدامها تحقيق تأثير ضخم على القراء، وخلق انطباع معين لديهم مرتبط بأهمية الموضوع، (حـــسين، 1996)، ومن أمثلة هذه المعالجة:

4.5.2.4.1 العنوان: هو السطر أو مجموعة الأسطر التي تسبق المادة الإعلاميـــة وتـــدل علـــى محتواها ويوجد عدة أنواع للعناوين منها(الدلو ،1995).

4.5.2.4.1.1 العنوان الرئيسي (المانشيت): وهو العنوان الذي يتصدر الصفحة الأولى وينشر على ثمانية أعمدة.

4.5.2.4.1.2 العنوان العريض: ويكون منشوراً في الصفحات الداخلية على عرض الصفحة نظرا لأهمية الموضوع الخاص به بالنسبة لبقية الموضوعات.

4.5.2.4.1.3 العنوان الممتد: "هو العنوان الذي يزيد طوله عن عمود، ولا يـــصل الـــى عـــرض الصفحة مثل العريض".

4.5.2.4.1.4 العنوان العمودي: هو العنوان الذي ينتشر على عمود واحد فقط، ويكون مقاس حرفه اكبر من مقاس حرف المتن.

4.5.2.4.2 الصور ورسوم الكاريكاتير :

4.5.2.4.2.1 الصورة : تعتبر من أهم عناصر الإبراز للموضوع الإعلامي وهي دليل على وقوع الحدث والتأكيد عليه، وتستخدم كتوضيح إضافي لمضمون المادة الإعلامية المرفقة معها وتنقـــسم الصور إلى عدة أقسام وهي:

4.5.2.4.2.1.1 : الصورة الشخصية: والتي تتعلق بالشخصية الرئيسية للموضوع الذي يتم نـــشره والتطرق إليه

4.5.2.4.2.1.2 الصورة الخبرية: وهي التي تتعلق بالحدث وتترجمه من كلمات إلى صورة

4.5.2.4.2.3 الصورة التوضيحية: وهي الصورة التي توضح المادة الإعلامية وتحللهـــا وتعطـــي أبعاداً إضافية للحدث

4.5.2.4.2.4 الصورة الجمالية: ويقصد بها إضفاء سمة جمالية على الموضوع الذي يتم التطرق إليه وقد تنشر دون تفاصيل .

4.5.2.4.2.2 رسوم الكاريكاتير: هو أحد الأشكال الصحفية التي تستخدم في تفسير الأحداث والتعليق عليها والتعبير عن وجهات النظر فيها، وهو رسم ساخر ناقد، يغالي في إبراز العيوب، وهو مرادف للكارتون بمعناه المعاصر مختلف معه في المنشأ ، ويقوم على إبراز وتشويه الخصائص الملامحية ، أو كوميديا المواقف ، أو اللفظ ضمن وسائل تغييره(عبد السميع، 1983)، كما أنه شكل من أشكال الفن، في العادة صورة شخصية أو بورترية، تحرف فيه الملامح المميزة لشخص معين، أو يبالغ فيها بطريقة تؤدى إلى حدوث اثر مضحك لدى المتلقي(عبد الحميد، 2003).

4.5.2.4.3 اللون: ويقصد به استخدام الألوان التي تختلف عن اللون الرئيسي في الصحف " الأسود" سواء في العنوان أو المتن.

4.5.2.4.4 الشبك:هو تلك الظلال الرمادية التي تقع بين الأسود والأبيض، ظلال كثيفة أو شفافة حسب نسبتها، فهناك شبك يتراوح بين 10في المائة أو 100في المائة، والشبك عبارة عن مادة ورقية جاهزة تلصق على الصفحات حول الأحرف أو عليها (ذيبان، 1987).

4.5.2.4.5 الإطار: هو البرواز الذي يحيط بالمادة الإعلامية من الخارج

4.6 مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع البحث من جميع الصحف اليومية التى تصدر في المناطق الفلسطينية وهي صحيفة القدس، الأيام، الحياة الجديدة وفلسطين وقد تم استبعاد صحيفة فلسطين التي تصدر من قطاع غزة لعدة أسباب هي: حداثة الصحيفة حيث صدر العدد الأول منها في الثالث من أيار/مايو عام 2007، أي بعد الفترة الزمنية المحددة للدراسة إضافة الى أنها تختلف في الحجم عن باقي صحف الدراسة حيث تصدر بحجم التابلويد، وهذا يعني أن مجتمع الدراسة يتكون من الصحف الثلاث وهي:

4.6.1 صحيفة القدس: وتعد أول جريدة عربية أصدرها محمود أبو الزلف بالقدس في 8تشرين ثان(نوفمبر) 1968، علما بأنها تصدر قبل الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وفقا لقانون

المطبوعات الأردنية المؤقت رقم (16) الصادر في الأول شباط فبراير 1967 حيث أدمجت بموجبه الصحف اليومية وحلت جريدة القدس مكان جريدتي الدفاع والجهاد.
وبدأت القدس بست صفحات ثم أصبحت ست عشرة صفحة وصولاً إلى ثمان وأربعين صفحة منها أربع وعشرون ملونة وهي تعد أوسع الصحف الفلسطينية انتشاراً وأكثرها توزيعاً.
وكانت تتبع خطاً معتدلاً جعلها من أقل الصحف العربية تعرضاً لإجراءات الاحتلال التعسفية وظلت مقربة من النظام الأردني حتى منتصف الثمانينات، اذ اقتربت من منظمة التحرير الفلسطينية ومن ثم اقتربت من السلطة الفلسطينية وأصبحت متماشية مع توجهاتها السياسية.(الدلو، 2007).

4.6.2 صحيفة الحياة الجديدة: تعتبر أول صحيفة فلسطينية انطلقت مع بداية تولى السلطة الفلسطينية، وتأسست بتاريخ 1994/11/10، لتشكل منبراً إعلامياً جديداً وانطلاقة إعلامية تنسجم مع مفاهيم عملية السلام والمفاوضات، وهي تعد ناطقة بلسان السلطة حيث كانت فكرة التأسيس بمبادرة من أحد قيادي حركة التحرير الوطني فتح نبيل عمرو، وذلك بالتشاور مع الكاتب والصحفي حافظ البرغوثي، وحصلت الصحيفة على التراخيص اللازمة من الجهات الفلسطينية، وقد بدأت عملها بشكل أسبوعي، وصدرت بشكل يومي بتاريخ 1995/8/5، ومقرها الرئيس في مدينة رام الله بالضفة الغربية وفي 1998/1/1 صدر قرار رئاسي بتحويل موظفي الصحيفة الى كادر حكومي حيث يتم دفع الرواتب من قبل وزارة المالية، كما تمكنت الصحيفة من توفير مطبعة خاصة بها، وتتراوح صفحاتها من 20–24 صفحة من القطع الكبير، وكانت تصدر مجموعة ملاحق إلا أنُها توقفت مع اندلاع انتفاضة الأقصى، (أبو حشيش، 2005).

4.6.3 صحيفة الأيام: تأسست في عام 1995 بعد دخول السلطة الوطنية الفلسطينية،حيث صدر عددها الأول في 1995/12/25،وهي صحيفة يومية صادرة عن مؤسسة الأيام للطباعة والنشر والتوزيع في مدينة رام الله بالضفة الغربية، ويرأس تحريرها الصحفي أكرم هنية وهو من قيادات حركة فتح، ومن المقربين من الرئيس الراحل ياسر عرفات، وتصدر بحجم التابلويد.
وتطبع صحيفة الأيام في مؤسسة الأيام للطباعة حيث تم استيراد أحدث التكنولوجيا من آلات طباعة متطورة جداً، وتعتبر من أهم الاستثمارات الصناعية الخاصة في فلسطين وذلك بمبلغ قدره عشرة ملايين دولار أمريكي، وتقدر الطاقة الإنتاجية للمطابع الأيام الحديثة حوالي 45000ألف ملزمة في الساعة وبلغ عدد صفحاتها 48 صفحة جزء منها ملون.
ورغم أنها تحاول أن تكون مستقلة إلا أنها تميل إلى السلطة بحكم انتماء المسئول فيها وقربه من صناعة القرار الحكومي والرسمي(أبو حشيش، 2005)

4.7 عينة الدراسة:

العينة هي جزء من المجتمع يجرى اختيارها وفق قواعد خاصة وتمثل المجتمع الأصلي تمثيلاً صحيحاً وهي إحدى طرق جمع البيانات تفيد في تلك البحوث التي يفيد فيها إجراء الدراسة على عينة من المجتمع الأصلي وفق نظام أو شروط علمية ينبغي توافرها في العينة حتى يمكن الاستغناء عن المجتمع الأصلي الكبير (احمد، 1995).

وقد تم اختيار الفترة الزمنية من 2007/1/1 وحتى 2007/12/31، باعتبار أن هذه الفترة قد شهدت متغيرات سياسية منها: زيادة وتيرة العنف في الساحة الفلسطينية، أحداث حزيران /يونيو وسيطرة حركة حماس على قطاع غزة وانفرادها بالحكم، التهديدات الإسرائيلية بإعادة احتلال قطاع غزة، وتشديد الحصار الإسرائيلي، كل ذلك وغيره من المتغيرات أثرت على آلية معالجة قضايا المرأة الفلسطينية في الصحف اليومية.

وقد تم اختيار أسلوب المسح الشامل لكافة مفردات العينة والبالغة 1071مفردة بواقع 357 عدداً من كل صحيفة، حيث لم تصدر الصحف خلال إجازة عيد الفطر وعيد الأضحي المبارك اللذان جاءا في نفس العام.

4.8 مادة الدراسة:

ويقصد بها المواد الإعلامية التي تناولت قضايا المرأة الفلسطينية المنشورة في صحف الدراسة الثلاث – القدس والأيام والحياة الجديدة– خلال الفترة الزمنية المحددة للبحث.

4.9 وحدة التحليل:

إن وحدة التحليل التي اعتمدتها الباحثة في هذه الدراسة هي وحدة الموضوع وهي عبارة عن فكرة تدور حول مسألة معينة، وتعتبر من أهم وحدات التحليل لأنها تكشف عن الآراء والاتجاهات الرئيسية في مادة الاتصال، وتمثل هذه الوحدة أكبر و أهم وحدات تحليل المضمون وأكثرها إفادة، وتعتبر إحدى الدعامات الأساسية في تحليل المواد الإعلامية والدعائية والاتجاهات والقيم والمعتقدات (حسين، 1996).

كما استخدمت الباحثة أيضاً الوحدة الطبيعية للمادة الإعلامية المتكاملة وهي الفنون التحريرية المختلفة كالخبر والمقال بأنواعه، التحقيق، التقرير، الحديث والقصة الخبرية بالإضافة إلى وحدة الشخصية للتعرف على أهم الأدوار التى تظهر في القضايا التى تطرحها صحف الدراسة ، ووحدة المساحة وهي من المقاييس المادية التي لجأت إليها الباحثة للتعرف على المساحة التي شغلتها قضايا المرأة في صحف الدراسة، وهي هنا السنتمتر عمود (حسين، 1996).

4.10 أسلوب القياس:

أسلوب القياس الذي استخدمته الباحثة هو التكرار الذي تظهر فيه الفئات أو الوحدات، إضافة إلى المساحة التي شغلتها المادة الإعلامية في صحف الدراسة.

4.11 الأسلوب الإحصائي

تم التحليل الإحصائي للدراسة باستخدام التحليل الإحصائي المعروف " Spss" برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية، ولمعالجة بيانات الدراسة والوصول إلى نتائج استخدم الباحث المقاييس الإحصائية التالية:

1. التكرارات والنسب المئوية لاستمارة تحليل المضمون .
2. تم حساب معامل هولستي لقياس معدل ثبات استمارة التحليل .
3. تم حساب معامل ارتباط بيرسون وسيبرمان لقياس العلاقات الارتباطية.

4.12 إجراءات الصدق والثبات:

ويقصد بالصدق "Validity" ، أن الأداة تقيس بالفعل ما وضعت لقياسه ، ويرتبط الصدق بالإجراءات المتبعة في التحليل ، قبل اختيار العينة ، وبناء الفئات وتحديدها تحديدا دقيقا فضلا عن درجة الثبات في التحليل (سابق، 2003، ص37).

أما الثبات فهو مدى إمكانية وصول أي باحث لنفس النتائج التي توصلت إليها الدراسة إذا ما توفرت له نفس الظروف والفئات والوحدات التحليلية والعينة الزمنية (الدلو، 1992) ، واجراءات الصدق والثبات التي استخدمت هى:

4.12.1 إجراءات الصدق:

عندما أصبح من السهل أن يتسرب الخطأ إلى البحث في أية مرحلة من مراحله، ولأن الباحثة تهدف إلى الوصول إلى نتائج دقيقة وصحيحة، لذا قامت بإجراءات الصدق والثبات في الدراسة التحليلية.

* التأكد من مدى ملاءمة فئات ووحدات التحليل لتحقيق أهداف الدراسة

* تعريف فئات ووحدات التحليل تعريفاً لا يثير التضارب أو التدخل أو اللبس، وذلك بالرجوع إلى المفاهيم والتعريفات المختلفة التي أقرها الخبراء والمختصون في هذا الموضوع، وتحديد مفهوم محدد لكل فئة يؤخذ به كمعيار للقياس.

* عرض استمارة التحليل على مجموعة من المحكمين للحكم على مدى صلاحيتها للقياس.

* تحديد أسلوب القياس الذي تم بموجبه تحويل الوحدات الكيفية الى وحدات كمية للوصـــول إلـــى نتائج دقيقية.

* التزام الدقة في التحليل والحرص على أن يكون الاستنتاج في حدود المعطيات المطروحة أمـــام الباحثة.

4.12.2 اختبار الثبات

استخدمت الباحثة أسلوب إعادة الاختبار للتأكد من مدى صحة النتائج وثباتها، حيث قامت بإعـــادة تحليل 36 عدداً بواقع 12 عدداً من كل صحيفة ، وذلك باختيار تاريخ العدد بطريقة عشوائية، وكان العدد الثامن من كل شهر، وقد تمت عملية إعادة التحليل بعد (120) يوماً من الإنتهاء من عمليـــة التحليل الأولي باستخدام معامل هولستي، وذلك وفق معامل الثبات*[1]

بعد ذلك قامت الباحثة بمقارنة نتائج تحليلية ببعضها البعض، وكانت النتائج كالتالي:

1- جريدة القدس :

طبيعة القضايا والموضوعات التي تم دراستها بلغت مساحتها في الأعداد المذكورة (576) سم عمود، موزعة على النحو التالي:-

- القضايا الاجتماعية (290) سم عمود
- القضايا السياسية (120) سم عمود
- القضايا التعليمية (44) سم عمود
- القضايا الاقتصادية (94) سم عمود
- القضايا الصحية (28) سم عمود
- قضايا أخرى (0) سم عمود .

وفي الإعادة جاءت المساحة أيضاً (576) سم عمود وزعت كالتالي:

- القضايا الاجتماعية (315) سم عمود
- القضايا السياسية (120) سم عمود
- القضايا التعليمية (44) سم عمود
- القضايا الاقتصادية (69) سم عمود
- القضايا الصحية (28) سم عمود
- قضايا أخرى (0) سم عمود .

* = 2×عدد الوحدات المتفق عليها / مجموع وحدات الترميز

وهذا يعني وجود فروق بين التحليلين في الموضوعات المتعلقة بأفكار القــضايا الاجتماعيــة ، وموضوعات القضايا الاقتصادية وهو = 315−290 =25 سم عمود.

وهذا يعني وجود اتفاق بين كافة فئات القضايا بما مجموعه (551) سم عمود.

وبالتعويض عن المعادلة الإحصائية الخاصة بمعامل التوافق (الدلو، 1992) من واقع البيانــات السابقة، يكون معامل الثبات في هذه الفئة هو:

معامل الثبات =

$$\frac{2\times 551}{576+576} = \frac{1102}{1152} = 0.956$$ أي حوالي 95.6%.

وباتباع نفس الأسلوب والخطوات مع الفئات الأخرى كانت النتائج كالتالي:

- نوعية القضايا 92.1%
- المصادر الإعلامية 95.4%
- القائم بالاتصال 98.0%
- أدوار المرأة 85.9%
- الارتباط بالواقع 88.2%
- الاتجاه 91.0%
- أساليب الإقناع 87.5%
- الجمهور المستهدف 100%
- الحلول المقترحة 88.3%
- العناصر التيبوغرافية 93.7%
- الموقع 96.3%
- شكل المادة المقدمة 97.2%

وهذا يعني أن معامل الثبات في تحليل جريدة " القدس" هو :

مجموع نسب الثبات في الفئات

عددها

معامل الثبات

$$= \frac{97.2+96.3+93.7+88.3+100+87.5+91.0+88.2+85.9+98.0+95.4+92.1+95.6}{13} = \mathbf{94.49\%}$$

2- جريدة الأيام:

وباتباع نفس الأسلوب والخطوات التي تمت في جريدة "القدس" مع جريدة " الأيـــام"، لإخـــراج معامل الثبات لفئات التحليل المختلفة كانت النتائج كالتالي.

- قضايا المرأة % 95.7
- نوعية القضايا %88.9
- المصادر الإعلامية %97.2
- القائم بالاتصال %93.8
- أدوار المرأة %90.6
- الارتباط بالواقع %93.5
- الاتجاه %98.1
- أساليب الإقناع %93.5
- الجمهور المستهدف %89.9
- الحلول المقترحة %90.5
- الموقع %98.7
- العناصر التيبوغرافية %96.6
- شكل المادة %94.8

وهذا يعني أن معامل الثبات في تحليل جريدة " الأيام" هو :

مجموع نسب الثبات في الفئات

عددها

معامل الثبات

=94.8+96.6+98.7+90.5+89.9+93.5+98.1+93.5+90.6+93.8+97.2+88.9+95.7 **%93.9**

13

3- جريدة الحياة الجديدة:

وباتباع نفس الأسلوب والخطوات التي تمت في جريدة "القدس" و " الأيام" مع "جريدة الحيـــاة الجديدة" لإخراج معامل الثبات لفئات التحليل المختلفة كانت النتائج كالتالي.

- قضايا المرأة % 93.9
- نوعية القضايا %97.3
- المصادر الإعلامية %91.9
- القائم بالاتصال %100

- أدوار المرأة %97.6
- الارتباط بالواقع %89.9
- الاتجاه %95.8
- أساليب الإقناع %96.9
- الجمهور المستهدف %90.1
- الحلول المقترحة %92.8
- الموقع %99.1
- العناصر التيبوغرافية % 96.0
- شكل المادة %98.8

وهذا يعني أن معامل الثبات في تحليل جريدة " الحياة الجديدة" هو :

مجموع نسب الثبات في الفئات

عددها

معامل الثبات

$$\frac{98.8+96+99.1+92.8+90.1+96.9+95.8+89.9+97.6+100+91.9+97.3+93.9}{13} = \mathbf{95.4}$$

أما نسبة الثبات في الدراسة بشكل عام فهى= $\frac{95.4+93.9+94.49}{3}$ =94.6

الفصل الخامس

نتائج الدراسة ومناقشتها

5.1 المقدمة

5.2 السمات العامة لمحتوى قضايا المرأة الفلسطينية في صحف الدراسة

5.3 السمات العامة لشكل قضايا المرأة الفلسطينية في صحف الدراسة

5.4 مناقشة نتائج الدراسة

5.1 المقدمة

يقدم هذا الفصل عرضاً للنتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة، وذلك بعد معالجة بيانات الدراسة التي تم الحصول عليها من خلال تطبيق الأدوات البحثية، باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS ، وذلك فيما يتعلق بقضايا المرأة الفلسطينية في الصحافة المحلية، كما يناقش هذه النتائج ويحاول تفسيرها في ضوء علاقتها مع الدراسات السابقة.

5.2 السمات العامة لمحتوى قضايا المرأة الفلسطينية في صحف الدراسة

5.2.1 مدى اهتمام صحف الدراسة بقضايا المرأة الفلسطينية:

5.2.1.1 نوعية القضايا المطروحة

تهدف الدراسة هنا إلى الإجابة على التساؤل الأول وهو : ما مدى اهتمام صحف الدراسة بالقضايا التقليدية للمرأة الفلسطينية فقط؟

وذلك بهدف التعرف على نوعية القضايا التي تطرحها صحف الدراسة الثلاث، هل هي تقليدية أم معاصرة، والجدول (1.5) يوضح ذلك.

جدول (1.5)

يبين تكرارات ونسب نوعية قضايا المرأة في صحف الدراسة

التوزيع الكمي / نوع القضايا	القدس		الأيام		الحياة		الاتجاه العام	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
تقليدية	169	41.2	77	30.4	117	34.7	363	36.3
غير تقليدية	241	58.8	176	69.6	220	65.3	637	63.7
المجموع	410	100.0	253	100.0	337	100.0	1000	100.0

يلاحظ من الجدول **(1.5)** أن صحف الدراسة أولت القضايا غير التقليدية اهتماماً أكثر من القضايا التقليدية، وذلك بتكرارات بلغت (637) تكرارا، بنسبة (63.7%)، وكانت صحيفة الأيام الأكثر اهتماماً بين صحف الدراسة الثلاث، و بلغت تكراراتها (176) تكراراً بنسبة (69.6%)، ومن ثم صحيفة الحياة الجديدة بتكرارات (220) تكراراً بنسبة (65.3%)، تلتها صحيفة القدس وبلغت تكراراتها (241) تكراراً بنسبة مئوية (58.8%).

كما اهتمت صحف الدراسة بالقضايا التقليدية بتكرارات بلغت (363) تكـراراً بنـسبة (36.3%)، وبين تحليل الجدول أن أكبر تكرار للقضايا التقليدية كان في صحيفة القـدس، حيـث بلـغ (169) تكرارا بنسبة (41.2%) فيما بلغ أقل تكرار للقضايا التقليدية في صحيفة الأيام حيـث بلـغ (77) تكرارا بنسبة (30.4%)، أما صحيفة الحياة الجديدة فقد احتلت المرتبة الثانية بعد صحيفة القـدس، حيث بلغ عدد تكراراتها (117) تكرارا بنسبة (34.7%) .

ويرجع اهتمام صحيفة القدس بتناول القضايا التقليدية التي تتضمن الـزواج والطـلاق والـديكور والأزياء والماكياج وإعداد الطعام وتربية الأبناء، وغيرها إلى وجود صفحة "غير دورية" بعنـوان "الصحة والجمال"، وهي تتناول جانباً كبيراً من القضايا التقليدية للمرأة بصورة عامة.

كما أن بروز القضايا غير التقليدية من مشاركة سياسية، والمشاركة في العملية الانتخابيـة، وتقلـد المناصب العليا في الحكومة وأعضاء المجلس التشريعي وغيرها، في صحف الدراسة على حساب القضايا التقليدية للمرأة يرجع إلى طبيعة الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وغيرها من القضايا التي تعيشها المرأة الفلسطينية جراء الاحتلال الإسرائيلي وممارساته التي تتنـافى وكافـة الأعراف والمواثيق الدولية، وما نجم عنها من ضياع للحقـوق الفلـسطينية، كمـا أن الاحـتلال الإسرائيلي فرض على المرأة الفلسطينية واقعاً خاصاً بها ميزها عن باقي المجتمعات الأخرى بمـا فيها المجتمعات العربية، إضافة إلى حالة الانقسام بين شطري الوطن –الضفة الغربية وقطاع غزة – منذ أحداث حزيران يونيو من العام 2007م، وما نجم عن هذه الأحداث من تطورات على كافـة الصعد .

5.2.2 أولويات اهتمام صحف الدراسة بقضايا المرأة الفلسطينية

تهدف الدراسة هنا إلى الإجابة على التساؤل الثاني وهو: ما هي أولويـات الاهتمـام بالقـضايا والموضوعات التي طرحتها صحف الدراسة بصفة عامة؟ وعلى مستوى كل صحيفة؟.

وذلك بهدف التعرف على أولويات اهتمام صحف الدراسة بقضايا المرأة الفلسطينية، والجدول رقـم (2.5) يوضح ذلك.

جدول (2.5)

يبين أولويات اهتمام صحف الدراسة بقضايا المرأة الفلسطينية

التوزيع الكمي / قضايا المرأة	القدس		الأيام		الحياة		الاتجاه العام	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
قضايا اجتماعية	180	43.3	135	53.4	162	48.1	477	47.6
قضايا سياسية	124	30.5	69	27.3	100	29.7	293	29.4
قضايا تعليمية	53	13.1	16	6.3	29	8.6	98	9.8
قضايا اقتصادية	20	4.9	18	7.1	25	7.4	63	6.3
قضايا صحية	25	6.2	13	5.1	17	5.0	55	5.5
أخرى	8	2	2	0.8	4	1.2	14	1.4
المجموع	410	100.0	253	100.0	337	100.0	1000	100.0

يلاحظ من الجدول **(2.5)** أن القضايا الاجتماعية جاءت في مقدمة اهتمامات صحف الدراسة، حيث بلغت (477) تكراراً بنسبة (47.6)، واحتلت صحيفة الأيام المرتبة الأولى في تناولها للقضايا الاجتماعية بنسبة (53.4%) بتكرارات (135) تكراراً، فيما جاءت صحيفة الحياة الجديدة في المرتبة الثانية بنسبة (48.1%) بتكرارات (162) تكراراً، تلتها صحيفة القدس في المرتبة الثالثة بنسبة (43.3%) بتكرارات (180) تكراراً.

وجاءت القضايا السياسية في المرتبة الثانية من بين القضايا التي تم تناولها في هذه الدراسة، حيث بلغت (293) تكراراً وبنسبة (29.4).

وعلى صعيد صحف الدراسة فقد جاءت صحيفة القدس في المرتبة الأولى بتكرارات (124) تكراراً بنسبة (30.5%)، تلتها صحيفة الحياة الجديدة بتكرارات (100) تكراراً بنسبة (29.7%)، وتلتها صحيفة الأيام من حيث الاهتمام بالقضايا السياسية بتكرارات (69) تكراراً بنسبة (27.3%).

وخصصت العديد من المؤسسات النسوية العاملة في المناطق الفلسطينية برامج مختلفة من أجل توعية المرأة بأهمية المشاركة السياسية، وذلك من خلال العديد من الفعاليات المختلفة، لاسيما الدورات التدريبية وحملات التوعية، والمؤتمرات سواء كانت المحلية أو المؤتمرات الدولية، وذلك نتيجة لتطور القضايا السياسية في المجتمع الفلسطيني، لاسيما عقب توقيع اتفاقية أوسلو، وسير العملية التفاوضية، وإجراء الانتخابات التشريعية الأولى ومن ثم الثانية.

واحتلت القضايا التعليمية المرتبة الثالثة من حيث اهتمام صحف الدراسة بقضايا المرأة الفلسطينية بتكرارات (98) تكراراً بنسبة (9.8%)، وأولت صحيفة القدس اهتماماً بالقضايا التعليمية للمرأة الفلسطينية بتكرارات (53) تكراراً بنسبة (13.1)، تلتها صحيفة الحياة الجديدة بتكرارات بلغت (29) تكراراً بنسبة (8.6)، ومن ثم صحيفة الأيام بتكرارات (16) تكراراً بنسبة (6.3%).

وتشير الإحصائيات الرسمية إلى نسبة زيادة التعليم لدى المرأة الفلسطينية بالرغم من العراقيل التي يضعها الاحتلال الإسرائيلي، لاسيما الحواجز العسكرية المنتشرة في الضفة الغربية، التي كان لها دور في عدم تمكن الطلبة من الوصول إلى مقاعد الدراسة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2008).

واحتلت القضايا الاقتصادية للمرأة الفلسطينية المرتبة الرابعة من حيث اهتمام صحف الدراسة بقضايا المرأة بتكرارات (63) تكراراً، بنسبة (6.3%) من إجمالي الاهتمام بمجموع القضايا المختلفة، وجاءت صحيفة الحياة الجديدة في المرتبة الأولى من حيث الاهتمام بالقضايا الاقتصادية، وبلغت (25) تكراراً بنسبة (7.4%)، ثم جاءت صحيفة الأيام (18) تكراراً بنسبة (7.1%)، تلتها صحيفة القدس بتكرارات بلغت (20) تكراراً بنسبة (4.9%).

فيما جاءت القضايا الصحية في المرتبة الخامسة وبنسبة اهتمام قليلة إذا ما قورنت مع حاجة المرأة الفلسطينية للمزيد من الاهتمام بقضاياها الصحية المختلفة، حيث بلغت (55) تكراراً بنسبة (5.5%)، ويتبين أن صحيفة القدس هي أكثر الصحف تناولا للقضايا الصحية، حيث بلغت تكراراتها (25) تكرارا بنسبة (6.2%)، تلتها صحيفة الأيام بتكرارات (13) تكرارًا بنسبة (5.1%)، تلتها صحيفة الحياة الجديدة (17) تكراراً، بنسبة (5%)، وجاءت القضايا الأخرى وهى بخلاف ما تم تناوله في أدنى سلم الاهتمامات نحو قضايا المرأة الفلسطينية، حيث بلغت تكراراتها (14) تكراراً بنسبة (1.4%)، وجاءت صحيفة القدس في المرتبة الأولى، حيث بلغت(8) تكرارات بنسبة (1.9%)، تلتها صحيفة الحياة الجديدة بتكرارات (4) تكرارات، بنسبة (1.2%)، ومن ثم صحيفة الأيام حيث بلغت (2) تكرار بنسبة (0.8%).

5.2.2.1 أولويات الاهتمام بالأفكار الفرعية لقضايا المرأة الفلسطينية:

توضح الجداول التالية من رقم (2.5.1) إلى (2.5.5) أولويات اهتمام صحف الدراسة بالأفكار الفرعية لقضايا المرأة الفلسطينية.

5.2.2.1.1 أولويات الاهتمام بالأفكار الفرعية في فئة القضايا الاجتماعية

يبين الجدول التالي أولويات الاهتمام بالأفكار الفرعية للقضايا الاجتماعية للمرأة الفلسطينية.

جدول (2.5.1)

يبين تكرارات ونسب الأفكار الفرعية في فئة القضايا الاجتماعية

التوزيع الكمي / الاجتماعية	القدس		الأيام		الحياة		الاتجاه العام	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
النشاط الاجتماعي	106	58.0	76	56.3	86	53.1	268	55.8
عنف	58	33.0	50	37.0	65	40.1	173	36.6
التمييز	5	2.8	6	4.4	4	2.5	15	3.2
الزواج	5	2.8	0	0.0	3	1.9	8	1.7
الميراث	4	2.3	1	0.7	2	1.2	7	1.5
الطلاق	0	0.0	0	0.0	1	0.6	3	0.6
معاملات أسرية	2	1.1	0	0.0	0	0.0	2	0.4
أخرى	0	0.0	2	1.5	1	1.6	3	0.6
المجموع	180	100.0	135	100.0	162	100.0	477	100.0

بتحليل بيانات الجدول **(2.5.1)** يتبين أن النشاط الاجتماعي جاء في مقدمة اهتمام صحف الدراسة بتكرارات (268) تكراراً بنسبة (55.8%)، وكانت صحيفة القدس هي الأكثر تناولاً للنشاط الاجتماعي، حيث بلغت تكراراتها (106) تكرار، بنسبة (58.0)، وذلك لوجود صفحة متخصصة تتناول جانباً من القضايا الاجتماعية في هذه الصحيفة والمعنونة باسم "الصحة والجمال"، ثم صحيفة الأيام حيث بلغت تكراراتها (76) تكراراً بنسبة (56.3%)، وجاءت صحيفة الحياة الجديدة في المرتبة الثالثة من حيث تناولها للنشاط الاجتماعي بتكرارات بلغت (86) تكراراً بنسبة (53.1%).

واحتلت قضية العنف نحو المرأة الفلسطينية المرتبة الثانية من حيث اهتمام صحف الدراسة الثلاث بالأفكار الفرعية للقضايا الاجتماعية بتكرارات بلغت (173) بنسبة (36.6%)، وبتحليل النتائج تبين أن صحيفة الحياة الجديدة هي أكثر الصحف تناولاً لقضايا العنف، حيث بلغت تكراراته (65) تكراراً بنسبة (40.1%)، وتلتها صحيفة الأيام بتكرارات بلغت (50) تكراراً ، بنسبة (37.0%)، وجاءت صحيفة القدس في المرتبة الثالثة، حيث بلغت تكراراتها (58) تكرارا بنسبة (33.0%).

وكشفت نتائج الدراسة التحليلية أن القضايا التي تتعلق بالواقع الأسري للمرأة، لاسيما الزواج والتمييز والمعاملات الأسرية، جاءت بنسبة متدنية، حيث احتلت قضايا التمييز المرتبة الثالثة بتكرارات بلغت (15) تكراراً بنسبة (3.2%) ، وبتحليل النتائج تبين أن صحيفة الأيام هي أكثر

الصحف تناولاً لقضايا التمييز، حيث بلغت تكراراتها (6) تكرارات بنسبة (4.4%)، تلتها صحيفة القدس بتكرارات بلغت (5) تكرارات بنسبة (2.8%)، ثم جاءت صحيفة الحياة الجديدة بتكـــرارات بلغت (4) تكرارات، بنسبة (2.5%)، فيما احتلت قضايا الزواج المرتبة الرابعة بتكرارات بلغـــت (8) تكرارات بنسبة (1.7%)، حيث احتلت صحيفة القدس المرتبة الأولى بتكرارات (5) تكرارات بنسبة (2.8%)، تلتها صحيفة الحياة الجديدة بتكرارات بلغت (3) تكرارات، بنسبة (1.9%)، فـــي حين لم تتناول صحيفة الأيام قضايا الزواج خلال عينة الدراسة.

وقد جاءت كل من قضايا الميراث، والمعاملات الأسرية، وقضايا الطلاق في أدني سلم الاهتمام من قبل صحف الدراسة الثلاث.

5.2.2.1.2 أولويات الاهتمام بالأفكار الفرعية في فئة القضايا السياسية

يبين الجدول التالي أولويات الاهتمام بالأفكار الفرعية للقضايا السياسية للمرأة الفلسطينية

جدول (2.5.2)

يبين تكرارات ونسب الأفكار الفرعية في فئة القضايا السياسية

التوزيع الكمي / السياسية	القدس		الأيام		الحياة		الاتجاه العام	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
النشاط السياسي	98	79.0	64	92.8	89	89.0	251	85.7
المشاركة في المؤتمرات و الهيئات الدولية	10	8.1	4	5.8	4	4.0	18	6.1
التنظيمات النسائية	11	8.9	1	1.4	3	3.0	15	5.1
الانتخابات	5	4.0	0	0.0	4	4.0	9	3.1
المجموع	124	100.0	69	100.0	100	100.0	293	100.0

ويوضح جدول(2.5.2) أن النشاط السياسي قد احتل أولوية من حيث الاهتمام في معالجة صـــحف الدراسة لقضايا المرأة السياسية بتكرارات بلغت (215) تكراراً، بنسبة (85.7%)، وبتحليل بيانات الجدول تبين أن صحيفة الأيام هي أكثر الصحف تناولاً للنشاط السياسي، حيث بلغـــت تكراراتهـــا (64) تكرارا بنسبة (92.8%)، تلتها صحيفة الحياة الجديدة، حيث بلغت تكراراتهـــا (89) تكـــراراً بنسبة (89%)، ومن ثم صحيفة القدس بتكرارات بلغت (98) تكراراً بنسبة (79.0%).

وجاءت المشاركة في المؤتمرات والهيئات الدولية في المرتبة الثانية من حيث اهتمام صحف الدراسة بتكرارات بلغت (18) تكراراً بنسبة (6.1%)، وكانت صحيفة القدس أكثر الصحف تناولاً للمشاركة في المؤتمرات والهيئات الدولية، حيث بلغت تكراراتها (10) تكرارات بنسبة (8.1%)، تلتها صحيفة الأيام، حيث بلغت تكراراتها (4) تكرارات بنسبة (5.8%)، ومن ثم صحيفة الحياة الجديدة بتكرارات بلغت (4) تكرارات بنسبة (4.0%)

وجاءت التنظيمات النسائية من حيث الاهتمام في المرتبة الثالثة، حيث بلغ إجمالي التكرارات (15) تكرارا بنسبة (5.1%)، وكانت صحيفة القدس هي أكثر الصحف تناولاً للتنظيمات النسائية، حيث بلغت تكراراتها (11) تكراراً بنسبة (8.9%)، ثم صحيفة الحياة الجديدة بتكرارات بلغت (3) تكرارات بنسبة (3.6%)، تلتها صحيفة الأيام، حيث بلغت تكراراتها (1) تكرار بنسبة (1.4%).

ويلاحظ من الجدول أن قضايا الانتخابات جاءت في أدنى سلم اهتمامات صحف الدراسة بتكرارات بلغت (9) تكرارات بنسبة (3.1%)، وتساوت صحيفة القدس والحياة الجديدة من حيث الاهتمام بقضايا الانتخابات بنسبة (4.0%)، إلا أن القدس بلغت تكراراتها (5) تكرارات، في حين بلغت التكرارات في صحيفة الحياة (4) تكرارات، ولم تتناول صحيفة الأيام أياً من قضايا الانتخابات.

5.2.2.1.3 أولويات الاهتمام بالأفكار الفرعية في فئة القضايا التعليمية

يبين الجدول التالي اولويات الاهتمام بالأفكار الفرعية للقضايا التعليمية للمرأة الفلسطينية

جدول (2.5.3)

يبين تكرارات ونسب الأفكار الفرعية في فئة القضايا التعليمية

التوزيع الكمي / التعليمية	القدس		الأيام		الحياة		الاتجاه العام	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
المشاركة في النشاط الثقافي	38	71.7	10	62.5	20	69.0	68	69.4
تعليم المرأة	14	26.4	6	37.5	7	24.1	27	27.6
محو الأمية	1	1.9	0	0.0	1	3.4	2	2.0
الحرمان من التعليم	0	0.0	0	0.0	1	3.4	1	1.0
المجموع	53	100.0	16	100.0	29	100.0	98	100.0

يلاحظ من جدول(**2.5.3**) أن صحف الدراسة أولت المشاركة في النشاط الثقافي اهتماماً بتكرارات بلغت (68) تكراراً بنسبة (69.4%) وبينت نتائج التحليل أن صحيفة القدس كانت الأكثر اهتماما المشاركة في النشاط الثقافي بتكرارات بلغت (38) تكراراً بنسبة (71.7%)، فيما جاءت صحيفة الحياة الجديدة بتكرارات بلغت (20) تكراراً بنسبة (69%)، تلتها صحيفة الأيام بتكرارات بلغت (10) تكرارات بنسبة (62.5%).

وجاءت قضايا تعليم المرأة في المرتبة الثانية من حيث الاهتمام في القضايا التعليمية المتعلقة بالمرأة الفلسطينية في صحف الدراسة الثلاث، وكانت صحيفة الأيام الأكثر اهتماماً بتعليم المرأة بتكرارات بلغت(6) تكرارات بنسبة (37.5%)، ثم جاءت صحيفة القدس بتكرارات بلغت(14) تكراراً بنسبة (26.4%)، ومن ثم صحيفة الحياة الجديدة بتكرارات بلغت (7) تكرارات وبنسبة (24.1%).

وجاء في أدنى سلم الاهتمام فيما يتعلق بالقضايا التعليمية الخاصة بالمرأة الفلسطينية قضيتا محو الأمية والحرمان من التعليم، حيث لم تتناولهما صحيفة الأيام خلال عينة الدراسة، فيما جاء الاهتمام بقضايا محو الأمية في صحيفتي القدس والحياة الجديدة، وذلك بنسبة (2%)، والحرمان من التعليم بنسبة (1%).

5.2.2.1.4 أولويات الاهتمام بالأفكار الفرعية في فئة القضايا الاقتصادية

يبين الجدول التالي أولويات الاهتمام بالأفكار الفرعية للقضايا الاقتصادية للمرأة الفلسطينية

جدول (2.5.4)

يبين تكرارات ونسب الأفكار الفرعية في فئة القضايا الاقتصادية

التوزيع الكمي / الاقتصادية	القدس		الأيام		الحياة		الاتجاه العام	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
العمالة النسائية	5	25.0	8	44.4	10	40.0	23	36.5
المشاريع	9	45.0	3	16.7	7	28.0	19	30.2
الفقر	3	15.0	6	33.3	4	16	13	20.6
المساعدات المالية	3	15.0	0	0.0	3	12.0	6	9.5
أخرى	0	0.0	1	5.6	1	4.0	2	3.2
المجموع	20	100.0	18	100.0	25	100.0	63	100.0

ويوضح جدول(**2.5.4**) أن العمالة النسائية احتلت المرتبة الأولى بتكرارات إجمالية بلغت (23) تكراراً بنسبة (36.2%)، وجاءت صحيفة الأيام في المرتبة الأولى من حيث الاهتمام بقضايا العمالة النسائية بتكرارات بلغت (8) تكرارات بنسبة (44.4%)، وتلتها صحيفة الحياة الجديدة بتكرارات بلغت (10) تكرارات بنسبة (40%)، تلتها صحيفة القدس بتكرارات بلغت (5) تكرارات بنسبة (25.0%).

وجاءت المشاريع الاقتصادية والمدرة للدخل في الدرجة الثانية من حيث اهتمام صحف الدراسة الثلاث: القدس، والأيام، والحياة الجديدة بالقضايا الاقتصادية، حيث بلغ إجمالي التكرارات (19) تكرارا بنسبة (30.2%)، وجاءت صحيفة القدس بالمرتبة الأولى بتكرارات بلغت(9) تكرارات بنسبة (45.0%)، وتلتها صحيفة الحياة الجديدة بتكرارات بلغت (7) تكرارات بنسبة (28.0%)، تلتها صحيفة الأيام بتكرارات بلغت (3) تكرارات بنسبة (16.7%).

واهتمت صحف الدراسة بقضية الفقر، حيث أفردت لها مساحة بين القضايا الاقتصادية، وبلغ إجمالي التكرارات (13) تكراراً بنسبة (20.6%)، ويلاحظ أن صحيفة الأيام كانت الأكثر اهتماما في معالجة قضايا الفقر تجاه المرأة الفلسطينية، وذلك بتكرارات بلغت (6) تكرارات بنسبة (33.3%)، تلتها في المرتبة الثانية صحيفة الحياة الجديدة بتكرارات بلغت (4) تكرارات بنسبة (16%)، في حين جاءت صحيفة القدس في المرتبة الثالثة من حيث الاهتمام بقضايا الفقر المتعلقة بالمرأة الفلسطينية، وذلك بتكرارات بلغت (3) تكرارات بنسبة (15%).

وجاءت قضية المساعدات المالية في المرتبة الرابعة من حيث الاهتمام في جملة القضايا الاقتصادية التي تمت دراستها، وكانت صحيفة القدس الأكثر اهتماما بتكرارات بلغت (3) تكرارات بنسبة (15%) تلتها صحيفة الحياة أيضاً بتكرارات بلغت (3) تكرارات بنسبة (12%)، فيما لم تعطِ صحيفة الأيام أي اهتمام بقضايا المساعدات المالية، ويلاحظ أن صحف الدراسة قد اهتمت بقضايا اقتصادية أخرى، وأفردت لها مساحة وتمثلت في عملية التدريب بنسبة (3.2%).

أولويات الاهتمام بالأفكار الفرعية في فئة القضايا الصحية

يبين الجدول التالي أولويات الاهتمام بالأفكار الفرعية للقضايا الصحية للمرأة الفلسطينية

جدول (2.5.5)

يبين تكرارات ونسب الأفكار الفرعية في فئة القضايا الصحية

التوزيع الكمي / الصحية	القدس		الأيام		الحياة		الاتجاه العام	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
التوعية الصحية	11	44.0	6	46.2	4	23.5	21	38.2
صحة المرأة	10	40.0	6	46.2	4	23.5	20	36.4
المسنات	3	12.0	0	0.0	5	29.4	8	14.5
تنظيم الأسرة	1	4.0	1	7.7	3	17.6	5	9.1
الإجهاض	0	0.0	0	0.0	1	5.9	1	1.8
المجموع	25	100.0	13	100.0	17	100.0	55	100.0

يبين جدول(**2.5.5**) أن صحف الدراسة أولت قضايا التوعية الصحية الاهتمام الأبرز في قضايا المرأة الصحية بتكرارات بلغت (21) تكراراً بنسبة (38.2%)، وكانت صحيفة الأيام الأكثر اهتماما في تناولها لقضايا التوعية الصحية بتكرارات بلغت (6) تكرارات بنسبة (46.2%)، فيما تلتها صحيفة القدس بتكرارات بلغت (11) تكراراً بنسبة (44%)، تلتها صحيفة الحياة الجديدة بتكرارات بلغت (4) تكرارات بنسبة (23.5%).

وجاءت قضايا صحة المرأة في المرتبة الثانية من حيث الاهتمام بتكرارات بلغت (20) تكراراً بنسبة (36.4%)، وكانت صحيفة الأيام الأكثر اهتماما بتكرارات بلغت (6) تكرارات بنسبة بلغت (46.2%)، وتلتها صحيفة القدس بتكرارات بلغت (10) تكرارات بنسبة (40%)، ثم صحيفة الحياة الجديدة بتكرارات بلغت (4) تكرارات بنسبة (23.5%).

وفيما يتعلق بالمسنات والمعوقات، جاءت في المرتبة الرابعة من حيث اهتمام صحف الدراسة بالأفكار الفرعية للقضايا الصحية للمرأة الفلسطينية بتكرارات بلغت (8) تكرارات بنسبة (14.5%)، وكانت التكرارات الأكثر في صحيفة الحياة الجديدة وبلغت (5) تكرارات ، بنسبة (29.4%)، وتلتها صحيفة القدس بتكرارات بلغت(3) تكرارات بنسبة (12%)، ولم تعطِ صحيفة الأيام أيا من الاهتمام بقضايا المسنات والمعوقات.

ويلاحظ أن أعلى تكرار لقضايا تنظيم الأسرة جاء في صحيفة الحياة الجديدة بتكرارات بلغت (3) تكرارات بنسبة (17.6%)، تلتها صحيفة الأيام بتكرارات بلغت (1) تكرار بنسبة (7.7%)، ومن ثمَّ صحيفة بتكرار واحد بنسبة (4%).

ولم تلقَ قضايا الإجهاض اهتماماً من قبل صحف الدراسة باستثناء صحيفة الحياة الجديدة، حيث بلغت التكرارات تكرارا واحدا بنسبة (5.9%).

5.2.3 مدى ارتباط قضايا المرأة الفلسطينية بالأحداث الجارية والمناسبات

5.2.3.1 مدى ارتباط قضايا المرأة الفلسطينية بالأحداث الجارية، حيث تستهدف الدراسة هنا الإجابة على السؤال الثالث وهو: ما مدى ارتباط قضايا المرأة الفلسطينية بالأحداث الجارية والمناسبات؟

وذلك بهدف التعرف على مدى ارتباط قضايا المرأة الفلسطينية التي تطرحها صحف الدراسة بالأحداث الجارية، والجدول رقم (3.5.1) يوضح ذلك.

جدول (3.5.1)
يبين تكرارات ونسب ارتباط قضايا المرأة بالأحداث الجارية

التوزيع الكمي / الارتباط بالأحداث	القدس		الأيام		الحياة		الاتجاه العام	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
ترتبط	301	73.4	166	65.6	280	83.0	747	74.7
لا ترتبط	109	26.6	87	34.4	57	17.0	253	25.3
المجموع	410	100.0	253	100.0	337	100.0	1000	100.0

ويتضح من خلال الجدول (3.5.1) أن معدل القضايا التي ارتبطت بالواقع الفلسطيني استحوذت على اهتمام صحف الدراسة بتكرارات بلغت (747) تكراراً بنسبة (74.7)، حيث جاءت صحيفة الحياة الجديدة في المرتبة الأولى من حيث تناول القضايا التي ترتبط بالواقع الفلسطيني وما يدور فيه من أحداث، وبلغت تكراراتها (280) تكراراً بنسبة (83.0%) تلتها صحيفة القدس بتكرارات بلغت (301) تكرار بنسبة (73.4)، ثم الايام بتكرارات بلغت (166) تكراراً بنسبة (65.6%).
وكشف الجدول أن قضايا المرأة التي لا ترتبط بالواقع الفلسطيني بلغت (235) تكرارا بنسبة (25.3%)، وبين الجدول أن الأيام أولت القضايا التي لا ترتبط بواقع المجتمع الفلسطيني اهتماماً وبلغت تكراراتها (87) تكراراً بنسبة (34.4%)، تلتها القدس بتكرارات بلغت (109) تكرارات بنسبة (26.6%) والحياة الجديدة بتكرارات بلغت (57) تكراراً بنسبة (17%).

5.2.3.2 مدى ارتباط قضايا المرأة الفلسطينية بالمناسبات وفق أشهر السنة

يوضح الجدول (3.5.2) مدى ارتباط قضايا المرأة الفلسطينية بالمناسبات الخاصة بها.

جدول (3.5.2)

يبين تكرارات ونسب ارتباط قضايا المرأة بالمناسبات

التوزيع الكمي / الأشهر والمناسبات	القدس		الأيام		الحياة		الاتجاه العام	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
يناير	27	6.6	21	8.3	24	7.1	72	7.2
فبراير	27	6.6	17	6.7	39	11.6	83	8.3
مارس	65	15.9	47	18.6	68	20.2	180	18.0
أبريل	24	5.9	19	7.5	32	9.5	75	7.5
مايو	28	6.8	15	5.9	17	5.0	60	6.0
يونيو	20	4.9	17	6.7	17	5.0	34	3.4
يوليو	28	6.8	13	5.1	29	8.6	90	9.0
أغسطس	26	6.3	18	7.1	17	5.0	61	6.1
سبتمبر	49	12.0	19	7.5	23	6.8	91	9.1
أكتوبر	56	13.7	16	6.3	21	6.2	93	9.3
نوفمبر	33	8.0	35	13.8	18	5.3	86	8.6
ديسمبر	27	6.6	16	6.3	32	9.5	75	7.5
المجموع	**410**	**100.0**	**253**	**100.0**	**337**	**100.0**	**1000**	**100.0**

يلاحظ من خلال الجدول (3.5.2) أن صحف الدراسة الثلاث: القدس، والأيام، وصحيفة الحياة الجديدة كانت موسمية في تناولها لقضايا المرأة الفلسطينية – أي أن التركيز على تفعيل قضايا المرأة يتمثل في شهر آذار/ مارس من كل عام بالدرجة الأولى– وذلك لوجود عدد من المناسبات الخاصة بها، منها اليوم العالمي للمرأة ويوم الأم.

ويبين الجدول أن أعلى تكرار جاء في صحيفة الحياة الجديدة في شهر مارس/ آذار بتكرارات بلغت (68) تكراراً بنسبة (20.2%)، تلتها صحيفة الأيام بتكرارات بلغت (47) تكراراً بنسبة (18.6%)، تلتها صحيفة القدس بتكرارات بلغت (65) بنسبة (15.9%).

كما بين الجدول أن صحف الدراسة ركزت خلال شهر أكتوبر/ تشرين أول، ونوفمبر/ تشرين ثان، وديسمبر/ كانون أول على قضايا مناهضة العنف ضد المرأة الفلسطينية، وذلك ارتباطاً باليوم العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة الذي تستمر فعالياته على مدار الأشهر الثلاثة وبلغ إجمالي التكرارات في شهر اكتوبر/ تشرين أول بتكرارات بلغت (93) تكراراً بنسبة (9.3%) ، حيث جاءت صحيفة القدس بتكرارات بلغت (56) تكراراً بنسبة (13.7%)، ومن ثم صحيفة الأيام بتكرارات بلغت (16) تكراراً بنسبة (6.3%)، ومن ثم صحيفة الحياة الجديدة بتكرارات بلغت (21) تكراراً بنسبة (6.2%)، في حين بلغ إجمالي التكرارات في شهر تشرين ثان/ نوفمبر (86) تكراراً بنسبة (8.6)، حيث جاءت أعلى نسبة في صحيفة الأيام وبلغت (35%) بتكرارات بلغت (35) تكراراً، تلتها صحيفة القدس بتكرارات بلغت (33) تكراراً بنسبة (8%)، ومن ثم صحيفة الحياة الجديدة بتكرارات بلغت (18) تكراراً بنسبة (5.3%).

في حين بلغ إجمالي تكرارات كانون أول / ديسمبر (75) تكراراً بنسبة (7.5%)، وكشف الجدول أن صحيفة الحياة الجديدة الأكثر اهتماماً بتكرارات بلغت (32) تكراراً بنسبة (9.5%)، تلتها صحيفة القدس بتكرارات بلغت (27) تكراراً بنسبة (6.6%)، ومن ثم صحيفة الأيام بتكرارات بلغت (16) تكرارا بنسبة (6.3%).

وبين الجدول أن أقل تكرار لقضايا المرأة جاء في شهر حزيران/ يونيو بتكرارات بلغت (34) تكراراً بنسبة (3.4%)، حيث جاءت أعلى نسبة في صحيفة الأيام بنسبة (6.7%)، وذلك بتكرارات بلغت (17) تكراراً، تلتها صحيفة الحياة الجديدة بتكرارات بلغت (17) تكراراً بنسبة (6.7%)، ومن ثم صحيفة القدس بتكرارات بلغت (20) تكراراً بنسبة (4.9%).

5.2.4 أدوار المرأة الفلسطينية التي أبرزتها صحف الدراسة

تهدف الدراسة هنا إلى الإجابة على التساؤل الرابع وهو: ما الأدوار التي تظهر بها المرأة الفلسطينية في صحف الدراسة؟ وما علاقتها بالعناصر التيبوغرافية؟

وذلك بهدف التعرف على أدوار المرأة الفلسطينية التى أبرزتها صحف الدراسة الثلاث .

5.2.4.1 نوعية أدوار المرأة الفلسطينية في صحف الدراسة

جدول (4.5.1)

يبين تكرارات ونسب أدوار المرأة في صحف الدراسة

التوزيع الكمي / الأدوار	القدس		الأيام		الحياة		الاتجاه العام	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
عاملة	92	22.4	52	20.6	71	21.1	215	21.5
مناضلة	76	18.5	46	18.2	78	23.1	200	20.0
أم	63	15.4	54	21.3	33	9.8	150	15.0
ضحية	41	10.0	33	13.0	51	15.1	125	12.5
ربة منزل	37	9.0	14	5.5	11	3.3	62	6.2
موظفة	29	7.1	7	2.8	21	6.2	57	5.7
باحثة	21	5.1	16	6.3	18	5.3	55	5.5
وزيرة	25	6.1	10	4.0	18	5.3	53	5.3
نائبة	10	2.4	3	1.2	18	5.3	31	3.1
مضحية	5	1.2	1	0.4	7	2.1	13	1.3
أخرى	11	2.7	17	6.7	11	3.3	39	3.9
المجموع	410	100.0	253	100.0	337	100.0	1000	100.0

ويلاحظ من جدول (4.5.1) أن صحف الدراسة اهتمت بدور المرأة العاملة بتكرارات بلغت (215) تكراراً بنسبة (21.5%)، وكانت القدس الأكثر اهتماماً بتكرارات بلغت (92) تكراراً بنسبة (22.4%)، تلتها الحياة الجديدة بتكرارات بلغت (71) تكراراً بنسبة (21.1%)، ثم جاءت صحيفة الأيام بتكرارات بلغت (52) تكراراً بنسبة (20.6%).

وجاء دور المرأة المناضلة في المرتبة الثانية من حيث الاهتمام بالأدوار التي تقوم بها المرأة الفلسطينية، بتكرارات بلغت (200) تكراراً، بنسبة (20%)، وبين الجدول أن الحياة الجديدة أولت دور المرأة المناضلة اهتماماً بتكرارات بلغت (78) تكراراً بنسبة (23.1%)، تلتها القدس بتكرارات بلغت (76) تكراراً وبنسبة مئوية (18.5%)، ومن ثم صحيفة الأيام بتكرارات بلغت (46) تكراراً بنسبة (18.2%)، ومن ثم جاء دور المرأة الفلسطينية كأم بتكرارات بلغت (150) تكراراً بنسبة مئوية (15%)، وبين الجدول أن صحيفة الأيام كانت الأكثر اهتماماً بدور المرأة بتكراراتها (54) تكراراً بنسبة (21.3%)، تلتها صحيفة القدس بتكرارات بلغت (63) تكراراً بنسبة (15.4%)، ثم صحيفة الحياة الجديدة بتكرارات بلغت (33) تكراراً بنسبة (9.8%).

ويلاحظ من الجدول أن دور المرأة كضحية جاء في المرتبة الرابعة من حيث اهتمامات صحف الدراسة، وصحيفة الحياة الجديدة كانت الأكثر اهتماماً بتكرارات بلغت (51) تكراراً بنسبة (15.1%)، وتلتها صحيفة الأيام بتكرارات بلغت (33) تكراراً بنسبة (13%)، ثم جاءت صحيفة القدس بتكرارات بلغت (41) تكراراً بنسبة (10%).
ثم جاء دور المرأة كربة بيت في المرتبة الخامسة بتكرارات بلغت (62) تكراراً بنسبة (6.2%)، وبين الجدول أن صحيفة القدس كانت الأكثر تناولاً لدور المرأة الفلسطينية كربة بيت بتكرارات بلغت(37) تكراراً بنسبة (9%)، فيما جاءت صحيفة الأيام بتكرارات بلغت(14) تكراراً بنسبة (5.5%)، تلتها صحيفة الحياة الجديدة بتكرارات بلغت (11) تكراراً بنسبة (3.3%).
وبين الجدول أن دور المرأة الموظفة جاء في المرتبة السادسة بتكرارات بلغت (57) تكراراً بنسبة (5.7%)، وكانت صحيفة القدس الأكثر اهتماماً بتكرارات بلغت (29) تكراراً بنسبة (7.1%)، تلتها صحيفة الحياة الجديدة بتكرارات بلغت(21) تكراراً بنسبة (6.2%)، ثم صحيفة الأيام بتكرارات بلغت (7) تكرارات بنسبة (2.3%).

وأظهر الجدول أن دور المرأة كباحثة جاء في المرتبة السابعة بتكرارات بلغت (55) تكراراً بنسبة (5.5%)، ويلاحظ من خلال الجدول أن صحيفة الأيام كانت الأكثر تناولاً لدور المرأة الباحثة بتكرارات بلغت (16) تكراراً بنسبة (6.3%)، تلتها صحيفة الحياة الجديدة بتكرارات بلغت (18) تكراراً بنسبة (5.3%)، ثم صحيفة القدس بتكرارات بلغت (21) تكراراً بنسبة (5.1%).
وفيما يتعلق بدور المرأة الفلسطينية كوزيرة فقد جاء في المرتبة الثامنة بتكرارات بلغت (53) تكراراً بنسبة (5.3%)، وكانت صحيفة القدس الأكثر اهتماماً بتكرارات (25) تكراراً بنسبة (6.1%)، تلتها صحيفة الحياة الجديدة بتكرارات بلغت (18) تكراراً بنسبة (5.3%)، وجاءت صحيفة الأيام في المرتبة الثالثة بتكرارات بلغت (10) تكرارات بنسبة (4%).

واحتل دور المرأة من حيث كونها نائباً أهمية بين الأدوار التي تقوم بها المرأة الفلسطينية، حيث كان أكثر التكرارات في صحيفة الحياة الجديدة، وبلغت (18) تكراراً بنسبة (5.3%)، وتلتها صحيفة القدس بتكرارات بلغت (10) تكرارات بنسبة (2.4%)، ثم صحيفة الأيام وبلغ عدد تكراراتها (3) تكرارات بنسبة (1.2%)، فيما جاء دور المرأة الفلسطينية مضحية في أدنى السلم من حيث تناول صحف الدراسة لهذا الدور، وكان أعلى تكرار في صحيفة الحياة الجديدة وبلغ (7) تكرارات بنسبة (2.1%)، تلتها صحيفة القدس (5) تكرارات بنسبة (1.2%)، ومن ثم صحيفة الأيام وبلغ عدد التكرارات (1) تكراراً بنسبة (0.4%).

5.2.4.2 الأدوار التي أبرزتها صحف الدراسة بشكل عام:

جدول (4.5.2)

يبين تكرار ونسب علاقة الأدوار بالعناصر التيبوغرافية

التوزيع الكمي / الادوار	العنوان		الصورة		رسوم		الإطار		الشبك		اللون		الاتجاه العام		الدلالة
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	
مناضلة	165	20.4	69	19.2	7	18.4	9	18	6	20	21	19.6	277	20	
عاملة	176	21.6	91	25.3	8	21.2	12	24	6	20	27	25.2	320	22.8	
أم	112	13.8	50	13.8	5	313.	7	14	4	13.4	15	14	193	13.8	
ضحية	74	9.2	29	8	3	7.8	5	10	2	6.6	9	8.4	122	8.7	
ربة منزل	64	7.9	25	7	3	7.8	3	6	3	10	6	5.6	104	7.4	**0.001**
موظفة	56	6.9	21	5.8	3	7.8	3	6	2	6.6	7	6.5	90	6.4	
وزيرة	41	5	23	6.3	3	7.8	3	6	3	10	6	5.6	79	5.6	
باحثة	67	8.2	24	6.7	3	7.8	3	6	2	6.6	6	5.6	105	7.6	
نائب	19	2.3	11	3	1	2.6	2	4	1	3.4	4	3.7	38	2.7	
مضحية	13	1.6	3	0.8	0	0	1	2	0	0	0	0	19	1.4	
أخرى	25	3	15	4.1	2	45.	2	4	1	3.4	6	5.6	51	3.6	
المجموع	812	100	361	100.0	38	100	50	100.0	30	100.0	107	100	1398	100.0	

يبنت النتائج التحليلية للجدول (4.5.2) أن دور المرأة الفلسطينية العاملة أولته صحف الدراسة اهتماماً من حيث استخدام العناصر التيبوغرافية التي بلغت (320) تكراراً بنسبة (22.8%)، تلاها دور المرأة المناضلة من حيث الاهتمام بتكرارات بلغت (277) تكراراً بنسبة (20%)، ومن ثم جاء دور المرأة كأم بتكرارات بلغت (193) تكراراً بنسبة (13.8%)، ومن ثم جاء دور المرأة كضحية بتكرارات بلغت (122) تكراراً بنسبة (8.7%)، تلاها من حيث الاهتمام دور المرأة كربة منزل بتكرارات بلغت (104) تكراراً، بنسبة (7.4%) ، ومن ثم جاء دور المرأة الباحثة بتكرارات (105) بنسبة (7.6%) تلاها الموظفة بتكرارات بلغت (90) تكراراً، بنسبة (6.4%) ، ثم جاء دور المرأة الفلسطينية كوزيرة بتكرارات بلغت (79) تكرارا، بنسبة (5.6%)، ومن ثم دور المرأة كنائب بتكرارات بلغت (38) تكرارا، بنسبة (2.7%)، فيما لم تول صحف الدراسة دور المرأة المضحية إلا درجة متدنية من حيث العناصر التيبوغرافية بتكرارات (19) تكراراً ، بنسبة (1.4%).

وأظهر الجدول أن دور المرأة العاملة أولته صحف الدراسة اهتماماً من حيث استخدام العنوان بتكرارات بلغت (176) تكراراً، بنسبة (21.6%)، تلاها دور المرأة المناضلة بتكرارات (165) تكراراً، بنسبة (20.4%)، ودور الأم بتكرارات بلغت (112) تكراراً بنسبة (13.8%)، تلاه دور الضحية بتكرارات بلغت (74) تكراراً، بنسبة (9.2%)، ومن ثم دور الباحثة بتكرارات بلغت (67) تكراراً، بنسبة (8.2%)، تلاها دور ربة المنزل بتكرارات بلغت (64) تكراراً، بنسبة (7.6%)، تلاها دور الموظفة بتكرارات (56) تكراراً، بنسبة (6.9%) ومن ثم دور الوزيرة بتكرارات بلغت (41) تكراراً، بنسبة (5%) ومن ثم دور المرأة النائب بتكرارات بلغت (19) تكراراً، بنسبة (2.3%)، ومن ثم دور المضحية بتكرارات بلغت (13) تكراراً، بنسبة (1.6%).

وبين الجدول أن دور المرأة العاملة أولته صحف الدراسة اهتماماً من حيث استخدام الصور لابرازها بتكرارات (91) تكرارا، بنسبة (25.3%)، فيما جاء دور المرأة المناضلة بتكرارات بلغت (69) تكرارا، بنسبة (19.2%)، تلاها دور الأم بتكرارات بلغت (50) تكراراً، بنسبة (13.8%)، تلاها دور المرأة الضحية بتكرارات (29) بنسبة (8%)، ومن ثم دور الباحثة بتكرارات (24) تكراراً، بنسبة (6.7) تلاها دور الوزيرة بتكرارات بلغت (23) تكراراً، بنسبة (6.3%)، تلاها دور الموظفة بتكرارات (21) تكراراً، بنسبة (5.8%)، والنائب بتكرارات بلغت (11) تكراراً، بنسبة (3).

وأظهر الجدول أن صحف الدراسة أولت دور المرأة الفلسطينية العاملة اهتماماً من حيث استخدام رسوم الكاريكاتير بتكرارات بلغت (8) تكرارات بنسبة (21.2%)، تلاها دور المرأة المناضلة بتكرارات بلغت (7) تكرارات، بنسبة مئوية (18.4%)، تلاها الأم بتكرارات (5) تكرارات بنسبة

(13.3%)، فيما تساوى كل من دور المرأة الضحية وربة المنزل والموظفة والـوزيرة والباحثـة بنسبة (7.8%)، تلاها دور المرأة النائب بتكرار واحد، بنسبة (2.6%).

وبين الجدول أن صحف الدراسة اولت دور المرأة العاملة اهتماماً من حيث استخدام عنصر الإطار بتكرارات بلغت (12) تكراراً، بنسبة (24%)، تلاها دور المرأة المناضلة بتكـرارات بلغـت (9) تكرارات، بنسبة (18%)، ومن ثم دور الأم بتكرارات بلغت (7) تكرارات، بنسبة (14%)، ومن ثم دور الضحية بتكرارات (5) تكرارات، بنسبة (10%)، ومن ثم تساوى دور ربة المنزل والموظفة، والوزيرة والباحثة بتكرارات (3) بنسبة (6%)، ومن ثم دور النائب بتكرارات بلغت (2) تكـرار، بنسبة (4%)، تلاها دور المضحية بتكرار واحد بنسبة (2%).
وأظهر الجدول أن صحف الدراسة استخدمت عنصر الشبك لابراز أدوار المرأة الفلسطينية حيـث تساوى كل من دور المرأة العاملة والأم بتكرارات بلغت (6) تكرارات، بنسبة (20%)، تلاها دور الأم بتكرارات (4) تكرارات، بنسبة (13.4%)، فيما تساوى كل من دور المـرأة كربـة منـزل والوزيرة بتكرارات (3) بنسبة (10%)، وتساوى كل من دور المرأة الضحية وباحثـة وموظفـة بتكرارات بلغت (2) بنسبة (6.6%)، ومن ثم جاء دور المرأة النائب بتكرار واحد بنسبة (3.4%)، فيما لم يحظ دور المرأة المضحية بأي اهتمام يذكر من حيث استخدام الشبك.

وفيما يتعلق باستخدام اللون، فقد حظي دور المرأة العاملة بتكرارات (27) تكراراً بنسبة (25.2%)، تلاها دور المناضلة بتكرارات (21) تكراراً، بنسبة (19.6)، وتلاها دور الام بتكـرارات بلغـت (15) تكراراً، بنسبة (14%)، ومن ثم دور المرأة الضحية بتكرارات بلغت (9) تكـرارات بنـسبة (8.4%)، ومن ثم دور الموظفة بتكرارات بلغت (7) تكرارات، بنسبة (6.5%)، فيما تساوى كـل من دور ربة المنزل والوزيرة والباحثة بتكرارات (6) بنسبة (5.6)، وتلاها دور النائب بتكرارات (4) تكرارات، بنسبة (3.7%). موظفة بتكرارات (3) تكرارات، بنـسبة (2.8%)، ربـة منـزل بتكرارات بلغت (2)، بنسبة (1.9%).

5.2.4.3 العلاقة بين الأدوار والعناصر التيبوغرافية على مستوى كل صحيفة

جدول (4.5.3)

العلاقة بين الأدوار والعناصر التيبوغرافية على مستوى كل صحيفة

1- القدس

العناصر / الأدوار	العنوان		الصورة		رسوم		الإطار		الشبك		اللون		الاتجاه العام	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
مناضلة	79	23.0	24	19.5	2	15.4	2	18.2	3	18.8	10	19.6	120	21.5
عاملة	57	16.6	31	25.2	3	23.1	2	18.2	4	25.0	13	25.5	110	19.7
أم	46	13.4	17	13.8	2	15.4	2	18.2	2	12.5	7	13.7	76	13.6
ضحية	36	10.5	10	8.13	1	7.7	1	9.1	1	6.3	4	7.8	53	9.5
ربة منزل	33	9.6	8	6.5	1	7.7	1	9.1	1	6.3	3	5.9	47	8.4
موظفة	28	8.2	7	5.69	1	7.7	1	9.1	1	6.3	3	5.9	41	7.4
وزيرة	11	3.2	8	6.5	1	7.7	1	9.1	1	6.3	3	5.9	25	4.5
باحثة	36	10.5	8	6.5	1	7.7	1	9.1	1	6.3	3	5.9	50	9.0
نائب	3	0.9	4	3.25	0	0.0	0	0.0	1	6.3	2	3.9	10	1.8
مضحية	9	2.6	1	0.81	0	0.0	0	0.0	0	0.0	0	0.0	10	1.8
أخرى	5	1.5	5	4.07	1	7.7	0	0.0	1	6.3	3	5.9	15	2.7
المجموع	343	100	123	100	13	100	11	100.0	16	100	51	100	557	100
الأيام														

مناضلة	34	18.4	24	19.4	3	18.8	4	18.2	1	20.0	7	19.4	73	18.8
عاملة	47	25.4	32	25.8	4	25.0	6	27.3	1	20.0	9	25.0	99	25.5
أم	26	14.1	17	13.7	2	12.5	3	13.6	1	20.0	5	13.9	54	13.9
ضحية	15	8.1	10	8.1	1	6.3	2	9.1	0	0.0	3	8.3	31	8.0
ربة منزل	12	6.5	8	6.5	1	6.3	1	4.5	1	20.0	2	5.6	25	6.4
موظفة	11	5.9	7	5.6	1	6.3	1	4.5	0	0.0	3	8.3	23	5.9
وزيرة	12	6.5	8	6.5	1	6.3	1	4.5	1	20.0	2	5.6	25	6.4
باحثة	12	6.5	8	6.5	1	6.3	1	4.5	0	0.0	2	5.6	24	6.2
نائب	6	3.2	4	3.2	1	6.3	1	4.5	0	0.0	1	2.8	13	3.4
مضحية	2	1.1	1	0.8	0	0.0	1	4.5	0	0.0	0	0.0	4	1.0
أخرى	8	4.3	5	4.0	1	6.3	1	4.5	0	0.0	2	5.6	17	4.4
المجموع	185	100	124	100	16	100	22	100	5	100	36	100	388	100
3- الحياة الجديدة														
مناضلة	52	18.3	21	18.4	2	22.2	3	17.6	2	22.2	4	20.0	84	18.5
عاملة	72	25.4	28	25.4	1	11.1	4	23.5	1	11.1	5	25.0	112	24.7
أم	40	14.1	16	14.0	1	11.1	2	11.8	1	11.1	3	15.0	63	13.9
ضحية	23	8.1	9	7.9	1	11.1	2	11.8	1	11.1	2	10.0	38	8.4
ربة منزل	19	6.7	7	6.1	1	11.1	1	5.9	1	11.1	1	5.0	30	6.6
موظفة	17	6.0	7	6.1	1	11.1	1	5.9	1	11.1	1	5.0	28	6.2

وزيرة	18	6.3	7	6.1	1	11.1	1	5.9	1	11.1	1	5.0	29	6.4
باحثة	19	6.7	8	7.0	1	11.1	1	5.9	1	11.1	1	5.0	31	6.8
نائب	10	3.5	4	3.5	0	0.0	0	5.9	1	0.0	1	5.0	16	3.5
مضحية	2	0.7	1	0.9	0	0.0	0	0.0	0	0.0	0	0.0	3	0.7
أخرى	12	4.2	5	4.4	0	0.0	1	5.9	0	0.0	1	5.0	19	4.2
المجموع	284	100	114	100	9	100.0	17	100	9	100.0	20	100	453	100

وأظهر الجدول (4.5.3) أن صحيفة القدس أولت دور المرأة المناضلة اهتماماً من حيث استخدام العناصر التيبوغرافية بتكرارات بلغت (120) تكراراً، بنسبة (21.5%)، تلاها دور المرأة العاملة بتكرارات بلغت (110) تكراراً، بنسبة (19.7%)، ثم جاء دور المرأة الأم بتكرارات بلغت (76) تكراراً، بنسبة (13.6%)، تلاها الضحية بتكرارات بلغت (53) تكراراً، بنسبة (9.5%)، ثم دور المرأة ربة المنزل بتكرارات (47) تكراراً، بنسبة (8.4%)، ثم دور المرأة الموظفة بتكرارات بلغت (41) تكراراً، بنسبة (7.4%)، تلاها دور الباحثة بتكرارات بلغت (50) تكراراً، بنسبة (9%)، ثم دور الوزيرة بتكرارات بلغت (25) تكراراً، بنسبة (4.5%)، في حين تساوى كل من دور المرأة النائب والمضحية بتكرارات بلغت (10) تكرارات بنسبة (1.8%).

وفيما يتعلق بصحيفة الأيام فقد أولت دور المرأة العاملة اهتماماً كبيرا من حيث استخدام عناصر الإبراز بتكرارات بلغت (99) تكراراً، بنسبة (25.5%)، تلاها دور المرأة المناضلة بتكرارات بلغت (73) تكراراً، بنسبة (18.8%)، ثم جاء دور المرأة الام بتكرارات (54) تكراراً، بنسبة (13.9%)، ثم الضحية بتكرارات بلغت (31) تكراراً، بنسبة (8.0%)، فيما تساوت ربة المنزل والوزيرة بتكرارات (25) تكراراً، بنسبة (6.4%)، تلاها دور الباحثة بتكرارات (24) تكراراً، بنسبة (6.2%)، ومن ثم دور الموظفة بتكرارات (23) بنسبة (5.9%)، ثم دور النائب بتكرارات (13) تكراراً بنسبة (3.4%)، فيما لم تحظ باقي القضايا الا بنسبة قليلة.

وبين الجدول أن صحيفة الحياة الجديدة أولت اهتماماً لدور المرأة العاملة وذلك بتكرارات (112) تكراراً، بنسبة (24.7%)، تلاها دور المرأة المناضلة بتكرارات (84) تكراراً، بنسبة (18.5%)، ثم دور المرأة الأم بتكرارات (63) تكراراً، بنسبة (13.9%)، تلاها دور المرأة الضحية بتكرارات (38) تكراراً، بنسبة (8.4%)، تلاها دور الباحثة بتكرارات (31) تكراراً، بنسبة (6.8%)، تلاها دور ربة المنزل بتكرارات (30) تكراراً، بنسبة (6.6%)، ثم الوزيرة بتكرارات (29) تكراراً، بنسبة (6.4%) ثم النائب بتكرارات (16) تكراراً، بنسبة (3.5%) فيما لم تحظ باقي القضايا إلا بدرجة اهتمام متدنية.

5.2.5 نوع القائم بالاتصال ومدى ارتباطه بالقضايا المطروحة

تستهدف الدراسة هنا الإجابة على السؤال الخامس وهو : ما نوع القائم بالاتصال في قضايا المرأة الفلسطينية؟ وهل يوجد ارتباط بينه وبين قضايا معينة؟

وذلك بهدف التعرف على مصادر قضايا المرأة الفلسطينية في صحف الدراسة.

5.2.5.1 نوع القائم بالاتصال في قضايا المرأة الفلسطينية

جدول (5.5.1)

يبين تكرارات ونسب المصادر الإعلامية لقضايا المرأة

التوزيع الكمي / المصادر	القدس		الأيام		الحياة		الاتجاه العام	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
ذكر	142	34.6	84	33.2	112	33.2	338	33.8
أنثى	79	19.3	25	9.9	43	12.8	147	14.7
غير محدد	189	46.1	144	56.9	182	54.0	515	51.5
المجموع	410	100.0	253	100.0	337	100.0	1000	100.0

يلاحظ من الجدول **(5.5.1)** أن صحف الدراسة بينت أن قضايا المرأة التي تم الحصول عليها من قبل القائم بالاتصال (الذكر) كانت أعلى من تلك القضايا التي تم الحصول عليها من القائم بالاتصال (الأنثى)، حيث بلغ إجمالي تكرارات القائم بالاتصال (الذكر) (338) تكراراً بنسبة(33.8)، وفيما يتعلق (بالأنثى) بلغت التكرارات (147) تكراراً، بنسبة (14.7%).

واظهر الجدول (5.5.1) أن صحيفة القدس كانت الأكثر تكراراً للقائم بالاتصال (الذكر) بتكرارات بلغت (142) تكراراً بنسبة (34.6)، فيما تساوت كل من صحيفة الايام والحياة في النسبة المئوية والبالغة(33.2) بينما بلغت التكرارات في صحيفة الحياة الجديدة (112) تكراراً وتلتها صحيفة الأيام من حيث التكرارات وبلغت (84) تكرارا.

وجاء اعلى تكرار للقائم بالاتصال (الأنثى) في صحيفة القدس بتكرارات بلغت(79) تكراراً بنسبة (19.3%) تلتها صحيفة الحياة الجديدة بتكرارات بلغت (43) بنسبة (12.8%)، ومن ثم صحيفة الايام بتكرارات بلغت (25) بنسبة (9.9%)، وكانت أعلى نسبة في القضايا التي تناولتها صحف الدراسة وغير محددة القائم بالاتصال صحيفة الأيام بتكرارات بلغت (144) تكراراً بنسبة (56.9%) تلتها صحيفة الحياة الجديدة بتكرارات بلغت (182) تكراراً بنسبة (54%)، ثم جاءت صحيفة القدس بتكرارات بلغت (189) تكراراً بنسبة (46.1%).

5.2.5.2 العلاقة بين القائم بالاتصال والقضايا المطروحة على مستوى صحف الدراسة

جدول (5.5.2)

تكرارات ونسب العلاقة بين القائم بالاتصال والقضايا المطروحة

التوزيع الكمي / القضايا	ذكر		أنثى		غير محدد		الدلالة
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	
قضايا اجتماعية	149	44.1	75	51.0	253	49.2	*0.005
قضايا سياسية	100	29.6	32	21.8	161	31.3	*0.041
قضايا اقتصادية	23	6.8	9	6.1	31	6.0	0.81
قضايا تعليمية	35	10.4	25	17.0	38	7.4	0.25
قضايا صحية	24	7.1	6	4.1	25	4.8	0.09
قضايا أخرى	7	2.1	0	0.0	7	1.3	--
المجموع	338	100.0	147	100.0	515	100.0	

ويبين جدول (5.5.2) أن القضايا الاجتماعية لاقت اهتماماً من قبل القائم بالاتصال "الذكر"، بتكرارات بلغت (149) تكرارا، وذلك بنسبة مئوية (44.1%)، فيما بلغت تكرارات القائم بالاتصال "الأنثى" للقضايا الاجتماعية (75) تكرارا، وذلك بنسبة مئوية (51%) .

وكشف الجدول عن وجود دلالة بين القائم بالاتصال والقضايا الاجتماعية للمرأة الفلسطينية التي تم تناولها في هذه الدراسة بالتحليل.

كما أظهر الجدول وجود دلالة بين القضايا السياسية للمرأة الفلسطينية والقائم بالاتصال، حيث بلغ إجمالي التكرارات للقائم بالاتصال – الذكر– للقضايا السياسية (100) تكراراً بنسبة (29.6%)، في حين بلغت تكرارات القائم بالاتصال – الأنثى– (32) تكراراً بنسبة (21.8%)، وبلغ إجمالي التكرارات للقائم بالاتصال – غير المحدد– (161) تكراراً بنسبة (31.3%)،

وبين الجدول انه لا يوجد أي دلالة بين القائم بالاتصال – ذكر أو أنثى– مع كل من القضايا الاقتصادية والتعليمية والصحية.

5.2.6 مصادر قضايا المرأة الفلسطينية في صحف الدراسة:

تستهدف الدراسة هنا الإجابة على السؤال السادس **وهو : ما المصادر التي تعتمد عليها صحف الدراسة في تغطية قضايا المرأة الفلسطينية وعلاقتها بالقضايا المطروحة؟**

وذلك بهدف التعرف على المصادر التي اعتمدت عليها صحف الدراسة في عرض قضايا المرأة.

5.2.6.1 مصادر قضايا المرأة الفلسطينية في صحف الدراسة.

(6.5.1)

يبين تكرارات ونسب المصادر الإعلامية التي اعتمدت عليها صحف الدراسة

التوزيع الكمي / المصادر	القدس		الأيام		الحياة		الاتجاه العام	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
وكالة الأنباء	76	18.5	69	27.3	96	28.5	241	24.1
مصادر داخلية								
المراسل	221	53.9	108	42.7	154	45.7	483	48.3
المندوب	0	0.0	1	0.4	1	0.3	2	0.2
المجموع	221	53.9	109	43.0	155	46	485	48.5
غير محدد المصدر	113	27.6	75	29.6	86	25.5	274	27.4
المجموع	410	100.0	253	100.0	337	100.0	1000	100.0

يلاحظ من خلال جدول(6.5.1) أن المصادر تنقسم إلى قسمين الأول: المصادر الخارجية وتتضمن وكالات الأنباء والمواقع الالكترونية وغيرها من المصادر، وبلغ إجمالي تكرارات وكالات الأنباء (241) تكراراً، بنسبة (24.1%)، وبين الجدول أن صحيفة الحياة الجديدة الأكثر اهتماماً بوكالات الأنباء بتكرارات بلغت (96) تكراراً، بنسبة (28.5%)، ثم جاءت صحيفة القدس بتكرارات (76) بنسبة (18.5)، تلتها صحيفة الأيام بتكرارات (69) تكراراً بنسبة (27.3%) .

ويشير الجدول إلى ان الصحف اعتمدت على المصادر الداخلية في تناول قضايا المرأة الفلسطينية، بتكرارات بلغت (485) تكرارا، بنسبة (48.5%)، وكانت صحيفة القدس الأكثر اعتمادا على المصادر الداخلية بتكرارات بلغت (221) تكرارا، بنسبة (53.9%)، تلاها الحياة الجديدة بتكرارات بلغت (155) تكرارا، بنسبة (45.9%) وجاءت في المركز الأخير الأيام وبلغت تكراراتها (109) تكراراً، بنسبة (43.0%).

وبينت نتائج التحليل أن صحيفة القدس كانت الأكثر تكرارا باعتمادها على المراسل بتكرارات بلغت (221) تكراراً بنسبة (53.9%)، في حين جاءت صحيفة الحياة الجديدة في المرتبة الثانية بتكرارات

(154) تكراراً بنسبة (45.7%)، وتلتها صحيفة الأيام بتكرارات بلغت(108) تكرارات بنسبة (42.7%).

وكانت التكرارات بدون مصدر في صحيفة الأيام الأعلى وبلغت (75) تكراراً بنسبة (29.6%)، تلتها صحيفة القدس بتكرارات (113) تكراراً بنسبة (27.9%)، ومن ثم صحيفة الحياة الجديدة بتكرارات بلغت (86) تكراراً بنسبة (25.5%).

وفيما يتعلق بالمندوب فقد تساوت التكرارات بين صحيفة الأيام والحياة الجديدة، وبلغت في صحيفة الأيام تكراراً واحداً بنسبة مئوية (0.4%)، وكذلك تكرارا واحداً في صحيفة الحياة الجديدة وبنسبة مئوية (0.3%).

5.2.6.2 العلاقة بين المصادر والقضايا المطروحة على مستوى صحف الدراسة

جدول (6.5.2)

العلاقة بين المصادر وقضايا المرأة الفلسطينية في صحف الدراسة

التوزيع الكمي / القضايا	وكالات الأنباء		المراسل		المندوب		غير محدد المصدر		أخرى		الاتجاه العام		الدلالة
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	0.001
اجتماعية	120	49.8	219	45.3	1	50.0	138	50.3	0	0.0	477	47.6	
سياسية	69	28.7	146	30.2	1	50.0	78	28.4	0	0.0	293	29.4	0.029
تعليمية	20	8.3	54	11.2	0	0.0	24	8.7	0	0.0	63	6.3	0.120
اقتصادية	16	6.6	31	6.5	0	0.0	16	5.8	0	0.0	98	9.8	0.120
صحية	13	5.4	28	5.7	0	0.0	14	5.3	0	0.0	55	5.5	0.320
أخرى	3	1.2	5	1.1	0	0.0	4	1.5	0	0.0	14	1.4	0.531
المجموع	241	100	483	100.0	2	100	274	100	0	0.0	1000	100	

أظهر الجدول (6.5.2)، أن القضايا الاجتماعية حظيت باهتمام الصحف من حيث استخدام المصادر، وذلك بتكرارات بلغت (477) بنسبة (47.6%)، تلاها القضايا السياسية بتكرارات بلغت (293) تكرارا، بنسبة (29.3%) وجاء في المركز الثالث القضايا الاقتصادية بتكرارات بلغت (98) تكراراً، بنسبة (9.8%)، تلاها القضايا التعليمية بتكرارات بلغت (63) تكرارا، بنسبة (6.3%)، ثم القضايا الصحية بتكرارات بلغت (55) تكراراً، بنسبة (5.5%).

ويبين الجدول (6.5.2) أن القضايا الاجتماعية حظيت على اهتمام كبير من قبل وكالات الأنباء بتكرارات بلغت (120) تكراراً، بنسبة (49.8%)، تلاها القضايا السياسية بتكرارات بلغت (69) تكراراً، بنسبة (28.7%)، ثم جاءت في المركز الثالث القضايا التعليمية بتكرارات بلغت (20) تكراراً، بنسبة (8.3%)، ثم الاقتصادية بتكرارات بلغت (16) تكراراً، بنسبة (6.6%)، ولم تحظ القضايا الصحية باهتمام يتناسب وحجم القضية .

وفيما يتعلق بالمصادر الداخلية – المراسل– جاءت القضايا الاجتماعية في أعلى سلم الاهتمام بتكرارات بلغت (219) تكراراً، بنسبة (45.3%)، تلاها القضايا السياسية بتكرارات بلغت (146) تكراراً، بنسبة (30.2%)، تلاها القضايا التعليمية بتكرارات (54) تكراراً، بنسبة (11.2%) ومن ثم القضايا الاقتصادية بتكرارات بلغت (31) تكراراً، بنسبة (6.5%)، ثم القضايا الصحية بتكرارات بلغت (28) تكراراً، بنسبة (5.7%).

وفيما يتعلق بالقضايا التي تم تناولها دون تحديد المصدر، جاءت القضايا الاجتماعية في المركز الأول بتكرارات بلغت (138) تكراراً، بنسبة (50.3%)، تلاها القضايا السياسية بتكرارات بلغت (78) تكراراً، بنسبة (28.4%)، ثم القضايا التعليمية بتكرارات (24) تكراراً، بنسبة (8.7%)، تلاها القضايا الاقتصادية بتكرارات بلغت (16) تكراراً، بنسبة (5.8%)، ثم القضايا الصحية بتكرارات بلغت (14) تكراراً، بنسبة (5.3%).

وكشف الجدول عن وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين القضايا الاجتماعية للمرأة الفلسطينية في صحف الدراسة الثلاث، والمصادر المختلفة سواء كانت خارجية أو داخلية .

كما كشف الجدول عن عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين القضايا السياسية، والاقتصادية، والتعليمية والصحية وأخرى، والمصادر سواء المصادر الداخلية أو الخارجية.

5.2.6.3 المصادر وقضايا المرأة الفلسطينية على مستوى كل صحيفة

جدول (6.5.3)

يبين تكرار ونسب المصادر والقضايا على مستوى كل صحيفة

1- القدس

التوزيع الكمي / القضايا	وكالات الأنباء		المراسل		المندوب		غير محدد المصدر		أخرى		الاتجاه العام	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
اجتماعية	33	40.4	96	43.4	0	0.0	51	45.1	0	0.0	180	43.3
سياسية	23	31.3	67	30.3	0	0.0	34	30.1	0	0.0	124	30.5
تعليمية	10	15.2	29	13.2	0	0.0	14	12.4	0	0.0	53	13.1
اقتصادية	4	5.3	11	5.0	0	0.0	5	4.4	0	0.0	20	4.9
صحية	5	6.6	14	6.3	0	0.0	6	5.3	0	0.0	25	6.2
أخرى	1	1.3	4	1.8	0	0.0	3	2.7	0	0.0	8	2
المجموع	76	100.0	221	100.0	0	0.0	113	100.0	0	0.0	410	100.0
2- الايام												
اجتماعية	36	50.2	58	53.7	0	0.0	41	52.7	0	0.0	135	53.4
سياسية	20	30.0	29	26.9	0	0.0	20	28.7	0	0.0	69	27.3
تعليمية	4	5.8	7	6.5	0	0.0	5	6.7	0	0.0	16	6.3
اقتصادية	5	7.6	8	7.4	0	0.0	5	6.7	0	0.0	18	7.1
صحية	3	5	6	5.6	0	0.0	4	5.3	0	0.0	13	5.1
أخرى	1	1.4	0	0.0	1	100.0	0	0.0	0	0.0	2	0.8
المجموع	69	100.0	108	100.0	1	100.0	75	100.0	0	0.0	253	100
3- الحياة الجديدة												
اجتماعية	51	53.1	65	42.2	0	0.0	46	53.5	0	0.0	162	48.1
سياسية	26	27.1	50	32.5	0	0.0	24	27.9	0	0.0	100	29.7
تعليمية	6	6.3	18	11.7	0	0.0	5	5.8	0	0.0	29	8.6
اقتصادية	7	7.3	12	7.8	0	0.0	6	7.0	0	0.0	25	7.4
صحية	5	5.2	8	5.2	0	0.0	4	4.7	0	0.0	17	5.0
أخرى	1	1.0	1	0.6	1	100.0	1	1.2	0	0.0	4	1.2
المجموع	96	100.0	154	100.0	1	100.0	86	100.0	0	0.0	337	100

كشف الجدول (6.5.3)، أن القضايا الاجتماعية في القدس احتلت المركز الأول من ناحية المصادر سواء الداخلية أو الخارجية بتكرارات (180) تكراراً، بنسبة (43.3%)، تلاها السياسية بتكرارات (124) تكراراً، بنسبة (30.5%)، ومن ثم التعليمية بتكرارات (53) تكراراً، بنسبة (13.1%)، من ثم الاقتصادية بتكرارات (20) تكراراً، بنسبة (4.9%)، ثم الصحية بتكرارات (25)، بنسبة (6.2)، وفيما يتعلق بصحيفة الأيام بين الجدول ان القضايا الاجتماعية كانت الاكثر تناولا لمختلف المصادر سواء الداخلية أو الخارجية وغير محدد المصدر بتكرارات (135) تكراراً، بنسبة (53.4%)، تلاها السياسية بتكرارات (69) تكراراً، بنسبة (27.3%)، والاقتصادية بتكرارات (18) تكراراً، بنسبة (7.1%)، ثم القضايا التعليمية بتكرارات بلغت (16) تكراراً، بنسبة (6.3%)، والصحية (13) تكراراً، بنسبة (5.1%).

وفيما يتعلق بالحياة الجديدة أظهر الجدول أن القضايا الاجتماعية جاءت في المركز الأول بتكرارات (162) تكراراً، بنسبة (48.1%)، تلاها القضايا السياسية بتكرارات (100) تكراراً، بنسبة (29.7%)، تلاها التعليمية بتكرارات (29) تكراراً، بنسبة (8.6%)، ثم الاقتصادية بتكرارات (25) تكراراً، بنسبة (7.4%)، والقضايا الصحية بتكرارات (17) تكراراً، بنسبة (5%).

5.2.7 الأساليب الإقناعية التي استخدمت مع قضايا المرأة الفلسطينية

تستهدف الدراسة هنا الإجابة على السؤال السابع **وهو: ما هي الأساليب الإقناعية التي استخدمت مع قضايا المرأة في صحف الدراسة؟ وما علاقتها بالقضايا المطروحة؟**

وذلك بهدف التعرف على المصادر التي اعتمدت عليها صحف الدراسة في عرض قضايا المرأة.

5.2.7.1 الأساليب الإقناعية المستخدمة مع قضايا المرأة الفلسطينية

(7.5.1)

يبين تكرارات ونسب الأساليب الإقناعية التي استخدمتها صحف الدراسة

التوزيع الكمي / الأساليب	القدس		الأيام		الحياة		الاتجاه العام	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
علمي	253	61.7	173	68.4	200	59.3	626	62.6
غير علمي	157	38.3	80	31.6	137	40.7	374	37.4
المجموع	410	100.0	253	100.0	337	100.0	1000	100.0

يلاحظ من الجدول (**7.5.1**) أن صحف الدراسة الثلاث القدس، والأيام والحياة الجديدة قد أولت الأساليب العلمية في معالجة قضايا المرأة الفلسطينية اهتماماً بتكرارات بلغت (626) تكرارا بنسبة (62.6%) ، في حين بلغ أجمالي المواضيع التي لم تعتمد على الأساليب العلمية (374) تكراراً بنسبة (37.4%).

ويشير الجدول إلى أن أكبر نسبة لتناول الأساليب العلمية والإقناعية في صحف الدراسة كانت صحيفة الأيام، حيث بلغت تكراراتها (173) تكرارا، بنسبة (68.4%)، تلتها صحيفة القدس بتكرارات بلغت (253) تكرارا بنسبة (61.7%)، ثم صحيفة الحياة الجديدة بتكرارات بلغت (200) تكراراً، بنسبة (59.3%).

فيما جاءت أعلى نسبة للأساليب غير العلمية في صحيفة الحياة الجديدة بتكرارات بلغت (137) تكراراً بنسبة (40.7%)، تلتها صحيفة القدس بتكرارات بلغت (157) تكرارا بنسبة (38.3%) ، وجاءت في المرتبة الثالثة صحيفة الأيام بتكرارات بلغت (80) تكراراً بنسبة (31.6%).

5.2.7.2 العلاقة بين الأساليب الإقناعية والقضايا المطروحة

جدول (7.5.2)

يبين تكرارات ونسب العلاقة بين الأساليب الإقناعية وقضايا المرأة

التوزيع الكمي / القضايا	علمي		غير علمي		الاتجاه العام		الدلالة
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	
قضايا اجتماعية	253	40.4	224	59.9	477	47.7	0.47
قضايا سياسية	207	33.1	86	23.0	293	29.3	0.48
قضايا اقتصادية	40	6.4	23	6.1	63	6.3	0.19
قضايا تعليمية	67	10.7	31	8.3	98	9.8	0.47
قضايا صحية	49	7.8	6	1.6	55	5.5	0.91
قضايا أخرى	10	1.6	4	1.1	14	1.4	--
المجموع	626	100.0	374	100.0	1000	100.0	

ويبين جدول (7.5.2) أن صحف الدراسة الثلاث استخدمت أساليب الإقناع في تناول قضايا المرأة الفلسطينية، حيث احتلت القضايا الاجتماعية أعلى تكرار للأساليب العلمية، وبلغت (253) تكراراً بنسبة (40.4%)، تلتها القضايا السياسية بتكرارات بلغت (207) تكراراً بنسبة (33.1%)، ومن ثم

جاءت في المرتبة الثالثة من حيث استخدام أساليب الإقناع مع قضايا المرأة القضايا التعليمية بتكرارات بلغت (67) تكراراً، بنسبة (10.7%)، تلتها القضايا الصحية بتكرارات بلغت (49) تكراراً بنسبة (7.8%)، تلتها القضايا الاقتصادية بتكرارات بلغت (40) تكراراً بنسبة (6.4%).
ويكشف جدول (7.5.2) عن عدم وجود دلالة بين أساليب الاقناع العلمية التي استخدمتها صحف الدراسة القدس، والأيام، والحياة الجديدة وبين القضايا التي تم تناولها في عينة الدراسة.
وفيما يتعلق بعدم استخدام الأساليب الإقناعية بين الجدول أن القضايا الاجتماعية جاءت بتكرارات بلغت (224) تكراراً بنسبة (59.9%)، ومن ثم تلتها القضايا السياسية بتكرارات بلغت (86) تكراراً بنسبة (23%)، تلتها القضايا التعليمية بتكرارات بلغت (31) تكراراً بنسبة (8.3%)، تلتها القضايا الاقتصادية بتكرارات بلغت (23) تكراراً بنسبة (6.1)، ومن ثم جاءت القضايا الصحية بتكرارات بلغت (6) تكرارات بنسبة (1.6)، ويشير الجدول إلى عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية بين الاساليب غير العلمية وقضايا المرأة الفلسطينية التي تناولتها هذه الدراسة بالتحليل.

5.2.8 موقف صحف الدراسة من قضايا المرأة الفلسطينية

تستهدف الدراسة هنا الإجابة على السؤال الثامن **وهو: ما موقف صحف الدراسة من القضايا المطروحة بشكل عام وعلى مستوى كل صحيفة على انفراد؟**
وذلك بهدف التعرف على موقف صحف الدراسة من القضايا المطروحة وعلى مستوى كل صحيفة، والجدول رقم (8.5) يوضح ذلك .

(8.5)

يبين تكرارات ونسب موقف الصحف من قضايا المرأة

التوزيع الكمي / الاتجاه	القدس		الأيام		الحياة		الاتجاه العام	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
إيجابي	276	67.3	153	60.5	212	62.9	641	64.1
سلبي	66	16.1	75	29.6	80	23.7	221	22.1
محايد	68	16.6	25	9.9	45	13.4	138	13.8
المجموع	410	100.0	253	100.0	337	100.0	1000	100.0

يلاحظ من جدول(8.5) أن الاتجاه الإيجابي لدى الصحف نحو قضايا المرأة الفلسطينية كان الأكثر اهتماماً بتكرارات بلغت (641) تكراراً، بنسبة (64.1%)، وفيما يتعلق بالاتجاه السلبي فقد جاء بتكرارات (221) تكراراً بنسبة (22.1%)، أما المحايد فقد بلغ إجمالي التكرارات (138) تكراراً

بنسبة (13.8%)، ويبين الجدول أن أعلى تكرار لموقف الصحف الايجابي نحو قضايا المرأة الفلسطينية كانت صحيفة القدس بتكرارات بلغت (276) تكرارا، بنسبة (67.3%)، تلتها صحيفة الحياة الجديدة بتكرارات بلغت (212) تكراراً، بنسبة (62.9%)، ومن ثم صحيفة الأيام بتكرارات بلغت (153) تكرارا ، بنسبة (60.5%).

ويكشف الجدول أن أعلى نسبة للاتجاه السلبي نحو قضايا المرأة الفلسطينية كان في صحيفة الأيام بتكرارات بلغت (75) تكرارا بنسبة (29.6%) ، تلتها صحيفة الحياة الجديدة بتكرارات بلغت (80) تكراراً بنسبة (23.7)، ومن ثم صحيفة القدس في المرتبة الثالثة بتكرارات بلغت (66) تكراراً بنسبة (16.1)، فيما كان أعلى تكرار للاتجاه المحايد في صحيفة القدس بتكرارات بلغت (68) تكراراً بنسبة (16.6%)، تلتها صحيفة الحياة الجديدة بتكرارات بلغت (45) تكراراً بنسبة (13.4%) ثم صحيفة الايام بتكرارات بلغت (25) تكراراً، بنسبة (9.9%).

5.2.9 الجمهور المستهدف الذي يسعى القائم بالاتصال الوصول إليه

تستهدف الدراسة هنا الإجابة على السؤال التاسع **وهو: من هو الجمهور المستهدف الذي يسعى القائم بالاتصال الوصول إليه؟** وذلك بهدف التعرف على الجمهور الذي يسعى القائم بالاتصال الوصول إليه من خلال صحف الدراسة، والجدول رقم (9.5) يوضح ذلك .

جدول (9.5)

يبين تكرارات ونسب الجمهور المستهدف في صحف الدراسة

التوزيع الكمي / الجمهور	القدس		الأيام		الحياة		الاتجاه العام	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
عام	146	35.6	118	46.6	114	33.8	378	37.8
جمهور خاص								
المرأة	168	41.0	81	32.0	129	38.3	378	37.8
مسؤولون	48	12.0	23	9.9	52	15.4	123	12.4
المنظمات النسائية	14	3.3	9	3.7	27	8.0	50	5.0
الأسرة	21	5.1	11	4.4	4	1.2	36	3.6
المرأة والرجل	13	3.0	11	4.4	11	3.3	35	3.4
المجموع	410	100.0	253	100.0	337	100.0	1000	100.0

بتحليل الجدول (9.5) تبين أن فئة الجمهور العام احتلت 37.8%، ويؤكد ذلك أن صحف الدراسة تتوجه إلى الجمهور العام، وهذا يؤكد رؤية الصحف لقضايا المرأة كقضايا مجتمعية بجب أن يعنى بها المجتمع بجميع فئاته .

ويكشف الجدول أن الجمهور المستهدف انقسم إلى قسمين، حيث تناول القسم الأول الجمهور العام –الذي يشمل كافة الفئات بلا استثناء– وكانت صحيفة الأيام هي الأكثر في تناولها لقضايا المرأة الفلسطينية التي استهدفت الجمهور العام بنسبة (46.6%) وبتكرارات (118) تكراراً، تلتها صحيفة القدس بتكرارات بلغت (146) تكراراً بنسبة (35.6%)، ومن ثم صحيفة الحياة الجديدة بتكرارات بلغت (114) تكراراً بنسبة (33.8%).

أما القسم الثاني فتناول الجمهور المتخصص، وقد تناول القضايا التي كان جمهورها المرأة، المرأة والرجل، الأسرة، مسؤولون، المنظمات النسائية، ويتضح من الجدول أن أعلى تكرار للقضايا التي كان جمهورها المرأة صحيفة القدس بتكرارات بلغت (168) تكراراً بنسبة (41.0%)، تلتها صحيفة الحياة الجديدة بتكرارات بلغت (129) تكراراً بنسبة بلغت (38.3%). ثم صحيفة الأيام بتكرارات بلغت(81) تكراراً بنسبة (32.0%).

وجاء أعلى تكرار للجمهور المسؤولين في صحيفة الحياة الجديدة بتكرارات بلغت (52) تكراراً بنسبة (15.4%) وتلتها صحيفة القدس بتكرارات بلغت (48) تكرار بنسبة (12%)، ثم صحيفة الأيام بتكرارات بلغت (23) تكراراً بنسبة (9.9%).

فيما جاء أعلى تكرار للقضايا التي كان جمهورها المنظمات النسوية في صحيفة الحياة الجديدة بتكرارات بلغت (27) تكراراً، بنسبة (8%) ، تلتها صحيفة الأيام بتكرارات بلغت (9) تكراراً بنسبة (3.7%)، تلتها صحيفة القدس بتكرارات بلغت (14) تكراراً بنسبة بلغت (3.4%).

وبلغ أعلى تكرار للقضايا التي جمهورها الأسرة في صحيفة القدس بتكرارات بلغت (21) تكراراً بنسبة (5.1%)، تلتها صحيفة الأيام بتكرارات بلغت (11) تكراراً بنسبة (4.4%)، ومن ثم صحيفة الحياة الجديدة بتكرارات بلغت(4) تكرارات بنسبة (1.2%).

وبلغ أعلى نسبة للقضايا التي كان جمهورها المرأة والرجل معاً في الايام بتكرارات بلغت (11) تكراراً بنسبة (4.4%) تلتها الحياة الجديدة بتكرارات بلغت (11) تكرارا بنسبة (3.3%)، ومن ثم القدس بتكرارات بلغت(13) تكراراً بنسبة (3.0).

5.2.10 **الحلول التي قدمتها صحف الدراسة للقضايا المطروحة**

تستهدف الدراسة هنا الإجابة على السؤال العاشر **وهو: قدمت صحف الدراسة حلولا للقضايا المطروحة؟ وما علاقتها بأساليب الإقناع؟**

وذلك بهدف التعرف على الحلول المطروحة لقضايا المرأة الفلسطينية في صحف الدراسة

5.2.10.1 الحلول التي قدمتها صحف الدراسة

(10.5.1)

يبين تكرارات ونسب الحلول التي قدمتها صحف الدراسة للقضايا المطروحة

التوزيع الكمي / الحلول	القدس		الأيام		الحياة		الاتجاه العام	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
قدمت حلاً	162	39.5	108	42.7	121	35.9	391	39.1
لم تقدم حلاً	248	60.5	145	57.3	216	64.1	609	60.9
المجموع	410	100.0	253	100.0	337	100.0	1000	100.0

يلاحظ من الجدول **(10.5.1)** أن قضايا المرأة الفلسطينية التي تم معالجتها في صحف الدراسة ولم تقدم حلاً، أو المساهمة في إيجاد حلول لها جاءت بتكرارات بلغت (609) تكرارات بنسبة (60.9%)، بينما القضايا التي تم معالجتها في صحف الدراسة القدس، والأيام والحياة الجديدة ووضعت حلول لها جاءت بتكرارات بلغت (391) تكراراً بنسبة (39.1%).

ويبين الجدول أن صحيفة الأيام كانت الأكثر اهتماما بعرض الحلول بتكرارات بلغت (108) تكرارات بنسبة (42.7%)، تلتها صحيفة القدس بتكرارات بلغت (162) تكرارا بنسبة (39.5%)، ثم صحيفة الحياة الجديدة بتكرارات بلغت (121) تكرارا بنسبة (35.9%). فيما كانت صحيفة الحياة الأكثر من حيث تناولها للقضايا التي لم تتضمن حلولاً، وذلك بتكرارات بلغت (216) تكراراً بنسبة (64.1%)، تلتها صحيفة القدس بتكرارات بلغت (248) تكراراً بنسبة (60.5%)، ومن ثم صحيفة الأيام بتكرارات بلغت(145) تكراراً بنسبة (57.3%).

5.2.10.2 العلاقة بين الحلول المطروحة وأساليب الإقناع

جدول(10.5.2)

يبين تكرارات ونسب العلاقة بين الحلول والأساليب الإقناعية

التوزيع الكمي / الحلول	علمي		غير علمي		الاتجاه العام		الدلالة
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	
قدمت حلاً	317	50.6	74	19.8	391	39.1	*0.001
لم تقدم حلاً	309	49.4	300	80.2	609	60.9	
المجموع	626	100.0	374	100.0	1000	100.0	

يكشف الجدول (10.5.2) عن وجود دلالة إحصائية بين الحلول المقدمة لقضايا المرأة الفلسطينية التي تناولتها صحف الدراسة الثلاث، وأساليب الإقناع – العلمية – وذلك بتكرارات بلغت (317) تكراراً بنسبة (50.6%) . كما بين الجدول وجود دلاله إحصائية بين الحلول المقدمة لقضايا المرأة والأساليب غير العلمية، وذلك بتكرارات بلغت (74) تكراراً بنسبة (19.8%).

ويظهر الجدول (10.5.2) أن إجمالي تكرارات القضايا التي لم تقدم لها حلولا وتضمنت أسلوب إقناع – علمي– بلغت (309) تكرارات بنسبة (49.4%)، في حين بلغ تكرار القضايا التي لم تقدم لها حلولاً ولم تتضمن اساليب الإقناع (300) بنسبة (80.2%).

وبين الجدول وجود دلاله إحصائية ايضاً بين القضايا التي لم يصاحبها حلول وصاحبها في التناول أساليب الإقناع، وكذلك وجود علاقة بين القضايا التي لم تتضمن حلولا ولم يصاحبها اي من الأساليب العلمية.

5.3 السمات العامة لشكل قضايا المرأة الفلسطينية في صحف الدراسة

5.3.1 المساحة التي شغلتها قضايا المرأة الفلسطينية في صحف الدراسة

تهدف الدراسة هنا إلى الإجابة على التساؤل الحادي عشر وهو : ما هي المساحة التي احتلتها قضايا المرأة في صحف الدراسة، وعلى صعيد كل صحيفة؟

لقد تم احتساب مساحة الصحيفة على النحو التالي:

طول العمود× عدد الأعمدة× عدد النسخ× عدد الصفحات

ولاحظت الباحثة من خلال تحليل عينة الدراسة أن صحف الدراسة لم تكن ثابتة الصدور في عدد الصفحات

بلغت المساحة الإجمالية لصحيفة القدس (5023296) سم/عمود

المساحة الإجمالية لصحيفة الأيام (4422400) سم/عمود

المساحة الإجمالية لصحيفة الحياة الجديدة (3153920) سم/ عمود.

5.3.1.1 المساحة التي احتلتها قضايا المرأة في صحف الدراسة

جدول (11.5.1)

يبين تكرارات ونسب المساحة الإجمالية لقضايا المرأة

البيان	المساحة الإجمالية	مساحة القضايا	النسبة
القدس	5023296	14830	0.30
الأيام	4422400	14245	0.32
الحياة	3153920	15006	0.48
المجموع	12599616	44081	0.35

يبين الجدول (11.5.1) أن اجمالي مساحة الصحف الثلاث بلغت (12599616) سم/ عمود، وان إجمالي المساحة التي احتلتها قضايا المرأة المطروحة في هذه الدراسة بلغت (44081) سم عمود بنسبة 0.35%.

وأوضح الجدول أن صحيفة الحياة الجديدة كانت الأكثر اهتماماً لقضايا المرأة الفلسطينية بمساحة إجمالية بلغت (15006) سم عمود بنسبة 0.48%، تلتها صحيفة الأيام بمساحة بلغت (14245)سم عمود بنسبة (0.32%).

وجاءت صحيفة الأيام في المرتبة الثالثة بمساحة إجمالية بلغت (14830) سم عمود، بنسبة (0.3%).

5.3.1.2 المساحة التي احتلتها قضايا المرأة من المساحة الإجمالية لصحف الدراسة

جدول (11.5.2)

مدى اهتمام صحف الدراسة بقضايا المرأة الفلسطينية

النسبة / القضايا	القدس		الأيام		الحياة		الاتجاه العام	
	مساحة	%	مساحة	%	مساحة	%	مساحة	%
قضايا اجتماعية	6075	0.12	6672	0.15	6912	0.22	19659	%0.16
قضايا سياسية	4553	0.09	4473	0.10	4327	0.14	13353	%0.10
قضايا تعليمية	2107	0.04	1104	0.02	1454	0.04	4665	%0.04
قضايا اقتصادية	753	0.02	1127	0.03	1526	0.05	3406	%0.03
قضايا صحية	834	0.02	669	0.02	627	0.02	2130	%0.02
قضايا أخرى	508	0.01	200	0.00	160	0.01	868	0.00
المجموع	14830	0.30	14245	0.32	15006	0.48	44081	%0.35

وأظهر الجدول (11.5.2) ان صحف الدراسة أولت القضايا الاجتماعية أولى اهتماماتها، حيث بلغت مساحتها (19659) سم عمود ، بنسبة (0.16%)، حيث كانت الحياة الجديدة الأكثر اهتماما بمساحة بلغت (6912) سم عمود، بنسبة (0.22%)، تلاها صحيفة الأيام بمساحة بلغت (6672) سم عمود بنسبة (0.15%)، ومن ثم القدس بمساحة اجمالية بلغت (6075) سم عمود بنسبة (0.12%).

ويبين الجدول أن الصحف أولت القضايا السياسية اهتماما بمساحة بلغت (13353) سم عمود بنسبة (0.10%)، حيث كانت الحياة الأكثر اهتماما بإفراد مساحة للقضايا الاقتصادية بمساحة بلغت (4327) سم عمود بنسبة (0.14%)، تلتها الأيام بمساحة بلغت (4473) سم عمود بنسبة (10%)، ومن ثم القدس بمساحة بلغت (4553) سم عمود بنسبة (0.09%).

وأظهر الجدول أن القضايا التعليمية جاءت في الدرجة الثالثة من حيث اهتمام صحف الدراسة بالقضايا، وذلك بمساحة بلغت (4665) سم عمود بنسبة (0.04%)، وكانت القدس الأكثر اهتماما

بمساحة بلغت (2107) سم عمود بنسبة (0.04%)، وتساوت معها الحياة الجديدة بمساحة بلغت (1454) سم عمود بنسبة (0.04%)، تلتها الأيام بمساحة بلغت (1104) سم عمود بنسبة (0.02%).

وبين الجدول أن القضايا الاقتصادية جاءت في المركز الرابع من حيث المساحة، حيث بلغت (3406) سم عمود بنسبة (0.03%)، وكانت الحياة الجديدة الأكثر اهتماماً بالقضايا الاقتصادية بمساحة بلغت (1526) سم عمود بنسبة (0.05%)، تلتها الأيام بمساحة إجمالية بلغت (1127) سم عمود بنسبة (0.03%)، ثم جاءت في المرتبة الثالثة القدس بمساحة بلغت (753) سم عمود، بنسبة (0.02%)، ويوضح الجدول أن كل من القضايا الصحية والقضايا الاخرى لم تلاقِ اهتماماً كبيراً من حيث المساحة شأنها في ذلك شان باقي قضايا المرأة الفلسطينية وإن تفاوتت النسبة .

5.3.1.3 المساحة التي احتلتها قضايا المرأة من مساحة القضايا

جدول (11.5.3)

يبين نسب مساحة قضايا المرأة من القضايا المطروحة

النسبة / القضايا	القدس		الأيام		الحياة		الاتجاه العام	
	مساحة	%	مساحة	%	مساحة	%	مساحة	%
قضايا اجتماعية	6075	40.9	6672	46.8	6912	46.2	19659	44.5
قضايا سياسية	4553	30.7	4473	31.5	4327	28.8	13353	30.3
قضايا تعليمية	2107	14.3	1104	7.8	1454	9.6	4665	10.5
قضايا اقتصادية	753	5.1	1127	7.9	1526	10.2	3406	7.9
قضايا صحية	834	5.6	669	4.6	627	4.2	2130	4.8
قضايا أخرى	508	3.4	200	1.4	160	1.0	868	2
المجموع	14830	100	14245	100	15006	100	44081	100

أظهر الجدول (11.5.2) أن صحف الدراسة أولت القضايا الاجتماعية اهتماماً كبيراً، حيث بلغت مساحتها (19659) بنسبة (44.5%)، تلتها القضايا السياسية بمساحة (13353) بنسبة (30.3%)، ثم القضايا التعليمية بمساحة (4665) بنسبة (10.5)، ثم الاقتصادية بمساحة (3406) بنسبة (7.9)، تلاها القضايا الصحية بمساحة (2130) بنسبة (4.8%) ، وبين الجدول أن صحيفة الأيام أولت

القضايا الاجتماعية اهتماما من حيث المساحة التي بلغت (6672) بنسبة (46.8%)، تلاها صحيفة الحياة الجديدة بمساحة (6912) بنسبة (46.2%)، ثم القدس بمساحة (6075) بنسبة (40.9%).
واظهر الجدول ان صحيفة الايام كانت الاكثر اهتماما بالقضايا السياسية بمساحة (4473) سم بنسبة (31.5%)، تلاها القدس بمساحة (4553) سم بنسبة (30.7%)، ومن ثم الحياة الجديدة بمساحة (4327) سم بنسبة (28.8%)، وفيما يتعلق بالقضايا التعليمية، فقد بين الجدول أن القدس كانت الأكثر اهتماما بمساحة (2107) سم بنسبة (14.3%)، تلاها الحياة الجديدة بمساحة (1454) سم بنسبة (9.6%)، ومن ثم الأيام بمساحة (1104) سم بنسبة (7.8%).
وبين الجدول أن الحياة الجديدة أولت القضايا الاقتصادية مساحة (1526) سم بنسبة (10.2%)، تلاها الايام بمساحة (1127) سم بنسبة (7.9%)، ثم القدس بمساحة (753) سم بنسبة (5.1%)، وفيما يتعلق بالقضايا الصحية، فقد أولتها القدس مساحة (834) سم بنسبة (5.6%)، تلاها الأيام بنسبة (4.6%)، وفي المركز الأخير جاءت الحياة الجديدة بمساحة (627) سم بنسبة (4.2%).

5.3.2 الموقع الذي احتلته قضايا المرأة الفلسطينية في صحف الدراسة

تهدف الدراسة هنا الإجابة على التساؤل الثاني عشر، وهو : ما هو الموقع الذي احتلته قضايا المرأة في صحف الدراسة؟ وما علاقته بالأدوار؟

5.3.2.1 الموقع الذي احتلته قضايا المرأة في صحف الدراسة

جدول (12.5.1)

يبين تكرارات ونسب الموقع الذي احتلته قضايا المرأة في صحف الدراسة

التوزيع الكمي / الموقع	القدس		الأيام		الحياة		الاتجاه العام	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
الصفحة الأولى	12	2.9	27	10.7	16	4.7	55	5.5
الصفحة الداخلية	398	97.1	224	88.5	314	93.2	936	93.6
الصفحة الأخيرة	0	0.0	2	0.8	7	2.1	9	0.9
المجموع	410	100.0	253	100.0	337	100.0	1000	100.0

أظهر الجدول (12.5.1) أن صحف الدراسة عرضت قضايا المرأة في الصحف الداخلية بتكرارات بلغت (936) تكراراً، بنسبة (93.6%)، وكانت القدس الأكثر تناولاً للصحف الداخلية حيث بلغت

تكراراتها (398) تكراراً، بنسبة (97.1%) ، تلتها صحيفة الحياة الجديدة بتكرارات بلغت (314) تكرارا، بنسبة (93.2%)، ومن ثم صحيفة الايام بتكرارات بلغت (224) تكراراً بنسبة (88.5%).
ويبين الجدول ان أعلى تكرار للقضايا التي عرضت في الصفحة الاولى كانت في صحيفة الأيام بتكرارات بلغت (27) تكراراً بنسبة (10.7%)، تلتها صحيفة الحياة الجديدة بتكرارات بلغت (16) تكرارا بنسبة (4.7%)، تلتها صحيفة القدس بتكرارات بلغت (12) تكراراً بنسبة (2.9%).
وبلغ اعلى تكرار للقضايا التي نشرت على صدر الصفحة الأخيرة في صحيفة الحياة الجديدة بتكرارات بلغت (7) تكرارات بنسبة (2.1%)، تلتها صحيفة الأيام بتكرارات بلغت (2) تكراراً بنسبة (0.8%)، في حين لم تتناول القدس ايا من قضايا المرءة الفلسطينية على صدر صفحتها الأخيرة .

5.3.3.2 العلاقة بين الموقع وأدوار المرأة في صحف الدراسة

جدول (12.5.2)

يبين العلاقة بين الموقع وأدوار المرأة الفلسطينية في صحف الدراسة

التوزيع / الدور	الأولى		داخلية		الأخيرة		الاتجاه العام		الدلالة
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	
عاملة	3	5.5	210	22.4	2	22.2	215	21.5	*0.000
مناضلة	18	32.7	181	19.3	1	11.1	200	20.0	
أم	7	12.7	138	14.7	5	55.6	150	15.0	
ضحية	25	45.5	99	10.6	1	11.1	125	12.5	
ربة منزل	1	1.8	61	6.5	0	0.0	62	6.2	
موظفة	0	0.0	57	6.1	0	0.0	57	5.7	
باحثة	1	1.8	54	5.8	0	0.0	55	5.5	
وزيرة	0	0.0	53	5.7	0	0.0	53	5.3	
نائب	0	0.0	31	3.3	0	0.0	31	3.1	
مضحية	0	0.0	13	1.4	0	0.0	13	1.3	
أخرى	0	0.0	39	4.2	0	0.0	39	3.9	
المجموع	**55**	**100.0**	**36**	**100.0**	**9**	**100.0**	**1000**	**100.0**	

ويظهر الجدول (12.5.2) أن دور المرأة الفلسطينية كضحية حصل على أعلى تكرارات في تصدره للصفحة الاولى في صحف الدراسة الثلاث: القدس، الأيام، وصحيفة الحياة الجديدة بتكرارات بلغت (25) تكراراً وبنسبة مئوية (45.5%)، تلاها دور المرأة المناضلة بتكرارات بلغت (18) تكراراً وبنسبة مئوية (32.7%)، ومن ثم دور المرأة كأم بتكرارات بلغت (7) تكرارات وبنسبة مئوية (12.7%)، ومن ثم المرأة العاملة بتكرارات بلغت (3) تكرارات بنسبة مئوية (5.5%)، وقد تساوى كل من دور المرأة الفلسطينية الباحثة وربة المنزل بتكرارات بلغت لكل واحدة منها (1) تكرار وبنسبة مئوية (1.8%)، في حين لم ترد دور المرأة الفلسطينية كنائب ووزيرة وموظفة ومضحية على صدر الصفحة الاولى في صحف الدراسة الثلاث .

وبين الجدول وجود دلالة بين الأدوار التي قامت بها المرأة الفلسطينية في صحف الدراسة الثلاث القدس، الايام، و الحياة الجديدة مع العناصر التيبوغرافية " الموقع" في الصفحة الأولى.

وفيما يتعلق بالصفحات الداخلية فقد حصلت المرأة العاملة على اعلى تكرارات وقد بلغت (210) تكرارات وذلك بنسبة مئوية (22.5%)، تلاها دور المرأة المناضلة بتكرارات بلغت (181) تكراراً وذلك بنسبة مئوية (19.3%)، ومن ثم دور المرأة الفلسطينية كأم بتكرارات بلغت (138) تكراراً وذلك بنسبة مئوية (14.7%) وتلاها من حيث استخدام الموقع كعنصر تيبوغرافي دور المرأة الضحية بتكرارات بلغت (99) تكراراً، وذلك بنسبة مئوية (10.6%).

وبين الجدول على وجود دلالة بين الأدوار التي قامت بها المرأة الفلسطينية في صحف الدراسة الثلاث القدس، الأيام، وصحيفة الحياة الجديدة و" الموقع" – الصفحات الداخلية-.

وفيما يتعلق بالصفحة الأخيرة، فقد بين الجدول وجود دلاله ما بين الأدوار والموقع – الصفحة الأخيرة- حيث جاء دور المرأة الفلسطينية كأم بأعلى تكرارات، وقد بلغت (5) تكرارات وذلك بنسبة مئوية (55.6%)، تلاها دور المرأة العاملة بتكرارات بلغت (2) تكرار، وذلك بنسبة مئوية (22.2%)، ومن ثم دور المرأة الضحية بتكرارات بلغت (1) تكرار وذلك بنسبة مئوية (11.1%).

5.3.3 الأشكال الصحفية التي استخدمتها صحف الدراسة في معالجة القضايا المطروحة

تهدف الدراسة هنا إلى الإجابة على التساؤل الثالث عشر وهو : ما الأشكال الصحفية المستخدمة في صحف الدراسة؟ وعلاقتها بالقضايا المطروحة؟

وذلك بهدف التعرف على الأشكال الصحفية التي تستخدمها صحف الدراسة في معالجة القضايا المطروحة .

5.3.3.1 الاشكال الصحفية المستخدمة في معالجة قضايا المرأة الفلسطينية

جدول (13.5.1)

يبين تكرارات ونسب الأشكال الصحفية المستخدمة في صحف الدراسة

التوزيع الكمي / الفنون	القدس		الأيام		الحياة		الاتجاه العام	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
الخبر	290	70.7	146	57.7	247	73.3	683	68.3
*[1] الصورة	62	15.1	47	18.6	41	12.2	150	15.0
المقال								
عمودي	4	0.9	12	4.7	9	2.7	25	2.5
نقدي	1	0.3	3	1.2	1	0.3	5	0.5
افتتاحي	3	0.7	1	0.4	1	0.3	5	0.5
تحليلي	2	0.5	1	0.4	2	0.6	5	0.5
المجموع	10	2.4	17	6.7	13	3.9	40	4
*[2]رسوم الكاريكاتير	13	3.2	15	5.9	10	3.0	38	3.8
التقرير	11	2.7	12	4.7	12	3.6	35	3.5
القصة الخبرية	10	2.4	14	5.5	9	2.7	33	3.3
الحديث	8	2.0	2	0.8	3	0.9	13	1.3
التحقيق	1	0.2	0	0.0	0	0.0	1	0.1
رسالة للمحرر	5	1.2	0	0.0	2	0.6	7	0.7
المجموع	410	100.0	253	100.0	337	100.0	1000	100.0

[1] الصورة : ويقصد بها الصورة الصحفية التى رافقها فقط تعليق وتم التعامل معها كفن من فنون الصحافة وايضا عنصر ابراز.

[2] رسوم الكاريكاتير : تم احتسابه كشكل من اشكال الصحافة كما تم التعامل معه كعنصر ابراز.

يوضح الجدول (**13.5.1**) أن الخبر الصحفي كان من اكثر الفنون المستخدمة في عــرض قــضايا المرأة الفلسطينية في صحف الدراسة الثلاث القدس، والأيام والحياة الجديدة، حيــث بلــغ إجمــإلى تكرار الخبر في عينة الدراسة (683) تكراراً بنسبة (84.1%)، حيث جاءت صحيفة الحياة فــي المرتبة الأكثر تناولاً للخبر الصحفي بتكرارات (247) تكراراً بنسبة (87%)، تلتها صحيفة القدس بتكرارات بلغت (298) تكراراً بنسبة (86.8%)، ومن ثم صحيفة الايام بتكرارات بلغــت (138) تكراراً بنسبة (74.6%).

وبينت نتائج الجدول أن الصورة جاءت في المرتبة الثانية من حيث اهتمام صحف الدراسة بالفنون الصحفية بتكرارات بلغت (150) تكراراً، بنسبة (15.0%)، وكانت صحيفة الأيام الأكثر اهتمامــا بالصورة بتكرارات بلغت (47) بنسبة (18.6%)، تلتها صحيفة القدس بتكــرارات (62) تكــراراً بنسبة (15.1%) ومن ثم جاءت صحيفة الحياة الجديدة بتكــرارات بلغــت (41) تكــراراً بنــسبة (12.2%).

تلاه فن المقال الصحفي بتكرارات إجمالية بلغت (40) تكراراً بنسبة (4%)، وكــشف الجــدول أن صحيفة الأيام اهتمت بفن المقال الصحفي بأنواعه المختلفة، وذلك بتكرارات بلغت (17) تكــرارا، بنسبة (6.7%)، تلتها صحيفة الحياة الجديدة بتكرارات بلغت (13) تكراراً بنــسبة (3.9%)، ثــم صحيفة القدس كانت الأقل اهتماماً بفن المقال الصحفي بتكرارات بلغــت (10) تكــرارات بنــسبة (2.4%)، وجاء فن رسوم الكاريكاتير في المرتبة الرابعة بتكرارات إجمالية بلغت (38) تكــراراً، بنسبة (3.8%)، وكانت صحيفة الأيام الأكثر اهتماما بتكرارات (15) تكرارا بنــسبة (5.9%) ، تلاها صحيفة القدس بتكرارات بلغت (13) تكرارا، بنسبة (3.2%)، ومن ثم صحيفة الحياة الجديدة بتكرارت (10) تكرارات ، بنسبة (3.0%) .

وجاء في المرتبة الخامسة من حيث الاهتمام فن التقرير الصحفي بتكرارات بلغت (35) تكــراراً، بنسبة (3.5%)، وكانت صحيفة الأيام الأكثر اهتماما بالتقرير الصحفي بتكــرارات بلغــت (12) تكرارات بلغت بنسبة (4.7)، وتلتها صحيفة الحياة الجديدة بتكرارات بلغت (12) تكــراراً بنــسبة (3.6%)، ثم صحيفة القدس بتكرارات بلغت (11) تكراراً بنسبة (2.7%).

كما اهتمت صحف الدراسة بفن القصة الإخبارية، وبلغ إجمالي التكرارات (33) تكــرارا بنــسبة (3.3%)، وكانت صحيفة الأيام الأكثر تكرارا بتكرارات بلغت (14) تكرارا بنسبة (5.5%)، تلتها صحيفة الحياة الجديدة بتكرارات بلغت (9) تكرارات بنسبة (2.7%)، فيما جاءت صحيفة القــدس في المرتبة الثالثة وبتكرارات بلغت (10) تكرارات بنسبة (2.4%)،

ثم جاء فن الحديث الصحفي بتكرارات إجمالية بلغت (13) تكراراً بنسبة (1.3%)، وكانت القدس الاكثر استخداماً لفن الحديث الصحفي بتكرارات بلغت (8) تكرارات بنسبة (2.0%)، تلتها صحيفة

الحياة الجديدة بتكرارات بلغت (3) تكرارات بنسبة (0.9%)، ومن ثم صحيفة الأيـــام بتكـــرارات بلغت (2) تكرار بنسبة (0.8).

5.3.3.2 العلاقة بين الأشكال الصحفية المستخدمة والقضايا المطروحة

جدول(13.5.2)

يبين تكرارات ونسب العلاقة بين الأشكال الصحفية وقضايا المرأة

التوزيع الكمي / الفن	اجتماعية		سياسية		تعليمية		اقتصادية		صحية		أخرى		الاتجاه العام		دلالة
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	
خبر	311	65.2	230	78.5	80	81.6	32	50.8	28	50.9	2	14.3	683	68.3	0.001
صورة	111	23.3	10	3.4	8	8.2	9	14.3	10	18.2	2	14.3	150	15	
مقال	20	4.2	8	2.7	2	2.0	7	11.1	2	3.6	1	7.1	40	4	
كاريكاتير	8	1.7	22	7.5	0	0.0	2	3.2	2	3.6	4	28.6	38	3.8	
القصة خبرية	7	1.5	8	2.7	2	2.0	6	9.5	10	18.2	0	0.0	33	3.3	
تقرير	10	2.1	12	4.1	3	3.1	5	7.9	2	3.6	3	21.4	35	3.5	
حديث	4	0.8	3	1.0	1	1.0	2	3.2	1	1.8	2	14.3	13	1.3	
تحقيق	1	0.2	0	0.0	0	0.0	0	0	0	0.0	0	0.0	1	0.1	
رسالة للمحرر	5	1.0	0	0.0	2	2.0	0	0	0	0.0	0	0.0	7	0.7	
المجموع	477	100	293	100	98	100	63	100	55	100.0	14	100.0	1000	100	

يبين الجدول (13.5.2) أن صحف الدراسة عملت على معالجة قضايا المرأة الفلسطينية من خلال الخبر الصحفي بالدرجة الاولى، ويوضح الجدول أن القضايا الاجتماعية حصلت على (311) تكراراً بنسبة (65.2)، تلاها فن الصورة الصحفية بتكرارات بلغت (111) تكراراً بنسبة (23.3%)، ومن ثم فن المقال الصحفي بانواعه المختلفة بتكرارات بلغت (20) تكراراً بنسبة (4.2%)، ومن ثم فن التقرير الصحفي بتكرارات بلغت (10) تكرارا بنسبة (2.1%)، تلاه الكاريكاتير الصحفي بتكرارات بلغت (8) تكرارات، بنسبة (1.7%)، ومن ثم القصة الخبرية بتكرارات (7) تكرارات ، بنسبة(1.5%) ومن ثم رسالة المحرر بتكرارات بلغت (5) تكرارات بنسبة (1.0%)، وتلاه الحديث الصحفي بتكرارات بلغت (4) تكرارات بنسبة (0.8%)، ومن ثم فن التحقيق الصخفي بتكرارا واحد بنسبة (0.2%).

وفيما يتعلق بالقضايا السياسية فقد تم معالجتها بالدرجة الأولى باستخدام الخبر الصحفي بتكرارات بلغت (230) تكراراً، بنسبة (78.5%)، تلاه الكاريكاتير الصحفي بتكرارات بلغت (22) تكرارا، بنسبة (7.5%)، تلاه التقرير الصحفي بتكرارات بلغت (12) تكرارا بنسبة (4.1%)، تلاه فن الصورة الصحفية بتكرارات (10) تكرارات، بنسبة (3.4%)، ومن ثم المقال الصحفي والقصة الصحفية بتكرارات (8) تكرارات، بنسبة (2.7%)، تلاه الحديث الصحفي بتكرارات بلغت (3) تكرارات بنسبة (1.0%).

وجاءت القضايا التعليمية في المرتبة الثالثة من حيث تناولها للخبر الصحفي بتكرارات بلغت (80) تكراراً، بنسبة (81.6%)، تلاه الصورة الصحفية بتكرارات بلغت (8) تكرارات، بنسبة (8.2%)، تلاه التقرير الصحفي بتكرارات بلغت (3) تكرارات بنسبة (3.1%)، تلاه رسالة للمحرر بتكرارت (2) تكرار، بنسبة (2%)، ومن ثم المقال الصحفي والقصة الصحفية بتكرارت (2) تكرار، بنسبة (2%)، تلاه الحديث الصحفي بتكرارات بلغت (1) تكرارا بنسبة (1.0%).

يبين الجدول (11.5.2) ان صحف الدراسة عملت على معالجة القضايا الاقتصادية للمرأة الفلسطينية من خلال الخبر الصحفي بالدرجة الأولى، بتكرارات بلغت (32) تكراراً بنسبة (50.8)، تلاها فن الصورة الصحفية بتكرارات بلغت (9) تكرارا بنسبة (14.3%)، ومن ثم فن المقال الصحفي بأنواعه المختلفة بتكرارات بلغت (7) تكرارات بنسبة (11.1%)، ومن ثم القصة الخبرية بتكرارات بلغت (6) تكرارات، بنسبة (9.5%) تلاها فن التقرير الصحفي بتكرارات بلغت (5) تكرارات بنسبة (7.9%)، تلاه الكاريكاتير الصحفي بتكرارات بلغت (2) تكرارا، بنسبة (3.2%)، وتلاه الحديث الصحفي بتكرارات بلغت (2) تكرار بنسبة (3.2%).

وكشف الجدول (11.5.2) عن أن صحف الدراسة عملت على معالجة القضايا الصحية للمرأة الفلسطينية من خلال الخبر الصحفي بالدرجة الاولى،بتكرارت بلغت (28) تكراراً بنسبة (50.9)، تلاها فن الصورة الصحفية بتكرارات بلغت (10) تكرارات بنسبة (18.2%)، تلاها فن القصة

الخبرية بتكرارات بلغت (10) تكرارات بنسبة (18.2%)، ومن ثم فن المقال ورسوم الكاريكـــاتير والتقرير الصحفي بتكرارات بلغت (2) تكراراً بنسبة (3.6%)، تلاه فن الحديث الصحفي بتكرارات بلغت تكراراً واحداً بنسبة (1.8%).

وكشف الجدول عن وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين الأشـــكال الـــصحفية وقـــضايا المـــرأة الفلسطينية.

5.3.4 العناصر التيبوغرافية التي استخدمتها صحف الدراسة وإبراز قضايا المرأة

تستهدف الدراسة هنا الإجابة على التساؤل الثاني عشر وهو : ما هي العناصر التيبوغرافية التي استخدمتها صحف الدراسة في معالجة قضايا المرأة الفلسطينية؟ وعلى مستوى كل صحيفة؟

5.3.4.1 العناصر التيبوغرافية المستخدمة في إبراز قضايا المرأة

جدول (14.5.1)

يبين تكرارات ونسب العناصر التيبوغرافية المستخدمة صحف الدراسة

التوزيع الكمي / العناصر	القدس		الأيام		الحياة		الاتجاه العام	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
1. العنوان								
ممتد	306	89.2	170	92	260	91.5	736	90.7
عمودي	33	9.7	11	5.9	16	5.6	60	7.4
رئيس	4	1.1	4	2.1	7	2.5	15	1.8
عريض	0	0.0	0	0.0	1	0.4	1	0.1
المجموع	343	100.0	185	100.0	284	100.0	812	100.0
2. الصورة								
خبرية	38	30.9	63	50.8	46	40.4	147	40.7
توضيحية	38	30.9	31	25.0	47	41.2	116	32.1
جمالية	28	22.8	15	12.1	9	7.9	52	14.4
شخصية	19	15.4	15	12.1	12	10.5	46	12.7
المجموع	123	100.0	124	100.0	114	100.0	361	100.0
رسوم الكاريكاتير	13	34.2	16	42.1	9	23.7	38	100.0
الإطار	11	22.0	22	44.0	17	34.0	50	100.0
الشبك	16	53.3	5	16.7	9	30.0	30	100.0
اللون	51	47.7	36	33.6	20	18.7	107	100.0
المجموع العام	557	39.8	388	27.8	453	32.4	1398	100.0

يبين جدول (14.5.1) أن صحيفة القدس كانت الأكثر اهتماما باستخدام العناصر التيبوغرافية بتكرارات بلغت (557) تكراراً بنسبة (39.8%)، تلتها صحيفة الحياة الجديدة بتكرارات بلغت (453) تكراراً، بنسبة (32.4%)، ومن ثم جاءت صحيفة الأيام بتكرارات بلغت (388) تكرارا بنسبة (27.8%).

وأظهر الجدول ان صحف الدراسة أولت العنوان الممتد أهمية كبرى بتكرارات بلغت (736) بنسبة (90.7%) من إجمالي العناوين المستخدمة.

وفيما يتعلق بالصور بين الجدول ان صحف الدراسة اولت الصورة الخبرية اهتماماً كبيرا حيث بلغت تكراراتها (147) تكرارا بنسبة (40.7%)، تلتها الصورة التوضيحية من حيث الاهتمام بالصور بتكرارات بلغت (116) تكراراً، بنسبة (32.1%)، ومن ثم جاءت الصور الجمالية بتكرارات بلغت (52) تكرارا، بنسبة (14.4%)، تلتها الصورة الشخصية وبلغت تكراراتها (46) تكرارا، بنسبة (12.7%).

ويوضح الجدول (12.5.1) أن صحف الدراسة أولت رسوم الكاريكاتير اهتماماً من حيث استخدامه لمعالجة القضايا المطروحة في هذه الدراسة، وكانت الأيام الأكثر اهتماما بتكرارات بلغت (16) تكراراً، بنسبة (42.%)، تلتها صحيفة القدس بتكرارت بلغت (13) تكراراً، بنسبة (34.2%)، ومن ثم الحياة الجديدة بتكرارات بلغت (9) تكرارات، بنسبة (23.7%).

واهتمت صحف الدراسة باستخدام عنصر الإطار وكانت الايام الاكثر اهتماما بتكرارات بلغت (22) تكراراً، بنسبة (44.0%)، تلتها الحياة الجديدة بتكرارات بلغت (17) تكرارا، بنسبة (34.0%)، ثم القدس حيث بلغت تكراراتها (11) تكرارا، بنسبة (22.0%).

وكشف الجدول عن استخدام الصحف لعنصر الشبك، ولكن بدرجة قليلية إذا ما قورنت مع باقي العناصر التيبوغرافية بتكرارات بلغت (30) تكرارا، وكانت صحيفة القدس الأكثر اهتماماً باستخدام الشبك، وبلغت تكراراتها (16) تكرارا، بنسبة (53.3%)، تلتها صحيفة الحياة الجديدة بتكرارات بلغت (9) تكرارات، بنسبة (30%)، ومن ثم صحيفة الأيام بتكرارات بلغت (5) تكرارات، بنسبة (16.7%).

واهتمت صحف الدراسة باستخدام الألوان، وأولت القدس عنصر اللون اهتماماً واضحاً بتكرارات بلغت (51) تكراراً، بنسبة (47.7%) ، تلتها صحيفة الأيام بتكرارات بلغت (36) تكرارا، بنسبة (33.6%)، ومن ثم صحيفة الحياة الجديدة بتكرارات بلغت (20) تكرارا بنسبة (18.7%).

5.3.4.2 العلاقة بين العناصر التيبوغرافية وقضايا المرأة

جدول (14.5.2)

يبين تكرارات ونسب العناصر التيبوغرافية وقضايا المرأة في صحف الدراسة

التوزيع الكمي / القضايا	العنوان		الصورة		رسوم		الإطار		الشبك		اللون		الاتجاه العام	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
قضايا اجتماعية	380	46.8	205	56.8	5	13.2	15	30.0	10	33.3	45	42.1	660	47.2
قضايا سياسية	241	29.7	102	28.3	25	65.8	17	34.0	8	26.7	23	21.5	416	29.8
قضايا تعليمية	83	10.2	10	2.8	6	15.8	13	26.0	6	20.0	18	16.8	136	9.7
قضايا اقتصادية	51	6.3	21	5.8	2	5.3	5	10.0	4	13.3	15	14.0	98	7.0
قضايا صحية	43	5.3	12	3.3	0	0.0	2	4.0	2	6.7	2	1.9	61	4.4
أخرى	14	1.7	11	3.0	0	0.0	1	2.0	0	0.0	0	0.0	26	1.9
المجموع	812	100.0	361	100.0	38	100.0	50	100.0	30	100.0	107	100.0	1398	100.0

وأظهر الجدول (**12.5.2**) أن صحف الدراسة أولت القضايا الاجتماعية اهتماماً من حيث ابرازها باستخدام العناصر التيبوغرافية المختلفة، بنسبة (47.2%)، تلتها القضايا الاقتصادية بنسبة (29.8%)، والقضايا التعليمية بنسبة (9.7%)، ثم القضايا الاقتصادية بنسبة (7.0%)، والقضايا الصحية بنسبة (4.4%).

وبين الجدول أن القضايا الاجتماعية كانت الاكثر تناولاً بنسبة (46.8%)، تلاها القضايا السياسية بنسبة (29.7%)، والتعليمية بنسبة (10.2%)، والاقتصادية بنسبة (6.3%)، الصحية بنسبة (5.3%).

كما كشف الجدول عن أن الصورة استخدمت مع مختلف القضايا حيث كانت الأكثر تناولاً في القضايا الاجتماعية بنسبة (56.8%)، والقضايا السياسية بنسبة (28.2)، والقضايا الاقتصادية بنسبة (5.8%)، والصحية بنسبة (3.3%)، والتعليمية بنسبة (2.8%).

وفيما يتعلق بالرسوم فقد استخدمت مع القضايا السياسية بنسبة (65.8%)، تلاها القضايا التعليمية بنسبة (15.%)، والقضايا الاجتماعية بنسبة (13.2%)، والقضايا الاقتصادية بنسبة (5.3%) وفيما يتعلق بالاطار كانت القضايا السياسية الأكثر تناولاً بنسبة (34%)، والقضايا الاجتماعية بنسبة (30%)، والقضايا التعليمية بنسبة (26%)، والقضايا الاقتصادية بنسبة (10%)، والقضايا الصحية بنسبة (4%).

وبين الجدول أن صحف الدراسة استخدمت الشبك كعنصر إبراز، حيث جاءت القضايا السياسية في المركز الأول بنسبة (33.3%)، والقضايا السياسية بنسبة (26.7%)، والتعليمية بنسبة (20%)، القضايا الاقتصادية بنسبة (13.3%)، القضايا الصحية بنسبة (6.7%)، أما فيما يتعلق باللون فكان اكثر استخداما في القضايا الاجتماعية بنسبة (42.1%)، تلاها القضايا السياسية بنسبة (21.5%)، والقضايا التعليمية بنسبة (16.8%)، والقضايا الاقتصادية بنسبة (14%)، وأخيرا القضايا الصحية بنسبة (1.9%).

5.3.4.3 العناصر التيبوغرافية وقضايا المرأة في صحف الدراسة

جدول (14.5.3)

يبين تكرارات ونسب العناصر التيبوغرافية والقضايا على مستوى كل صحيفة

القدس

التوزيع الكمي / القضايا	العنوان		الصورة		رسوم		الإطار		الشبك		اللون		الاتجاه العام	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%		
اجتماعية	161	46.8	58	46.8	6	46.8	5	46.8	7	46.8	24	46.8	261	46.8
سياسية	102	29.7	37	29.7	4	29.7	3	29.7	5	29.7	15	29.7	165	29.7
تعليمية	35	10.2	13	10.2	1	10.2	1	10.2	2	10.2	5	10.2	57	10.2
اقتصادية	22	6.3	8	6.3	1	6.3	1	6.3	1	6.3	3	6.3	36	6.3
صحية	18	5.3	7	5.3	1	5.3	1	5.3	1	5.3	3	5.3	29	5.3
أخرى	6	1.7	2	1.7	0	0	0	0	0	0	1	1.7	9	1.7
المجموع	343	100	123	100	13	100	11	100	16	100	51	100	557	100
الايام														
اجتماعية	87	46.8	58	46.8	7	46.8	10	46.8	2	46.8	17	46.8	182	46.8
سياسية	55	29.7	37	29.7	5	29.7	7	29.7	1	29.7	11	29.7	115	29.7

تعليمية	19	10.2	13	10.2	2	10.2	2	10.2	1	10.2	2	10.2	40
اقتصادية	12	6.3	8	6.3	1	6.3	1	20.0	2	6.3	1	6.5	25
صحية	10	5.3	7	5.3	1	5.3	0	5.3	2	5.3	1	5.3	21
أخرى	3	1.7	2	1.7	0	1.7	0	1.7	1	1.7	0	1.7	7
المجموع	185	100	124	100	16	100	22	100	5	100	36	100	388
الحياة الجديدة													
اجتماعية	133	46.8	53	46.8	4	46.8	8	46.8	4	46.8	9	8.7	212
سياسية	84	29.7	34	29.7	3	29.7	5	29.7	3	29.7	6	5.5	134
تعليمية	29	10.2	12	10.2	1	10.2	2	10.2	1	10.2	2	1.9	46
اقتصادية	18	6.3	7	6.3	1	6.3	1	6.3	1	6.3	1	1.2	28
صحية	15	5.3	6	5.3	0	5.3	1	5.3	0	5.3	1	1.0	24
أخرى	5	1.7	2	1.7	0	1.7	0	1.7	0	1.7	0	0.3	8
المجموع	284	100	114	100	9	100	17	100	9	100	20	19	453

وبين الجدول أن صحيفة القدس أولت القضايا الاجتماعية اهتماماً كبيراً باستخدام مختلف عناصر الإبراز وذلك بتكرارات بلغت (261) تكراراً، بنسبة (46.8%)، تلاها القضايا السياسية بتكرارات بلغت (165) تكراراً، بنسبة (29.7%)، ومن ثم القضايا التعليمية بتكرارات بلغت (57) تكراراً، بنسبة (10.2%)، ومن ثم القضايا الاقتصادية بتكرارات بلغت (36) تكراراً، بنسبة (6.3؟%)، تلاها القضايا الصحية بتكرارات بلغت (29) تكراراً، بنسبة (5.3%).

وأظهر الجدول ان صحيفة الأيام أولت أيضا القضايا الاجتماعية اهتماما بتكرارات بلغت (182) تكراراً، بنسبة (46.8%)، تلاها القضايا السياسية بتكرارات بلغت (115) تكراراً، بنسبة (29.7%)، تلاها الالتعليمية بتكرارات (40) تكرارا، بنسبة (10.2%)، تلاها القضايا الاقتصادية بتكرارات بلغت (25) تكراراً، بنسبة (6.5%)، وجاءت القضايا الصحية في ادنى سلم الاهتمام بتكرارات بلغت (21) تكرارا، بنسبة (5.3%).

وفيما يتعلق بصحيفة الحياة الجديدة أوضح الجدول أن القضايا الاجتماعية أيضاً حظيت باهتمام كبير فيما يتعلق باستخدام عناصر الإبراز بتكرارات بلغت (212) بنسبة (15.2%)، تلاها القضايا السياسية بتكرارات بلغت (134) تكرارا، بنسبة (9,6%)، ومن ثم القضايا التعليمية بتكرارات بلغت (46) تكرارا بنسبة (3.3%)، ثم الاقتصادية بتكرارات بلغت (28) تكراراً، بنسبة (2.0%)، تلاها القضايا الصحية بتكرارات بلغت (24) تكراراً، بنسبة (1.7%).

5.4 مناقشة نتائج الدراسة

استهدفت هذه الدراسة التعرف على السمات العامة لمحتوى وشكل قضايا المرأة الفلسطينية في صحف الدراسة، والكشف عن مدى ارتباط القضايا والموضوعات المطروحة بالواقع الفلسطيني، والتعرف على المصادر الصحفية، والكشف عن مدى استخدام صحف الدراسة للأشكال الصحفية المختلفة، والتعرف كذلك على العناصر التيبوغرافية المستخدمة في إبراز قضايا المرأة، ومدى ما تتيحه من مساحات لمعالجة قضايا المرأة الفلسطينية، وعلى ضوء ما انتهت إليه هذه الدراسة تبرز النتائج التالية :

1- كشفت الدراسة أن نسبة الموضوعات غير التقليدية كانت مثار اهتمام من قبل صحف الدراسة بنسبة (63.7%)، ويدلل ذلك على أن المرأة الفلسطينية تعيش وضعاً مختلفاً عن مثيلاتها من النساء سواء في الدول العربية او الدول الأجنبية، وذلك نتيجة حتمية لوجود الاحتلال الإسرائيلي الذي ما انفك عن ممارسة سياسة القمع بحق الفلسطينيين لاسيما المرأة، مما أوجد لديها اهتمامات مرتبطة بالوطن والنضال ضد الاحتلال، وهذا ما يتفق مع دراسة (عواد، 2008)، ويختلف عن اهتمامات الصحف المصرية حيث أكدت إحدى الدراسات أن الصحف المصرية أكثر اهتماماً بالموضوعات التقليدية للمرأة المصرية، خاصة ما يتعلق بالموضة والجمال مقارنة بالقضايا التنموية (سابق، 2003).

ويلاحظ من بيانات التحليل أن صحف الدراسة أهملت وبصورة واضحة قضايا المرأة التقليدية خاصة الزواج والطلاق وتربية الأبناء، إضافة إلى الديكور والماكياج، وجمال المرأة وإعداد الطعام وغيرها من القضايا الأخرى، وهذا يعني أن اهتمامات المرأة الفلسطينية ترتبط بمشاكل الوطن وهمومه، كما أن معظم المؤسسات النسوية أخذت على عاتقها خدمة وتوعية المرأة الفلسطينية، وذلك من خلال تقديم برامج متنوعة وبعيدة بدرجة كبيرة عن القضايا التقليدية، حيث تحملت ايضا جانباً كبيراً من المسؤولية في تمكين المرأة الفلسطينية من مقارعة الاحتلال الاسرائيلي ومواجهته والحيلولة دون تنفيذ مخططاته الرامية إلى القضاء على الشعب الفلسطيني(الخليلي،1977).

ولقد جاء اهتمام الصحف بالقضايا التقليدية في المركز الثاني بنسبة (36.3%)، من مجموع مساحة الموضوعات المنشورة في صحف الدراسة، ويؤكد ذلك على ان المرأة الفلسطينية لديها اهتمام بالقضايا المجتمعية أكثر من قضاياها الخاصة والتقليدية منها الديكور والأزياء والتجميل وغير ذلك، وهذا ما يتفق مع دراسة عواد، حيث أكدت أن اهتمامات المرأة الفلسطينية باتت ترتبط بصورة أكبر بالقضايا المجتمعية المختلفة (عواد، 2008).

ويمكن تفسير الاهتمام بالقضايا غير التقليدية في صحف الدراسة إلى وجود أكثر من مؤسسة نسوية تعمل منذ انطلاقتها في تعزيز التغطية الإعلامية الإيجابية لقضايا المرأة غير التقليدية، وإظهارها بصورة بعيدة عن النمطية التي تعتبرها درجة ثانية قد لا تجد اهتماماً، وهذا يتفق مع دراسة البطراوي التي أكدت أن بعض المؤسسات النسوية تعمل وفق أجندة تساهم في طرح القضايا غير التقليدية (البطراوي،2001) .

2- أظهرت الدراسة أن أولويات الاهتمام بالقضايا والموضوعات اتجهت لصالح القضايا الاجتماعية بنسبة (47.5%) عن باقى القضايا الاخرى، لأنها تشمل كل من (النشاط الاجتماعي، الزواج، الطلاق، الميراث، العنف، التمييز، والمعاملات الاسرية) وذلك نتيجة حتمية لاهتمام المؤسسات النسوية ومؤسسات المجتمع ذات العلاقة بالعديد من أفكار القضايا الاجتماعية، خاصة النشاط الاجتماعي ، والعنف الناجم عن الثقافة والتقاليد والعادات الراسخة في مجتمعنا الفلسطيني، التي تفضل الذكر على الأنثى، إضافة إلى العنف الاحتلالي الذي يشكل خطورة حقيقية على كافة أفراد المجتمع الفلسطيني على السواء.
كما يرجع الاهتمام ايضا إلى الزيادة في عدد الجمعيات التي تعنى بشؤون المرأة الفلسطينية ، وذلك ضمن برامجها المتعددة والمتنوعة، لاسيما عقد الدورات التدريبية والتوعوية والتنموية وغيرها، ويتفق ذلك مع دراسة السوسي التي أكدت أن المؤسسات والجمعيات ذات العلاقة بقضايا المرأة الفلسطينية تعمل على تفعيل القضايا الاجتماعية للنهوض بواقعهن (السوسي،2005).

وجاءت القضايا السياسية في المرتبة الثانية من حيث اهتمام الصحف بقضايا المرأة الفلسطينية بنسبة (29.4%) وكانت صحيفة القدس اكثر الصحف اهتماماً بهذا النوع من الموضوعات، حيث بلغت نسبتها (30.5%)، تبعتها الحياة الجديدة بنسبة (29.7%)، ثم الايام بنسبة(27.3%) ويأتي الاهتمام بالقضايا السياسية نتيجة للوضع الفلسطيني الخاص ، حيث تعيش المرأة أوضاعاً سياسية غير مستقرة جراء ممارسات الاحتلال الاسرائيلي من ناحية، والتغيرات السياسية في الساحة الفلسطينية من ناحية أخرى ، لاسيما أحداث حزيران وتداعياتها على المرأة .
ويمكننا القول، إنه فى ضوء الاستراتيجية الخاصة بالمرأة والإعلام التي أقرتها بعض المؤسسات النسوية منها مركز شؤون المرأة وطاقم شؤون المرأة اضافة إلى جمعية المرأة العاملة وارتباطا بالأهداف الانمائية للألفية، أن ثمة تحسن واضح قد طرأ على أجندة أولويات قضايا المرأة الفلسطينية فى الصحف اليومية لصالح القضايا الاجتماعية وايضاً السياسية الأكثر جدارة بالاهتمام الاعلامى، مقارنة بالقضايا الأخرى التي كانت تستحوذ على النصيب الأكبر فى اهتمامات الصحف فى مراحل سابقة، ويتفق ذلك مع رسالة (عبد المجيد، 2007).

3- أوضحت الدراسة أن القضايا التعليمية جاءت في المرتبة الثالثة بنسبة (9.8%)، إذ بلغت نسبتها في القدس (13.1%)، وفي الحياة الجديدة (8.9%)، في حين انخفضت في الأيام إلى (6.3%)، ويعزا اهتمام صحف الدراسة بالقضايا التعليمية إلى حالة الوعي لدى المواطن الفلسطيني بأهمية التعليم وقناعته بانه السلاح الأقوى في مواجهة الاحتلال الاسرائيلي من ناحية، والقادر على تنمية المجتمع وتطوره من ناحية ثانية.

وتشير الإحصاءات الرسمية إلى زيادة التعليم لدى المرأة الفلسطينية بالرغم من العراقيل التي يضعها الاحتلال الاسرائيلي، لاسيما الحواجز العسكرية المنتشرة في الضفة الغربية، التي كان لها دور في عدم تمكن الطلبة من الوصول إلى مقاعد الدراسة ، كما توضح ذات الإحصاءات إلى وجود تطورات قد طرأت على معدلات الأمية خلال الثلاث عشرة سنة الماضية، حيث أشارت البيانات أن هناك انخفاضاً ملموساً في نسبة الأمية بعد قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية في العام 1994، حيث بلغت نسبة الأمية بين الأفراد 15 سنة فأكثر 15.7% في العام 1995، انخفضت إلى 6.1% في العام 2007، وهذا الاتجاه في الانخفاض ينطبق أيضاً على الذكور والإناث، حيث انخفضت النسبة بين الذكور من 8.5% في العام 1995 إلى 2.8% في العام 2007، أما بين الإناث فقد انخفضت من 23.0% إلى 9.5% لنفس الفترة (شبانة، 2008).

وجاءت أولويات صحف الدراسة بالأفكار الفرعية للقضايا التعليمية الخاصة بالمرأة الفلسطينية المشاركة في النشاط الثقافي بنسبة (69.4%)، تلاها تعليم المرأة بنسبة (27.6%)، ثم محو الأمية بنسبة (2.0%) تلاها الحرمان من التعليم (1,0%).

4- أوضحت نتائج التحليل أن صحف الدراسة لم تول القضايا الاقتصادية الخاصة بالمرأة اهتماما يتناسب وحجم القضية، إذ لم تتجاوز نسبتها (6.3%)، علماً أن المرأة الفلسطينية تعاني أوضاعاً اقتصادية متردية، وذلك جراء الحصار الإسرائيلي المشدد على الأراضي الفلسطينية لاسيما قطاع غزة، وحرمان القطاع من معظم مقومات الحياة، وتوضح دراسة أعدها مركز معلومات وإعلام المرأة الفلسطينية إلى أن 11% من الأسر التي تعاني من الفقر ترأسها نساء، وأن الضغط الاقتصادي يتسبب بتأثيرات شديدة عليهن بالنظر إلى أن النساء ينتظر منهن رعاية الأسرة وإعالتها .

كما تعاني العائلات الفلسطينية من فقدان حقيقي للأمن الغذائي بنسبة 80% (الوحيدي، 2008)، حيث، اوضحت الدراسة اهتمام الصحف ببعض الافكار الفرعية المتضمنة في الموضوعات الاقتصادية واهملت بقية الأفكار، فقد اولت الصحف اهتماماً بالعمالة النسائية بنسبة (36.5%) ثم المشاريع بنسبة (30.2%)، في حين أهملت المساعدات المالية وكانت بنسبة (9.2%).

وانخفضت درجة اهتمام صحف الدراسة بالقضايا الصحية التي جاءت في المركز الخامس بنسبة (5.5%) رغم أن المرأة الفلسطينية تعاني اوضاعا صحية متدهورة، حيث تعاني من نقص في الرعاية الصحية الاولية إضافة إلى فقر الدم (وزارة الصحة ،2006)، وتسعى المؤسسات الدولية والحكومية وأيضا النسوية ذات العلاقة إلى تبني العديد من البرامج المختلفة الهادفة إلى تحسين الوضع الصحي للمرأة الفلسطينية.

5- وأظهرت نتائج التحليل أن صحف الدراسة اهتمت بعرض قضايا المرأة الفلسطينية التي ترتبط بالواقع الفلسطيني، وما تتضمنه من أحداث متلاحقة كالقصف والمقاومة والمظاهرات والاعتصامات والخلافات الداخلية إضافة إلى الواقع المجتمعي وما يلقيه من أعباء على كاهل المرأة وغيرها حيث بلغت نسبتها (74.7%) ، ويشير ذلك إلى أن المرأة الفلسطينية تشارك الرجل في تبني القضايا المصيرية للمجتمع الفلسطيني، ولا تتغيب عن الساحة وتشارك في كافة الفعاليات المختلفة الهادفة إلى بناء مجتمع فلسطيني معافى قادر على مواجهة كافة التحديات التي تواجهه، كما تدلل النتائج ان المرأة الفلسطينية تستمد قضاياها من قضايا المجتمع بصورة مباشرة، وأنها تدور في نفس الدائرة المجتمعية.

6- فيما يتعلق بالأدوار، فقد أظهرت نتائج الدراسة أن الصحف ركزت على دور المرأة العاملة بنسبة (21.5%)، ودور المرأة المناضلة بنسبة (20.0%) ومن ثم دور المرأة الأم بنسبة (15.0%)، تلاها دور المرأة الضحية بنسبة (12.5%)، ويوضح ذلك أن الصحف أولت الأدوار التقليدية اهتماماً بارزاً على حساب الأدوار الإبداعية غير التقليدية، حيث جاء دور المرأة الوزيرة بنسبة (4.7%)، ودور المرأة الباحثة (4.3%) ثم دور المرأة النائب بنسبة (2.9%) رغم وجود سبعة عشر نائباً في المجلس التشريعي عن كافة الكتل البرلمانية ، وهذا ما يتفق مع دراسة الدلو (الدلو، 2001).
وتشير النتائج إلى أن حصر أدوار المرأة في المنحى التقليدي يؤدي إلى تحجيم المهام والأدوار المناطة بالمرأة الفلسطينية، وتقزيم الأعمال والإنجازات التي حققتها.

7- كشفت النتائج اعتماد صحف الدراسة في تناول وعرض قضايا المرأة على القائم بالاتصال – الذكر- بنسبة (33.8%)، وعلى القائم بالاتصال- الأنثى- بنسبة (14%)، في حين كانت نسبة القضايا مجهولة المصدر بنسبة (51.5%)، ويكشف ذلك أن المواد الإخبارية المتعلقة بقضايا المرأة في معظمها أخبار علاقات عامة تأتي من مؤسسات ذات علاقة بقضايا المرأة.

ويشير ذلك إلى أن قصور وتخلف الخطاب الإعلامي الموجه للمرأة لا يرجع فقط إلى تخلف السياسات الإعلامية وانعزالها عن حركة المجتمع، بل يعود إلى قلة الصحفيات العاملات في الصحف، وعدم إشغالهن لمراكز متقدمة فى هذه الصحف، إضافة إلى افتقارهن إلى الثقافة المجتمعية وعلى الأخص ما يتعلق بالقضايا والتحديات التي تواجه المرأة الفلسطينية، الأمر الذي يستلزم إعادة النظر في مضامين الخطاب الإعلامي عن المرأة، وأساليب إنتاجه ونشره وبثه عبر الصحف والإذاعة والتلفزيون، وأيضا ضرورة عدم حصر قضايا المرأة في صفحات أو برامج متخصصة لا تتخللها موضوعات تتناول القضايا السياسة والاقتصاديه والفنية والرياضية والثقافية والدينية، إضافة إلى إعمال النظرة المنصفة للمرأة ودورها ومسؤولياتها خارج المنزل، ومشاركتها الكاملة في النهوض بمجتمعاتها جنباً إلى جنب مع الرجال .

7- وأوضحت النتائج أن صحف الدراسة أولت الأساليب الإقناعية اهتماما واضحاً بنسبة (62.6%)، وكانت الأيام الأكثر اهتماما بنسبة (68.4%)، وتلاها القدس بنسبة (61.75) والحياة الجديدة بنسبة (59.3%)، ويؤكد ذلك على ان معالجة قضايا المرأة تتم بصورة علمية ويصاحبها أساليب إقناعية لتعزز من الرسالة والمضمون الإعلامي لقضايا المرأة الفلسطينية، كما أظهرت نتائج التحليل اهتمام صحف الدراسة بطرح الرؤي ووجهات النظر المختلفة حول قضايا المرأة حيث غلب على المعالجات الاتجاه الايجابي بنسبة 74.6% والاتجاه السلبي بنسبته (22.1%)، والاتجاه المحايد بنسبة (13.8%)، وهذا يعني أن صحف الدراسة تعمل على دعم الاتجاه الإيجابي في مضمون المادة الصحفية الخاصة بقضايا المرأة.

8- وأظهرت النتائج أن صحف الدراسة استهدفت في توجية الرسالة الإعلامية الجمهور العام بكل فئاته المختلفة بنسبة (37.8%)، وكانت الأيام الأكثر اهتماماً في ذلك بنسبة (46.6%)، تلاها القدس بنسبة (35.6%)، والحياة الجديدة بنسبة (33.8%)، وهذا يعني التوجه إلى الجمهور العام ومخاطبته فيما يتصل بقضايا المرأة، الأمر الذي يعكس تطور النظرة إلى قضايا المرأة باعتبارها قضايا مجتمع في الأساس، وليست قضايا تختص المرأة وحدها.
كما بينت النتائج اهتمام الصحف بالجمهور المتخصص بنسبة(63%)، وكان جمهور المرأة الأكثر استهدافا بنسبة (37.8%)، تلاها جمهور المسؤولين بنسبة (12.6%)، والمنظمات النسائية بنسبة (5.0%)، والأسرة بنسبة (3.6%) المرأة والرجل بنسبة (2.8%)، وهذا يؤكد إيضا أن صحف الدراسة تهتم بالمرأة من خلال استهدافها في العديد من قضاياها.

9- وأظهرت النتائج أن صحف الدراسة تناولت ما نسبته (60%) من القضايا بدون حلول، وكانت الحياة الجديدة الأكثر تناولاً للقضايا دون حلول تذكر بنسبة (64.1%)، تلاها القدس بنسبة (60.5%)، والأيام بنسبة (57.3%)، كما بينت النتائج أن القضايا التي صاحبها حلول كانت بنسبة (35.9%)، وكانت الأيام الأكثر تناولاً لذلك بنسبة (42.7%)، تلاها القدس بنسبة (39.5%) والحياة الجديدة بنسبة (35.9%)، ودللت النتائج على وجود علاقة ذات دالة إحصائية بين الحلول والأساليب الإقناعية، ويتفق ذلك مع دراسة سابق التي بينت أن نمط التحرير السائد في معالجة قضايا المرأة غلب عليها النمط الخبرى على حساب الأنماط الفنية الأخرى،(سابق، 2003).

10- وبينت النتائج أن صحف الدراسة اهتمت بالعناصر التيبوغرافية، وبالعناوين لا سيما العنوان الممتد بنسبة (90.7%)، وكانت الأيام الأكثر تناولاً لذلك بنسبة (92%)، تلاها الحياة الجديدة بنسبة (91.5%) وأخيرا القدس بنسبة (89.2%) في حين بينت النتائج ان صحف الدراسة لم تول العنوان العريض اهتماماً يذكر حيث بلغت نسبته (0.1%) وذلك في الحياة الجديدة، كما لم تهتم أيضا بالعنوان الرئيس حيث بلغت نسبته (1.8%).

11- وأوضحت نتائج الدراسة أن صحف الدراسة لم تهتم بعرض قضايا المرأة على الصفحة الاولى التي تعد من أهم الصفحات في الصحف، حيث عملت على عرض قضايا المرأة الفلسطينية في الصفحات الداخلية بنسبة (93.6%)، وكانت القدس الأكثر عرضاً لقضايا المرأة في الصفحات الداخلية بنسبة (97.1%)، تلاها الحياة الجديدة بنسبة (93.2%)، والأيام بنسبة (88.5%).

وفيما يتعلق بالصفحة الأولى فإن نسبة قضايا المرأة لم تتجاوز (5.5%)، وكانت الأيام الأكثر اهتماما بنسبة (10.7%)، والحياة الجديدة بنسبة (4.7%)، والقدس بنسبة (2.9%).

12- وكشفت النتائج عن أن إجمالي المساحة التي احتلتها قضايا المرأة المطروحة في هذه الدراسة ما نسبته 0.35%، وكانت الحياة الجديدة الاكثر اهتماما بقضايا المرأة الفلسطينية بنسبة 0.48%، تلتها الأيام بنسبة (0.32%)، والقدس بنسبة (0.3%)، وهذا يدلل على أن صحف الدراسة لم تول قضايا المرأة الفلسطيبنية أهمية كبرى، وذلك يتخصص من خلال المساحة المنخفضة التي أفردتها لقضايا المرأة .

كما أظهرت النتائج أن القضايا الاجتماعية جاءت في سلم أولويات صحف الدراسة من حيث المساحة بنسبة (0.16)، وكانت الحياة الأكثر اهتماماً بنسبة (0.22%)، تلاها الأيام بنسبة (0.15%)، ثم القدس بنسبة (0.12%)، وجاءت القضايا السياسة في المركز الثاني بنسبة (0.10%)، وكانت الحياة الاكثر اهتماما بنسبة 0.14%، تلاه الأيام بنسبة (0.10%)، والقدس بنسبة

(0.09%)، وجاءت القضايا التعليمية في المركز الثالث بنسبة (0.04%)، وكانت صحيفة القدس الأكثر اهتماما بنسبة (0.04%)، تلاها الحياة الجديدة بنسبة (0.02%)، وجاءت القضايا الاقتصادية في المركز الرابع بنسبة (0.03%)، وكانت الحياة الجديدة الأكثر اهتماما بنسبة (0.03%)، تلاها الأيام بنسبة (0.03%)، والقدس بنسبة (0.02%).

وختاماً كشفت الدراسة مدى الاهتمام بالقضايا الاجتماعية على حساب قضايا أخرى، وخاصة الاقتصادية والصحية، أي غلبة المضمون الاجتماعى على معالجة قضايا المرأة، مقارنة بالقضايا والمضامين الأخرى مثل المشاركة السياسية والمشاركة في مختلف المجالات.

وتوصلت الدراسة إلى أن الصحف الفلسطينية لم تعد تهتم بالقضايا التقليدية الخاصة بالمرأة سيما المطبخ، والديكور، والأثاث والماكياج وغير ذلك من القضايا التقليدية وإنما تركز على القضايا غير التقليدية سيما المشاركة السياسية، والنضال ، وممارسة حقها الانتخابي والديمقراطي، مما يدلل على أن اهتمامات المرأة الفلسطينية وقضاياها تستمد من اهتمامات وقضايا المجتمع.

وكشفت الدراسة عن خلل كبير تعاني منه الصحف في نقل قضايا المرأة حيث اتضح أن النسبة العظمى بدون مصدر يذكر، وهذا يؤدي إلى التقليل من مصداقيتها.

كما أظهرت الدراسة وجود ارتباط ما بين القضايا النسوية الفلسطينية والواقع الفلسطيني الذي يعاني من احتلال إسرائيلي، وما نجم عنه من انتهاكات للحقوق وارتكاب الجرائم بحق الشعب الفلسطيني.

وكشفت الدراسة النقاب على ان الصحف الفلسطينية لا يوجد لديها خطة إعلامية واضحة المعالم فيما يتعلق بتناول قضايا المرأة الفلسطينية، حيث أظهرت ان التغطية موسمية تظهر في عدد من أشهر السنة، لا سيما شهر اذار مارس من كل عام، حيث يصادف في هذا الشهر يوم المرأة العالمي، ويوم الأم ، في حين تنخفض التغطية بنسبة واضحة في الأشهر الأخرى.

كما توصلت الدراسة إلى أن الأخبار في معظمها هي أخبار علاقات عامة بالدرجة الأولى، لذا فإن المعالجة لا تتعدى القشور، وهي معالجة سطحية ولا تتعمق في تشخيص المشكلة ووضع الحلول المناسبة لها التي من شأنها تعزيز مكانة المرأة الفلسطينية وتطويرها وتنميتها.

الفصل السادس

الاستنتاجات والتوصيات

6.1 المقدمة

6.2 استنتاجات الدراسة

6.3 توصيات الدراسة

6.4 مقترحات الدراسة

6.1 المقدمة

يتناول هذا الفصل عرضاً تفصيلياً لأهم الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة من خلال تحليل البيانات، إضافة إلى عرض جملة من التوصيات التي توصلت إليها الباحثة أيضاً خلال مراحل إعداد هذه الدراسة .

6.2 استنتاجات الدراسة

6.2.1 استنتاجات خاصة بالمضمون.

أظهرت النتائج الخاصة بالمضمون أن صحف الدراسة اهتمت بتناول وعرض القضايا غير التقليدية بنسبة (63.7%)، في حين تناولت القضايا التقليدية بنسبة (36.3%)، من مجموع مساحة الموضوعات المنشورة في صحف الدراسة، ويشير ذلك إلى وجود توجه لدى الصحف نحو معالجة القضايا غير التقليدية، لتعزيز مكانة المرأة الفلسطينية وتسليحها بالمهارات المختلفة ودعم صمودها في وجه الاحتلال الإسرائيلي من ناحية، والثقافة "الذكورية" في المجتمع من ناحية أخرى.
وأوضحت الدراسة أن الاهتمام تركز بدرجة رئيسة على القضايا الاجتماعية بنسبة (47.5%)، تلاها القضايا السياسية بنسبة (29.4%) ، القضايا التعليمية بنسبة (9.8%)، والقضايا الاقتصادية بنسبة (6.3%)، والصحية بنسبة (5.5%)، وفيما يتعلق بالقضايا الاجتماعية فقد أولت صحف الدراسة النشاط الاجتماعي اهتماماً وذلك بنسبة (55.8%)، تلاه العنف بنسبة (36.6) والتمييز بنسبة (3.2%)، والزواج 1.7%، والميراث 1.5%، والطلاق 0.6%، والمعاملات الأسرية 0.6%.
وفيما يتعلق بأفكار القضايا السياسية، فقد ركزت صحف الدراسة على النشاط السياسي بنسبة (85.7%)، والمشاركة في المؤتمرات والهيئات الدولية (6.1%) والتنظيمات النسائية بنسبة (5.1%)، والانتخابات بنسبة (3.1%)، فيما أولت صحف الدراسة أيضا بعض أفكار القضايا التعليمية للمرأة اهتماماً منها: المشاركة في النشاط الثقافي بنسبة (69.4%)، وتعليم المرأة بنسبة (27.6%)، وأهملت قضايا هامة أهمها: محو الأمية إذ لم تتجاوز نسبتها (2.0%)، والحرمان من التعليم بنسبة (1.5)، كما بينت النتائج أن الصحف اهتمت بأفكار القضايا الاقتصادية حيث احتلت العمالة النسائية نسبة (36.5%)، والمشاريع بنسبة (30.2%)، تلاها الفقر بنسبة (20.6%)، ومن ثم المساعدات المالية بنسبة (9.5%) .

وأظهرت النتائج اهتمام الصحف بأفكار القضايا الصحية رغم تدني الاهتمام بالقضايا الصحية بشكل عام، وأولت الصحف اهتماماً بالتوعية الصحية بنسبة (38.2%)، وصحة المرأة بنسبة (36.4%)، والمسنات بنسبة (14%)، تنظيم الأسرة (9.1%)، الإجهاض بنسبة (1.8%).

واظهرت النتائج أن (74.7%) من القضايا التي تم تناولها ترتبط بالواقع الفلسطيني، وأن (25.3%) لا يرتبط بالواقع الفلسطيني، كما بينت النتائج ان التغطية موسمية، وكانت أعلى نسبة في شهر آذار/ مارس، وذلك لوجود عدد من المناسبات الخاصة بها منها اليوم العالمي للمرأة وعيد الأم بنسبة (18.3%)، وأكتوبر/ تشرين أول و نوفمبر تشرين ثان بنسبة (17.9) حيث يصادف اليوم العالمي لمناهضة العنف ضد النساء.

وكشفت النتائج أن صحف الدراسة ركزت على دور المرأة العاملة بنسبة (21.5%)، تلاها المناضلة بنسبة (20%) وذلك نتيجة لطبيعة المجتمع الذي يعاني احتلالاً منذ عام الـ"48"، ومن ثم دور الأم بنسبة (15%)، والضحية بنسبة (12.5%)، وربة المنزل بنسبة (6.2%)، وموظفة بنسبة (5.7%)، والباحثة بنسبة (5.5)، والوزيرة بنسبة (5.3%)، ثم المضحية بنسبة (1.3%).

واظهرت النتائج أن قضايا المرأة التي تم الحصول عليها من قبل القائم بالاتصال (الذكر) كانت أعلى من تلك القضايا التي تم الحصول عليها من القائم بالاتصال (الانثى) بفارق (19.1%) لصالح القائم بالاتصال الذكر.

كما بينت النتائج أن الأخبار التي تم عرضها بدون تحديد المصدر بنسبة (27.4%).

وأظهرت النتائج أن صحف الدراسة أولت المصادر الخارجية اهتماماً بنسبة (24.1%)، التي تمثلت في الوكالات، كما أشارت النتائج اعتماد الصحف أيضا على المصادر الداخلية بنسبة (48.5%).

وكشفت النتائج عن اهتمام صحف الدراسة بالأساليب العلمية في معالجة قضايا المرأة الفلسطينية بنسبة (62.6%)، فيما جاءت نسبة عدم استخدام أساليب علمية وإقناعية مع قضايا المرأة (37.4%).

وأوضحت الدراسة أن الصحف اولت الاتجاه الإيجابي في تناول قضايا المرأة الفلسطينية اهتماماً بنسبة (64.1%)، والاتجاه السلبي بنسبة (22.1%)، والمحايد بنسبة (13.8%).

وبينت النتائج أن القدس الأكثر تناولاً للجانب الإيجابي بنسبة (67.3%)، تلتها الحياة الجديدة بنسبة (62.9%)، والايام بنسبة (60.5%)، وفيما يتعلق بالإتجاه السلبي كانت الأيام الأكثر تناولاً بنسبة (29.6%) ، والحياة الجديدة بنسبة (23.7) والقدس بنسبة (16.1)، وكان الاتجاه المحايد أكثر تناولاً في القدس بنسبة (16.6%)، والحياة الجديدة بنسبة (13.4%) والأيام بنسبة (9.9%).

6.2.2 استنتاجات خاصة بالشكل

أظهرت النتائج الخاصة بالشكل ان الخبر الصحفي نال اهتماماً كبيراً من قبل صحف الدراسة في عرضه لقضايا المرأة بنسبة (84.1%)، والحياة الجديدة الأكثر تناولاً للخبر، بنسبة (87%)، تلتها القدس بنسبة (86.8%)، الأيام بنسبة (74.6%).

وبينت النتائج أيضا اهتمام الصحف بالصورة الصحفية التي جاءت في المرتبة الثانية ، بنسبة (15.0%)، تلاها المقال الصحفي بنسبة (4%)، وفي المركز الرابع من حيث تناول الفنون الصحفية جاء فن رسوم الكاريكاتير بنسبة (3.8%)، وجاء في المرتبة الخامسة التقرير الصحفي بنسبة (3.5%)، والقصة الصحفية بنسبة (3.3%) ، والحديث الصحفي بنسبة (1.3%)، حيث تكشف النتائج عن تدنٍ كبير في استخدام الفنون التفسيرية والتحليلية القادرة على التشخيص بصورة متعمقة.

وبينت النتائج أن القضايا الاجتماعية تم تناولها عبر الخبر بنسبة (65.2)، تلاها فن الصورة الصحفية بنسبة (23.3%)، والمقال بنسبة (4.2%)، والتقرير الصحفي بنسبة (2.1%)، والكاريكاتير بنسبة (1.7%)، القصة الخبرية بنسبة(1.5%) ومن ثم رسالة المحرر بنسبة(1.0%)، والحديث الصحفي بنسبة (0.8%)، ومن ثم فن التحقيق الصحفي بنسبة (0.2%).

وفيما يتعلق بالقضايا السياسية فقد تم معالجتها بالخبر بنسبة (78.5%)، الكاريكاتير بنسبة (7.5%)، تلاه التقرير بنسبة (4.1%)، والصورة بنسبة (3.4%)، والمقال والقصة بنسبة (2.7%)، تلاه الحديث الصحفي بنسبة (1.0%).

كما بينت النتائج أن القضايا التعليمية تم معالجتها بالخبر بنسبة (81.6%)، والصورة بنسبة (8.2%)، التقرير الصحفي بنسبة (3.1%)، ورسالة للمحرر بنسبة (2%)، والمقال والقصة الصحفية بنسبة (2%)، الحديث الصحفي بنسبة (1.0%)، وفيما يتعلق بالقضايا الاقتصادية كان الخبر بنسبة (50.8)، الصورة بنسبة (14.3%)، والمقال الصحفي بأنواعه المختلفة بنسبة (11.1%)، والقصة الخبرية بنسبة(9.5%) التقرير الصحفي بنسبة (7.9%)، تلاه الكاريكاتير بنسبة (3.2%)، والحديث الصحفي بنسبة (3.2%).

وأظهرت نتائج الدراسة أنه تم عرض قضايا المرأة في الصفحات الداخلية بنسبة (93.6%)، وكانت القدس الأكثر تناولاً لذلك بنسبة (97.1%)، والحياة الجديدة بنسبة (93.2%)، الأيام بنسبة (88.5%)، ويدلل ذلك على ضعف الاهتمام بقضايا المرأة حيث اهمل تناولها في الصفحة الأولى.

وأظهرت النتائج أن إجمالي المساحة التي احتلتها قضايا المرأة المطروحة في هذه الدراسة بلغت (44081) سم عمود بنسبة 0.35% من النسبة الكلية لمساحة الصحف، والحياة الجديدة كانت الأكثر

اهتماما بقضايا المرأة الفلسطينية بنسبة (0.48%)، والأيام بنسبة (0.32%)، وجاءت صحيفة والأيام في المرتبة الثالثة بنسبة (0.3%).

وكشفت النتائج عن أن صحف الدراسة أولت القضايا الاجتماعية أولى اهتماماتها من حيث المساحة بنسبة (0.16%)، الحياة الجديدة بنسبة (0.22%) الأيام بنسبة (0.15%)، والقدس بنسبة (0.12%)، القضايا السياسية بنسبة (0.10%)، و كانت الحياة الأكثر اهتماماً بنسبة (0.14%)، والأيام بنسبة (10%)، القدس بنسبة (0.09%).

وأظهرت النتائج أن القضايا التعليمية جاءت في الدرجة الثالثة من حيث اهتمام صحف الدراسة بنسبة (0.04%)، وكانت القدس الأكثر اهتماماً بنسبة (0.04%)، وتساوت معها الحياة الجديدة بنسبة (0.04%)، تلتها الأيام بنسبة (0.02%)، والقضايا الاقتصادية جاءت في المركز الرابع بنسبة (0.03%)، والحياة الجديدة بنسبة (0.05%) والأيام بنسبة (0.03%)، والقدس بنسبة (0.02%) .

6.3 توصيات الدراسة

وفي ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج فإن الباحثة توصي بما يلي:

1- يجب على الصحف الاهتمام بالمحتوى والشكل في تناول قضايا المرأة الفلسطينية ، لأن ذلك من شأنه أن يساهم في علاج الكثير من القضايا المجتمعية، فالمرأة أكثر من نصف المجتمع و"قضاياها هي قضايا المجتمع".

2- يجب على الصحف الفلسطينية اليومية إعطاء المرأة حقها في معالجة وعرض كافة قضاياها، وأن تتم المعالجة على أسس سليمة تساهم في طرح هذه القضايا بجرأة وواقعية من أجل النهوض بواقعها.

3- العمل على إجراء دراسات ميدانية على المرأة للتعرف على أولوياتها نحو قضاياها للمساهمة في رسم سياسة إعلامية تتبنى قضايا المرأة وفق منظورها واهتماماتها.

4- الدعوة إلى تخصيص صفحات أو أبواب ثابتة ومستمرة تتناول قضايا المرأة بصورة دائمة، والتوازن في عرض هذه القضايا وان لا تتم معالجة الصحف لقضايا على حساب قضايا.

5- استخدام الأشكال والقوالب الفنية التي تحقق التفاعلية، وتتيح إمكانيات التحليل والتفسير لاسيما التحقيق الصحفي والتقرير، والبعد عن المعالجات الجزئية أو الهامشية.

6- التخطيط لحملات صحفية تتبنى قضايا المرأة المجتمعية.

7- ضرورة الاهتمام بتناول أدوار المرأة في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية، حيث أظهرت الدراسة انخفاض الاهتمام بهذه الأدوار.

8- تسليط الضوء على القضايا التعليمية للمرأة وعلى وجه الخصوص محو الأمية.

9- يجب استخدام عناصر الإبراز المتنوعة لاسيما الصورة والألوان ورسوم الكاريكاتير لإبراز قضايا المرأة، ووضعها في مساحة وموقع متميز لإيلائها المزيد من الأهمية .

10- تخصيص ملاحق شهرية تتناول قضايا المرأة الفلسطينية المختلفة، وتعمل على تطوير وتحسين وضعها في المجتمع.

11- يجب زيادة عدد الصحفيات خاصة أن الدراسة أوضحت أن القائم بالاتصال – الأنثى- كانت أقل في نقل الموضوعات الخاصة بقضايا المرأة الفلسطينية من القائم بالاتصال – الذكر- .

6.4 مقترحات الدراسة

في ضوء النتائج التي توصلت اليها الدراسة الحالية نقترح التالي:

1- إعداد دراسات ميدانية للتعرف على رأي المجتمع في المعالجة الصحفية لقضايا المرأة الفلسطينية .

2- إعداد دراسة عربية تشمل – الدول العربية كافة- للتعرف على صورة المرأة في الصحافة "سلبيات وإيجابيات"

3- اجراء دراسة تحليلية للتعرف على صورة المرأة الفلسطينية في الشتات وأهم القضايا التي تحظى باهتمام الإعلام.

4-إجراء دراسة تاريخية لتاريخ الصحافة النسوية الفلسطينية.

5- إجراء دراسة للتعرف على واقع الاعلاميات الفلسطينيات، والمشاكل والصعوبات التي تواجههن في تأدية عملهن.

6- إجراء دراسة تحليلية عن الصور المصاحبة في عرض وتناول قضايا المرأة، ومدى ملاءمتها مع طبيعة المجتمع المسلم.

7- إجراء دراسات حول دور الصحافة في تعزيز مكانة المرأة في المجتمع الفلسطيني

8- إعداد دراسات على وسائل الإعلام الأخرى للتعرف على دورها في تعزيز مكانة المرأة الفلسطينية في المجتمع.

9- دراسات حول دور الصحافة النسائية الأهلية في تعزيز مكانة المرأة في المجتمع الفلسطيني.

10- دراسات على صورة المرأة الفلسطينية في الصحافة الحزبية.

11- دراسات حول صورة المرأة الفلسطينية في الصحافة العربية.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

1- إبراهيم،إ.(1997): **الصحافة النسائية في الوطن العربي.** ط1،الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة.

2- إبراهيم، ي(2005) : **المنظمات غير الحكومية الفلسطينية** - " دراسة جغرافية تنموية - الجامعة الإسلامية،غزة
http://www.iugaza.edu.ps/ara/Research/conf/commerce/articles/2-2/1.pdf 606

3- أبو حشيش،ح.(2005) : **الصحافة في فلسطين، النشأة والتطور والمستقبل 1876-2005** .ط1، مكتبة دار الأرقم، غزة.

4- أبو رمان،ح (1992) : **المرأة الأردنية وقانون الانتخاب الأردن** ، مركز الأردن الجديد. ط1، عمان

5- أبو زيد، ف.(1990) : **فن الكتابة الصحفية**، ط4 ، عالم الكتب، القاهرة.

6- أبو شومر، ت (2008): ورقة عمل بعنوان : **الإعلام والإعلاميات في فلسطين** ، ضمن ورشة عمل بعنوان واقع الصحفيات الفلسطينيات وكيفية تفعيل دورهن النقابي، جمعية المرأة المبدعة ونقابة الصحافيين غزة.

7- أبو ضهير، ف(1998): **صحة المرأة في الإعلام الفلسطيني**، بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان ، وزارة الصحة الفلسطينية ، نابلس- فلسطين.

8- أبو علبة،ع.(2003): **المنظمات الأهلية الفلسطينية**، فعاليات مؤتمر باريس للجمعيات الخيرية والإنسانية، المكتب الدولي للجمعيات الإنسانية والخيرية

9- أبو علي،خ.(1975) : **مقدمات حول واقع المرأة وتجربتها في الثورة الفلسطينية**، منشورات الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، ص44 ، فلسطين.

10- أبو عمرو،ز،(1995) : **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين**، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، مواطن، ط1، رام الله.

11- أبو عياش، إ (2006): **صورة المرأة في المناهج الفلسطينية**، مجلة الدراسات الفلسطينية ، العدد 56، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.

12- أبو نحلة، ن.(2004): **الاحتياجات والأولويات التنموية للمرأة والطفل**، وقائع ورشة العمل التحضيرية للمنتدى العربي الدولي حول إعادة التأهيل والتنمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، غزة.

13- ابونحلة، ن. (2008): مقابلة صحفية، مدير طاقم شؤون المرأة -غزة-5-11-2008.

14-أبو نصر، م ، وآخرون.(2005): **دور بعض المنظمات الاجتماعية في مواجهة مشكلات المجتمعات العشوائية**، مجلة التربية، جامعة الأزهر، العدد 51، القاهرة.
15- أحمد، غ.(1995) : **مناهج البحث الاجتماعي**، ط1، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
16- إسماعيل، د.(2001) : **المرأة الفلسطينية من هزيمة1967 إلى1987**.مجلة رؤية، العدد التاسع، غزة.
17- إسماعيل، د.(2001) : **المرأة والإعلام** ، مجلة رؤية، العدد 11، غزة.
18- إسماعيل، د(2008): ورقة عمل بعنوان " **تفعيل دور الصحافيات في نقابة الصحافيين**" ضمن ورشة عمل بعنوان واقع الصحفيات الفلسطينيات وكيفية تفعيل دورهن النقابي، جمعية المرأة المبدعة ونقابة الصحافيين، غزة.
19- الاتحاد الدولي للصحفيين (2008) : ورقة عمل بعنوان " **العدل في الميزان .. المساواة بين المرأة والرجل** ، ضمن ورشة عمل بعنوان واقع الصحفيات الفلسطينيات وكيفية تفعيل دورهن النقابي، جمعية المرأة المبدعة ونقابة الصحافيين غزة.
20- الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية (2008): نشرة تعريفية،ايلول-2008 ، رام الله، فلسطين.
21- الأغا، ن.(1987) : **نظام التعليم وأهدافه في قطاع غزة**. مجلة صامد الاقتصادي، السنة التاسعة، العدد 65، الأردن.
22- الاغبرى، س (1998) : **قضايا المراة في الصحافة اليمنية دراسة تحليلية مقارنة للمضمون والقائم بالاتصال خلال الفترة من 1985-1995**، كلية الإعلام- جامعة القاهرة .
23- البرغوثي، و(2006) : **نشأة وتطور الصحافة النسائية في فلسطين**، بحث دكتوراه غير منشور، جامعة الكوبان الحكومية، روسيا.
24- بدران، ن.(1969) : **التعليم والتحديث في المجتمع العربي الفلسطيني**. ج1، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ص 121، بيروت.
25- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، (2005) : **وضعية المرأة الفلسطينية**، تقارير، غزة.
26-البطراوي، ب(2001): **واقع المرأة في العمل التلفزيوني والإذاعي في فلسطين**، بحث منشور في مجلة رؤية .
27- بوند، ف. (1964) : **مدخل الى الصحافة**، مؤسسة أ. بدران وشركاؤه،ط1، بيروت.
28- تراكي، لـ،(2003) : **تقديم لدليل المؤسسات النسوية الفلسطينية**، مركز بيسان للبحوث والإنماء، ط1، رام الله.
29- ثابت،أ (1999) : **الديمقراطية المصرية على مشارف القرن القادم**، كتاب المحروسة، مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر القاهرة، الطبعة الأولى.

30- جاد،إ .(1996) : **الحركة النسوية الفلسطينية والانتخابات التشريعية**، مجلة السياسة الفلسطينية، العدد 10، بيروت.

31-جاد،إ،(2000) : دراسة حول: **الأطر والمنظمات النسوية غير الحكومية**"- الحركة النسوية الفلسطينية، مواطن، ص 70، رام الله.

32-جاد،إ.(2004) : **المرأة الفلسطينية والسياسية**. بحث غير منشور، الهيئة العامة للاستعلامات، ص 14، غزة.

33- جرباوي،ت(2005): **المرأة الفلسطينية في العلوم والتكنولوجيا الواقع والآفاق**. في: مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 62، ربيع 2005.

34- جنيد، ح (2007) : **الدور الاتصالي للمؤسسات النسائية في التوعية الاجتماعية لقضايا المرأة المصرية** – دراسة تحليلية لعينة من المؤسسات النسائية الرسمية والأهلية في مصر، جامعة القاهرة.
http://www1.aucegypt.edu/academic/gmj/07 s/invitedpapers1.html

35- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني(1999) : **المرأة والرجل في فلسطين، اتجاهات وإحصاءات**، رام الله، فلسطين.

36- الجهاز المركز للإحصاء الفلسطيني،(2001) : **الإحصاء الفلسطيني السنوي 2001 رقم (2)** ، رام الله، فلسطين.

37- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2002): **الخصائص الزواجية في الأراضي الفلسطينية**، رام الله، فلسطين.

38- الجهاز المركزي الفلسطيني للإحصاء، (2005) : **كتاب الإحصاء السنوي رقم 7** ، رام الله، فلسطين.

39- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2006): **فلسطين في أرقام 2005**، رام الله، فلسطين.

40- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني(2006) : **التقرير السنوي الخامس حول النوع الاجتماعي**، رام الله، فلسطين.

41- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني(2006) : **المرأة الفلسطينية: بيانات وتقارير**، رام الله: فلسطين.

42- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني(2007) : **فلسطين في أرقام 2006**، رام الله، فلسطين.

43- جودة ،ت، القيق، ع (1990): **التعليم التقني والمهني في الأراضي المحتلة**، رابطة الجامعيين في الخليل، ص299 ، فلسطين.

44- حافظ،إ .(1997) : **أصول ومبادئ الصحافة**، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة.
45- حجازى ،م (2004): **المؤسسات النسوية .. وواقع المرأة الفلسطينية**، مركز معلومات وإعلام المرأة ،
http://www.pwic.org.ps/activities/result.pdf
46- حسام الدين،ز(2002) : **تعليم الإناث في العالم الإسلامي**- دراسة في البني التعليمية، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (الايسيسكو).
index.htm/arabic/pub/www.isesco.org.ma
47- حسين، س (1995) : **دراسات في مناهج البحث العلمي**، بحوث الإعلام، ط2، عالم الكتب، القاهرة.
48- حسين، س (1996) : **تحليل المضمون**، ط2 ، عالم الكتب، القاهرة .
49- حمامي، ر.(1999) : **النساء في العمل المأجور المركز العربي للمصادر والمعلومات حول العنف ضد المرأة**، آفاق، الأردن.
www.amanjordan.org

50- حمد،أ ،(2004) : **فاعلية المنظمات النسوية الأهلية في قطاع غزة** ، مركز معلومات وإعلام المرأة،
http://www.pwic.org.ps/activities/result.pdf
51- حمودة، هـ، (2004): **قياس فاعلية المنظمات النسوية الأهلية العاملة في قطاع غزة**، مركز معلومات وإعلام المرأة، غزة.
http://www.pwic.org.ps/activities/result.pdf
52-الحويحي وآخرون،ع (2007): **دور المرأة الفلسطينية في المقاومة**، نشرة تعريفية حول الأبحاث المقررة في مادة النظم السياسية العربية، نشرة غير دورية، معهد البحوث والدراسات العربية، ص4. القاهرة.
53- خضر،أ (1998) : **القانون ومستقبل المرأة الفلسطينية، مركز المراة للارشاد القانوني والاجتماعي**، الملحق هـ ، رام الله.
54-خضوري،أ (1999): **صورة المرأة في الاعلام العربي**، الطبعة الاولى ، دار الايام ش.ذ.م.م. للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر.
55- خطاب، ن(2003): **الدور الجهادي للمرأة الفلسطينية**، ندوة يوم القدس، نضال المرأة على طريق تحرير القدس، التوفيق للطباعة والنشر، ص111، عمان.
56-الخطيب، س (1998) : **مسح التشريعات والسياسات المتعلقة بصحة المرأة في فلسطين**، مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي ، القدس.

57- خفاجى،ف(1995): **المنظمات النسائية ودورها فى مجالات التنمية وتمكين المـــرأة ،** أعمال الندوة السنوية الأولى ، 10-11 مايو 1994 ، كلية الآداب ، قسم الاجتماع ، جامعـــة القاهرة.

58- خليل، ع، (1993) : **الحركة النسائية الفلسطينية،** مجلة شـــئون فلـــسطينية، العـــددان 245- 244، ص21.

59- الخليلي، غ،(1976) : **المرأة الفلـــسطينية والثـــورة 1948- 1968،** مجلـــة شـــئون فلسطينية، العدد 60، بيروت.

60-الخليلي، غ (1977): **المرأة الفلسطينية والثورة،** منظمة التحرير الفلـــسطينية، مركـــز الأبحاث، بيروت.

61- دراغمة،ع.(1991) : **الحركة النسائية في فلـــسطين 1903- 1990،** مكتـــب ضـــياء للدراسات، ط1، القدس.

62- الدريملى، ر(2006) : **دور إذاعة وتلفزيون فلسطين في نشر المعلومات الصحية لدى المرأة الفلسطينية،** رسالة ماجستير ، معهد البحوث والدراسات العربيـــة، قـــسم الدراســـات الإعلامية، القاهرة .

63- الدلو، ج.(1992): **الصفحات الدينية المتخصصة في الصحف العربية،** دراسة تحليليـــة مقارنة لعينة من الصحف اليومية ، رسالة دكتوراة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية الدعوة والإعلام، قسم الإعلام، السعودية.

64- الدلو، ج.(1995) : **فن الحديث الصحفي وتطبيقاته العملية،** ط1، مكتبة الأمل التجارية للطباعة والنشر والتوزيع، غزة.

65- الدلو، ج.(2001): **تغطية الصحافة الفلسطينية لدور المرأة فـــي انتفاضـــة الأقـــصى،** المؤتمر النسائي الرابع ، دور المرأة في انتفاضة الأقصى – دائرة العمل النسائي في حـــزب الخلاص الوطني الإسلامي .

66- الدلو،ج.(2007) : **الصحافة الأدبية الفلسطينية في العهـــد العثمـــاني 1876- 1918.** مجلة البحوث الإعلامية، جامعة الأزهر.

67- ذاكرة المستقبل. (2002): **موسوعة المرأة العربية.** الجزء الثاني، المجلـــس الأعلـــى للثورة، دار النور للدراسات والأبحاث للمرأة العربية، القاهرة.

68- ذيبان، س(1987) : **الصحافة اليومية والإعلام،** ط2، دار المسيرة، بيروت. –

رزق، هـــ(2001) : **المرأة الفلسطينية والتنمية** –برنامج دراسات التنمية جامعة بيرزيت.

69- رمانة،ر(2008) : **الصحافة النسائية ..بين تسريب (الخواء) لـــ (حـــواء) وجـــوهر المضمون!!**غزة، صحيفة فلسطين. www.felesteen.ps

70-رمزي،ن (1977): **صورة المرأة كما تقدمها وسائل الاعلام:** دراسة في تحليل مضمون الصحافة النسائية، المجلة الاجتماعية القومية، العدد 63،(القاهرة: المركز القـــومي للبحـــوث الاجتماعية والجنائية).

71- رمزي، ن، (1999): **سيكولوجية المرأة.** ط2، مكتبة الإنجلو المصرية، القاهرة .

72- زريق، م،(1999) : **دور المرأة في التنمية الاجتماعية الاقتصادية في البلدان العربية،** ضمن كتاب (المرأة العربية بين ثقل الواقع وتطلعات التحرر)، مركـــز دراســـات الوحـــدة العربية، ط1، بيروت.

73- سابق،أ.(2003) :**دور الصحافة المصرية اليومية فى تشكيل الوعي الـــديني بقـــضايا المرأة لدى الشباب،** رسالة ماجستير غير منشورة، ص37 ، كلية الإعلام، جامعة القاهرة .

74- الساعاتي، أ (2005) : **التطور الثقافي فـــي غـــزة 1914-1967 دراســـة التـــاريخ الحضاري،** مطبعة رشاد الشوا، غزة .

75- سامح، ع ،(1988) : **الدور النضالي للمرأة الفلسطينية في التاريخ خلال الفتـــرة مـــن 1929- 1948،** مركز دراسات المرأة الجديدة، مصر .

76- سعيد،ن (1998) : **النساء الفلسطينيات والانتخابات،** مؤسسة مواطن، رام الله .

77- سعيد، ن ،عبد المجيد، أ (2001) : **مؤشرات النوع الاجتماعي فـــي الـــضفة الغربيـــة وقطاع غزة،** توصيات مؤتمر بكين كمرجعية، برنامج دراسات التنمية/ جامعة بيرزيت، رام الله .

78- سليم وأخريات،م (1999): **المرأة العربية بين ثقل الواقع وتطلعات التحـــرر.** ط1، دار سلسلة كتب المستقبل، مركز الوحدة العربية، بيروت.

79- سليمان.م(1987) : **تـــاريخ الـــصحافة الفلـــسطينية 1867- 1976.**الجـــزء الأول، ط1،مؤسسة بيسان للصحافة والنشر والتوزيع، قبرص.

80- السميري، ب.(2002) : **واقع المرأة في العمل التلفزيوني والإذاعي في فلسطين.** مجلة رؤية، العدد 16، غزة.

81- سنيورة، ر.(2001): **تقرير حول وضعية المرأة الفلسطينية بالاســـتناد إلـــى اتفاقيـــة القضاء على كافة اشكال التمييز ضد المرأة** ، ضمن كتاب وضعية المرأة الفلسطينية دراسات وتقارير) تحرير د. علياء ارصغلي، المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار والديمقراطية ، مفتاح، ط1، القدس.

82- السوسي، س (2005) : **واقع المؤسسات النسوية في قطـــاع غـــزة، مجلـــة مركـــز التخطيط الفلسطيني**، السنة الخامسة، العدد العشرون، غزة.

83-السيسي، ع(1985) : **مجلة حواء: دراسة نظرية تحليلية مـــن 1957-1970**، رســـالة ماجستير غير منشورة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة.

84- الشاعر، و(1973): **كفاح المرأة على الصعيدين العالمي والعربي (الفلسطيني)** . ط1، بدون دار نشر)، ص731. دمشق.

85- شاهين،ســـ .(2007): ورقة عمل بعنوان" **الصحفيات الفلسطينيات واقـــع وطمـــوح** "، ضمن مؤتمر واقع وتطلعات الإعلام الفلسطيني، كتلة الصحفي الفلسطيني المؤتمر الإعلامـــي الأول، نوفمبر، غزة.

86- شبانة،ل (2007): بيان صحفي بمناسبة الاول من ايار
http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/PressRelease/aido_a.pdf

87-شبانة، ل (2007): **نتائج مسح القوى العاملة**
http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/PressRelease/LabourForce4_06A.pdf

88- شبانة،ل(2008): مؤتمر صحفي، بتاريخ 8-9-2008
http://www.pcbs.gov.ps/desktopmodules/NewsScrollArabic/newsscrollView.aspx?ItemID=685&mID=11171

89- شبانة، ل (2008): بيان صحفي **بمناسبة اليوم العالمي لمحو الامية.**
http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/PressRelease/Literacy_2008A.pdf

90- شحاتة،ح، النجار،ز(2003): معجم المصطلحات التربوية والنفسية، الـــدار المـــصرية اللبنانية، ط1، القاهرة.

91- شعبان،ف (2008): **صورة المرأة في الإعلام العربي**
http://www.alarabiya.net/views/2008/09/11/56383.html
2008/8/10

92- شفيق، م،(1993): **التنمية الاجتماعية، دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع،** المكتب الجامعي الحديث، ط1، الإسكندرية.

93- شلبي، ك،(1988) : **الخبر الصحفي وضوابطه الإسلامية**، ط2 ، دار الشروق، جدة.

94- شمعون، هـــ . (2005): ورقة عمل " **واقع الإعلاميـــات الفلـــسطينيات فـــي غـــزة ، مؤشرات ومعيقات**، من ملفات حوار الأربعاء، ملف المرأة والإعـــلام، التجمـــع الفلـــسطيني للتربية من اجل التنمية، معهد كنعان التربوي النمائي، غزة.

95- شمعون،هـ (2008): ورقة عمل بعنوان" **إشكاليات العمل الصحفي التي تواجه الإعلاميات الفلسطينيات**"، ضمن ورشة عمل بعنوان واقع الصحفيات الفلسطينيات وكيفية تفعيل دورهن النقابي، جمعية المرأة المبدعة ونقابة الصحافيين غزة

96-شمعون،هـ ، (2008): مقابلة مع مسئولة برنامج الأبحاث والتوثيق في مركز شؤون المرأة-و ومديرة تحرير المجلة حول، **نشأة مجلة الغيداء**، 8-9(مقابلة شخصية)،غزة .

97- صابر، ع (2002) : **الانتفاضة وانعكاساتها على وضعية المرأة الفلسطينية**، دراسة ميدانية على عينة ممثلة لقطاع التعليم العالي، مركز شؤون المرأة، ط1، غزة

98-صابغ، ر.(1980) : **الفلاحون الفلسطينيون من الاقتلاع إلى الثورة**، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت.

99- صابغ،م (1988) : **المرأة العربية والفلسطينية،منشورات الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية**، فلسطين.

100- صالح،ح.(1985) : **سكان فلسطين ديموغرافياً وجغرافياً**. ط1، دار الشرق للنشر،ص ص 107- 110، عمان.

101- صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، اليوننيفم (2005): **عشر سنوات بعد بيجين دور المنظمات غير الحكومية العربية ومساهمتها**، ط1،عمان، الأردن .

102- الصوراني، غ (2003) : **دور المرأة الفلسطينية تاريخها الحديث والمعاصر**. بحث غير منشور، الهيئة العامة للاستعلامات، فلسطين.

103- صيام، أ (2005) : ورقة عمل حول: **التعليم وسيلة لحماية المرأة من الفقر**، برنامج التدريب مركز شؤون المرأة، غزة .

104- طعيمة، ر(1987) : **تحليل المحتوى في العلوم الإنسانية:** مفهومه، أسسه، استخداماته، دار الفكر العربي،القاهرة .

105- الطنباوي، ف(1986) : **صحافة تجاه قضايا المرأة:** دراسة تحليلية لمضمون الصحف الثلاث (الأهرام، الأخبار، الجمهورية) منذ عام 1975 حتى عام 1979، رسالة ماجستير، غير منشورة ، كلية الإعلام، جامعة القاهرة.

106- الطهراوي، ج (1999) : **شخصية المرأة في الأمثال الشعبية الفلسطينية**" دراسة نفسية تحليلية غزة، رسالة دكتوراة غير منشورة. الجامعة الإسلامية.غزة.

107- الظفيري، م (1999): **فن الاتصال اللغوي ووسائل تنميته**، ط1، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الكويت .

108- عاشور. أ (1995) : **الصحافة الفلسطينية تحت الاحتلال في الضفة والقطاع**.مجلة صامد الاقتصادي، العدد 102، تشرين الأول والثاني/ كانون الأول.

109- عايش، ن (2008) : مقابلة صحفية ، مدير مركز شؤون المرأة – غزة بتاريخ 8-3-2008

110-العباسي، أ (1992) : **معالجة المجلات النسائية المتخصصة لقضايا المرأة والتنمية في الريف المصرى:** دراسة تحليلية لمضمون مجلتي " حواء" و" نصف الدنيا"، كلية الإعلام، دراسة غير منشورة، جامعة القاهرة.

111- عبد الحميد، ش (2003): **الفكاهة والضحك رؤية جديدة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب**، سلسلة عالم المعرفة، العدد 289، ص370، الكويت.

112- عبد الرحمن،ع، سالم،ن، عبد المجيد،ل،(1982): **تحليل المضمون في الدراسات الإعلامية**، ط1، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة.

113- عبد الرحمن ،ع (1983) : **صورة المرأة في الصحف والمجلات العربية:** دراسة حالة مصر، سلسلة دراسات عن المرأة العربية في التنمية ، مجلد 3، (بغداد: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا .

114-عبد الرحمن،ع، عبد المجيد، ل، كامل ن (1992) : **الإعلام والمرأة وتأثيرهما على قضايا التنمية في الريف المصرى**، التقرير الإعلامي، كلية الإعلام، جامعة القاهرة .

115- عبد الرحمن ، إ (1992) : **فن التحرير الصحفي في مجلات الأسرة في الوطن العربي: بالتطبيق على مجلتي أسرتي الكويتية وزهرة الخليج الإماراتية في الفترة من 1980-1989**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب ، جامعة الزقازيق.

116-عبد الرحمن ، إ (1995) : **مجلات المرأة والأسرة في الوطن العربي المعاصر: دراسة تاريخية- فنية**، رسالة دكتوراة غير منشورة كلية الآداب ، جامعة الزقازيق.

117- عبد الرحمن،ع، عبد المجيد، ل ، كامل ن (1996) : **المرأة المصرية والإعلام في الريف والحضر**، كلية الإعلام، جامعة القاهرة.

118- عبد السميع، ع (1983) : **الكاريكاتير السياسي في السبعينيات** : دراسة تطبيقية على صحف الأهرام والأخبار والجمهورية ومجلات روز اليوسف وصباح الخير والمصور (رسالة دكتوراة ، قسم الصحافة ، ص35 ، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة.

119- عبد الشافى ،ص (2004) : **البنية الداخلية و علاقتها بفاعلية المنظمات النسوية** ، http://www.pwic.org.ps/activities/result.pdf

120-عبد العاطي، ص(2008) : ورقة عمل بعنوان :" **سن الزواج وفقاً لقوانين الأحوال الشخصية السارية**"، ضمن الورشة الوطنية الفلسطينية، اللجنة الإدارية لتعديل قانون الأحوال الشخصية الخاصة بالمشروع الإقليمي .

121- العبد، ع، عزمي،ز(1993): **الأسلوب الإحصائي واستخداماته في بحوث الرأي العام والإعلام**. ط2، (القاهرة: دار الفكر العربي، 1993).

122- عبد القادر،ر،(2005): **المرأة الفلسطينية بين انتفاضة الحجر وانتفاضة الأقصى والاستقلال**، صامد الاقتصادي، الأردن، دار الكرمل للطباعة والنشر العدد 142، السنة 27، تشرين الثاني كانون الأول 2005.

123-عبد الكريم، إ،(2001) :**ملامح بنية الدولة الفلسطينية** " دراسة توثيقية للأوضاع العامة في الضفة الغربية وقطاع غزة ". بحوث استراتيجية 8. ط1، دار بلال للطباعة، ص ص55-56، بيروت .

124- عبد الله، هـ (2004) : **إدماج النوع الاجتماعي في التنمية**، تقرير البنك الدولى عن بحوث السياسات، الطبعة الأولى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت .

125- عبد المجيد، و(1989)): **الشمولية الاجتماعية للانتفاضة**. مجلة شئون فلسطينية، العدد 193، بيروت.

126- عبد المجيد،ل (1990): **موقع المرأة العربية على خريطة السياسات الاعلامية**، مجلة دراسات اعلامية، العدد (60)، يونيو-سبتمبر.

127- عبد المجيد، ل، علم الدين، م،(1995) : **فن التحرير الصحفي**: المفاهيم والأدوات، ظ1، القاهرة .

128- عبد المجيد، ل(2007): **المرأة المصرية والاعلام** ، . - ط1. الجيزة: مركز قضايا المرأة المصرية: بالاشتراك مع الحضارة العربية للإعلام والنشر والدراسات، 2007.

129- عبد الهادي، ف،(1997) : **نماذج المرأة البطلة في الرواية الفلسطينية**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة .

130- عبد الهادي، ف (1999) : **المرأة الفلسطينية والذاكرة**، منشورات وزارة التخطيط والتعاون الدولي، فلسطين .

131- عبد الهادى ،م(1999) : **الاهتمام بدعم المؤسسات النسويَّة في فلسطين.. لماذا؟** موقع إسلام اون لاين ، مكتب النجاح للصحافة - نابلس.
http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1173695087347&pagename=Zone-Arabic-AdamEve%2FAEALayout

132- عبد الوهاب، ل،(1994) : **العنف الأسري ، الجريمة والعنف ضد المرأة** ، ط1، القاهرة.

133- عبده،ج (1995): **جريمة شرف العائلة في مجتمع عرب 1948 في فلسطين**. مبادرات نسائية 3، مركز الدراسات لحقوق الإنسان ، القاهرة .

134- العرابي،ع (1999) : **المرأة العربية بين التقليد والتجديد**، ضمن كتاب (المرأة العربية بين ثقل الواقع وتطلعات التحرر)، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت.
135- عزام، هـ (1999): **المرأة العربية بين التقليد والعمل** ، ضمن كتاب(المرأة العربية بين ثقل الواقع وتطلعات في التحرر) مركز دراسات الوحدة العربية، ط1/ بيروت.
136- العطية، ف (1986) : **صورة المرأة في المجلات النسائية العربية**، سلسلة دراسات عن المرأة العربية في التنمية- 11،اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، اكواد.ت، بغداد.
137- عليوة، أ محمود، م،(2000): " **المشاركة السياسية" مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية**، القاهرة .
138- عمر، ن (1986) : **مناهج البحث الاجتماعية والعلمية** ، ط1، الآنجلو المصرية، القاهرة.
139- عواد، ص،(2008) : " **قضايا المرأة في الصحافة النسائية الأهلية في فلسطين**". رسالة ماجستير. معهد البحوث والدراسات العربية، قسم الدراسات الإعلامية، القاهرة.
140- عيد، ب، قدورة ل (1996) : **صورة المرأة في المجلات النسوية:"نموذج لبنان"**، الفكر العربية، العدد 84،معهد الإنماء العربي، ص ص5-27، بيروت
غالب، ج (1989) : الصحافة المصرية وقضايا المرأة العربية خلال العقد العالمي للمرأة 1975-1985، رسالة ماجستير، كلية الإعلام، جامعة القاهرة .
141- الغنيمي، ز(1990) : **تطور وضعية المرأة الفلسطينية**. في: مجلة شؤون فلسطينية، العدد 210.
142- الغنيمي، ز (2000): **المرأة الفلسطينية بين الواقع والطموح**. بحث غير منشور، مركز شؤون المرأة ، ص ص17-20 ، غزة .
143- الغنيمي، ز(2006) : **دراسة أسباب الطلاق في المجتمع وآثاره على المرأة والأسرة**، مركز شؤون المرأة ، ط1 ، غزة.
144- فرج، إ(2002) : **صورة المرأة في التعليم**، الطبعة الأولى يناير، الناشر مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر.
145- الفرجاني، ن (1993) : **تقييم الإنجاز في تعليم المرأة**- ندوة مائة وعشرون من تعليم المرأة- المجلس الاعلى للثقافة،20-22 نوفمبر1993،الاحتفال بالذكرى المائة لرائد التحديث علي مبارك.
146- فروانة، ع (2007): **المرأة الفلسطينية عطاء بلا حدود**

www.alasra.ps/news.php?maa=View&id=6708
147- فروانة ، ع (2008) : **حصاد ثماني سنوات على الانتفاضة.**
http://www.palestinebehindbars.org/ferwana9sep2008.htm
148- قاسم، هـ ، وآخرون (2000) : **قضايا المرأة في الصحف المصرية دراسة تحليلية لصحف الأهرام، الوفد، الجمهورية الأسبوعي، الشعب** – مركز قضايا المرأة المصرية ، ط1، القاهرة.
149- القزاز، هـ(1998) : **مشاركة المرأة في التنمية**، ورقة مقدمة لندوة المرأة الفلسطينية والتنمية ، برنامج دراسات التنمية/ جامعة بيرزيت بالتعاون مع رابطة الجامعيين في الخليل.
150- القزاز،هـ، سعيد، ن (1999) : **الفقر في فلسطين دراسة حالات**، برنامج دراسات التنمية/ جامعة بيرزيت ، رام الله.
151- قطامش، ر(2001): **قضايا المرأة العاملة الفلسطينية**، جمعية المرأة العاملة الفلسطينية ، الطبعة الثانية ، ص ص 30 _39.
152- قمر، ح(2006) : المرأة الفلسطينية والمنظمات النسوية الفلسطينية في المجتمع الفلسطيني، ، موقع المجموعة الفلسطينية لمراقبة حقوق الانسان
http://www.phrmg.org/arabic/Hanan%20women_ngo_and_women%2019%206.ht
153- قميحة، ع (2005) : **سياسة وبرامج الصحة نحو الحقوق الصحية للمراة**، ورقة عمل مقدمة الى مؤتمر حقوق المرأة الصحية في ظل الاحتلال- رام الله- فلسطين- من 4/25- 2005/4/27.
154- قنديل،أ (2005): **دور الجمعيات الأهلية في تنفيذ الأهداف الإنمائية** ، ط1، القاهرة
كامل، ن (1997) : **الصحافة المصرية وقضايا المرأة بالتطبيق على المؤتمر الدولي للسكان ومؤتمر المرأة** ، المجلة المصرية لبحوث الإعلام ، القاهرة ، جامعة القاهرة ، العدد الأول.
155- كامل، ن(1998)، **بحوث الصحافة النسائية في مصر والعالم**، المجلة المصرية لبحوث الإعلام، القاهرة.
156- كتاب، آ (1991) : **مشاركة المرأة الفلسطينية**. ط1، القدس.
كرم، ج (1986) : **مدخل إلى لغة الإعلام**، ط1، دار الجيل،الصحافة الفلسطينية تحت الاحتلال الإسرائيلي(1967-1994). القاهرة .
157- كريزم، م (2008): **المنتدى الإعلامي لنصرة قضايا المرأة** ، 6-10-2009(مقابلة شخصية)

158- الكعبي، ب(2001) : **القصة الصحفية وفن الكتابة الإبداعية**، ط1 ، مركز الموارد الإعلامية، معهد الإعلام رام الله، جامعة بيرزيت ، فلسطين

159- كمال. ز(1998): **المرأة وعملية اتخاذ القرار في فلسطين**، مجلة شؤون تنموية. منشورات جمعية الملتقى الفكري العربي. المجلد السابع. العددان 3- 4، القدس.

160- كمال، ز(2003) : **المرأة الفلسطينية بين الأمس واليوم عطاء ونضال ومعوقات.** ندوة يوم القدس، نضال المرأة على طريق تحرير القدس، التوفيق للطباعة والنشر، ص ص 193- 194، عمان .

161 - اللجنة المركزية للانتخابات (1996): تقرير " **الديمقراطية في فلسطين**"، غزة

162- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، الاسكو،(2003): **مجموعة دراسات عن دور المنظمات غير الحكومية في تنفيذ توصيات المؤتمرات العلمية وفي متابعتها خلال عقد التسعينيات من القرن العشرين نحو مدونة سلوك**، الأمم المتحدة ، نيويورك.

163- محمد، أ (1987) : **قضية المرأة اليمنية في الصحافة اليمنية:** صحيفة 14 أكتوبر والثوري ومقارنتها بالصحافة السوفيتية ، ماجستير صحافة، جامعة وستون على الدون للاداب والعلوم، الاتحاد السوفييتي (81-87).

164- محيسن، ت(2001): **التنظيمات النسائي والمنظمات التطوعية في السياق الفلسطيني**، صيد الفوائد ،www. saaid .net.

165- المدلل ، ل (2006) : **المرأة والميراث في قطاع غزة** ، مركز شؤون المرأة، مطبعة دار الأرقم، غزة .

166- مركز الميزان لحقوق الإنسان، (2005) : لتقرير السنوي حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في قطاع غزة لعام 2004،غزة.

167- المركز الفلسطيني للديمقراطية " بانوراما"(2003) : **صورة المرأة في الصحف الفلسطينية الثلاث- دراسة تحليلية مقارنة** ، غزة، فلسطين.

168- المركز الفلسطيني لحقوق الانسان(2006): التقرير السنوى ، غزة.

169-مروة، أ (1961) : الصحافة العربية ونشأتها وتطورها، ط1، مكتبة الحياة، بيروت .

170- مطر، م (2008) : ورقة عمل بعنوان : **العلاقة بين النقابة والصحافيات**، ضمن ورشة عمل بعنوان واقع الصحفيات الفلسطينيات وكيفية تفعيل دورهن النقابي، جمعية المرأة المبدعة ونقابة الصحافيين غزة.

171-مناع ، هـ (2005) : **القابضات على الجمر دراسة العنف الأسري ضد المرأة في قطاع غزة من منظور نسوي**، مركز شؤون المرأة ، غزة .

172- مناع، هـ (2006): **مشاركة النساء في المجالس المحلية في قطاع غزة "تحليل من وجهة نظر النوع الاجتماعي"**مركز شؤون المرأة، غزة.

173- المنسي، ك (2001) : **دراسة عن العنف العائلي ضد النساء في قطاع غزة "انتشاره اسبابه ونتائجه وآليات التدخل**، ط العربية، مركز شؤون المرأة، غزة .

174- منظمة العمل العربية، (2001) : **المرأة العاملة العربية بين الواقع والمأمول**. مؤتمر العمل العربي، الدورة الثامنة والعشرون. لجنة المرأة العاملة العربية. المملكة الأردنية الهاشمية.

175- مؤسسة الحق،(1995) : **المرأة والعدالة والقانون، نحو تقوية المرأة الفلسطينية**، رام الله

176- نايف، م(2005): ورقة عمل بعنوان" **المرأة الفلسطينية الإعلامية بين التمكين والتهميش**، من ملفات حوار الأربعاء، ملف المرأة والإعلام، التجمع الفلسطيني للتربية من أجل التنمية، معهد كنعان التربوي النمائي، غزة.

177- النجار، ع (2003) : **دور المرأة الفلسطينية في الصحافة تحت الانتداب البريطاني** ، ندوة يوم القدس، نضال المرأة على طريق تحرير القدس، الطبعة ، التوفيق للطباعة والنشر، عمان.

178- نزال، ر(2004): **جدل الكوتا مازال مستمرا:** صحيفة الأيام بتاريخ 2004/10/9.

179- نصر، و(2008) : ورقة عمل بعنوان "**تفعيل القرارات الدولية الخاصة بمناهضة العنف ضد النساء**"، مؤتمر "حلم امرأة" حملة مناهضة العنف ضد النساء .

180- نعمة، ع (1988) : **دور المرأة في الثورة الفلسطينية. مجلة شؤون عربية**، العدد 54، ص72.

181-الهيئة العامة للاستعلامات (2001) : **التقرير الاقتصادي الفلسطيني 1994- 1999**، غزة.

182- الهيئة العامة للاستعلامات (2002) : **واقع المرأة في فلسطين:** دراسات وتقارير، غزة.

183- الهيئة العامة للاستعلامات (2002) : **المرأة الفلسطينية والبنية التشريعية القانونية:** دراسات وتقارير، غزة.

184- الهيئة العامة للاستعلامات (2004) : **المرأة الفلسطينية والإعلام:** دراسات وتقارير، غزة .

185-الهيئة العامة للاستعلامات (2004) : **الواقع الاقتصادي للمرأة الفلسطينية:** دراسات وتقارير، غزة .

186- الهيئة العامة للاستعلامات(2006) : **المرأة الفلسطينية والثورة الفلسطينية:** دراسات وتقارير، غزة .

187- (الهيئة العامة للاستعلامات، (2007) :
http: //www.sis.gov.ps/arabic/roya15/page5 . htm

188- الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن(2006): التقرير السنوي الثاني عشر " **وضع حقوق المواطن الفلسطيني خلال عام 2006** ، رام الله.

189- هواش، س (1999) : دراسة بعنوان " **المرأة في العمل النقابي**-كتاب إشكاليات العمل النقابي في فلسطين -مركز الديمقراطية وحقوق العاملين-رام الله - رقم العدد ، ص141.

190- الوحيدي، م (1985): **المرأة العربية في فلسطين** " **معاناة ونضال**"، جامعة الدول العربية، ص3 ، القاهرة .

191- الوحيدي، م (1987) : **المرأة الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي.** ط2، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان.

192- الوحيدي،(2008): **الامن الغذائي في فلسطين،** ورقة عمل مقدمة الى مؤتمر الوضع الاقتصادي في قطاع غزة بين الواقع والمأمول- غزة- فلسطين- 22-4-2008.

193- وزارة التخطيط والتعاون الدولى (1997): **دور الإعلام في تغيير الصورة النمطية،** قراءة في الصحف المحلية حول الصورة النمطية للمرأة ،" إدارة تخطيط وتطوير مشاركة المرأة ".

194- وزارة التخطيط والتعاون الدولي الفلسطينية (2004) : **تقرير الفقر في فلسطين.**

195- وزارة الصحة(2006)، مركز المعلومات الصحية الفلسطيني، ملخص التقرير السنوي لعام 2005.

196-يوسف،ع ، جمعة،أ (2004) : **الإعلام الفلسطيني لا يزال مقصراً في تناول قضايا النساء رام الله،** صوت النساء، العدد184.

197- يوسف،م(2001): **صورة المرأة المصرية فى الأفلام السينمائية التى يقدمها التليفزيون،** المجلة المصرية لبحوث الإعلام، العدد العاشر، يناير - مارس 2001، القاهرة.

ثانياً: المراجع الانجليزية

1- Butler,M, Paisely,W(1987): Women and mass media, (London: Human Sciences press,1987.
2- Franzwa,H,(1975): Female in Women's magazine Fiction 1940-1970 in: R. K. Unger& F.L .Denmark, women: Dependent or independent .variable, (New York: human sciences press,
-5Women in the media, Paris: Unesco, 1994.3- Gallagher,M(1994):
44- Hoffert,S(1993): New York city's Penny press and the Issue of woman,s Rights, 1848-1860, journalism Quartarly Vol.70, NO3.
5- J .A. Ruggerio & L.C. Weston(1986):. "Work options for Women in Women's, Magazines", Communication Abstracts, Vol.9,N=1,March 1986,p.80.
6- Kohn,K(1994): press coverage of Women Candidates statewide office, journal of politics, Vol. 56, No. 1, Februry 1994, pp.155-173.
7- KWOK,C(1997): patriarchy mediated desire, and Chinese Magazine Fiction, Journal of communication.
8- Mills,K(1997) : What difference Do Women Journalist make? In Women media and politics,(New York: Oxford University Press.(

الملاحق

ملحق رقم(1)

لجنة المحكمين

1- د. أحمد ابو السعيد عميد كلية الإعلام بجامعة الأقصى
2- د. اشرف جلال أستاذ الاعلام في جامعة القاهرة
3- د. حسين أبو شنب عميد كلية الآداب بجامعة فلسطين
4- د. زهير عابد أستاذ مساعد في كلية الإعلام
5- عبد الناصر النجار مسئول التحرير في صحيفة الأيام اليومية.
6- د. فريد أبو ضهير، أستاذ الإعلام في جامعة النجاح الوطنية
7- ماهر الشيخ مدير التحرير في صحيفة القدس
8- د. محمود الأستاذ أستاذ مشارك في كلية بجامعة الأقصى
9- وليد أبو سرحان محرر الأخبار العربية والدولية في صحيفة القدس

ملحق رقم (2)

جامـــعـــة القـــدس
عمادة الدراسات العليا
معهد الدراسات الإقليمية

"صحيفة تحليل مضمون في إطار الإعداد لرسالة ماجستير"

قضايا المرأة في الصحافة الفلسطينية
"دراسة تحليلية مقارنة على عينة من الصحف اليومية"

إعداد
سمر شاكر شاهين

إشراف
الأستاذ الدكتور/ جواد راغب أيوب الدلو
أستاذ الإعلام" بقسم الصحافة والإعلام"
بالجامعة الإسلامية– غزة

1429(هجري)/2008(ميلادي)

اسم الصحيفة:..... التاريخ:..... رقم العدد:..... عدد الصفحات:.....رقم الاستمارة:.....

قضايا المرأة	نوعية القضايا	المصادر الإعلامية	القائم بالاتصال	ادوار المرأة	الارتباط بالواقع المحلي	الاتجاه	أساليب الإقناع	الجمهور	الحلول	المساحة	الموقع	العناصر التيبوغرافية	الفنون الصحافية
1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14

الملحق رقم 3

دليل الترميز
استمارة تحليل مضمون قضايا المرأة
في الصحف الفلسطينية

الترميز	الفئات الرئيسية والفرعية
-1	**قضايا المرأة**
1.1	**الاجتماعية**
1.1.1	النشاط الاجتماعي
1.1.2	الزواج
1.1.3	الطلاق
1.1.4	الميراث
1.1.5	التمييز
1.1.6	معاملات أسرية
1.1.7	عنف
1.1.8	أخرى
-1.2	**السياسية**
1.2.1	النشاط السياسي
1.2.2	التنظيمات النسائية
1.2.3	المشاركة في المؤتمرات والهيئات الدولية
1.2.4	الانتخابات
1.2.5	أخرى
1.3	**الاقتصادية**
1.3.1	الفقر
1.3.2	المشاريع
1.3.3	العمالة النسائية
1.3.4	المساعدات المالية
1.3.5	أخرى
1.4	**التعليمية**
1.4.1	تعليم المرأة
1.4.2	الحرمان من التعليم
1.4.3	المشاركة في النشاط الثقافي
1.4.4	محو الأمية
1.4.5	أخرى
1.5	**الصحية**
1.5.1	تنظيم الأسرة
1.5.2	الإجهاض
1.5.3	المسنات
1.5.4	صحة المرأة
1.5.5	التوعية الصحية
1.5.6	أخرى
-2	**نوعية القضايا**
2.1	تقليدية
2.1	غير تقليدية

الترميز	الفئات الرئيسية والفرعية
3	**المصادر الإعلامية**
3.1	مصادر خارجية
3.1.3	وكالات الأنباء
3.1.2	الصحف
3.1.3	الراديو والتلفزيون
3.1.4	مواقع الكترونية
3.1.5	كتب ودراسات
3.1.6	أخرى
3.2	**مصادر داخلية**
3.2.1	المراسل
3.2.2	المندوب
3.2.3	غير محدد المصدر
4	**نوع القائم بالاتصال**
4.1	ذكر
4.2	أنثي
4.3	غير محدد
5	**ادوار المرأة**
5.1	أم
5.2	ربة منزل
5.3	مناضلة
5.4	مضحية
5.5	وزيرة
5.6	باحثة
5.7	عاملة
5.8	موظفة
5.9	ضحية
5.10	نائب
5.11	أخرى
6	**فئة الارتباط بالواقع المحلي**
6.1	ترتبط
6.2	لا ترتبط
6.3	أخرى
6.1	**ارتباط المناسبات وفق الاشهر**
7	**فئة الاتجاه**
7.1	ايجابي
7.2	سلبي
7.3	محايد
8	**الأساليب**
8.1	علمي
8.2	غير علمي

الترميز	الفئات الرئيسية والفرعية
9	**الجمهور**
9.1	عام
9.2	متخصص
9.2.1	المرأة
9.2.2	المرأة والرجل
9.2.3	الأسرة
9.2.4	مسئولون
9.2.5	المنظمات النسائية
9.2.6	أخرى
10	**الحلول المقترحة**
10.1	قدمت حل
10.2	لم تقدم حل
-11	**المساحة**
12	**الموقع**
12.1	الصفحة الأولى
12.2	الصفحة الداخلية
12.3	الصفحة الأخيرة
13	**العناصر التيبوغرافية**
13.1	العنوان
13.1.1	رئيس
13.1.2	عريض
13.1.3	ممتد
13.1.4	عمودي
13.2	صور ورسوم كاريكاتير
13.2.1	**الصورة**
13.2.1.1	شخصية
13.2.1.2	خبرية
13.2.1.3	توضيحية
13.2.1.4	جمالية
13.2.2	**الرسوم الكاريكاتير**
13.3	**اللون**
13.4	**الشبك**
13.5	**الإطار**
14	**الفنون الصحفية**
14.1	الخبر
14.2	**المقال**
14.2.1	عمودي
14.2.2	نقدي
14.2.3	افتتاحي
14.2.4	تحليلي

14.3	الحديث
14.4	التقرير
14.5	التحقيق
14.6	القصة الخبرية
14.7	رسالة للمحرر